

الرقم التسلسلي: 2025/.....

رقم التسجيل: DL/23/16

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص: الأدب العربي

شعبة: الأدب العربي

تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

من البداية إلى باب لا التي تنفي الجنس

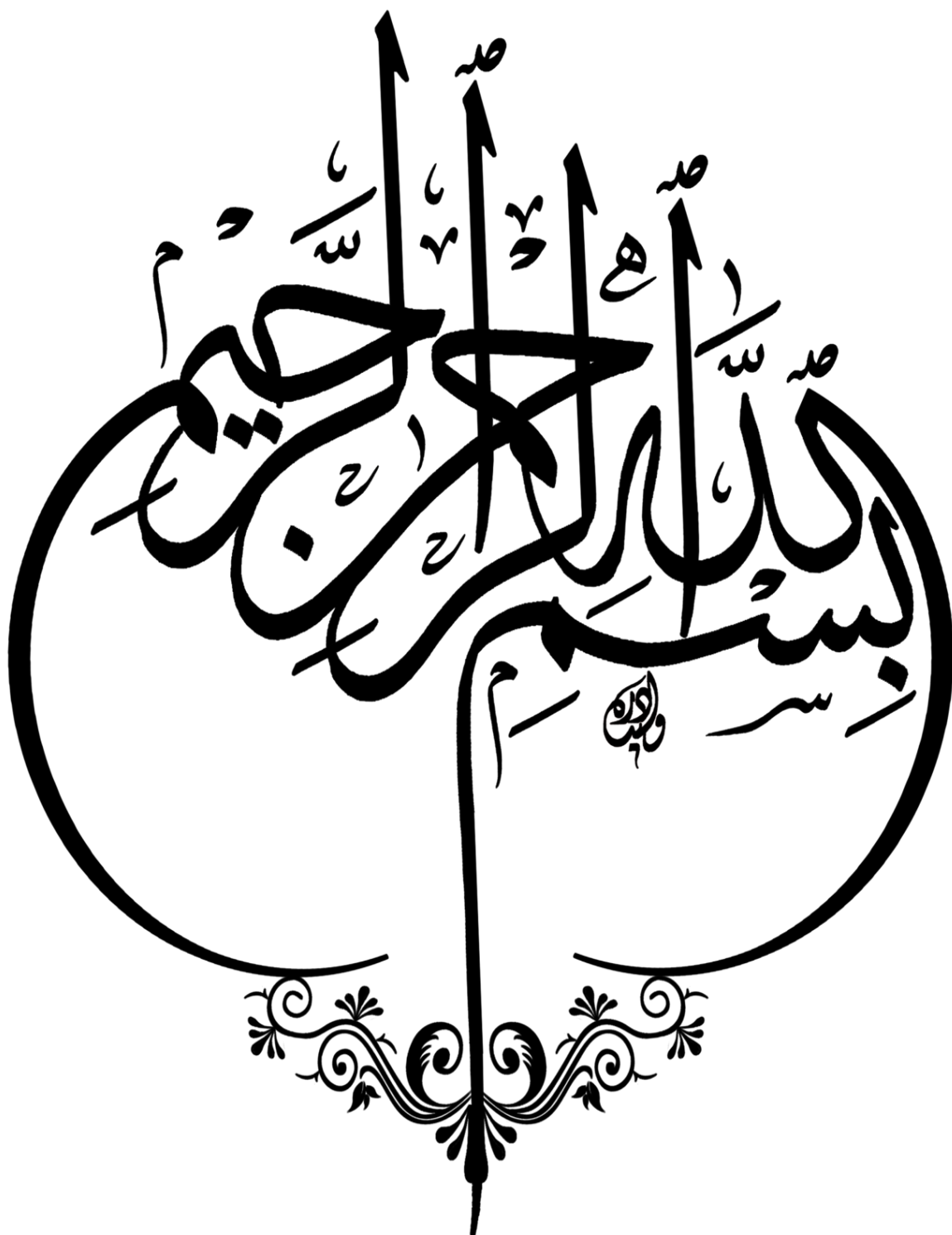
- دراسة وتحقيق -

إعداد الطالبة: - آمال بلحاج

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
1	محمد بن صالح	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عمار بن لقريشي	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	نصيرة سويسي	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا مساعدا
4	ميلود فضة	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا
5	رشيد بن قسمية	أستاذ	المدرسة العليا للأساتذة بوسعادة	ممتحنا
6	البشير عزوزي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة برج بوعريرج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



إهداء

إلى كلّ من تبصّر وأنعم النظر في
لغة الضاد، إلى كلّ من قبس منها
وسال خبره بالتأليف في علم من
علومها.

إلى كلّ محبي لغة الضاد، الذين
تعلقت قلوبهم بها، فذبّوا عن
حياضها تخرصات الأعداء ولم
يبخلوا عليها بالرعاية والاعتناء
إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ بفضله وعطائه
في إنهاء هذا البحث وقدّر عليّ
نعمة الشعور بلذة حصاد جهدي،
أتقدم إلى المولى العلي القدير
بوافر الحمد والشكر.

ووقوفاً عند قول رسول الله (صلى
الله عليه وسلم): "لا يشكر الله
من لا يشكر الناس"

أتوجه بخالص عبارات الشكر
والاعتراف بالفضل إلى صاحب الفضل
الأول أستاذي المشرف على هذه
الأطروحة: الأستاذ الدكتور "عمار
بن لقريشي"

ولا يفوتني أن أجزل شكري للأساتذة
الفضلاء :

الدكتور: "قاني مولود"

الدكتور: "بوديسة بولنوار"

الدكتور: "عيواج مفتاح"

الأستاذ: "جزولي محمد"

ملخص البحث باللغة العربيّة:

جاء هذا البحث بعنوان: «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك- من أول الكتاب إلى باب لا التي تنفي الجنس- » من أجل تقديمه مطابقا لطبيعته من حيث الخط واللفظ والمعنى، وتحقيق نسبته لمؤلفه وإخراج مادته بشكل صحيح مطابق للأصول العلمية، ذلك بتوثيق نصوصه وتوضيحها وضبطها وفقا لشروط وضوابط خاصة الهدف منها إثبات مسأله بأدلتها وإخراج ما فيه من مادة نحوية إلى المكتبة العلمية كما أرادها مؤلفها الشيخ الأسقاطي بشرحه المستفيض وتعليقه وتفسيره لهذه الأبواب النحوية ليستفيد الباحثون والدارسون من علمه القيم ويستزيد الطلاب من معارفه وأسلوبه، إحياء لهذا التراث ونشره بين أيدي الباحثين، حتى لا يضيع أو يبقى حبيس خزائن المخطوط فلا تستفيد منه الأمة في بناء حضارتها، ولقد تضمن البحث قسمين:

القسم الأول: الدراسة: واشتملت على تعريف موجز بالأشموني وكتابه (منهج السالك) ، وعلى تعريف بالأسقاطي، وكتابه (تنوير الحالك)، ثم وصفت النسخ المعتمدة، ومنهجي في التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق: وقد حققت الكتاب اعتمادا على ثلاث نسخ وذلك بمقابلتها ؛ بعضها مع البعض، وأشرت إلى اختلاف النسخ في الهامش وقد شمل النص المحقق ثلاثة عشر بابا من أبواب الكتاب.

Research Summary :

This research has been produced under the title « The Enlightenment of the dark on the path of the passenger to ibn Mallek's millennium » from the beginning of the book to « no » which negates sex – studying and realizing- in order to present it identically to its nature in terms of meaning, handwriting and vocabulary ; and achieving its attribution to its author and rewording its content in a right and identical way to the scientific origins through authenticating, clarifying and adjusting its texts according to specific conditions. The objective is to prove and reword its grammatical matters to the scientific library exactly as its author wants « El-sheikh Asquati » with his wide explanation, justification and interpretation of the grammatical chapters so as that researchers can benefit from his valuable work as well as students who could learn more from his knowledge and style. Reviving and spreading this heritage among scholars' hands, it can't be vanished or jailed in the manuscript so that nations could profit from it in the construction of its civilization. The research included two chapters.

Chapter One : studying : it contains a brief introducing for El Ashmouni and his book (Manhaj el Salek, introducing El Asquati and his book « The Enlightenment of the dark »). Then, it describes the reliable copies and the method of realization.

Chapter two : realization : I accomplished the book relying on three copies and comparing them to each other and I mentioned the difference of copies in the margin. The reworded text included thirteen chapters

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ؛ حمد الشاكرين والذاكرين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد نبينا وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إنّ خزانة التراث تزخر بموروث هائل خلفه أسلافنا، يحتاج إلى كشف أسرارهِ، وإخراجه إلى الحياة العلمية لينهل منه الباحثون، ويضيف به الدارسون علومنا وفنوننا إلى المكتبة العربيّة. ولقد كانت فكرة تحقيق التراث تراودني منذ بدأت دراستي في مجال التكوين فيما بعد التدرج ، حيث شدّني إلى الخوض فيها شغف كبير، ورغبة جامحة في الولوج إلى مثل هذه الدراسة لما سمعته من فضل هذا الطريق، ولم أتمكن من الحصول على مخطوط أشتغل عليه في مرحلة الماجستير، وظلّت الفكرة في ذاكرتي إلى أن بدأت مرحلة الدكتوراه حين أفصحت عن رغبتني لأستاذي الذي أشرف على تأطير بحثي، حيث اختار لي جزءا من كتاب قيّم جدير بالدراسة والتحقيق ، وهو حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك تحت عنوان: «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» لأحمد بن عمر الأسقاطي الحنفي (ت 1159هـ) من باب (الكلام وما يتألف مه) إلى باب (لا التي تنفي الجنس).

ومما دفعني إلى مباشرة الاشتغال عليه وزاد من حماستي لتناول مادته بالدراسة والتحقيق : قيمة ومكانة كتاب شرح الأشموني (منهج السالك) الذي عدّ من أبرز شروح الألفية، وكذلك أهمية كتاب (تنوير الحالك) الذي اشتمل على تفسير وتعليل للمادة النحوية جدير بالدراسة والتنقيب من أجل إبراز فوائده والاستفادة منه.

وقد جاء البحث في قسمين تتبعهما قائمة فهارس فنية:

- القسم الأول: قسم الدراسة؛ وتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الشيخ الأشموني وكتابه (منهج السالك)

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بالأشموني

- المبحث الثاني: التعريف بكتابه (منهج السالك)

- المبحث الثالث: عناية العلماء به

الفصل الثاني: التعريف بالشيخ الأسقاطي



وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه ونسبه
- المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم
- المبحث الثالث: شيوخه
- المبحث الرابع: تلاميذه
- المبحث الخامس: مكانته العلمية
- المبحث السادس: مؤلفاته
- المبحث السابع: وفاته

الفصل الثالث: التعريف بكتاب (تنوير الحالك)

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: توثيق الكتاب ونسبته إلى المؤلف
- المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب
- المبحث الثالث: شواهد الكتاب
- المبحث الرابع: مصادر الكتاب
- المبحث الخامس: تقويم الكتاب
- قيمته العلمية
- وصف النسخ المعتمدة
- رموز الكتاب

القسم الثاني: تحقيق نص (تنوير الحالك)

ويبدأ من أول الكتاب باب (الكلام وما يتألف منه) إلى نهاية باب (لا التي تنفي الجنس)، وتقع هذه الأبواب في حوالي (196) لوحة من المخطوط، يشرح فيها الشيخ ما تعرض له الأشموني في الأبواب النحوية لألفية ابن مالك من أجل تيسيره والوقوف على ما استشكل فهمه، وتوضيح معانيه.

أسأل الله أن أكون قد حققت ما تاقنت نفسي إلى تحقيقه تحقيقاً علمياً وافياً دقيقاً
محاولة بكل جهدي أن أخرج على الصورة التي ابتغاها مؤلفه - رحمه الله - والحمد لله الذي
أعانني على إتمامه وأسأله أن يبارك لي فيه، وينفع به وأنال منه الأجر والثواب.



القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول: الأشموني وكتابه (منهج السالك)

الفصل الثاني: التعريف بالشيخ الأسقاطي

الفصل الثالث: التعريف بكتاب (تنوير الحالك)

الفصل الأول: الأشموني وكتابه (منهج السالك)

المبحث الأول: التعريف بالأشموني

المبحث الثاني: التعريف بكتابه (منهج السالك)

المبحث الثالث: عناية العلماء به

المبحث الأول: التعريف بالأشموني

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن شرف الدين الأشموني - نسبة إلى أشمون بمصر - الشافعي القاهري، ولد في شعبان سنة 838هـ بنواحي قناطر السباع، ونشأ فحفظ القرآن الكريم، و"جمع الجوامع" و"ألفية ابن مالك". أخذ الفقه عن الشيخ أحمد بن محمد المحلي، والشيخ صالح بن عمر البلقيني، والشيخ يحيى بن محمد المناوي، وأخذ علوم العربية عن جماعة من العلماء منهم الشيخ محمد بن سليمان الكافيجي، وسيف الدين التقي الحصني... وغيرهم⁽¹⁾.

أمّا وفاته - رحمه الله - فاختلف فيها، فقيل: توفي سنة 900هـ وقيل: 918هـ، وقيل: سنة 929هـ - وهو المشهور - وقيل غير ذلك⁽²⁾.

- من آثاره:

ألف الأشموني - رحمه الله - كتباً في مختلف العلوم من أهمها:

- 1- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: وهو من أهم مؤلفاته وأشهرها على الإطلاق⁽³⁾.
- 2- شرح قطعة من التسهيل لابن مالك.
- 3- نظم "جمع الجوامع" في النحو لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ).
- 4- نظم "مناهج الطالبين" للشيخ الإمام أبي عبد الله حسين بن الحسن الجرجاني الشافعي (ت 403هـ) في شعب الإيمان.
- 5- حاشية على "الأنوار لعمل الأبرار" للشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الشافعي (ت 799هـ) وهو في فقه الشافعية.

⁽¹⁾ ينظر: -: السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي ج3، ص: 189.

- البدر الطالع، للشوكاني: ج1، ص: 251.

- شذرات الذهب، لابن عماد: ج10، ص: 229-230.

⁽²⁾ ينظر: -: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ج1، ص: 153.

- البدر الطالع، ج1، ص: 335.

⁽³⁾ ينظر: -: الضوء اللامع، للسخاوي: ج6، ص: 05.

- هدية العارفين، للبغدادي: ج1، ص: 739.

6- الينبوع في شرح المجموع، وهو شرح لكتاب "المجموع في فروع الشافعية" لأبي علي حسين (ابن السنجي ت430هـ)⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):

يعد (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) من أجلّ وأفضل شروح الألفية لما حواه من مادة غزيرة، وجمع لمذاهب النحاة على اختلافها.

وقد تحدث بعض المؤلفين عن هذا الشرح وأهميته، ومن ذلك: يقول الشيخ محمد الطنطاوي - رحمه الله -: «في الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة، وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط من البسط والتفصيل، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع؛ فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادي وابن عقيل والشاطبي والتوضيح وغيرها، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره، وأمامه المغني، وهذا كله غير كتب السابقين... وإذا أنعم النظر في شرح الأشموني، وكانت الأصول السالفة بيده فإنه يسهل أن يرجع المقال إلى مصدره»⁽²⁾.

ويقول الدكتور عبده الراجحي: «ويعتبر شرحه على ألفية ابن مالك من أهم شروح الألفية ومن أغزر الكتب النحوية مادة؛ فالرجل وجد بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة عليه سواء الشروح وغيرها، فأفاد منها إفادة كبيرة، وقدم لنا صورة لآراء كثير من النحاة القدماء ممن لا نجد كتباً تضم آثارهم، ويتميز الكتاب بما يعرف بالتنبيهات التي كان يزيدها على ما تتضمنها أبيات الألفية، كما يتميز أحياناً بما يضعه في آخر الأبواب من الخواتيم»⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: - الضوء اللامع، ج6، ص: 05.

- هدية العارفين، ج1، ص: 139.

- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ج1، ص: 184.

⁽²⁾ ينظر: نشأة النحو، للطنطاوي: ص: 292.

⁽³⁾ ينظر: دروس في كتب النحو، لعبده الراجحي، ص: 219.

المبحث الثالث: عناية العلماء به:

- لقد حظي (منهج السالك) بشروحات وحواشي وتعليقات تناولته بالشرح والبسط، ذلك لقيمته وأهميته العلمية، ومن أبرز تلك الشروح ما يأتي:
- 1- حاشية أحمد بن قاسم العبادي (ت 924هـ)⁽¹⁾.
 - 2- حاشية الشيخ محمد بن أحمد البهوتي (ت 1051هـ)⁽²⁾.
 - 3- حاشية أحمد بن محمد المنفلوطي المعروف بابن الفقيه (ت 1118هـ)⁽³⁾.
 - 4- حاشية الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي (1159هـ) والتي سماها: (تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو) وهي موضوع الدراسة والتحقيق، والتي سيأتي الكلام عليها مفصلاً.
 - 5- حاشية حسين بن علي بن عبد الله المدابغي (ت 1170هـ)⁽⁴⁾.
 - 6- (تنوير المسالك في شرح منهج السالك) لمحمد بن عمر سعادة المنستيري (ت 1171هـ)⁽⁵⁾.
 - 7- حاشية محمد بن محمد البليدي (ت 1176هـ)⁽⁶⁾.
 - 8- حاشية الشيخ يوسف بن سالم الحفني (ت 1176هـ)⁽⁷⁾.
 - 9- حاشية الشيخ محمد بن سالم الحفني (ت 1181هـ)⁽⁸⁾.
 - 10- حاشية مصطفى بن محمد بن علي التونسي (ت 1192هـ)⁽⁹⁾.
 - 11- حاشية الشيخ محمد بن علي التونسي (ت 1199هـ)⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: شذرات الذهب، ج 1، ص: 636- 637.

(2) ينظر: معجم المؤلفين، ج 1، ص: 294.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص: 162.

(4) ينظر: الأعلام للزركلي، ج 2، ص: 205.

(5) تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ، ج 3، ص: 29.

(6) ينظر: الأعلام للزركلي، ج 7، ص: 68.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص: 232.

(8) ينظر: هدية العارفين، ج 2، ص: 337.

(9) ينظر: الأعلام للزركلي، ج 6، ص: 297.

(10) ينظر: معجم المؤلفين، ج 1، ص: 11-12.

- 12- حاشية الشيخ محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ)⁽¹⁾.
- 13- (حواشي على شرح الأشموني) لمحمد الطيب بن إبراهيم الرياحي التونسي (ت 1266 هـ)⁽²⁾.
- 14- (تعليقات على شرح الأشموني) لمحمد بن قاسم النيفر (ت 1277 هـ)⁽³⁾.
- 15- حاشية نصر بن يونس الوفائي الهوريني (ت 1291 هـ)⁽⁴⁾.
- 16- حاشية محمد بن أحمد عlish (ت 1299 هـ)⁽⁵⁾.
- 17- شرح شواهد الأشموني لعلي بن محمد بن ناصر النجار المصري الشافعي (ت 1351 هـ)⁽⁶⁾.
- 18- (فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك) لعبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني الجزائري، طبع بتونس سنة 1347 هـ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: سلك الدرر، ج4، ص: 41-42.

⁽²⁾ شجرة النور الزكية، ص: 350.

⁽³⁾ ينظر: الأعلام للزركلي، ج6، ص: 19.

⁽⁴⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 29.

⁽⁵⁾ ينظر: شجرة النور الزكية، ص: 325.

⁽⁶⁾ ينظر: معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، ج2، ص: 509.

⁽⁷⁾ ينظر: جامع الشروح والحواشي للحبشي، ج1، ص: 246.

الفصل الثاني

التعريف بالشيخ الأسقاطي

المبحث الأول: اسمه ونسبه

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم

المبحث الثالث: شيوخه

المبحث الرابع: تلاميذه

المبحث الخامس: مكانته العلمية

المبحث السادس: مؤلفاته

المبحث السابع: وفاته

المبحث الأول: اسمه ونسبه

هو أبو السعود، وقيل أبو الفتح أحمد بن عمر الأسقاطي، الحنفي، القاهري المصري، ولقبه الذي اشتهر به (الأسقاطي) - بفتح الهمزة - نسبة إلى بيع السقط (الكبد والكرش)⁽¹⁾، وقد نص الشيخ على اسمه في أول كتابه (تنوير الحالك) فقال: «يقول العبد الفقير إلى لطف مولاه الجليّ والخفيّ، أحمد بن عمر الأسقاطي الحنفي، بصره الله بعيوب نفسه وجعل يومه خيراً من أمسه»⁽²⁾.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم

لم تذكر التراجم تاريخ ولادته ولا مكانها، وما ذكر أنه من أهل القاهرة هو ما عرف عنه، كما تحدثت بعض المصادر عن نشأته، لكنها لم تذكر أكثر من أنه منذ نعومة أظافره نشأ نشأة علمية، أزهرية، وأنه من أهل القاهرة، نشأ وترعرع فيها، وأقبل منذ صغره على تحصيل العلم فحفظ القرآن الكريم، وحفظ المتون، واجتهد في ذلك، وأفاد من شيوخه، وتبحر في علم التجويد، والفقه، والحديث، والأصول والنحو وعلوم العربية، وحاز على ثقة شيوخه، فمنحوه إجازة بالإفتاء والتدريس، ثم إته درس بالأزهر حتى مهر في العلوم، فتصدر للإلقاء الدروس الفقهية، والمعقولية، وأفاد وأفتى، وألف في مختلف العلوم وأجاد، وانتفع الناس بتأليفه، ولم يزل يملئ ويفيد ويعلم الناس ويدلهم على الخير، ويقصده طلاب العلم من مختلف الأرجاء لينهلوا من علمه ومعارفه، حتى توفي - رحمه الله -⁽³⁾.

المبحث الثالث: شيوخه

تلقى الشيخ الأسقاطي علومه على يد ثلة من العلماء في عصره، ومنهم:

- 1- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، الشهير بالبناء (شهاب الدين): ولد بدمياط، ونشأ بها، ثم ارتحل إلى القاهرة، توفي سنة (1117هـ)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الأعلام للزركلي، ج1، ص: 188.

(2) ينظر: مقدمة (تنوير الحالك).

(3) ينظر: عجائب الآثار، ج1، ص: 245.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 89-90.

- 2- الشيخ محمد بن سلامة بن عبد الجواد الدمياطي المقرئ الشافعي المعروف بأبي السعود بن أبي النور، ولد بدمياط، ونشأ بها، وأخذ عن علمائها، فتفقه على الشيخ جلال الدين الفارسكوري، وهو من أشار عليه بتأليف كتابه، ونص على ذلك الشيخ في مقدمته، توفي سنة (1117هـ)⁽¹⁾.
- 3- الشيخ أحمد بن محمد المنفلوطي القاهري الأزهري المعروف بابن الفقيه الشافعي، ولد سنة (1064هـ)، وأخذ القراءات عن الشمس البقري، والعربيّة عن الشهاب السندوبي وغيره، توفي سنة (1118هـ)⁽²⁾.
- 4- العلامة صالح بن حسين بن أحمد البهوتي - نسبة إلى (بهوت) بالغربية بمصر - فرضي حنبلي مصري أزهري، ولد بالقاهرة وتوفي بها سنة (1121هـ)⁽³⁾.
- 5- الشيخ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الأزهري المالكي الشهير بالزرقاني أخذه عن والده، وعن النور الشبراملسي وغيرهم، وكانت وفاته سنة (1122هـ)⁽⁴⁾.
- 6- الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي، ولد ببلدة (نفرة) ونشأ بها، ثم حضر إلى القاهرة فالتقى في بادئ أمره بالشهاب اللقاني، ثم لازم العلامة عبد الباقي الزرقاني، وغيرهم من العلماء، توفي سنة (1125هـ)⁽⁵⁾.
- 7- الشيخ عبد ربه بن أحمد الديوي، الفقيه الشافعي الضرير، حفظ القرآن، وعدة متون، درس على يد أفاضل منهم: الشمس بن أبي النور، ورحل إلى القاهرة، وبرع في فنون شتى، توفي سنة (1126هـ)⁽⁶⁾.
- 8- الشيخ عبد الرؤوف بن محمد البشبيشي، ولد بـ (بشبيش)، تصدر لتقرير العلوم الدقيقة، والنحو، والمعاني، والفقه، وتولى مشيخة الأزهر بعد الحنفي، توفي سنة (1134هـ)⁽⁷⁾.

(1) ينظر: سلك الدرر للمرادي، ج1، ص:111.

(2) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص:134.

(3) ينظر: الأعلام للزركي، ج3، ص:190.

(4) ينظر: سلك الدرر للمرادي، ج4، ص:32.

(5) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص:126.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص:135.

(7) ينظر: سلك الدرر للمرادي، ج3، ص:107.

9- العلامة منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي البصير، الشافعي، فقيه محدث، ولد ب (منوف)، ونشأ بها، توفي وقد جاوز التسعين سنة (1135هـ)⁽¹⁾.

10- الشيخ أحمد بن محمد بن عطية بن أبي الخير القاهري، الشهير بالخلفي الضرير، كان فقيها أصوليا، أخذ عن شمس محمد بن داود العثماني، والجمال منصور الطوخي... وغيرهم، توفي سنة (1140هـ)⁽²⁾.

11- الشيخ علي بن مصطفى السيواسي العقدي الحنفي الضرير إمام الأئمة، وشيخ الشيوخ، أخذ عن الشيخ أحمد الشوبري، والشيخ البابلي وغيرهم، كان عجباً في الحفظ والذكاء، وحدة الفهم، وحسن الإلقاء، توفي سنة (1148هـ)⁽³⁾.

12- الشيخ محمد بن عبد العزيز الزيايدي الحنفي البصير، الإمام العلامة والمحقق الفهامة، أخذ عن الشيخ الأرمنائي الحنفي عن العلامة البابلي، وتوفي سنة (1148هـ)⁽⁴⁾.

المبحث الرابع: تلاميذه

يعد الشيخ الأسقاطي - رحمه الله - إماماً من أئمة العلم في القرن الحادي عشر، لذا قصده العديد من طلاب العلم، ومن أبرز من تتلمذ عليه:

1- محمد بن أحمد بن عمر الأسقاطي، ابن المؤلف، كان من المشتغلين بالحديث، توفي قبل وفاة أبيه بنحو عشرين عاماً⁽⁵⁾.

2- عبد الله بن مصطفى بن محمد الكوبرلي الرومي، الحنفي، كان من الوزراء في بعض الحروب مع الفرس، أخذ عن علي المنصوري وأحمد الأسقاطي... وغيرهم، توفي سنة (1143هـ)⁽⁶⁾.

3- الشيخ محمد الشوبري الحنفي، تفقه على كل من: الأسقاطي، والسيد علي الضرير... وغيرهم، توفي سنة (1175هـ)⁽¹⁾.

(1) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص: 74.

(2) ينظر: سلك الدرر للمرادي، ج3، ص: 107.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص: 50.

(4) ينظر: الأعلام للزركلي، ج6، ص: 13.

(5) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص: 218-262.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 326.

4- الشيخ محمد الشوبري الحنفي، تفقه على الشيخ الأسقاطي... وغيرهم، توفي سنة 1184هـ⁽²⁾.

5- الشيخ زين الدين قاسم العبادي الحنفي، تفقه على الشيخ سليمان المنصوري والشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي... وغيرهم، توفي - رحمه الله - سنة 1188هـ⁽³⁾.

6- الشيخ علي بن أحمد بن مكرم الله المنسفيسي العدوي المالكي الأزهري الشهير بالصعيد، روى عن جماعة من الأئمة، وأخذ عنهم، ومنهم: سالم النفراوي... وغيره، توفي سنة 1189هـ⁽⁴⁾.

7- الشيخ عبد الرحمن الأجهوري، المصري المالكي، تتلمذ على الشيخ شهاب الدين القسطلاني، وأخذ عن اللقاني وغيره، توفي سنة 1197هـ⁽⁵⁾.

8- السيد علي بن محمد الغوصي البدري الرفاعي، المعروف بالفراء، وهو والد العلامة حسن البدري، ولد بمصر، وحفظ القرآن، وجوده على الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي، توفي سنة 1199هـ⁽⁶⁾.

المبحث الخامس: مكانته العلمية

كان الشيخ أحمد الأسقاطي يجمع بين العلم والأخلاق الفاضلة، فكان كريم الطبع، ليس للدنيا عنده قدر ولا قيمة، جميل السجايا، اكتسب شهرة كبيرة، فُعُرف بالإمام العلامة، والعمدة الفهامة، مفتي المسلمين، والشيخ العالم، والفقيه، والنحوي، والمقرئ، وشيخ القراء والمشارك بالتأليف في مختلف العلوم.

وهذه الشهرة التي نالها، جعلت علماء وأمرء عصره يعترفون بغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وتنوع روافد علومه⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 405.

⁽²⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 471.

⁽³⁾ ينظر: سلك الدرر للمرادي، ج3، ص: 206.

⁽⁴⁾ ينظر: الكواكب السائرة للغزي، ج2، ص: 158.

⁽⁵⁾ ينظر: عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص: 597.

⁽⁶⁾ ينظر: هدية العارفين للبغدادي، ج1، ص: 174.

⁽⁷⁾ ينظر: أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، تح: الشنقيطي، ص: 26.

ويدل على شهرته الواسعة كذلك تأليفه في مختلف العلوم التي تنوعت بين الفقه، والأصول، والنحو والبلاغة، والتجويد، وفي هذا دليل على مدى إلمامه بالمادة العلمية، واتساع معرفته، مما جعل طلاب العلم يفدون إليه لينالوا حظوة علومه المختلفة، ويغنموا معارفه العقلية والنقلية.

المبحث السادس: مؤلفاته

خلف الشيخ الأسقاطي - رحمه الله - تراثا علميا في مختلف الفنون ونذكر منه ما يأتي:

- 1- تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك⁽¹⁾، وهو الكتاب الذي نحن نشتغل على دراسته، وسيأتي الحديث عنه مفصلا.
- 2- القول الجميل على شرح ابن عقيل⁽²⁾.
- 3- منهج السالكين إلى شرح ملامسكين في الفروع⁽³⁾.
- 4- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات⁽⁴⁾.
- 5- أجزاء القرآن وأحزابه، وهو مخطوط في مركز الملك فيصل تحت رقم (2/00096).
- 6- حاشية على شرح القاضي للجزرية⁽⁵⁾.
- 7- حاشية في علم التجويد على الدقائق المحكمة في شرح التجويد لذكريا الأنصاري⁽⁶⁾.
- 8- حاشية على "شرح العصام للسمرقندية" في البلاغة⁽⁷⁾.

المبحث السابع: وفاته

(1) ينظر: هدية العارفين للبغدادي، ج1، ص: 174.

(2) ينظر: معجم المؤلفين لرضا كحالة، ج2، ص: 29.

(3) ينظر: الأعلام للزركلي، ج2، ص: 29.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 188.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 188.

(6) ينظر: أجوبة المسائل المشكلات، ص: 27.

(7) ينظر: الأعلام للزركلي، ج1، ص: 188.

لقد أجمعت كتب التراجم على أنه توفي - رحمه الله - سنة (1159هـ) بمسقط رأسه، ومصدر علومه، ومكان تدريسه وتعليمه⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: - عجائب الآثار للجبرتي، ج1، ص:280.

- الأعلام للزركلي، ج6، ص:13.

الفصل الثالث

التعريف بكتاب (تنوير الحالك)

المبحث الأول: توثيق الكتاب ونسبته إلى المؤلف

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الثالث: شواهد الكتاب

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

المبحث الأول: توثيق الكتاب ونسبته إلى المؤلف

لقد ثبتت نسبة الكتاب (تنوير الحالك) لمؤلفه الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي، ومن أدلة ذلك:

1- ما جاء في مقدمة الكتاب:

جاء في مقدمة الكتاب ما يثبت نسبة هذا الكتاب للشيخ أحمد الأسقاطي، وهو قوله: «يقول العبد الفقير إلى لطف مولاه الجلي والخفي أحمد بن عمر الأسقاطي - بصره الله بعيوب نفسه، وجعل يومه خيرا من أمسه - الحمد لله رافع الدرجات... فهذه فرائد فوائد وضعتها على شرح الألفية للعلامة الأشموني... وسميتها: تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»⁽¹⁾.

2- ما ذكرته كتب التراجم:

لقد ذكر البغدادي في (هدية العارفين)⁽²⁾، والزركلي في (الأعلام)⁽³⁾، وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين)⁽⁴⁾، أنّ من مؤلفات الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي - رحمه الله - كتاب (تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).

3- النصوص المنقولة عن هذا الكتاب:

نقل عنه الشيخ محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) أقوالا عدة في حاشية على الأشموني، وكان أحيانا ينقل قول الأسقاطي وينسبه إليه وأحيانا ينقله ولا ينسبه إليه مثل: - في باب (نوني التوكيد) قوله: «لالتقاء الساكنين» قال سم: فيه نظر؛ لأنّ التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله، وأجاب الأسقاطي: بأنّه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبني...»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مقدمة الكتاب.

(2) ينظر: البغدادي: هدية العارفين، ج1، ص: 174.

(3) ينظر: الزركلي: الأعلام، ج1، ص: 188.

(4) ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج2، ص: 29.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص: 330.

- وفي باب (ما لا ينصرف) قوله: «إذا سميت بكلتا» قال الأسقاطي: يريد كلتا المرفوعة...»⁽¹⁾، وغيرها.
- وفي الباب نفسه: «انصرف» قال الأسقاطي - وتبعه غيره - لعل المراد جوازا، فيجوز المنع كهند...»⁽²⁾.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب طريقته في عرض المادة العلمية:

- وضع الشيخ في مقدمة كتابه معالم دقيقة لطريقته في عرض المادة العلمية، وقد أوجزها الشيخ في مقدمته؛ حيث قال: «... فهذه فرائد فوائد وضعتها على شرح الألفية للعلامة الأشموني - طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه - تقيد مطلقه، وتفتح مغلقه، وتبين شواهد وتسهل لقارئه مقاصده...»⁽³⁾، ويمكن توضيحها في النقاط الآتية:
- 1- كان يورد نصا أو فقرة من (شرح الأشموني) مسبقا بكلمة (قوله) ثم يقوم بشرحها، وتوضيحها بالأمثلة والشواهد النحوية⁽⁴⁾.
 - 2- يقوم أحيانا بإعراب بعض الكلمات التي ترد في النص سواء أكانت من قول ابن مالك أم من قول الأشموني⁽⁵⁾.
 - 3- يذكر بعض المصطلحات البلاغية كالجناس، والإنشاء والخبر، والاستعارة والمقابلة وغيرها...⁽⁶⁾.
 - 4- يقوم بذكر الاعتراضات في صورة (إن قلت) و(فإن قيل) و(قد يقال) و(أورد) و(واعترض)، ثم يقوم بالرد عليها⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص:340.

⁽²⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص:374.

⁽³⁾ ينظر: مقدمة (تنوير الحالك).

⁽⁴⁾ ينظر: مثلا الصفحات: 46،47،48... من النص المحقق.

⁽⁵⁾ ينظر: مثلا الصفحات: 37،39،48.... من النص المحقق.

⁽⁶⁾ مثلا الصفحة: 34 من النص المحقق.

⁽⁷⁾ ينظر: الصفحات: 38،39،41... من النص المحقق.

- 5- يذكر مذاهب النحويين في المسائل الخلافية التي تكون بين البصريين والكوفيين، ويذكر أحيانا المذهب الأقرب للصحة دون التعصب لمذهب معين⁽¹⁾.
 - 6- يهتم بذكر آراء ابن مالك، وخاصة إذا خالفت الجمهور⁽²⁾.
 - 7- يهتم بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية للأبواب ويشرحها، ويعلق عليها، ويدرك اللهجات العربية⁽³⁾.
 - 8- يقوم بشرح الشواهد الشعرية، ويشير - أحيانا - إلى المعجم الذي ورد فيه هذا المعنى⁽⁴⁾.
 - 9- يبين معاني الكلمات، ويشير - أحيانا - إلى المعجم الذي ورد فيه هذا المعنى⁽⁵⁾.
 - 10- يميل إلى الاختصار في الشرح مع عدم الإخلال بالمسائل النحوية⁽⁶⁾.
- عنايته بآراء العلماء :

اهتم الشيخ الأسقاطي بآراء العلماء السابقين، وعلماء عصره خاصة من أصحاب الحواشي، ونسب إليهم آراءهم في كثير من الأحيان، وكل ذلك دليل على دقة توثيقه لما ينقل من أقوال العلماء مما يدل على أمانته العلمية، وسنذكر بعضا من الأمثلة التي تدل على ذلك:

- 1- ترجيحه - أحيانا - لآراء بعض العلماء من خلال تقولاتهم على بعضهم، ففي باب (الكلام وما يتألف منه) ذكر في أنواع التنوين قوله: «وهي أربعة» أورد عليه تنوين الحكاية كأن تسمي رجلا بقافلة ؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى بتنوينه، وتنوين صرف ما لا يصرف، وتنوين المنادى في الضرورة، وتنوين الشذوذ حكى: (هؤلاء قومك) - بتنوين هؤلاء - فهذه أربعة أنواع خاصة بالاسم ولا ترد على المصنف لإطلاقه التنوين، وأجيب بأن الأول والثاني من الصرف، وقد يقال به بالثالث لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت

(1) ينظر: مثلا الصفحات: 42، 44، 45... من النص المحقق.

(2) مثلا الصفحات: 52، 55، 56... من النص المحقق.

(3) مثلا الصفحات: 32، 34، 36... من النص المحقق.

(4) مثلا الصفحات: 45، 90، 106... من النص المحقق.

(5) مثلا الصفحات: 32، 34، 36... من النص المحقق.

(6) مثلا الصفحات: 38، 39، 41... من النص المحقق.

الإعراب ونوزع بوجود علتين في الأولين، وسبب البناء في الثالث، وأمّا الرابع فاختار المصنف أنّه كنون ضيفن كثر به في اللفظ وليس تنوين، ورده في المغني، بأنّ من حكاه سماه تنوينا، فهذا دليل على أنّه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليس كذلك، واعترضه الدماميني، بأنّه لو صح هذا لأمكن أن سيبيويه سمى ما هو الترزم تنوينا فهذا دليل على أنّه سمعه في الوصل دون الوقف⁽¹⁾.

2- وكما في باب (المبني والمعرب) قوله: «النون رفعا» قد تحذف هذه النون فتقدر كما في (لتبلون) وهو مذهب سيبيويه أنّ المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وفي جمع الجوامع إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف والأصح أنّها المحذوفة⁽²⁾.

3- وفي الباب نفسه قوله: «فالألف أنوفيه غير الجزم» وهذا قول سيبيويه ومتابعيه وقال ابن السراج: «لا تقدير لأنّ إنّما قدرنا في الاسم لأنّ الإعراب فيه أصل فتجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع لا حاجة لتقديره والمعتمد الأول»⁽³⁾.

المبحث الثالث: شواهد الكتاب

اعتمد الأسقاطي في شواهد على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وكذا أشعار العرب وأقوالهم وحكمهم.

1- القرآن الكريم:

كثر لديه الاستشهاد بآيات القرآن في مواضع كثيرة؛ نذكر منها -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى﴾⁽⁴⁾.
في باب العلم حيث قال: «فلا ضرورة في قول الشاطبي المقرئ وقالون عيسى خلافا للشارع...»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ينظر: ص: 46 من النص المحقق.

⁽²⁾ ينظر: ص: 114 من النص المحقق.

⁽³⁾ ينظر: ص: 120 من النص المحقق.

⁽⁴⁾ الآية 171، سورة النساء.

⁽⁵⁾ ينظر: ص 154 من النص المحقق.

وفي باب اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ (1) ممّا ليس الإشارة إليه محمول على التجوز... (2).

- اهتمام الشيخ الأسقاطي

اهتم الشيخ الأسقاطي - رحمه الله - بالأحاديث والآثار الواردة في كتابه وهي ليست كثيرة مقارنة بالآيات القرآنية والأشعار، كان يتناولها بتفسير مفرداتها أحيانا وإعرابها، فمثلا في باب (المبني والمعرب)، في حديثه عن بناء فعل الأمر استشهد بالقراءات القرآنية، ثم الحديث الشريف في قوله: «لأنّ الأمر... الخ» لأنّ الفعل موضوع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقولهم: «فلنقم أنت يا ابن خير قريش»، وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا﴾ (3) بالتاء الفوقية، وفي الحديث (لتأخذوا مضافكم) (4)... الخ (5).

وفي الباب نفسه في حديثه عن الأسماء الخمسة ذكر (الهنّ)، وشرح قول الأشموني عندما استشهد بالحديث الشريف: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا...» (6).

3- أشعار العرب:

لقد احتلت الشواهد الشعرية الصدارة في كتاب «تنوير الحالك»، وقد اتبع الشيخ الأسقاطي طرقا مختلفة في الاستشهاد بها، فتارة يذكر البيت كاملا، وتارة يذكر البيت الذي قبله أو بعده، وتارة يذكر شطرا من البيت، وقد يأخذ أحيانا الجزء موضع الشاهد فقط، ويقوم بشرح البيت، وبيان معاني الكلمات التي تحتاج إلى ذلك.

(1) الآية 102، سورة الأنعام.

(2) ينظر: ص: 165 من النص المحقق.

(3) الآية 58، سورة يونس.

(4) هذا الحديث رواه: معاذ بن جبل في صحيح الترمذي.

(5) ينظر: ص: 76 من النص المحقق.

(6) ينظر: ص: 87 من النص المحقق.

وتتجه أغلب هذه الشواهد في كتابه إلى أحكام النحو وقواعده، ويتوجه إليها الشيخ بالتعليق - أحيانا - من خلال شرح غريبها، وضبطها وإعرابها، وبيان وجه الاستشهاد فيها⁽¹⁾. هذه الشواهد التي وردت في كتابه هي للشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممن يستشهد بكلامهم ومنها على سبيل المثال: أبيات لأبي قيس بن أبي رفاعه:

منا الذي هو ما إن طر شاربه *** والعانسون ومنا المرد والشيب⁽²⁾

وصدر بيت لجريز يهجو فيه الأخطل:

«فَيَوْمًا يُؤَافِنُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ»⁽³⁾.

ومعظم الشواهد لم ينسبها لقائل معين وقد أخذها من الشروح والحواشي واستشهد بها الأشموني أيضا⁽⁴⁾.

4- أمثال العرب وأقوالهم:

وردت أيضا أقوال العرب وأمثالهم في ثنايا كتاب الشيخ الأسقاطي - رحمه الله - كان الشيخ يشرح غريبها، ويضبط كلماتها ويذكر مناسباتها، ويكمل ناقصها أحيانا، ويبين أوجه إعرابها ؛ ومن بعض أمثلة ذلك:

في باب (المبني والمعرب) عند الحديث عن إعراب الأسماء قوله: «وفي المثل مكره أخاك...» مكره خبر مقدم، وأخاك مبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ، وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف الاعتماد على نفي أو شبهة، و(بطل) معطوف على (مكره)، وأصله: أن نعمة حين قُتل إخوته طلب بثأرهم، وكان له خال يقال له (أبو حنش)، فقال له نعمة: اخرج بنا إلى موضع كذا، وكتمه ما يريد به، ثم مضى إلى القوم الذين يطلبهم فهجم به عليهم فجأة وقال: إيها أبا حنش، فلما رأى أبو حنش

(1) ينظر مثلا الصفحات: 45، 55، 90 من النص المحقق.

(2) ينظر: ص: 100 من النص المحقق.

(3) ينظر: ص: 129 من النص المحقق.

(4) ينظر مثلا الصفحات: 175، 182، 184 من النص المحقق.

أنه قد نزلت به البلية جعل يذب عن نفسه ويقاثلهم بجهد، فقال الناس: ما أشجعه ! فقال: أبو حنـش: «مكره أخاك لا بطل»⁽¹⁾.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

لقد تنوعت المصادر التي اعتمد عليها الشيخ بالأسقاطي بين كتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو والصرف، وكتب التفسير...، ولقد كان أحيانا يذكر اسم الكتاب وأحيانا يرمز له بحروف اسمه أو بحروف اسم مؤلفه وهذا ما سنوضحه في المبحث الموالي، وسنورد أسماء الكتب والأعلام الذين نقل عنهم كالآتي:

أولاً: كتب اللغة والمعاجم:

كان الشيخ الأسقاطي يبين ما يمر من مفردات لغوية من كتب اللغة المختلفة، وكان يصرح باسم الكتاب أو المعجم الذي نقل عنه أو باسم مؤلف هذا الكتاب . ومن هذه الكتب:

- الصحاح للجوهري⁽²⁾.
- مختار الصحاح للرازي⁽³⁾.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي⁽⁴⁾.
- المصباح المنير للفيومي⁽⁵⁾.

ثانياً: كتب النحو والصرف

نقل الشيخ الأسقاطي في كتابه كثيراً عن النحو والصرف المختلفة، وكان غالباً ما يذكر اسم مؤلفها أو يرمز إليه وأحيانا يذكر اسم الكتاب . ومن هذه الكتب:

أ- الكتب التي نقل عنها:

- أوضح المسالك لابن هشام (التوضيح).

⁽¹⁾ينظر: ص: 88 من النص المحقق.

⁽²⁾ينظر: مثلاً ص: 67 من النص المحقق.

⁽³⁾ينظر: مثلاً ص: 103 من النص المحقق.

⁽⁴⁾ينظر: مثلاً ص 60 من النص المحقق.

⁽⁵⁾ينظر: مثلاً ص : 33 من النص المحقق.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
- شرح التصريح على التوضيح للـزهري.
- شرح التسهيل لابن مالك.
- شرح الكافية لابن مالك.
- قطر الندى لابن هشام.
- الكافية لابن الحاجب.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.
- همع الهوامع للسيوطي.
- ب- العلماء الذين نقل عنهم:
 - ابن الحاجب (من كتبه: الكافية، الإيضاح، الأمالي).
 - ابن الخباز (شرح كتاب اللمع).
 - ابن المصنف (الناظم) (من كتابه شرح الألفية).
 - ابن برهان.
 - ابن جني (من كتابيه: الخصائص، سر صناعة الإعراب).
 - ابن عقيل: (من كتابه: شرح ابن عقيل على الألفية).
 - ابن قاسم العبادي (من حاشيته على شرح ابن الناظم وشرح الأشموني).
 - ابن مالك (من كتبه: التسهيل، وشرحه، وشرح بالكافية الشافية، عمدة الحافظ).
 - ابن هشام (من كتابيه: مغني اللبيب، شرح قطر الندى).
 - البيضاوي (من كتابه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل).
 - الجامي (من كتابه: الفوائد الضيائية على الكافية).
 - حفيد ابن هشام (من كتابه: حاشية على أوضح المسالك).
 - الدماميني الذي نقل عنه كثيرا من كتبه (تعليق الفرائد) و(شرحه على المغني).

- الرضي (من كتابه: شرح الكافية).
- التافتا زاني (من كتابه: شرح تصريف العزي).
- سيبويه (من كتابه: حاشية السيد على كافية ابن الحاجب).
- الشاطبي (من كتابه: المقاصد الشافية).
- الشمي (من حاشيته على مغني اللبيب).
- الشنواني (من كتابه: الدرر البهية في شرح الأزهرية).
- الجرجاني (من كتابه: المقتصد في شرح بالإيضاح).
- العيني (من كتابه: المقاصد النحوية شرح الشواهد الكبرى).
- الغزي (من كتابه: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك).
- الفاكهي (من كتابه: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى).
- الفراء (من كتابه: معاني القرآن).
- المبرد (من كتابه: توضيح بالمقاصد).
- يس: (من حواشيه: على الألفية، والتصريح، والقطر).
- الدنوشري (أراه من كتاب حاشية يس على التصريح).

ثالثاً: كتب التفسير

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل).
- تفسير الكشاف للزمخشري.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

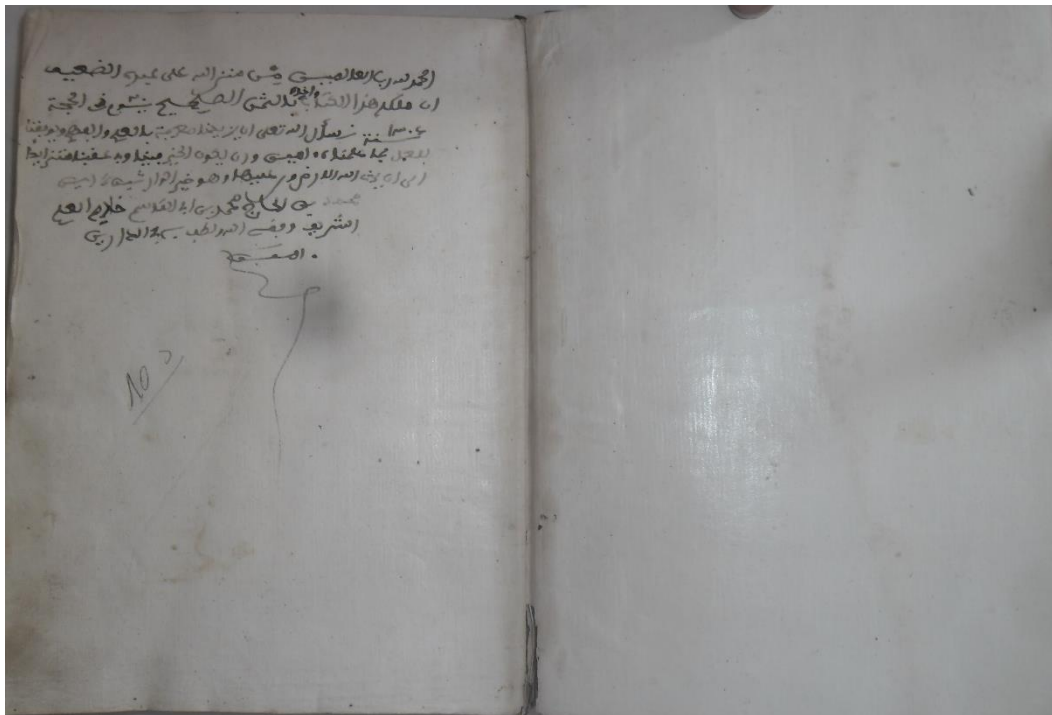
• قيمته العلمية:

مما لا شك فيه أنّ لكتاب الأسقاطي قيمة علمية كبيرة مما يدل على قيمة ومكانة مؤلفه، ومما ميزه ما يأتي:

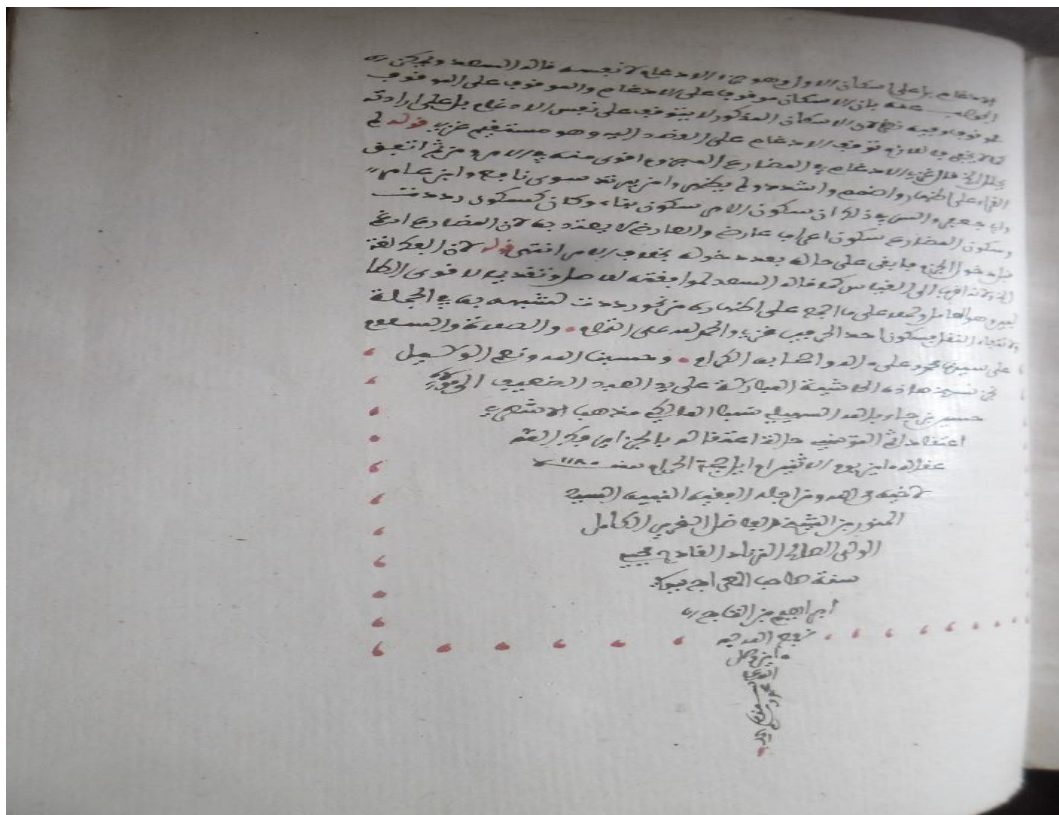
- غزارة المادة العلمية وتنوعها، ذلك لما عرضه الشيخ الأسقاطي من آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وما أورده من اعتراضات وإشكالات تناولها بالمناقشة والتحليل والتفسير، مدعمة بالأدلة العقلية والنقلية.
- اهتمامه بآراء ابن مالك النحوية والاحتجاج بها.
- أن هذا الكتاب جاء شرحا على شرح الأشموني الذي يعد من أفضل شروح الألفية.
- أكثر من التعليقات لكل مسألة نحوية.
- اهتمامه بشرح معظم المفردات من شرح الأشموني والتعليق عليها.
- عزو الآراء إلى أصحابها ودقة التوثيق.
- الإكثار من الشواهد الشعرية وإتمامها أحيانا.
- اهتمامه بشرح الأبيات الشعرية والتعليق عليها وشرح مفرداتها وإعرابها أحيانا.
- اهتمامه بالأمثال والأقوال، وشرحها والتعليق عليها.
- نقله عن كتب غير مطبوعة (مخطوط) مثل: حاشيتي ابن قاسم العبادي عل شرح الأشموني وابن الناظم... وغيرها.

النسخة (أ):

هذه النسخة حصلت عليها من مكتبة زاوية الهامل ببوسعادة ولاية المسيلة، مصنفة تحت رقم (5010)، عدد أوراقها 229، مكتوبة بخط مغربي، مجلدة بغلاف بني اللون، أوراقها ليست متأكلة لكن الخط غير واضح في كثير من الكلمات وقد اعتمدتها الأصل لأنها قليلة التصحيف ووضعت لها الرمز (أ)، إلا أنها كثيرة السقط وقد نسخت سنة 1185هـ، الأبواب النحوية بها معنونة بشكل واضح بلون أحمر، حيث تجد عنوان الباب وسط الصفحة، وقد قدم لها شيخ الزاوية بمقدمة توضح معالمها، ويحدد الناسخ أيضا قول الأشموني بلون أحمر.



الصفحة الأولى من النسخة (أ) [مكتبة الهامل ببوسعادة]



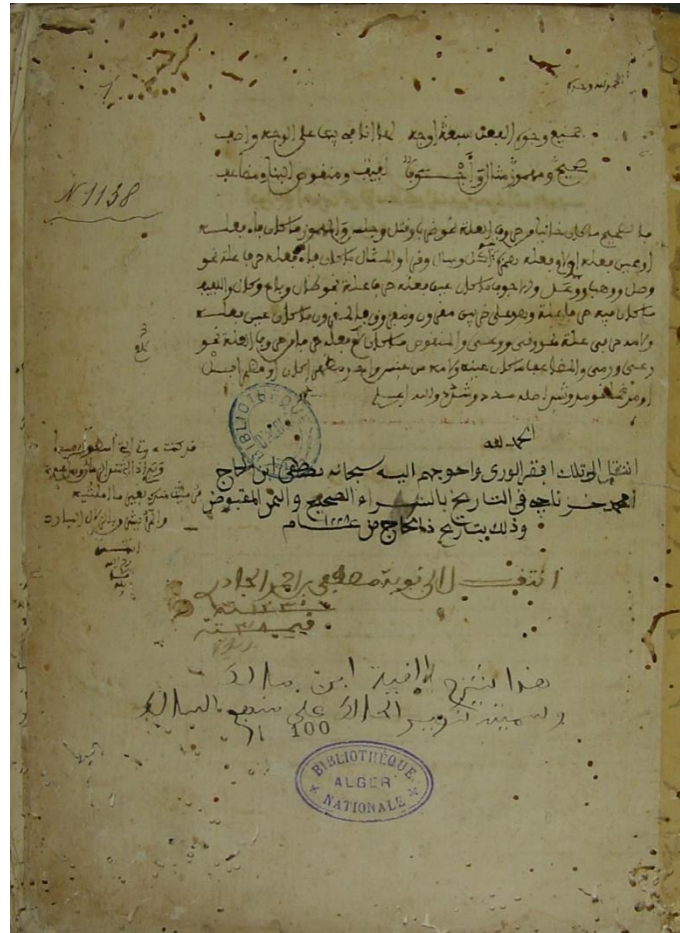
الصفحة الأخيرة من النسخة (أ) [مكتبة الهامل ببوسعادة]

النسخة (ب):

هذه النسخة حصلت عليها من المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة مصنفة تحت رقم (100)، عدد أوراقها 340، بقياس (174×236) مكتوبة بالخط المغربي، قليلة السقط لكنها غير واضحة الحروف، تصعب قراءة الكلمات بها كثيرا، أوراقها قديمة جدا متآكلة الأطراف وعليها هوامش، الأبواب النحوية بها معنونة بلون أحمر لكن ليست في وسط الصفحة بل تجدها ضمن الكلام، ويحدد فيها الناسخ قول الأشموني بلون أحمر أيضا، ووضع لها غلافًا كتب على الأول (البداية) والثاني (النهاية) وأوراقها تامة الحفظ، وقد نسخت سنة 1176هـ، أيضا يوجد فيها بعض التصحيف في نقل الكلام.



الصفحة الأولى من النسخة (ب) [مكتبة الحامة الوطنية]



الصفحة الأخيرة من النسخة (ب) [مكتبة الحامة الوطنية]

النسخة (ج):

حصلت على هذه النسخة من مركز المخطوط بدبي من الإمارات العربيّة المتحدة، مصنفة تحت رقم (925)، وهي نسخة مكتوبة بخط واضح معتاد مقارنة بالنسخ الأخرى، وتميزت بتعليقات وتصحيحات على الهامش ، ليس بها تصحيف، قليلة السقط جدا، ليس لديها غلاف، كتب على الورقة الثانية منها على الهامش (وقف لله مدرسة الأحمدية بمدينة حلب)، عدد أوراقها 544، عناوين الأبواب النحوية بها غير واضحة ، وأيضا لم يحدد الناسخ قول الأشموني فيها بل يتداخل مع شرح الأسقاطي، سقطت منها بعض الأوراق في باب (كان وأخواتها) لكن اعتمدت عليها في فهم ما استشكل عليّ فهمه من الكلمات في النسختين بسبب السقط وعدم وضوح الخط، نسخت سنة 1120هـ.



الصفحة الأولى من النسخة (ج) [مكتبة مركز المخطوط بدبي]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج) [مكتبة مركز المخطوط بدبي]

• رموز الكتاب:

لقد استعمل الأسقاطي رموزا للإشارة إلى الكتب التي نقل عنها ولم يصرح باسمها واسم مؤلفها، وما سواها ذكر اسمها أو اسم مؤلفها وهو ما ذكره في مقدمة كتابه كآلاتي:

الرمز	ما يقصد به
(ب)	حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني
(سم)	حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم
دم (الداميني)	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد
ع (العيني)	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية
(ض)	شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي
(ز)	الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري
(سق)	حاشية يس الحمصي على مجيب النداء في شرح قطر الندى للفاكهي
(تق)	حاشية الشنواني على شرح قطر الندى

منهجي في تحقيق النص:

1- نسخ النص المراد تحقيقه وفق قواعد الإملاء الحديثة وضبطه بالنقط وعلامات الترقيم المناسبة.

2- اعتمدت في تحقيق الأبواب وتحديد رقم الوجه والظهر النسخة التي رمزت لها بالرمز (أ) ، التي اعتبرتها الأصل - كما ذكرت سابقا - وهي التي حصلت عليها من كتبة الزاوية القاسمية (الهامل) وجعلت باقي النسخ عونا لي على سد أي خلل أو فهم ما صعب فهمه.

3- إذا وجدت سقطا في النسخة الأصل أكمله من النسختين الأخريين وأحدده في المتن ثم أشير إلى ذلك في الهامش.

4- عند وجود الخطأ أو التصحيف أصوبه من كلام الأشموني أو أعود إلى الشروح والحواشي للتأكد من الصواب وأشير إلى ذلك في الهامش.

- 5- توثيق الآيات القرآنية ببيان رقم الآية وسورتها.
- 6- توثيق الشواهد الشعرية بعد إتمامها بذكر قائلها والبحر الذي تنتمي إليه.
- 7- ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم بإيجاز مع توثيق ذلك من كتب التراجم.
- 8- أتم قول الأشموني في الهامش مع توثيقه من مصدره معتمداً على كتاب (منهج السالك) - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- 9- توثيق الأحاديث النبوية والأقوال والأمثال.

القسم الثاني: تحقيق النص

الباب الأول: الكلام وما يتألف منه

الباب الثاني: المعرب والمبني

الباب الثالث: النكرة والمعرفة

الباب الرابع: العلم

الباب الخامس: اسم الإشارة

الباب السادس: الموصول

الباب السابع: المعرّف بأداة التعريف

الباب الثامن: الابتداء

الباب التاسع: كان وأخواتها

الباب العاشر: الحروف المشبهات بليس (ما-لا-لات-إن)

الباب الحادي عشر: أفعال المقاربة

الباب الثاني عشر: إنّ وأخواتها

الباب الثالث عشر: لا التي تنفي الجنس

الباب الأول

الكلام وما يتألف منه



الكلام وما يتألف منه:

قوله: «كلامنا أيها النحاة»⁽¹⁾ إلخ، خرَج اللغويون فإنه عندهم عبارة عن القول، وما كان مكتفياً بنفسه كما في القاموس قوله: «لفظ»⁽²⁾ اختلف في اللفظ لغة فقل: أنه بمعنى الرمي مطلقاً يقال [أكلت]⁽³⁾ التمرة ولفظت النواة، ولو بدون إدخالها الفم، وقيل: إنه الرمي من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرحي الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس، 9/و ثم نُقِلَ في عرف النحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً مهماً كان أو موضوعاً مفرداً أو مركباً **شنواني**⁽⁴⁾ قوله: أي صوت مشتمل على بعض الحروف. اعلم أن الصوت عند أهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافاً للحكماء. فإن قيل الحروف لفظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل، قلت: المراد بالحروف أ- ب- ت- ث إلخ، وهي بديهية تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ **شنواني**⁽⁵⁾، لا يقال وجود اللفظ محال لأن الحروف لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن [ابتداء]⁽⁶⁾، والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها فيلزم الدور، لأننا نقول بجواز أن يتلفظ بالحركات والحروف معاً ودور المعية جائز كما في الإضافات فإن أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس **سقى**⁽⁷⁾ قوله: «تحقيقاً كزید»⁽⁸⁾، ومنه المحذوفات **سقى**⁽⁹⁾ قوله: «أو تقدیراً كالضمیر المستتر»⁽¹⁰⁾ فإنه ليس بحرف ولا صوت، ولم يوضع له لفظ وإنما عبروا

(1) قوله: «كلامنا أيها النحاة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(2) قوله: «لفظ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) ينظر: حاشية الشنواني: الدرر البهية في شرح الأزهرية (مخطوط).

(5) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهرية (مخطوط).

(6) سقط من (أ) تم تعويضه من النسخة (ب).

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج، ص: 38.

(8) قوله: «تحقيقاً كزید» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 38.

(10) قوله: «أو تقدیراً كالضمیر المستتر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

عنه باستعارة لفظ المنفصل له للتدريب ض⁽¹⁾ قوله: «مفيد»⁽²⁾ بالوضع، فإن قلت يلزم على اعتبار كون الإفادة بالوضع خروج المجاز، قلت ممنوع بل موضوع بالنوع بل المركب مطلقاً وإن كان حقيقة موضوع بالنوع وضعه نوعياً شنواني⁽³⁾ والوضع مطلقاً جعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني. ووضع اللفظ جعله دليلاً على المعنى⁽⁴⁾. ويظهر من كلام الشارح الآتي: أنه أراد بالوضع القصد قوله: «يحسن السكوت عليها»⁽⁵⁾ أي بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً كالذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس، بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول به. فإن قلت: تَعَقُّلُ الفعل المتعدي موقوف على المفعول به، قلت إنما يتوقف على توقف شيء ما، وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم للتعلق أصلاً، وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع، وبذكر الفاعل قد عَلِمَ في الجملة كذلك فيكون معه كلاماً. قلت الاحتياج إلى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له حتى لو بينى للمفعول كفى المفعول شنواني⁽⁶⁾ قوله: «فيخرج باللفظ غيره»⁽⁷⁾ 10/ظ، وصح الإخراج به وإن كان جنساً لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما تناوله عموم فصله، واللفظ مع فصله الذي هو مفيد كذلك لاجتماعهما في نحو (قام زيد)، وانفراد اللفظ في المفرد، والمفيد نحو الإشارة قوله: «والرمز»⁽⁸⁾ من باب قتل وضرب، أشار بعين أو حاجب أو شفة مصباح⁽⁹⁾، وظاهره أن عطف الإشارة على الرمز من عطف العام على الخاص

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج3، ص: 107.

(2) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهري (مخطوط).

(3) قوله: «مفيد» فائدة يحسن السكوت عليها شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 38.

(5) قوله: «يحسن السكوت عليها» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(6) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهري (مخطوط).

(7) قوله: «فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(8) قوله: «كالخط والرمز والإشارة» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(9) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ج1، ص: 238.

فليتأمل قوله: «المعلوم مدلوله بالضرورة»⁽¹⁾ مبني على القول بأنه يشترط الإفادة الجديدة، وإليه ذهب المصنف، وصحَّح الشيخ أبو حيان أنها لا تشترط وتكفي الإفادة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد، وإلا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا [أو من لا يجهله]⁽²⁾ أو تعدد الزمان، والمخاطب به لا يخرج عن كونه واحدا؛ لغة وعرفا ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال: (زيد قائم) كما أن النار حارة، شنواني⁽³⁾ قوله: «وغير المقصود»⁽⁴⁾ يفيد أن المراد بالوضع فيما مر القصد، قال دم⁽⁵⁾: وكثير من النحويين لا يعتبر فيه القصد في الكلام انتهى . قوله: «اللفظ مصدر أريد به بالمفعول أي الملفوظ»⁽⁶⁾ أي لا الرمي فإنه فعل الرامي، والكلمة حاصلة منه فهي مرمية، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه، وبما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه ثلاث سق⁽⁷⁾ قوله: «كالخلق»⁽⁸⁾ بمعنى المخلوق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل سق⁽⁹⁾، أي أن الأول هُجر معناه الأصلي وصار لا يراد منه إلا بقرينة بخلاف الثاني قوله: «نظرا إلى أن الفائدة»⁽¹⁰⁾ تستلزمها⁽¹¹⁾ أي لفظا أو تقديرا كنعم وبلى في الجواب، وبذلك يبطل زعم ابن

(1) قوله: «المعلوم مدلوله ضرورة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(2) سقط غير موجود في النسختين (أ) و(ب).

(3) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهري (مخطوط).

(4) قوله: «وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم»؛ ج 1، ص: 21.

(5) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج 1، ص: 71.

(6) قوله: «اللفظ مصدر أريد به بالمفعول أي الملفوظ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 37.

(8) قوله: «كالخلق بمعنى المخلوق» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 36.

(10) (الإفادة) يبدو أنها زلة قلم من الناسخ.

(11) قوله: «نظرا إلى أن الإفادة تستلزمها» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

طلحة⁽¹⁾ أنه قد يكون بسيطاً مستديلاً بحصول الإفادة بما ذكر لكن قد يريد أن الإفادة توجد بلا تركيب في الأعداد المسرودة **سقى⁽²⁾** قوله: «**من الكلام**»⁽³⁾، من تبعيضية لا تبينية، وهي ومجرورها في موضع الحال من الضمير المستكن في تضمن دم⁽⁴⁾ قوله: «**فزاد لذاته**»⁽⁵⁾ الخ، وزاد بعض العلماء من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً، وأجاب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين: أحدهما أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً كما لا يعتبر 11 و/اتحاد الكاتب في كون الخط خطأً، والثاني أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى - انتهى - دم⁽⁶⁾ واعترض في الوجه الأول ردّه الشنواني وشيخه ابن قاسم. قوله: «**إنما بدأ بتعريف الكلام... إلخ**»⁽⁷⁾، ومن بدأ بتعريف الكلمة نظراً إلى أنها جزء الكلام، والجزء مقدم ولينظر أي الوجهين أولى بالاعتبار. قوله: «**لأنّ التأليف كما قيل أخص**»⁽⁸⁾ أي من التركيب مطلقاً لتصادقهما فيما فيه ضم كلمة إلى أخرى مع الألفة بينهما، وصدق التركيب فقط فيما فيه ضم كلمة إلى أخرى بدون الألفة بينهما، وله: «**وهي**»⁽⁹⁾ أي الزيادة وقوع الألفة أي المناسبة والارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداها إلى الأخرى أو إضافتها إليها ووصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك

(1) **ابن طلحة:** هو أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي، كان ذا معرفة بالفقه والأصول والنحو والتفسير، قرأ عليه الزمخشري بمكة "كتاب سيبويه" وشرح "رسالة ابن أبي زيد"، وردّ على ابن حزم، استوطن مصدره مدة، وحج فمات بمكة سنة 518هـ؛ ترجمته في طبقات المفسرين للداوودي، ج1، ص: 238.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 37.

(3) قوله: «ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(4) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص: 70.

(5) قوله: «فزاد «لذاته»» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(6) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص: 71-72.

(7) قوله: «إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(8) قوله: «لأنّ التأليف كما قيل أخص» شرح الأشموني، ج1، ص: 21.

(9) قوله: «وهي وقوع الألف بين الجزئين»؛ المصدر نفسه، ج1، ص: 21.

ك(قام جاء) نق قوله: «منقسم⁽¹⁾ باعتبار واحدة»⁽²⁾ فيه إشارة إلى أنّ قوله: «واسم... إلخ» تقسيم للكلم باعتبار واحده وهو الكلمة، فالتقسيم في الحقيقة للكلمة وهذا واضح معنى وإن كان بعيدا لفظا، فإنّ ظاهر اللفظ أنّ التقسيم للكلم نفسه لكنه مشكل معنى فإنه إن أريد تقسيم الكل إلى أجزائه لزم عدم تحقق الكلم بدون اجتماع الأنواع الثلاثة، وهو باطل لتحقيق الكلم في ثلاثة أسماء أو أفعال أو حروف أو ثلاثة مختلفة منها مثلا، وإن أريد تقسيم الكلي إلى جزئياته لزم وجود الكلم في واحد من الاسم أو الفعل أو الحرف وهو باطل، فإن أريد بالاسم الأسماء وبالفعل الأفعال وبالحرف الحروف تبقى أقسام أخرى خارجة ككلمات هي اسم وفعل وحرف وكاسمين وفعل وعكسه، ويمكن أن يجاب باختيار الأول، فالمراد التقسيم إلى أجناس الأجزاء في الجملة ب⁽³⁾ قوله: «فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته»⁽⁴⁾ التقسيم ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة في أقسام له، وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكلي الأعم يسمى قسما، وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما، والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة مقسما، والتقسيم الذي أقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقي، وهو المتبادر عند الإطلاق وما ليس كذلك اعتباري، كتقسيم نتيجة الفعل إلى غاية وغرض فإنهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا، فمن حيث أنها آخر الفعل تسمى غاية، ومن حيث أنها الباعث على الفعل تسمى غرضا اعتباريا، والكلي هو المعنى الذي يشترك فيه كثيرون، والجزئي قسيمه، والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء، والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد، ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام، ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الأفراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم سقط ما قيل أنّ كلام المصنّف يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة 12ظ/ لا كل واحد منها، لأنّ الواو توجب الجمع، ووجه السقوط أنّ محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لا بد من

(1) (ينقسم) خطأ يعود إلى الناسخ.

(2) قوله: «ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «فهو تقسيم الكلي إلى جزئياته» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم على المجموع، فلا يصح إطلاق القسم على كل جزء بطريق الحقيقة ، لا ما في تقسيم الكلي إلى جزئياته، فإنّ الواو وفيه لمطلق الجمع الإفرادي الثابت في كل فرد، لأنّ مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركاً فيصح إطلاق التقسيم على كل جزء بطريق الحقيقة نق⁽¹⁾، وليست الواو بمعنى أو لأنّ الكلمة منقسمة إلى الثلاثة لا إلى أحدهما قوله: «صادق...إلخ»⁽²⁾، اعلم أنّ الصدق في المفردات بمعنى الحمل، ويستعمل بعلى، فيقال صدق الحيوان على الإنسان وفي القضايا بمعنى التحقق، ويستعمل بفي، فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر سق⁽³⁾ قوله: «إما أن تصلح»⁽⁴⁾ هو بتأويل مصدر خبر إنّ، واسمها الكلمة فيصير المعنى: لأنّ الكلمة إما صلوحها ركناً للإسناد أو لا، وهو غير مستقيم لأنّ المصدر لا يحمل على الذات فلا بد من تقدير مضاف محذوف إما من الاسم، أي لأنّ حال الكلمة أو حصولها أو من الجزء أي لأنها ذات صلوح ، ورجح هذا بأنّ الضرورة إنما نشأت من الخبر فالأليق التأويل فيه، ولأنّ تقدير الحال والصلوح لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بأنّ الثاني حرف والأول اسم وفعل، ويستدعي صرف قوله الثاني الحرف وأخواته عن الظاهر، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول لأنّ حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وعدم صحة الحمل على الثاني، لأنّ صلوحها لا يصح حمل عدم الصلوح عليه، وقيل أن تصلح بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر إنّ، أي لأنها إما صلوحها ركناً للإسناد ثابت أو لا، ويجوز أن يجعل الحمل من باب الإسناد المجازي أو يكون المصدر والفعل المؤول مؤولاً باسم الفاعل فلا تقدير، على أن "السيد" فرّق بين صريح والفعل المؤول به لأنّ من رجع إلى المعنى يعرف أنّ الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل والثاني يرتبط به من غير حاجة

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «صادق على كل واحد من الأقسام» شرح الأشموني، ج 1، ص: 21.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 41.

(4) قوله: «أنّ الكلمة إما أن تصلح ركاناً للإسناد أو لا» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

إلى شيء منها نق⁽¹⁾ قوله: «الثاني»⁽²⁾ الحرف، استئناف كأن سائلاً- قال: ما الأول وما الثاني؟، قال: الثاني الحرف والأول ما كذا أو كذا معطوف على الجملة الاستئنافية، ولك أن تعطف أولاً ثم تجعل المجموع جواباً وكذا الحال فيما بعده، وذكر بعض الأقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكاً لطريق الاستئناف البياني للمبالغة والعطف على الأصل سق⁽³⁾، 13و/ قوله: «وأقل ما يكون منه ذلك»⁽⁴⁾ أي التأليف لم يذكر جملة الصور، وقال في التصريح: وصور تأليف الكلام ستة: اسمان؛ فعل واسم أو فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، جملة القسم وجوابه، والشرط وجوابه. انتهى- ويزاد سابعة وهي تأليفه من اسم وجملة، وثامنة وهي تأليفه من حرف واسم؛ نحو: (ألا ماء) لأنّ (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند س، لا لفظاً ولا تقديرًا وتم الكلام حملاً على المعنى وهو أتمنى ماء، وقد يقال هذه ترجع للتركيب من اسم وفعل كما قالوا في الجواب عن: يا زيد، وإن أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو و (ألا) ليست نائبة عن أتمنى بل بمعناه سق⁽⁵⁾ قوله: «نحو ذا زيد»⁽⁶⁾ ومثله زيد قائم، فإنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أنّ الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر، فسقط ما قيل أنّ زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط تصريح⁽⁷⁾ قوله: «أو فعل واسم»⁽⁸⁾ وقدم الفعل على الاسم لأنّ المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل، [فقدمه]⁽⁹⁾ في الذكر سق⁽¹⁰⁾ قوله: «و الكلم»⁽¹¹⁾

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «الثاني الحرف...» شرح الأشموني، ج1، ص:22.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:51.

(4) قوله: «وأقل ما يكون منه ذلك اسمان» شرح الأشموني، ج1، ص:22.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:52.

(6) قوله: «نحو ذا زيد» شرح الأشموني، ج1، ص:22.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص:16.

(8) قوله: «أو فعل واسم» شرح الأشموني، ج1، ص:22.

(9) سقط تم تعويضه من النسخة ب.

(10) نظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:48.

(11) (الكلم) خطأ يعود إلى الناسخ، والواو زيادة من الناسخ.

اسم جنس»⁽¹⁾ لأنه يدل على الماهية من حيث هي تصريح⁽²⁾ قوله: «وقيل جمع»⁽³⁾ «ورُدَّ بأنه يغلب على ضميره التذكير والجمع يغلب عليه التأنيث» تصريح⁽⁴⁾ قوله: «وقيل اسم جمع»⁽⁵⁾ مردود بأن له واحدا من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك تصريح⁽⁶⁾ قوله: «جمعي»⁽⁷⁾ بالرفع صفة لاسم دنوشري⁽⁸⁾ قوله: «يجوز في ضميره التأنيث... إلخ»⁽⁹⁾ أطلقوا هنا أن اسم الجنس يجوز في ضميره التأنيث والتذكير، لكن قال في التصريح، في أول باب العدد وكذا الشارح أن اسم الجنس نحو ثلاثة أنواع ما فيه لغة التذكير في أول باب العدد، وكذا أشير أن اسم الجنس نحو ثلاثة أنواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو «الغنم»، وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط، وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر انتهى. قوله: «كسدره وسدر»⁽¹⁰⁾ بسكون الدال المهملة فيهما وفتحها في الثاني خطأ لأنه جمع يفرق بينه وبين واحده بالصيغة لا بالتاء قوله: «الكلمة قول مفرد»⁽¹¹⁾ ولم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث؛ لأن شرط المطابقة أن يكون الخبر مشتقا أو في حكمه وأن يكون رافعا لضمير المبتدأ وأن لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق أي مقول إلا أنه مصدر، ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتبار حاله المنتقل إليها على أن الرضي 14/ظ صرح بأن التاء لا تلحق من المصادر إلا ما وضع وصفا ثم أن التاء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث، قيل الجمع بين لام الكلمة وتعريفها تعريف

(1) قوله: «واعلم أن الكلم اسم جنس» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج 1، ص: 17.

(3) قوله: «وقيل جمع» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 18.

(5) قوله: «وقيل اسم جمع» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 17.

(7) قوله: «اسم جنس جمعي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(8) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب الكلام وما يتألف منه).

(9) قوله: «وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(10) قوله: «كلمة على وزن سدر، وتجمع على كلم كسدر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 22.

(11) قوله: «فكل كلام أو كلم أو كلمة قول» شرح الأشموني، ج 1، ص: 23.

المعرف بناء على أنَّ الجنسية كالعهدية لا تدخل إلا على ما حصل في ذهن السامع، ويُرد بأنَّ اللام إنما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقاً، فالمعنى : هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريقة التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع، والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لأنَّه لا شيء من المحكوم به بمحكوم عليه، ثم إنَّ اختلاف لفظ المعرّف والمعرّف بالإفراد والتركيب لا ينافي أنَّ مفهومهما واحد فلا يرد أنَّ المعرّف هنا مفرد والمعرّف مركب ولا شيء من المفرد بمركب، فإن قلت اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للجنس والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة، قلت لا نسلم كون التاء للوحدة في المعنى العرفي ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة إذ ليس نصاً فيه على أنَّه لا إضافة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية، والتحقيق أنَّ التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها إفراداً له حتى لا يصح جعل كلمتين معاً فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس، والقول كما يأتي لفظ دال على معنى فخرج به غيره كالدوال الأربع، وصح الإخراج به وإن كان جنساً كما مر، وبالمفرد المركب، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، فإن قيل مقتضى كون القول جنساً أنَّه جزء الكلمة ولا شك أنَّه اسم لقبوله علامات الأسماء فيكون جزئياً والجزء والجزئي متنافيان لحمل الكلّي على الجزئي، وعدم حمل الكلّ على الجزء، قلت: القول له اعتباران، فهو جزئي باعتبار مادته، وجزء باعتبار مفهومه، ومثله يقال في المفرد لأنَّ الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط ما قيل عرّف الكلمة بجنس وفصل وكلاهما فردان لها، فيكون أحد أفرادها جنساً لها وهو محال لأنَّ الفرد خاص وتسمية ما في النفس قولاً لغوية، والألفاظ إنّما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح، والقول فيه لا ينطلق على ما في النفس فلا اشتراك 15و/ في القول باعتباره، فلا يلزم استعمال المشترك في الحد سق⁽¹⁾ قوله: «على وزن فَعِل»⁽¹⁾ أي بفتح الفاء وكسر العين فإنَّ عدم كسر العين إن كانت

(1) ينظر: حاشية بس الحمصي على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 50.

مضمومة كعضد جاز إسكانها أيضا، وإن كانت مفتوحة أو ساكنة كبطل وصعب ولم يجر غير الأصل، وإن عدم فتح الفاء فإن كانت هي والعين مضمومتين أو مكسورتين كعنق وإبل جاز إسكان العين ولا يجوز غير الأصل فيما ذكر نحو: جرد وعنب غزي⁽²⁾ على شرح تصريف [الغزي]⁽³⁾، وسيذكر في باب «نعم» توجيه اللغات التي ذكرها الشارح قوله: «لفظ... إلخ»⁽⁴⁾ أي حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى، فلا يرد أن القول أعم من اللفظ لأنه خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله، وخرج بالدال المهملات والمراد الدلالة الوضعية لأنها المفهومة عند الإطلاق فخرج الألفاظ الدالة بالطبع وأورد أن المعنى (نكرة) في موضع الإثبات فيلزم أن لا يكون المشترك قولاً، وأجيب بأن الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل سق⁽⁵⁾ قوله: «والقول أعم»⁽⁶⁾ يحتل أن يكون فعلاً ماضياً أو أفعل تفضيل أي أعم أو اسم فاعل أي عام، ومن حيث اللفظ الفضل المتقدم، ومن حيث المعنى خير الأمور أوسطها لإفادته أنه ينفرد عنها في المركب الإضافي يس⁽⁷⁾، وصنيع الشارح ظاهر في الأول. قوله: «عموماً مطلقاً»⁽⁸⁾ أي لا من وجه إذ لا ينفرد الكلام والكلمة والكلم عن القول في شيء قوله: «ولا عكس»⁽⁹⁾ أي ليس كل قول كلاماً أو

(1) قوله: «في كل ما كان على وزن فَعِلْ ككبد وكثف...» شرح الأشموني، ج1، ص: 27.

(2) ينظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي، ج1، ص: 52.

والغزي هو: محمد بن قاسم بن محمد، أبو عبد الله شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي، ولد ونشأ بغزة سنة 859هـ، وتعلم بها، وبالقاهرة فحفظ القرآن الكريم ومتون اللغة والحديث، وتولى أعمالاً في الأزهر وغيره، من كتبه: فتح الغريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب، وحاشية على شرح التصريف، وفتح الرب المالك بشرح بألفية ابن مالك... وغيرها، توفي سنة 918هـ؛ ترجمته في: الأعلام، ج7، ص: 4؛ الضوء اللامع، ج8، ص: 286.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) قوله: «والقول - على الصحيح - لفظ دال على معنى أعم...» شرح الأشموني، ج1، ص: 23.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج، ص: 37.

(6) قوله: «وأما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المقيد وغيره» شرح الأشموني، ج1، ص: 23.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص: 06.

(8) قوله: «عموماً مطلقاً» شرح الأشموني، ج1، ص: 23.

(9) قوله: «ولا عكس»؛ المصدر نفسه.

كلمة أو كلما لانفراده في مثل غلام زيد . قوله: «وجاز الابتداء بكلمة للتنويع»⁽¹⁾.. الخ، حمل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بالكلمة هنا المعنى دون اللفظ دم⁽²⁾ وحينئذٍ فما قاله المكودي⁽³⁾ لا يصح أنه غير محتاج إليه فقط، ويمكن أن يجاب بأن الكلمة بمعنى اللفظ فرد من أفراد ما يسمى كلمة، فإن ما يسمى كلمة صادق بلفظ كلمة لأنه يطلق عليه الكلمة وبمعناها كزيد وعمرو فليتأمل ب⁽⁴⁾ قوله: «فإن المقصود اللفظ وهو معرفة»⁽⁵⁾ أي بالعلمية وهذا بناء على أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ، لأن مثل ذلك موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما وهو ما مشى عليه 16ظ/ جماعة منهم السعد⁽⁶⁾، ورده السيد بأنه مبني على دلالة الألفاظ على نفسها وهي إن سلمت فليست بالوضع . انتهى سق⁽⁷⁾ قوله: «ألا كل شيء... إلخ»⁽⁸⁾ تمامه- وكل نعيم لا محالة زائل- لا محالة بالفتح أي لابد وقيل لا حيلة، وأعترض بأن الجنة نعيم وهي لا تزول وأجيب بأن قائله قاله قبل الإسلام وكان ممن يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها ، وبأنه أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان بصدد ذمها ز قوله: «من باب تسمية الشيء باسم بعضه»⁽⁹⁾ فهو مجاز مرسل وقيل إن الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض حصلت

(1) قوله: «وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم...» شرح الأشموني، ج1، ص: 23 (وهذا القول للمكودي).

(2) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص: 76.

(3) المكودي: أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي، إمام النحاة في زمانه وأعلمهم باللغة، ينسب إلى قبيلة بني مكود، توفي سنة 807هـ، له مجموعة من المؤلفات منها: شرح الأجرومية، شرح المقصور والممدود لابن مالك، شرح ألفية ابن مالك؛ ترجمته في: الأعلام للزركلي، ج3، ص: 318؛ الضوء اللامع، ج4، ص: 97.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «فإن المقصود اللفظ وهو معرفة» شرح الأشموني، ج1، ص: 23.

(6) السعد التفتازاني: هو سعد الدين أبو سعيد بن عمر التفتازاني السمرقندي، ولد سنة 722هـ من أسرة عريقة في العلم، ألف في علم الكلام والأصول والمنطق والبلاغة، توفي سنة 792هـ؛ ترجمته في الدرر الكامنة، ج4، ص: 350؛ إنباء العمر، ج2، ص: 377-379.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 39.

(8) قوله: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» شرح الأشموني، ج1، ص: 23.

(9) قوله: «من باب تسمية الشيء باسم بعضه»؛ شرح بالأشموني، ج1، ص: 24.

له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فأطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية، وعلى كل فالعلاقة تقيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر التقييد، وما قيل أنه علاقة هذه الاستعارة تقتضي اشتراط الإفادة إذ الارتباط لا يكون في غير المفيد وردّ بأن الارتباط في المشبه به أتم، ولا فائدة في الكلمة وإنما الارتباط بين حروفها سق⁽¹⁾ قوله: «كتسميتهم ربينة القوم عين»⁽²⁾ الربينة والربي الطليعة، والجمع الرباء قاله الجوهري⁽³⁾ وهو صادق بما قاله غيره أنه الناظر الذي يجلس على مكان عالٍ ينظر القوم، ويكون مفردا وأكثر والعين جزء منه، ولما كانت هي المقصودة في كون الناظر ربينة لأن غيرها من الأعضاء لا يغني بدونها غناءها فيما قصد، صارت كأنها الناظر، فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص ض⁽⁴⁾ بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربينة وإن كان كل منهما جزء منها ز⁽⁵⁾ قوله: «بالجر»⁽⁶⁾ وهو الكسرة التي يحدثها عامل الجر انتهى ب⁽⁷⁾، قال «وفيه قُصور ودَوْرٌ، أمّا القصور فلأنه لا يتناول ما ناب عن الكسرة من فتحة وغيرها، وأمّا الدَوْرُ فلأخذه المُعرّف في التعريف أتم، ويجاب عن القصور بأنّ الاقتصار على الكسرة لكونها الأصل، وعن الدور بأنّ التعريف لفظي، فيغتنر فيه الدور ثم التعريف المذكور إنما يأتي على القول بأنّ الإعراب لفظي، وأمّا على القول بأنّه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قال سم⁽⁸⁾ إن أراد بالجر أداة الجر من حرف أو غيره وردّ نحو: (من أن تقوم) والجملة المضاف إليها مع

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:44.

(2) قوله: «كتسميتهم ربينة القوم عينا، والبيت من الشعر قافية» شرح الأشموني، ج1، ص:24.

(3) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري، عالم لغوي يكنى بأبي النصر، أصله من فاراب، توفي عام 393هـ، أشهر مؤلفاته تاج اللغة وصحاح العربية؛ ترجمته في: سير أعلام النبلاء، ج1، ص:435؛ حسن المحاضرة، ج1، ص:451، شذرات الذهب، ج3، ص:101.

(4) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترابادي، ج1، ص:234.

(5) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري، ج1، ص:141.

(6) قوله: «بالجر ويرادفه الخفض» شرح الأشموني، ج1، ص:24.

(7) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) ينظر: حاشية ابن القاسم على شرح ابن الناظم (مخطوط).

أنهما ليسا باسم إلا أن يراد أن العلامة دخول الأداة من غير حاجة إلى اعتبار التأويل فيخرج ما ذكر لاحتياجه 17 و/ إلى التأويل ، وإن أريد به الأثر المخصوص من حركة أو حرف لم يرد ما ذكر إذ الجر بهذا المعنى لم يوجد فيه، لكن يرد أن المبنيات كالضمائر لا تعرف اسميتها على هذا التقدير بالجر، وقد يقال يكفي أنها تعرف بغيره- انتهى- .قوله: «وبالإضافة»⁽¹⁾ أي المضاف لأن كون الإضافة هي العامل خلاف الصحيح، ولم يذكر الجر بالتبعية لأن العامل فيهما عامل في المتبوع . قوله: «ثم غلب حتى صار اسما لنون الآخر»⁽²⁾ فهو علم بالغلبة وبه يندفع اعتراض السهيلي⁽³⁾ بأن التثوين فعل المُنُون فلا يصح حمل النون عليه، ولا يرد على هذه العلاقة قوله: ألام [على لَو، لأن لو هنا علم للفظه لو، ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر⁽⁴⁾] سق⁽⁵⁾ قوله: «فقيد لا خطأ فصل مخرج للنون»⁽⁶⁾... إلخ، ومخرج لنون نحو انطلق ومنطلق، ومغني عن تقييد النون بالسكون.قوله: «لغير توكيد»⁽⁷⁾ بعضهم أسقطه استغناء بقوله (لا خطأ) [بناء]⁽⁸⁾ على أن المراد بالخط أن تكتب بصورتها أو عوضها من الألف سق قوله: «مع الضيف»⁽⁹⁾ الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنتين والجماعة بلفظ واحد، ويجوز أن يقال ضيف وضيعة وضيفان وأضياف والأول أفصح ، قال تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ﴾⁽¹⁰⁾ الدنوشري⁽¹¹⁾ قوله: «واللاحق

(1)قوله: «الجر بالحرف والإضافة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(2)قوله: «ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(3)السهيلي: أبو القاسم السهيلي هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي الحسن، محدث وفقه نحوي أصولي، ولد سنة 508 هـ في مالقة، وتوفي في مراكش بالمغرب سنة 581 هـ، له تصانيف كثيرة أهمها كتاب الروض الأنف، والمشرع الروي؛ ترجمته في: كتاب المطرب في أشعار أهل المغرب، ص: 20؛ النجوم الزاهرة، ج 6، ص: 92.

(4)سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5)ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 62.

(6)قوله: «فقيد لا خطأ فصل مخرج للنون في نحو (ضيفي)» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(7)قوله: «لغير توكيد» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(8)سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(9)قوله: «مع الضيف متطفلا» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(10)سورة الحجر، الآية 68.

(11)ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب الكلام وما يتألف منه).

للقوافي... إلخ»⁽¹⁾، والقوافي جمع قافية؛ وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن، هذا مذهب الخليل، وعند غيره آخر كلمة في البيت تصريح⁽²⁾ قوله: «تنوين الترنم على حذف مضاف»⁽³⁾... إلخ، هذا مذهب جماعة ومنهم الناظم، وقيل لا حذف لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن تصريح⁽⁴⁾ قوله: «أَقْلِي اللُّومَ... إلخ»⁽⁵⁾، اللوم العذل بالذال المعجمة، وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت -بكسر التاء- شمني⁽⁶⁾ قوله: «لما تزل... إلخ»⁽⁷⁾ صدره: أَفِدِ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا - أفِد: بكسر الفاء: قُرب، والتَّرحل: الرحيل، والركاب: الإبل الرواحل، والرحال جمع رحل، وهو مسكن الرجل ومنزله وقوله وكأن قدن: أصله: وكأن قد زالت، وذهبت لقرينة لما تزل والاستثناء منقطع؛ أي قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال، وكأن مخففة من الثقيلة ع قوله: «وقاتم»⁽⁸⁾ الواو واو ربّ، والقاتم: المكان المظلم المغير من القتّام - بفتح القاف - وهو الغبار، والأعماق جمع عمق - بفتح العين وضمها - ما بَعُدَ من أطراف المغارة، وقوله: خاوي أي خالي، والمُخْتَرَقْنَ - بفتح الراء - ممر الرياح، وجواب ربّ محذوف أي قطعته ع⁽⁹⁾ قوله: «أحارث بن عمرو... إلخ»⁽¹⁰⁾؛ حارث منادى مرخم 18ظ/ يعني: يا

(1) قوله: «والنون اللاحقة للقوافي المطلقة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج 1، ص: 23.

(3) قوله: «تنوين الترنم على حذف مضاف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 26.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج 1، ص: 28.

(5) قوله: «أَقْلِي اللُّومَ عاذل والعتابين وقولي...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 24.

(6) ينظر: حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب، ج 1، ص: 51.

والشمني هو: أحمد بن محمد بن حسن الشمني القسنطيني الأصل، الإسكندري، محدث ومفسر نحوي، ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة سنة 352هـ، من مصنفاته: شرح المغني لابن هشام، ومزيل الخفاطى من ألفاظ الشطأ؛ ترجمته في: بغية الوعاة، ج 1، ص: 375؛ الأعلام، ج 1، ص: 230.

(7) قوله: «لما نزل برحالنا...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 25.

(8) قوله: «وقاتم الأعماق خاوي المخترقين» شرح الأشموني، ج 1، ص: 27.

(9) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ج 1، ص: 140.

(10) قوله: «أَحَارِثُ بَنُ عَمْرٍو كَأَنِّي حَمْرُنُ *** وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنُ، » ؛ هذا البيت لأمرئ القيس بين

حارث، والراء مكسورة كما كانت، وخَمِرَن - بفتح الخاء المعجمة - وكسر الميم - معناه: كأني خامَرَنِي داء أو وجع وما يَأْتَمِرُنْ فاعلٌ يَعدو وما مصدرية، والتقدير: ويعدو على الرجل وائتماره أمر ليس برشيد ع (1) قوله: «لنسفعا» (2) أي على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنّها تُصَوَّر نونا، فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطأ تصريح (3) قوله: «وهي أربعة» (4) أورد عليه تتوين الحكاية كأن تسمى رجلا بقافلة؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به بتتوينه، وتتوين صرف ما لا يصرف، وتتوين المنادى في الضرورة، وتتوين الشذوذ حكى: هؤلاء قومك - بتتوين هؤلاء - فهذه أربعة أنواع خاصة بالاسم ولا ترد على المصنف لإطلاقه التتوين، وأجيب بأن الأول والثاني من الصرف وقد يقال به في الثالث لأنّ الضرورة لما أباحت التتوين أباحت الإعراب، وتوزع بوجود العلتين في الأولين [وسبب البناء في الثالث، وأمّا الرابع فاختار المصنف أنّه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتتوين، وردّه في المغني (5)] (6) بأن من حكاها سمّاه تتوينا، فهذا دليل على أنّه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليس كذلك، واعترضه دم (7)، بأنّه لو صح هذا النظر لأمكن أن يقال أنّ س (8) سمى ما هو الترتم تتوينا فهذا دليل على أنّه سمعه في الوصل دون الوقف . انتهى . فالأوفى الجواب بأنّ الشارح لم يقصد الحصر بل التسهيل على المبتدئ بكفّه عن التوجه لغيرها الموقّع في المشقة قوله: «تتوين الأمكنية» (9) من

وهو من بحر الطويل شرح الأشموني، ج1، ص:26.

(1) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:169.

(2) قوله: «نحو: (لنسفعا)» من الآية 15 من سورة العلق شرح الأشموني، ج1، ص:28.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص:24.

(4) قوله: «وهذا التعريف منطبق على أنواع التتوين وهي أربعة» شرح الأشموني، ج1، ص:28.

(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ج2، ص:340.

(6) أسقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(7) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج1، ص:81.

(8) سيبويه: الكتاب.

(9) قوله: «الأول: تتوين الأمكنية...» شرح الأشموني، ج1، ص:28.

إضافة الدال إلى المدلول قوله: «**كتنوين رجل وقاض**»⁽¹⁾ توهم بعضهم تنوين رجل للتكثير لأن مدلوله نكرة، وغلط بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التكثير حيث سمّي به مذكر، وقد يمنعه بطلان اللازم بأن تنوين التكثير زال وخلفه تنوين التمكين، وأيضا يرد (صه) إذا سمي به وحكي، فإنّ التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الأصل للتكثير، وأيضا لا منافاة بين التمكين والتكثير معا، أما كونه للتمكين فان الاسم منصرف وأما كونه للتكثير فلأنه وضع لشيء لا بعينه، فإن سمي به ثبت المانع من اعتبار التكثير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره ض⁽²⁾ وعليه لا يختص تنوين التكثير بالمبنيات والمختص بها المتمحض للتكثير سق⁽³⁾، لا يقال لو لم يكن تنوين رجل للتكثير لما زال بزوال التكثير حيث دخلت (أل) لأننا نقول زواله ليس لزواله بل لأن بينه وبين (أل) تضادا، ولهذا لو سميت مذكرا ب (حسن) ثم أدخلت عليه (أل) لزال تنوينه وليس كذلك لأنه كان للتكثير فكذلك رجل للتكثير سق. قوله: «**وهو لاحق لبعض المبنيات**»⁽⁴⁾ قياسا في العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تصريح⁽⁵⁾ ويرد على التعريف تنوين 19 و/ هؤلاء فإنه لاحق مبني، وليس للتكثير إلا أن يقال الشاذ لا يرد نقضا سق⁽⁶⁾ قوله: «**وإيه - بغير تنوين**»⁽⁷⁾ إنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل، والفعل لا يصلح كذلك لأنه إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في (أسامة) وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به، فتعريفه من علم الجنس، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى، فإن معنى (صه): السكوت عن هذا الحديث، وقيل العهدية لأن معنى (إيه) حدّث الحديث المعهود، وإنما لم يجز التعريف

(1) أقوله: «وتنوين التمكين: كرجل وقاض...» شرح الأشموني، ج1، ص:28.

(2) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج1، ص:45.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:65.

(4) أقوله: «تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض المبنيات... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:28.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص:24.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:65.

(7) أقوله: «وإيه - بغير تنوين - إذا استزدت مخاطبك من حديث معين» شرح الأشموني، ج1، ص:28.

والتنكير في الفعل بهذا الطريق لأن اسم الفعل من جملة الأسماء فأجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله في الفعل، وإطلاق التنكير على الفعل تَجَوُّزٌ، وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال دليل التعريف، وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقرَّر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل غير المنون معرفة مبني على أن مدلوله المصدر، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا، لأن جميع الأفعال نكرات - انتهى - سق⁽¹⁾ قوله: «وهو أولى»⁽²⁾ قيل: بل التعريف بتنوين التعويض أولى لكون الإضافة فيه حقيقية وهي من إضافة المسبب إلى السبب؛ أي تنوين سبب الإتيان به التعويض قوله: «في الرفع والجر»⁽³⁾ أي فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وتجر بفتحة مقدرة عليها نائبة عن الكسرة، ولنيابتها لم تظهر، وفي النصب تظهر الفتحة قوله: «هذا مذهب س والجمهور»⁽⁴⁾ اختلف في تفسيره ف قيل إن منع الصرف مُقَدَّم على الإعلال كما يشهد به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة، فأصل جوار (جوارِي) بالضم بلا تنوين وإلا لم يكن منع الصرف مقدما، وإن وقع للرَضِي ومن تبعه خلافه استنقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيدَ ثَقُلَ لكون يائه مكسورا ما قبلها، وقد أُعِلَّ في الرفع والجر بتقدير إعرابه استنقالا، فإذا خلا من (ال) والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة، وفسره بعضهم بأن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله (جواري) بالضم والتنوين استنقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة 20ظ/ الجمع الأقصى موجودة تقديرا لأن المحذوف لعلَّه كالثابت ولهذا لا يجري الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف إثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعني بالفرعية، فعوض التنوين من الياء

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:66.

(2) قوله: «وبه عبر في المغني وهو أولى...»؛ شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(3) قوله: «عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(4) قوله: «هذا مذهب سيويه والجمهور» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

ليقطع طماعية رجوعها سق⁽¹⁾ قوله: «نحو يومئذ»⁽²⁾ قال المصنف -بإضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين الى الآخر قال دم⁽³⁾: «لعل الإضافة للبيان أي يوم هو وقت كذا» - انتهى - ومثله [حينئذ] سم⁽⁴⁾ قوله: «فحذفت الجملة»⁽⁵⁾، قال أبوحيان⁽⁶⁾: «والذي يظهر أن هذا الحذف جائز لا واجب». قوله: «وزعم الأخفش أن إذ مجرورة»⁽⁷⁾ وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معرفة سق⁽⁸⁾ قوله: «و رُدَّ بملازمتها للبناء»⁽⁹⁾... إلخ، ولأنه سبق لـ (إذ) حكم البناء والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة إلا لكونه مضافاً لمبني، وبأنهم قالوا: «يومئذاً» بفتح الذال منونا، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدلّ على أنه مبني على الكسرة : مرة لأنه الأصل في المخلص من التقاء الساكنين، وعلى الفتح مرة للتخفيف - سق⁽¹⁰⁾ قوله: «وأنت إذ صحيح»⁽¹¹⁾ أجاب الأخفش عن هذا بأن الأصل (حينئذ) ثم حذف المضاف وبقي الجر، كقراءة بعضهم: «والله يُرِيدُ الآخِرَةَ»؛ أي ثواب الآخرة مغني⁽¹²⁾ قوله: «وهو تنوين كل»⁽¹⁾... إلخ، وقيل هو تنوين تمكين رجع لزوال

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:70.

(2) قوله: «نحو (يومئذ) و(حينئذ) فإنه عوض عن الجملة» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(3) ينظر: تعليق الفوائد نعلی تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص:83.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن ناظم (مخطوط).

(5) قوله: «فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(6) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص:17.

أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، ولد بغرناطة سنة 654هـ وتلقى العلم بها، وصنف في التفسير والحديث والفقه، والتصوف والنحو والصرف، واللغة والبلاغة والعروض... وغيرها، من أشهر كتبه: تفسير البحر المحيط، النهر الماد لمن البحر وكلاهما في التفسير... إلخ، توفي سنة 745هـ؛ ترجمته في: الدرر الكامنة، ج5، ص:70؛ طبقات الشافعية للأسنوي، ج9، ص:277؛ فوات الوفيات لابن شاكر، ج2، ص:556.

(7) قوله: «وزعم الأخفش أن إذ مجرورة بالإضافة» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:69.

(9) قوله: «ورُدَّ بملازمتها للبناء، لشبهها بالحرف في الوضع...» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:69-70.

(11) قوله: «نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو *** بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ» شرح الأشموني، ج1، ص:29.

(12) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ج1، ص:206.

الإضافة التي كانت تعارضه **مغني**⁽²⁾، وقوله وقيل تتوين تمكين... إلخ، قيل لا مخالفة في الحقيقة فتتوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مزية إلا أنه تتوين صرف، لأن مدخوله معرب بخلاف تتوين (حينئذ) و(يومئذ) فإنه تتوين عوض لا غير، لأن مدخوله ظرف مبني انتهى. قوله: «لأنه في مقابلة النون»⁽³⁾ أي في الدلالة على تمام الاسم فقط قال **ض**⁽⁴⁾ «لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون أقوى وأجلد بسبب حركتها» انتهى. لكن ذكر **البيضاوي**⁽⁵⁾ في قوله: «فاذا أفضتم من عرفات»⁽⁶⁾ أن (ال) تدخل فيما فيه تتوين مقابلة بالجر ز⁽⁷⁾ قوله: «خلافاً للربعي»⁽⁸⁾؛ أي أخالف خلافاً أو أقول مخالفاً، وخلافاً على الأول مفعول مطلق واللام بعده للتبيين مثلها في (سقى له) وليست متعلقة بـ (خلافاً) لأنه متعد بنفسه بل محذوف؛ أي أراد في **الربعي**، وعلى الثاني حال، وعامله القول المحذوف، ودلّ عليه أن كلّ حكم ذكره المصنفون فهم قائمون به، ابن هشام والربيعي بفتح الراء والباء نسبة إلى ربعة قوله: «لثبوته فيما لا ينصرف... إلخ»⁽⁹⁾ أجاب **الزمخشري**: بأنه إنما لم يسقط لأنّ التأنيث في (عرفات) ضعيف، لأنّ التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع، وردّ بأنّ عرفات مؤنث وإن قلنا أنّه لا علاقة تأنيث فيه لا متمحضة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً واختار **ض** أنّه للتمكين وعلل عدم سقوطه في (عرفات) بأنه لو سقط تبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب وهو

(1) قوله: «وهو تتوين «كلّ» و«بعض»» شرح الأشموني، ج 1، ص: 30.

(2) ينظر: **مغني اللبيب** عن كتب الأعراب، ج 1، ص: 207.

(3) قوله: «سمي بذلك لأنه في مقابلة النون» شرح الأشموني، ج 1، ص: 30.

(4) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج 1، ص: 31 (وقد نقله يس في حاشيته على القطر، ج 1، ص: 68).

(5) **البيضاوي**: هو نصر الدين أبو سعد علي البيضاوي، ولد في القرن 18م بفارس، وتوفي سنة 1286، أحد علماء أهل السنة والجماعة، وهو فقيه وأصولي شافعي، ومتكلم ومحدّث مفسر ونحوي؛ ترجمته في: البداية والنهاية، ج 13، ص: 309؛ الوافي بالوفيات، ج 5، ص: 447.

(6) سورة البقرة، الآية 198.

(7) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص: 147.

(8) قوله: «خلافاً للربعي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 31.

(9) قوله: «لثبوته... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 31.

خلاف ما عليه 21 و/ هذا الجمع؛ إذ الكسر فيه متبوع لا تابع شمعي⁽¹⁾ قوله: «مردود بأن الكسرة... إلخ»⁽²⁾ وبأنه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر مغني⁽³⁾ قوله: «والنداء»⁽⁴⁾ بالقصر لضرورة الوزن شاطبي⁽⁵⁾ ولا حاجة إليه فإن قصره لغة قال الربيعي: والنداء يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر - انتهى. وقد يتوقف في ضم نونه لأن فاعل مصدره الفِعال بالكسر لا بالضم لا أن يقال أنه سماعي قوله: «ومسند»⁽⁶⁾، في هذه العلامة خلاف، فابن هشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقا، وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليهما قلبا وباقترانها بمعلق نحو: (يعجبني أن قام زيد) وجعلوا منه: (ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه) وأوله الأكثرون بأن في بدا ضمير البدء دم⁽⁷⁾ قوله: «اعتمادا على التوقيف»⁽⁸⁾ نظر فيه المرادي بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف، ويرد بأن مثل ذلك لا يؤثر كما في الحثيات ز⁽⁹⁾ قوله: «ولا يسند إلا إلى الاسم»⁽¹⁰⁾ اعلم أن الإسناد عند المصنف قسمان: معنوي ولفظي، فالمعنوي هو إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها نحو: «زيد قائم» ويسمى وضعيا، وهذا هو الخاص بالاسم، واللفظي إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه نحو: «زيد» ثلاثي، وضرب فعل ماضٍ، ومن حرف جر، وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رأيت، بل يكون للجملة أيضا نحو: «لا إله إلا الله» كلمة توحيد، والمحققون على خلاف ما ذهب إليه المصنف ويقولون أن (ضرب) في قولك: (ضرب فعل

(1) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب، ج 1، ص: 21 (حرف الألف).

(2) قوله: «مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها» شرح الأشموني، ج 1، ص: 31.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ج 2، ص: 341.

(4) قوله: «(والنداء) وهو النداء... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 31.

(5) ينظر: المقاصد الشافية على شرح الخلاصة للشاطبي، ج 1، ص: 45.

(6) قوله: «ومسند أي إسناد إليه... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 81.

(8) قوله: «اعتمادا على التوقيف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

(9) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص: 149.

(10) قوله: «ولا مسند... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

ماضي) اسم، ولذا أخبر عنها، وإنّما فتحت على الحكاية والإخبار عنها بأنّها فعل مع كونها اسماً إنّما هو باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدل على الحدوث والزمان فهو نظير الإخبار في (زيد قائم)، وكذلك الكلام في (من حرف جر) ونحوه دم⁽¹⁾، [وقد]⁽²⁾ وافق المصنف المحققين في كافيته حيث قال: «وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب واجعلها أسماء وعلى الإعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ فإنه لا يضعف إذا كان الثاني صحيحا، ويجعل من باب ما حذفت لامه نسبيا و[هو]⁽³⁾ حرف علة⁽⁴⁾». قوله: «فكلّ من (زعموا) ... إلخ»⁽⁵⁾، يدل على اسميتها الإخبار عنها وعدم دلالة (ضرب) على حدث وزمان مُحصّل وخلقها عن الفاعل 22/ظ ودخول حرف الجر في نحو: (مرفوع بضرب) فإن قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف إليه غير اسم كما في المغني، وعدم ذكر متعلق لمن سق⁽⁶⁾ قوله: «الممنوع»⁽⁷⁾ بالنصب نعت المعمول وفيه ضمير مستتر نائب عن الفاعل عائد على المعمول على تقدير مضاف، والأصل ممنوع تقديمه قوله: «فلأن معانيه الأربعة... إلخ»⁽⁸⁾؛ أي لأنّ الأمكنية والتنكير ومقابلة جمع المذكر السالم وقبول الإضافة والتعويض عنها مما استأثر به الاسم على غيره قوله: «والمفعول به لا يكون إلا اسما»⁽⁹⁾ قد تقع الجملة مفعولا به إلا أن يقال مؤول بالاسم لكنه بعيد في مقول القول سم⁽¹⁰⁾ قوله: «وأما

(1) ليس هذا في تعليق الفرائد في حاشية يس على شرح القطر، ج1، ص:75.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج4، ص:1714.

(5) قوله: «فكلّ من (زعموا) و(من) و(ضرب)» شرح الأشموني، ج1، ص:34.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:74.

(7) قوله: «الموصوف الممنوع... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:34.

(8) قوله: «فلأن... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:34.

(9) قوله: «والمفعول به» المصدر نفسه.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

ال... إلخ»⁽¹⁾، أي لأنها للإشارة إلى تعريف مدخولها وتعيينه، وغير الاسم لا يصلح لهما لأن ذلك يتوقف على التوجه إلى الشيء وملاحظته بالذات، وأورد أن جزء معنى الفعل، وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيين هذا الجزء، كما أن الأسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها لأن تمامه غير ملحوظ لذاته لأن منه النسبة، وأجيب بأن خبر معنى الفعل إنما هو الحدث المبهم من حيث أنه مبهم، فلو عُيِّن خرج عن وضعه، وقد يمنع أن الواضع اعتبره في الفعل، من حيث أنه مبهم، بأن يكون الإبهام من شرط تحقق الموضوع له، بل الظاهر أنه اعتبره في الفعل ساكتا عن إبهامه وعدمه، ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ في المشتقات أولاً هو الذوات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة فيمتنع دخول اللام لتعريفه على الأصل، وأورد أيضاً أنه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان إلا أن يُدعى اعتبار إبهامه أيضاً سق⁽²⁾ قوله: «الساكنة»⁽³⁾ إنما سكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء، ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل شنواني⁽⁴⁾ قوله: «وبهاتين العلامتين... إلخ»⁽⁵⁾ قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحاً بل اسم لهما، ولا لغة إذ مسماهما لم يفعل النفي والرجاء، فإن قيل إن لم يفعلهما فقد قاما به فيكون فاعلا قلت فيكون حينئذ نافيا وراجيا وهو باطل ضرورة، وقد تبين بهذا أن في الرد بالتاء الساكنة نظراً أيضاً إذ تاء التأنيث هي الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كـ «قامت هند» أو غيره، والتاء اللاحقة للأفعال الأربعة ليست كذلك، أما ليس 23/ وعسى فإن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر، وأما نعم وبئس فلأن معناهما إن كان (أمدح) أو (أذم) فذلك، وإن كان (حسناً وقبحاً) فلأن الفاعل هو الجنس؛ أي الماهية والحقيقة، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة، وإنما دخلت التاء فيهما لمشاكلة لفظ ما

(1) قوله: «وأما (ال) فلأن أصل معناها التعريف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح القطر، ج 1، ص:

(3) قوله: «تاء التأنيث الساكنة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

(4) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهري (مخطوط).

(5) قوله: «وبهاتين العلامتين» شرح الأشموني، ج 1، ص: 34.

بعدها دنوشري⁽¹⁾ قوله: «حرفية ليس»⁽²⁾ أي قياسا على ما النافية بجامع النفي تصريح⁽³⁾ قوله: «حرفية عسى»⁽⁴⁾ أي قياسا على لعلّ بجامع الترجي تصريح⁽⁵⁾ قوله: «اسمية نعم وبئس»⁽⁶⁾ أي لدخول حرف الجر عليهما في (ما هي بنعم الولد) وفي (نعم السير على بئس البعير)، وسيأتي جواب ذلك في بابهما قوله: «ويا فعلي» لم يقل ويا الضمير لأنها لا تدخل الاسم والفعل والحرف نحو (مرّ بي أخي فأكرمني) فاكهي⁽⁷⁾، وبهذه العلامة رد على من قال أن: (هات) بمعنى ناول، و(تعال) بمعنى أقبل، والأول بكسر التاء، وإن خوطب به مذكر، والثاني بفتح اللام، اسما فعلين توضيح، أي بل الصحيح أنهما فعلا أمر لدالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف في (هات) الياء، والمحذوف من تعال الألف تصريح⁽⁸⁾، هذا إذا أمر بهما مذكر فإنّ أمر بهما مؤنث بنيا على حذف النون قوله: «وأما لحاقهما اسم الفاعل... إلخ»⁽⁹⁾ وسوّغ ذلك شبهه بالمضارع لفظا ومعنى، ولم يُنَّ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب فبقي على أصله مع أنّه لا ضرورة في بنائه بل في إلحاق النون به، وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به يس⁽¹⁰⁾ على التصريح قوله: «أشاهرن... إلخ»⁽¹¹⁾ صدره: (يا ليت شعري منكم حنيفا) أي ليتني أشعر، فأشعر خبر (ليت)، وناب شعري الذي هو المصدر

(1) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب الكلام وما يتألف منه).

(2) قوله: «حرفية (ليس)» شرح الأشموني، ج 1، ص: 35.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 34.

(4) قوله: «حرفية عسى» شرح الأشموني، ج 1، ص: 35.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 34.

(6) قوله: «اسمية نعم وبئس» شرح الأشموني، ج 1، ص: 35.

(7) ينظر: مجيب النداء على شرح قطر الندى للفاكهي ص: 336.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 35.

(9) قوله: «وأما لحاقهما... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 35.

(10) ينظر: حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(11) قوله: «أشاهرن بعدنا السيوفا» هذا عجز بيت منسوب إلى رؤية وهو من بحر الرج؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 35.

عنه، ونابت الياء في شعري عن اسم (ليت) وحنيفا أي مسلما مفعول المصدر ع⁽¹⁾ قوله: «أَقَائِلُنَّ ... إلخ»⁽²⁾ قبله:

أرأيت إن جاءت به أملودا *** مرجلا ويلبس البرودا

(الأملود) بضم الهمزة الناعم، و(المرجل) بالجيم المزين قوله: «وسوغ الابتداء بالفعل»⁽³⁾ قصد الجنس فيه أن الذي ينجلي بالعلامات الفعل لا جنسه، قال الشاطبي: «بعد نقل ما ذكره الشارح ولأن الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال افعل ينجلي بشيء، فقال فعل ينجلي بكذا وكذا، ولأن النكرة تقدم عليها شيء من معمولات خبرها» انتهى يس⁽⁴⁾، وجعل المُعَرَّبُ المسوغ كونه أي فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف قوله: «أي سوى قابلي... إلخ»⁽⁵⁾ 24ظ/ اعترض بأن لنا كلمات لا تقبل المذكور هنا وليست بحرف كنزال وأخواته وقط، وأجيب بأن هذا من التعريف بالأعم وقد أجازته المتقدمون لإفادته التمييز في الجملة، فإن قلت القصر على العلامات المذكورة مؤدٍ لخطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء، قلت التوقيف يبين له ما يستفيد به اسمية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة، فإن قلت هذا التعريف صادق على الجملة فإنها لا تقبل شيئاً مما ذكر، وأجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فحاصله أن الحرف كلمة (سوى قابلي) العلامات المذكورة فخرجت الجملة، فإن قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور، أجيب بأن للحرف جهتين: جهة كونه حرفاً، وجهة كونه لفظاً معلوماً، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور، على أن هذا الإيراد لا يتوجه على المصنف لأنه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف بل عيّن ألفاظاً مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفاً، وإن كانت في

(1) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص: 183.

(2) قوله: «أَقَائِلُنَّ احضروا الشهودا» هذا عجز بيت لرؤية وهو من بحر الرجز؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 36.

(3) قوله: «وسوغ الابتداء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 37.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 10.

(5) قوله: «أي سوى قابلي العلامات... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 37.

الواقع حروفا سق⁽¹⁾ قوله: «لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل»⁽²⁾، قال ض⁽³⁾: «لأنَّ أصلها أن تكون بمعنى (قد) كما في (هل أتى على الإنسان)، و(قد) مختصة بالفعل وكذا (هل)، وكون هل تأتي بمعنى قد أثبتته جماعة وأنكر جماعة منهم أبو حيان، وقال الزمخشري أنه معناها أبدا، وأن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة، وقال ابن مالك أنه معناها إذا قرنت بالهمزة، نحو: (أهل عرفت الدار)، لكنها لما تطلعت على همزة الاستفهام انحطت رتبها عن (قد) فاختصت فيما إذا كان في حيزها، وإذا لم تره في حيزها تسَلَّت عنه» انتهى. قوله: «في نحو (هل زيد أكرمته)... إلخ»⁽⁴⁾، صريح في أنَّ (هل) يجوز أن يليها الاسم الذي بعده فعل اختيارا سواء كان مرفوعا أو منصوبا وهو مذهب الكسائي، وقال س مع وجود الفعل في الكلام لا يجوز دخولها على الاسم إن كان معمولا لفعل مضمَر يفسره الفعل المذكور بل لا بد من إيلائها الفعل لفظا فلا يجوز اختيارا نحو: (هل زيد ضربته) بالضمير، ولا يجوز بالأولى (هل زيدا ضربت) بغير الضمير، و(هل زيد خرج)، قال السعد 25و: «والثالث قبيح باتفاق النحاة» قال وما ذكره صاحب المفصل من أنَّ نحو (هل زيد خرج) على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا لأنَّه سائغ حسن حلبي⁽⁵⁾ على الأزهرية قوله: «حق الحرف المشترك الإهمال»⁽⁶⁾ قيل: الظاهر أنَّ حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا» سق⁽⁷⁾ قوله: «وحق المختص... إلخ»⁽⁸⁾، إنَّما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص، وإيضاحه أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة

(1) ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج1، ص: 90.

(2) قوله: «لا نظرا... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 37.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج4، ص: 446.

(4) قوله: «في نحو (هل... إلخ)» شرح الأشموني، ج1، ص: 37.

(5) حسن الحلبي: أبو الحسن علي بن محمد الحلبي الشافعي، ولد سنة 295 هـ وتوفي عن عمر ناهز 101 سنة؛ ترجمته

في: سير أعلام النبلاء للذهبي، ج16، ص: 553.

(6) قوله: «حق الحرف... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 38.

(7) ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج1، ص: 200.

(8) قوله: «وحق المختص... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 38.

تأثيره فيه، فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ، ليكون اللفظ على حسب المعنى سق⁽¹⁾ قوله: «لتنزلهن منزلة الجزء... إلخ»⁽²⁾، أما (هاء التنبيه) و(ال) فلأن العامل يتخطاهما، قال سق⁽³⁾: «وأما السين وسوف فلأن الفعل كان دالا على الزمان المحتمل»، وهما يخصصانه فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك، وأما (قد) فتدخل على الماضي والمستقبل ثم إنها تقرب الماضي من الحال، وهذا تأثير في زمان الفعل فصارت كالسين:: انتهى قوله: «بالتاء المذكورة»⁽⁴⁾ أي لفظ التاء المتقدمة التي تنقسم بالصفة إلى قسمين: فـ (ال) للعهد الذكري ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه يس⁽⁵⁾ على الرباعي قوله: «من اللفظ»⁽⁶⁾ أي لفظ الأمر أي صيغته مخرج الأمر باللام فإن دلالتة على الطلب نشأت عن اللام لا من الصيغة بخلاف الأمر بالصيغة» تصريح⁽⁷⁾ قوله: «إن أمر فهم»⁽⁸⁾ فإن قلت هذا لا يشمل فعل الأمر المستعمل في غير الأمر أي للطلب كالإباحة، قلت ممنوع لأن استعماله في غير الطلب مجاز، واستعمال اللفظ في معناه المجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي منه» ب⁽⁹⁾ قوله: «أو فعل تعجب»⁽¹⁰⁾ تبع فيه المرادي وهو مما لا ينبغي مع اعترافه بأن توكيده بالنون نادر لأنه حينئذ لا يرد ليتحرز عنه كما قاله أولا في الجواب عن توكيد اسم الفاعل يس⁽¹¹⁾ قوله: «والأمر أي اللفظ

(1) ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج 1، ص: 201.

(2) قوله: «لتنزلهن... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 38.

(3) ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج 1، ص: 202.

(4) قوله: «بالتاء المذكورة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 38.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 10.

(6) قوله: «من اللفظ... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 38.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 40.

(8) قوله: «إن امر فهم... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 38.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(10) قوله: «أو فعل تعجب... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 38.

(11) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 12.

الدال... إلخ»⁽¹⁾ يريد بهذا التحويل تصحيح الإخبار عن قوله والأمر بقوله هو اسم إذ بقاؤه على ظاهره يقتضي عدم صحته، لكن يرد عليه أنّ هذا الكلام يقتضي أن لام الأمر اسم لصدقه **26ظ/** لأنها لفظ دال على الطلب وضعا، وليست بقابلية للنون فالأولى إبقاء الأمر على ظاهره، ويقدر معه مضاف أي وكلمة الأمر أو لفظ الأمر فصحّ الإخبار واندفع الإيراد وقدّر بعضهم الأمر أخذا من قوله: «إن أمر فهم وهو إنّما يفيد في صحة الإخبار لا في دفع الإيراد» يس⁽²⁾ قوله: «محل» بمعنى حلول أو مكان حلول ففيه متعلق بمحل على الأول، وعلى الثاني متعلق بمحذوف أي أعني فيه أو بيكُن، وقوله (هو اسم) جملة اسمية مخبر بها عن الأمر، وهي دالة على جواب الشرط لا جوابه. يس⁽³⁾ قوله: «نحو (صه) و(حيهل)»⁽⁴⁾ مثل في التصريح⁽⁵⁾ بنزال ودراك، قال: «وهذا أولى من التمثيل ب (صه) و(حيهل) فإن اسميتها معلومة مما تقدم لأنّهما يقبلان التنوين» انتهى. وفي (حيهل) ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام الناظم يحتمل الثلاثة. ابن قاسم الغزي⁽⁶⁾.

(1) قوله: «والأمر... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:38.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:14.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص14.

(4) قوله: «نحو (صه)... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:39.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:40.

(6) ينظر: فتح الراب المالك للغزي، ج1، ص:62.

الباب الثاني

المبني والمعرب

المبني والمعرّب

قوله: «فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء»⁽¹⁾ إشارة لاعتراض على المصنف ويمكن الجواب بأنّ المعرب والمبني المصطلح عليهما لا تتوقف معرفتهما على الإعراب والبناء عند التأمل، ولو سلم فالجهة منفكة يس⁽²⁾ عن الغنيمي، وقوله: «فالجهة منفكة»⁽³⁾ أي لأنّ المصنف لم يرد بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بل من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه نق⁽⁴⁾ قوله: «مصدر أعرب أي أبان... إلخ»⁽⁵⁾، قال في شرح الحدود: والمناسب من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة انتهى. وقال في الفواكه أنّ التعبير أنسب بالمعنى الاصطلاحي سق⁽⁶⁾ قوله: «أو أجال»⁽⁷⁾ [يقال عربت الدابة جالت في مرعاها إذا انتقلت من مكان إلى مكان، وأعربها صاحبها أي أجالها مرادي⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾ قوله: «أو غير»⁽¹⁰⁾ يقال أعربه الله غيره قوله: «أو أزال عرب الشيء»⁽¹¹⁾ بفتح العين والراء (قاموس)⁽¹²⁾، تقول أعربت الشيء أزلت عربيه أي فساده، فالهمزة للسلب - مرادي قوله: «أو أعطى العربون»⁽¹³⁾ بفتحتين أو بضم فسكون ويقال عربان أيضا بضم فسكون، ويجوز إبدال العين همزة فيهن (قاموس)⁽¹⁴⁾ قوله: «وما

⁽¹⁾ قوله: «فوجب... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽²⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:14.

⁽³⁾ ليس هذا من قول الأشموني.

⁽⁴⁾ ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

⁽⁵⁾ قوله: «مصدر أعرب... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽⁶⁾ ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج1، ص:217.

⁽⁷⁾ قوله: «أو أجال... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽⁸⁾ ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص:296.

⁽⁹⁾ اسقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽¹⁰⁾ قوله: «أو غير... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽¹¹⁾ قوله: «أو أزال... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽¹²⁾ ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، مادة (ع ر ب).

⁽¹³⁾ قوله: «أو أعطى» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

⁽¹⁴⁾ ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص:1105.

جيء به»⁽¹⁾ أي شيء نطق وليس المراد حدوثه بعد أن لم يكن لأنه حينئذ 27/ لا يصدق على (أبوك) إذا دخل عليه عامل الرفع فإنّ الواو كانت موجودة قبل العامل دنوشري⁽²⁾ قوله: «لبيان مقتضى العامل»⁽³⁾ خرج به حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا تكون إعراباً، ولك أن تقول أنّ التعريف المذكور لا يتناول إعراب الفعل المضارع لأنه لم يجرى به لبيان مقتضى العامل الذي هو الفاعلية والمفعولية والإضافة قاله الشنواني، وأجاب القليوبي بأنّ الاختصار على الثلاثة المذكورة مع أنّ تعريف العامل الآتي شامل لعوامل الفعل، إمّا لأنّ الإعراب متأصل في الأسماء أو لأنه الأغلب فيها فلم يلتفتوا إلى غيره أو لأنّ المراد هذه وغيرها كالنهي عن كلّ من الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» انتهى. فإن قلت قد عرّفوا العامل بما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب، فتعريف الإعراب بما العامل قيد منه، فيه دور، وأجيب بأنّه تعريف لفظي ليس المقصود به إلا بيان المعنى الذي وضع له اللفظ شنواني⁽⁴⁾ قوله: «من حركة»⁽⁵⁾ .. الخ، بيان لها، وتعبيره بسكون أولى من تسكين؛ لأنّ السكون لفظ والتسكين فعل، ومراده بالحذف حذف الحرف فهم ذلك من جعله قسيماً للسكون دم⁽⁶⁾ قوله: «أنّه معنوي والحركات»⁽⁷⁾... إلخ، والحروف قوله: «تغيير»⁽⁸⁾ أي تغيير إطلاقاً للمصدر وإرادة الحاصل به أو هو مصدر مبني للمفعول أي كون الأواخر مغيرة نق⁽⁹⁾ لكن قال أبو حيان⁽¹⁰⁾: «اعتقاد بناء المصدر

(1) قوله: «وما جيء به» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(2) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(3) قوله: «لبيان... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(4) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهريّة (مخطوط).

(5) قوله: «من حركة أو حرف أو سكون أو حذف» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(6) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص: 124.

(7) ليس هذا القول في حاشية يس على شرح القطر.

(8) قوله: «تغيير أواخر الكلم» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(9) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(10) ينظر: حاشية الصبان ج2، ص: 283؛ تفسير البحر المحيط، ج6، ص: 1-9.

للمفعول مختلف فيه أجاز ذلك الأخفش والصحيح منعه» سق⁽¹⁾ قوله: «أواخر الكلم»⁽²⁾ أي ذاتا بأن [يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى في النصب والجر أو صفة]⁽³⁾ بأن تتبدل حركة بحركة [أخرى حقيقية]⁽⁴⁾ كما في جمع المؤنث السالم جرا أو نصبا فإن حركته تغيرت حكما دنوشر⁽⁵⁾، والمراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما فدخل تغيير التنثية والجمع لأنّ النون فيها بمنزلة التنوين وتغيير آخر الجزء الأول من المركب الإضافي وتغيير مفرد حذف آخره ثم أعرب 28ظ/ بالحروف نحو: (أخوك) عند من يقول الأواخر لم تعد، لأنّ القائم مقام الشيء كشيء وتغيير مفرد حذف آخره كأخ، وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير ونحوه، وإن أمكن خروجه بما بعده لأنّه لم يكن العامل، لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت إلا بعد إضافة أواخر الكلم، جنسية الكلام والكلم يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر التي هي أقل الجنس الجمعي نق⁽⁶⁾، وإنّما جعل الإعراب في الآخر لأنّه دال على الوصف أي كونه عمدة أو فضلة، والوصف متأخر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه شنواني⁽⁷⁾ قوله: «لاختلاف العوامل»⁽⁸⁾ أي تغييرها ودخول أحدها بعد الآخر، والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف، لأنّ الاختلاف يستلزم الوجود فدخل إعراب المعرب ابتداء، وعبر باختلاف لمشكلة تغيير و(ال) في العوامل للجنس، فتبطل معنى الجمع، وخرج باختلاف العوامل، التغيير بنقل أو اتباع، وتغيير نحو (غلامي) بالياء فليس بإعراب بل الإعراب التغيير التقديري نق⁽⁹⁾ قوله: «الداخله عليها»⁽¹⁰⁾ أي

(1) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى ج1، ص: 217.

(2) قوله: «تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهري (مخطوط).

(8) قوله: «لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(9) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(10) قوله: «الداخله عليها لفظا أو تقديرا» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

الحاصلة والمتحققة معها، فدخل العامل المقدّر والمتأخّر والمعنوي نق⁽¹⁾ قوله: «لفظاً أو تقديراً»⁽²⁾ حالان من تغيير على أنّهما مصدران بمعنى اسم المفعول أي ملفوظاً أثره، لأنّ نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً ذلك، ويجوز نصبها على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضاً؛ أي تغييراً ملفوظاً أو مقدراً على ما سبق، وعلى التمييز المحول عن المضاف إليه، والأصل تغير لفظ أواخر الكلم وتقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالإضافة لأدنى ملابسة لأنّ الآخر محل التقدير، فالتقدير متعلق به، وعلى الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها أي سواء كان ما ذكر لفظاً... إلخ سق⁽³⁾ قوله: «لأنّ المذهب»⁽⁴⁾... إلخ، ولأنّ الإعراب لغة الظهور فالأنسب جعله لأمر ظاهر لا معنوي، ولأنّ ذلك موافق لكلام المتقدمين 29و/ فإنهم قسموا الإعراب إلى رفع ونصب وجر وهي أسباب التغيير فكذا المقسم، وأما جعل المقسم ما به الإعراب أو جعل الوضع الانتقال فتكلف لا يخفى، وقولهم حركات الإعراب من إضافة العام إلى الخاص وتسمى ببيان⁽⁵⁾ نق⁽⁵⁾ عن السيد الصفوي - قوله: «تختلف بعد»⁽⁶⁾... إلخ، قدمنا جوابه عند قوله الاختلاف العامل فراجع قوله: «يراد به الثبوت»⁽⁷⁾ احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فإنه لا يسمى بناء لغة سق⁽⁸⁾ قوله: «لا لبيان مقتضى العامل»⁽⁹⁾ خرج به الإعراب قوله: «من شبه الإعراب»⁽¹⁰⁾ (من) فيه لبيان الجنس أتى به لدفع الإبهام عنه وشبه بكسر السين وسكون الياء وفتحهما بمعنى الشبيه ؛ أي من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة أو حرفاً أو

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «لفظاً أو تقديراً» شرح الأشموني، ج 1، ص: 41.

(3) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 83.

(4) قوله: «لأنّ المذهب الثاني يقتضي أنّ التغيير الأول ليس إعراباً»؛ شرح بالأشموني، ج 1، ص: 41.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(6) قوله: «لأنّ العوامل لم تختلف بعد» شرح الأشموني، ج 1، ص: 41.

(7) قوله: «والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت» شرح الأشموني، ج 1، ص: 41.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 83.

(9) قوله: «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل»؛ شرح بالأشموني، ج 1، ص: 41.

(10) قوله: «من شبه الإعراب» شرح الأشموني، ج 1، ص: 41.

سكونا أو حذفاً، وكونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها دم⁽¹⁾. قوله: «وليس حكاية»⁽²⁾... إلخ، وليس هو أي ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو: (من زيدا) أو اتباعاً نحو (الحمد لله) بكسر الدال أو نقلاً نحو: (فمن أوتي) بضم النون أو تخلصاً من سكونين نحو: (لم يكن الذين كفروا) فهذه الحركات ليست إعراباً ولا بناءً، والاسم معرب تقديراً، والحركات مانعة من ظهور الإعراب فهو مقدر للتعذر إن كان اسماً غير مُشبه الحرف، ومثله الفعل المضارع وإلا فهو مبني، ثم إن لم يكن مستحقاً لغير تلك الحركة فهي حركة بناء نحو: (ليت) و(منذ) و(أمس) وإلا قدر ما يستحقه فنحو (عض) مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع، و(قد) من (قد أفلح) مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل، و(قل) من (قل ادعوا) مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة التخلص من الساكنين، وبهذا يُجمع بين ما هنا وما سيأتي في أسباب البناء على الحركات سق⁽³⁾، واعلم أنّ تعريف البناء المذكور ينتقض بالسكون للوقف وللتخفيف نحو: «فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ»⁽⁴⁾ شنواني⁽⁵⁾، وجوابه أنّ هذا من التعريف بالأعم، وقد أجازته المتقدمون قوله: «لزوم آخر الكلمة»... إلخ⁽⁶⁾، اللزوم جنس، وخرجه بإضافته إلى الآخر لزوم ما عدا حركة واحدة. **30** ظ/ فليس بناء كما أنّه ليس بإعراب، وخرج بقوله حركة أو سكون المعرب المختلف الآخر، وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً كالظرف غير المنصرف، وما لزم النصب على المصدرية، وقوله: «ولا إعلال» لا حاجة إليه لأنّ المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً، وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات ك (حيث)، وقد يقال المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل أو أنّ تلك

(1) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني، ج1، ص: 127.

(2) قوله: «وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً» شرح الأشموني، ج1، ص: 41.

(3) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى، ج1، ص: 97.

(4) الآية 54، سورة البقرة.

(5) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهريّة (مخطوط).

(6) قوله: «وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً»؛ شرح بالأشموني، ج1، ص: 41.

الحركات لغات وكلّ لغة فيها من حيث تلك اللغة لازمة، فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيشية سق⁽¹⁾ قوله: «ومنه»⁽²⁾ أي وبعضه الآخر مبني يشير إلى أنّ في كلام الناظم حذفاً على حدّ (فمنهم شقي وسعيد)، فاندفع الاعتراض بأنّ عبارة الناظم تقتضي بظاهرها أنّ من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء آخر لم يذكره تصريح⁽³⁾، وهو يشعر بأنّ قولنا منه، ومنه يفيد الحصر قال يس⁽⁴⁾: «والحق أنّه لا يفيد حصراً ولا غيره لذاته بل يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن القضية المنفصلة الشائعة في مثل هذا المقام - انتهى - وقد يوجه إفادته الحصر بأنّ المصنف⁽⁵⁾ لما ذكر أنّ المبنى ما أشبه الحرف، وأنّ المعرب هو ما لم يشبه الحرف، علّم أنّه لا واسطة بينهما فقرينة الحصر موجودة كم أشار إليه الشارح⁽⁶⁾ قوله: «ويسمى متمكناً»⁽⁷⁾ أي في الاسمية أو فيها وفي الإعراب، والأول يسمى متمكناً غير أمكن، وهو المعرب الذي لا ينصرف، والثاني يسمى متمكناً أمكن وهو المعرب المنصرف ز⁽⁸⁾ قوله: «ولا واسطة بينهما»⁽⁹⁾ وذهب قوم إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خَصِيّاً وليس بشيء تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «يعني أنّ علة بناء الاسم منحصرة»⁽¹¹⁾... إلخ - كذا صرح به غير واحد كابن جني والزمجاني وابن العطار، فاعتراض أبي حيان بأنّ الناظم 31/و انفرد بذلك مردود عليه لكن أورد أنّه ذكر في باب الإضافة من أسباب البناء الإضافة مبني، وأجيب بأنّه حذف هنا قيد الغلبة ؛ أي لشبه من

(1) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:96.

(2) قوله: «والاسم منه» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص:41.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:15.

(5) المص: (المصنف) ويقصد به ابن مالك.

(6) الشارح: الأشموني سبقت ترجمته في باب الدراسة.

(7) قوله: «ويسمى متمكناً» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

(8) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري، ج1، ص:151.

(9) قوله: «ولا واسطة بينهما على الأصح» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص:41.

(11) قوله: «يعني أنّ علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف» شرح الأشموني، ج1، ص:41.

الحروف غالبا بدليل كلامه في باب الإضافة أو أنّ الكلام هنا في المبنى لزوما ولا سبب له إلا شبه الحرف بخلاف المبنى جوازا فقد يكون سببه نحو الإضافة لمبنى و[حينئذٍ]⁽¹⁾ فالاسم معرب، ومبني وجوبا بالشبه من الحروف مُدني⁽²⁾، ومبني جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الإضافة وظهر حسن تعبيره بـ (من) نق⁽³⁾ فإن قلت لِمَ لم يُعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة أحرف كـ (سوف) أو أربعة كـ (لعل) أو خمسة كـ (لكن) كما أعرب المضارع حين أشبه الاسم وسيأتي بيانه. قلت لأنّ المضارع بعد المشابهة قابل للإعراب فإنّه لا يعتقب عليه في التركيب معانٍ يحتاج إلى الفرق بينهما كما سيأتي بيانه، بخلاف الحرف لا يعتقب عليه في التركيب ذلك فلو أعرب لكان إعرابه ضائعا، وبذلك علم أنّ المقتضي للإعراب في الاسم والمضارع تعاقب المعاني التركيبية، فلا يرد أن لبعض الحروف معانٍ إفرادية كالباء تكون للإلصاق والاستعانة والسببية وغيرها ز⁽⁴⁾ قوله: «كالشبه الوضعي»⁽⁵⁾... إلخ، قال أبو حيان⁽⁶⁾: «لم أقف على اعتبار الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل» يعني الناظم، وقال ابن هشام⁽⁷⁾: «قال س⁽⁸⁾ (إذا سميت بباء اضرب)، قلت إِبّ باجتلاب همزة الوصل، وبالإعراب وهو ينفي الشبه الوضعي» انتهى. ورُدّ الأول بأنّ عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود، والشبه اللفظي معتبر في لسان العرب كزيادة أن بعد ما المصدرية لمشابهتها لما النافية، والثاني بأنّ كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فإنهم أعربوا المسمّى به ولو كان على حرف أو حرفين بل ولو كان حرفا نحويا نحو (عن) إذا سمي بها تعرب إعراب (يد) فكان وضع التسمية [صعب] لما كان

(1) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «كالشبه الوضعي»؛ شرح بالأشموني، ج1، ص: 41.

(5) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص: 59-77.

(6) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص: 873.

(7) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 198.

(8) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

طارئاً مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء، ويدل له أنّ الناظم قائل بالإعراب في التسمية فكان شرط التأثير شبه الحرف كونه بأصل وضع اللغة لقوته، فإن قيل لو قال بدل الوضعي اللفظي لكان أولى فإنه مقابل للمعنوي، ولا يرد أنّه يدخل نحو (ابّ) لأنّ اللفظي المعتبر له شرط وهو كونه في الأصل 32/ظ/ قيل زعم الأولية ممنوع لأنّ في التعبير بالوضع تنبيهها على الشرط المذكور مع الاختصار فيكون أولى من التعبير باللفظي الخالي من ذلك ومجرد التناسب في المقابلة لا يقاوم ذلك، فإن قلت قدّم الوضعي وهو كالمجمع على عدم اعتباره واللائق العكس، قلت: فعل ذلك تقديماً للأوضح ليترقى الذهن من الأمر الحسي إلى الأمر المعنوي على أن تقديم ما هو كالمجمع على عدم اعتباره أهم لكونه في مظنة المنع وإنّما كفى في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف ؛ لأنّ الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية بخلاف شبه الاسم بالفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر إلا أنّه ليس في البعد عن الاسم كالحرف نق⁽¹⁾ قوله: «والأصل في الاسم... إلخ»⁽²⁾ هذا في مقابلة الحروف وبالنسبة للوضع فلا ينافي قول [التصريفيين]⁽³⁾: «الأصل في كلّ كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما لأنّ ذلك عام، وبالنسبة للاستعمال»⁽⁴⁾ ز، قال بعضهم: «الأصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وبحسب ما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي إلى ما تعطيه الكثرة الخارجية، فالأول مراد أهل الصرف والثاني مرادهم هنا نق⁽⁵⁾ قوله: «لأنّهما ثلاثيان وضعاً»⁽⁶⁾ قال الجوهري⁽⁷⁾: «اليد أصلها يديّ على (فعل) بالتسكين لأنّ جمعهما أيدي ويدي وهما جمع فعل، كفلس وأفلس وفلوس والدم أصله دمي بالتحريك، وإنّما قالوا دمي، يدمي

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(2) ينظر: شرح الأشموني، ج1، ص:41.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري، ج2، ص:154.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(6) قوله: «وأعرب نحو «يد» و«دم» لأنّهما ثلاثيان وضعاً» شرح الأشموني، ج1، ص:42.

(7) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، حرف الباء، ص:310.

لمناسبة [الياء للكسرة]⁽¹⁾ وقال س⁽²⁾ «أصلها دمي على فعل بالتسكين لأنه يجمع على دماء ودمي كضبي وضباء وظبي» وقال المبرد⁽³⁾: «أصله فعل بالتحريك وإن جاء جمعه مخالفا لنظائره والذاهب منه الياء بدليل قولهم في التثنية دميّان وهذا أصح» انتهى. يعني تحريكه أصح من تسكينه وإن كان واوا عنده ز⁽⁴⁾، وأعلّا بحذف حرف العلة اختصارا والظاهر أنه حذف اعتباطي إذ قياسهما الإثبات لسكون ما قبل حرف العلة كما في ظبي ودلو، فإن قلت يرد عليه (مع) 330/ فإنّها تناسبه وضعا مع أنّها تعرب ظرفا في (كنت مع زيد) وحالا في نحو (جاءا معا)، قلت لما كان الأغلب من أحوالها الإضافة وهي من خواص الأسماء بَعُدت عن الحرف فأعربت على الأصل، وقيل أنّها محذوفة اللام وهي الألف المنقلبة عن ياء، والإعراب مقدر فيها إن أفردت، وظاهرٌ على ما قبلها إن أضيفت، وهذا مقتضى كلام ابن الناظم و مختار الرضي، وليتأمل وجه ظهور الإعراب على ما قبلها إن أضيفت فإنّ ذلك إنّما يكون فيما حذفت لامه نسيا، ولو كان الحذف هنا نسيا لم يُقدّر الإعراب فيها إن أفردت، وجعله نسيا في حال دون حال تحكم تق⁽⁵⁾ - قوله: «قال الشاطبي»⁽⁶⁾ ما قاله هو الحق يس⁽⁷⁾ قوله: «فإن شيئا»⁽⁸⁾ ... إلخ، علة لمحذوف تقديره وذلك مختص بالحرف، وقوله من الأسماء أي المعربة قوله: «قد تضمن معنى... إلخ»⁽⁹⁾ فإن قيل الألفاظ التي تشبه في الحرف في المعنى حروف لا أسماء، قلت نعم لم توضع لغير هذه المعاني ك(إن) الشرطية لكنها وضعت لغيرها أولا وبالذات، ولها ثانيا وبالعرض ومن ثمّ قيل تضمن دون وضع، فإن قبل الكلمة المتضمنة لمعنى الحرف متضمنة لمعنى اسم معرب فلم رجّح جانب الحرف على

(1) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه.

(3) ينظر: الصحاح للجوهري ج6، ص: 334 مادة: دما).

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري، ج1، ص: 155.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(6) قوله: «قال الشاطبي: «نا» في قوله «جئتنا» « شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 15.

(8) قوله: «فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود»؛ الأشموني، ج1، ص: 42.

(9) قوله: «أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف» شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

جانب الاسم المعرب؟ قلت: لأنَّ الحرف قارٌّ في بابه لم يتزلزل عما يستحقه، ولا كذلك الاسم لأنَّه قد بُني منه الكثير، وما كان قارًّا في بابه أولى مما تزلزل قدمه عما يستحقه **نق** (1) قوله: «**فما فعلوا**» (2) نوزع فيه بأنَّهم قد صرحوا بأنَّ اللام العهدية يشار بها إلى المعهود ذهنا أو خارجا، وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا **سق** (3) قوله: «**كالخطاب والتنبيه**» (4) عدل عن قول أكثرهم كالترجي والتمني إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع نحو (هناك) فوضعوا للتنبيه (ها) وللخطاب الكاف وتركوا الإشارة في بعض المواضع بلا حرف، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها **تصريح** (5) قوله: «**بلا تأثر**» (6) لو حذفه وجعل الألف في قوله أصلا ضمير تنبيهية 34/ظ عائدة على النيابة لَسَلِمَ من اعتراض **الشاطبي** بأنَّ هذا أي قوله: (بلا تأثر) لا محصول له، فإنَّ تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال. انتهى. وأجاب **ابن هشام** (7): «بأنَّ المراد بعدم التأثير عدم تسلط العامل عليه، والعامل يتسبب عنه التأثير، فأطلق المسبب وأراد السبب» انتهى. ولا يرد المصدر النائب عن فعله لأنَّ نيابته عن الفعل عارضة **تصريح** (8) قوله: «**ولا يعمل غيرها فيها**» (9) يفهم منه أنَّ العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال بالاتفاق، فلو قال: «**ولا يدخل عليها عامل**» لكان أولى، وأمَّا قول زهير:

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفاكهي (مخطوط).

(2) قوله: «من حقهم أن يضعوه فما فعلوا» شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

(3) ينظر حاشية يس على مجيب النداء في شرح قطر الندى، ج1، ص: 94.

(4) قوله: «لأنَّ الإشارة معنى حقه ن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه» شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج2، ص: 44.

(6) قوله: «في العمل «بلا أثر» بالعوامل» شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

(7) ينظر: النكت على الالفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي، ج1، ص: 1-2.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص: 45.

(9) قوله: «تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها» شرح الأشموني، ج1، ص: 42.

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرَجِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ⁽¹⁾
 فمن الإسناد إلى اللفظ أي دعيت هذه الكلمة تصريح⁽²⁾ قوله: «بناء على الصحيح... إلخ»⁽³⁾، مقابله أنها منصوبة بأفعال مضمرة أو مرفوعة بالابتداء ومرفوعها أغنى عن الخبر قوله: «وهو أن يفتقر الاسم... إلخ»⁽⁴⁾، أورد عليه اللقاني⁽⁵⁾ لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده، ورده الدنشوري⁽⁶⁾ بأن القول لا يفتقر أبدا إلى الجملة تقول: قصيدة ونحو ذلك. انتهى- قوله: «إلى الجملة»⁽⁷⁾ أي وإلى القائم مقامها كالوصف في (ال) الموصولة أو عوض منها كالتنوين في إذ دنوشري⁽⁸⁾ قوله: «كالحرف»⁽⁹⁾ إنما افتقرت الحروف في إفادة معناها إلى الجملة افتقارا متأصلا لأنها وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «كسبحان»⁽¹¹⁾ منصوب على المصدرية والناصب له فعل محذوف تقديره (أسبح)، وما ذكره من أن (سبحان) ملازم للإضافة هو المشهور، وقال الفخر الرازي: «سبحان مصدر لا فعل له ويستعمل مضافا وغير مضاف، وإذا لم يضاف ترك تنوينه فقل (سبحان) من زيد أي: براءة منه كقوله (سبحان من علقمة الفاخر) وإنما منع

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى من بحر الطويل يمدح فيه هرم بن سنان، بالشجاعة والإقدام؛ ينظر: كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ص 499.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج 1، ص: 45.

(3) قوله: «بناء على الصحيح» شرح الأشموني، ج 1، ص: 43.

(4) قوله: «وهو أن يفتقر... إلخ» المصدر نفسه، ص 42.

(5) اللقاني: هو الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المالكي، أحد الأعلام وأئمة الإسلام، ألف في الفقه والحديث، وله كتاب في "توضيح ألفاظ الأجرومية"، توفي (1041هـ/1631م)؛ ترجمته في: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج 2، ص: 182.

(6) ينظر: آراء الدنشوري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(7) قوله: «إلى الجملة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 42.

(8) ينظر: آراء الدنشوري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(9) قوله: «كالحرف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 42.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 46.

(11) قوله: «كسبحان» شرح الأشموني، ج 1، ص: 43.

الصرف لأنّه معرفة وفي آخره ألف ونون» انتهى كلام الفخر⁽¹⁾ تصريح قوله: «فلا يبنى»⁽²⁾ أي لا يتحتم بناؤه فلا ينافي جوازه كما يأتي في باب الإضافة، وبالبناء على 35و/ الفتح قرأ نافع في الآية المذكورة قوله: «بما عارضه في (أي) من لزوم الإضافة»⁽³⁾ أي إلى المفرد لئلا ينتقض بإذ وإذا وغيرهما مما يلزم إضافته إلى الجمل، وأنها مبنية مع أنّها مضافة لكن لم تضاف إلى المفرد بل إلى الجمل ز⁽⁴⁾. ويرد عليه (قد) الاسمية و(لن) فإنهما ملازمان للإضافة إلى المفرد، وهما مبنيان، ويجب بأن لزوم الإضافة إلى المفرد إنّما تعارض تحت البناء لا جوازه، وهذان يجوز إعرابهما في لغة دنوشري⁽⁵⁾ قوله: «من وجود صورة التثنية»⁽⁶⁾ صريح في أنّ (ذان) و(تان) ليسا مثنيين حقيقة مع تصريحه أولاً بأنهما معربان، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، قال في التصريح⁽⁷⁾: «وهذا قول ملفق من قولين بأن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثني في الحالات الثلاث وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح، لأن من شرط التثنية قبول التكرير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف» وقد يقال لا تليق على التحقيق فإنّ قياس تثنية (ذا) و(تا) و(ذيان) و(تيان) بقلب الألف ياء ك (فتيان) لكن خولف ذلك وجيء بهما على صورة المثني غير أنّهما لا على حقيقته فكانا معربين، وذلك لا ينافي كونهما مثنيان حقيقة وإن خالفا سائر أنواع المثني من حيث عدم القلب وحذف الألف دنوشري⁽⁸⁾، ومثله في اللذان واللّتان. قوله: «لقيام التنوين مقامه»⁽⁹⁾ فالإضافة موجودة بوجوده بخلاف صورة البناء فإنّ المضاف إليه إذا نزل منزلة صدر الصلة

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 47.

(2) قوله: «فلا يبنى... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 43.

(3) قوله: «بما عارضه... إلخ» المصدر نفسه.

(4) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص: 156.

(5) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(6) قوله: «من الوجود... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 43.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 47.

(8) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبني والمعرب).

(9) قوله: «لقيام التنوين... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 43.

صارت الإضافة مفقودة حكما مع عدم قيام شيء مقام المضاف إليه فافترقا، وبهذا يندفع ما قيل إنَّ س يعربها إذا أفردت فكيف يبينها إذا أضيفت فتأمل قوله: «عُدَّ في شرح بالكافية... إلخ»⁽¹⁾، يمكن إدخاله في التشبيه الاستعمالي وعدَّ بعضهم الشبه الجمودي، وهو أيضا يرجع لما ذكر، وعدَّ بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أنَّ (حاشا) الاسمية بنيت لشبهه بـ (حاشا) [الحرفية في اللفظ]⁽²⁾ وأنَّ (عن) عد الاسمية بنيت لشبهها بـ (عن) الحرفية في اللفظ، وكذا يقال في (على) الاسمية و(كلا) بمعنى حقا و(قد) الاسمية 36/ظ/ كما ذكر الأولين ابن الحاجب والثالث في المغني نق⁽³⁾، لكن ما كان على حرفين يمكن إدراجه في الوضعي بناء على أنه لا يشترط كونه في الثاني حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه، وكونه فيها كان على الأكثر من حرفين موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في أسباب البناء الموجب سق⁽⁴⁾ قوله: «والمراد الأسماء قبل التركيب»⁽⁵⁾ وأما الأفعال قبل التركيب فهل يجري فيها الخلاف المذكور محل تأمل قوله: «بالحروف المهملة»⁽⁶⁾ ك (هل) و(بل)» قوله: «ولا معربة ولا مبنية»⁽⁷⁾ أي لعدم موجب كلّ منهما وسكون آخرها وصلا بعد ساكن وليس في المبنيات ما يكون كذلك هذا اختيار أبي حيان نق⁽⁸⁾ قوله: «معربة حكما»⁽⁹⁾ بناء على أنَّ عدم التركيب ليس سببا، والشبه المذكور ممنوع لأنها تتأثر بالعوامل [لو دخلت] وهذا اختيار الزمخشري ومنه يعلم أنَّ الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شبا قويا أما هي كالمضمرات فبنيت اتفاقا نق⁽¹⁰⁾ قوله:

(1) قوله: «عُدَّ في شرح الكافية من أنواع الشبه... إلخ» المصدر نفسه.

(2) سقطمن (أ) ثابتني (ب) و(ج).

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح القطر (مخطوط).

(4) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 95.

(5) قوله: «والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب» شرح الأشموني، ج1، ص: 43.

(6) قوله: «بالحروف المهملة» المصدر نفسه.

(7) قوله: «لا معربة ولا مبنية» المصدر نفسه.

(8) ينظر: حاشية الشنواني على شرح القطر (مخطوط).

(9) قوله: «معربة حكما» شرح الأشموني، ج1، ص: 43.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

«ومعرب الأسماء»⁽¹⁾ الإضافة بمعنى (من) وضابطها موجود لأنّ بين المعرب والأسماء عموماً وخصوصاً وجهياً، وتعريف المعرب بما ذكر أولى من تعريفهم إياه بالذي يختلف آخره باختلاف العوامل، لأنّ ذلك تعريف الشيء بما الغرض من معرفته لكن أورد عليه أي فإنها [معرفة]⁽²⁾ وقد أشبهت الحرف، وأجيب بأن المراد ما سلم من شبه الحرف الشبه المتقدم وهو الذي لم يعارضه معارض بأن لا يشبهه أصلاً أو أشبهه ولكن عارضه معارض يس⁽³⁾، وإليه أشار الشارح بقوله الشبه المذكور قوله: «يظهر إعرابه»⁽⁴⁾ أي إن لم يمنع مانع، فلا يرد أنّ الصحيح قد يقدر إعرابه إذا سَكَنَ آخره للوقف أو الإدغام أو للتخفيف وفي المحكي والمتبع آخره وقد يقال كلامه مبني على الأعم الأغلب أو المراد يظهر إعرابه في الجملة أو يصح أن يظهر إعرابه شنواني⁽⁵⁾ قوله: «وفيه عشر لغات»⁽⁶⁾ ذكر غيره في الاسم ثمانى عشرة لغة جمعها الفاضل الدنوشري⁽⁷⁾ في قوله: «سماء سم واسم سماء كذا سمي *** وزد سمة واثلاث أوائل كلها»، ونظمها غيره فقال: سم⁽⁸⁾ سمة اسم سماء كذا سمي *** سمات بتثليث لهمز وسينات قوله: «فلان (أفراد) معلول علة البناء... إلخ»⁽⁹⁾، اعلم أنّ علة البناء شبه الحرف ومعلولها مدخولها ؛ أي ما دخلت هي فيه وهو المبنى، فالمعنى أنّ أفراد المبنى الذي هو معلول أي مدخول علة البناء محصورة بأنّها كما قال ابن عقيل⁽¹⁰⁾: «المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة» أتم بخلاف معلول علة الإعراب وهو المعرب بأنّ أفراد غير محصورة، فإن قلت بقي من

(1) قوله: «ومعرب الأسماء... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 43.

(2) سقط من (أ) ثابتني (ب) و(ج).

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 19.

(4) قوله: «يظهر إعرابه... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 43.

(5) ينظر: الدرر البهية في شرح الألفية للشنواني (مخطوط).

(6) قوله: «وفيه عشر... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(7) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناطم (مخطوط).

(9) قوله: «فلان... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(10) ينظر: شرح ابن عقيل، ج 1، ص: 34.

المبنيات (اسم لا) و(المنادى) المفردان وأفرادهما غير مضبوطة، قلت الكلام في البناء الأصلي وبناءؤهما عارض ومن ثمّ كان إعرابهما جائزا، والكلام في الواجب كما مر قوله: «أي فعل»⁽¹⁾ يفيد أنّ في النظم مضافا محذوفا وقوله: «بنيا»⁽²⁾ خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار بالفعل المحتمل لضمير التثنية عن مفرد يس⁽³⁾ قوله: «على ما يجزم به مضارعه»⁽⁴⁾ يرد عليه أمر جمع المؤنث فإنّه مبني على السكون صحيحا كان أو معتلا ومضارعه ليس مجزوما لبنائه على السكون، وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل، وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل لأنّ المعتل المجرد من نون النسوة مجزوم بحذف الآخر نق⁽⁵⁾، والاستبعاد المذكور مبني على أنّ المضارع المتصل بنون النسوة لا يقع في محل جزم، وهو مردود بما سنذكره لأنّه يقع في محل جزم ونصب (ظن)، ويرد عليه أيضا الأمر إذا باشرته نون التوكيد فإنّه مبني على الفتح دنوشرى⁽⁶⁾ أي صحيحا كان أو معتلا، ولا يقال أنّ مضارعه مجزوم بالفتح وأنه لا يشمل الأمر الذي لا مضارع له ك (هات) على ما قاله الجوهرى سق⁽⁷⁾ قوله: «من سكون»⁽⁸⁾ في صحيح الآخر ملفوظ به نحو (اضرب) أو مقدر نحو (اضرب الرجل) وعض سق⁽⁹⁾ قوله: «أو حذف»⁽¹⁰⁾ وقد لا يبقى منه الحذف إلا حرف واحد نحو (ل زيدا) ف (ل) فعل أمر من (ولى-يلي) وقد لا يبقى منه إلا حركة كما أشار إليه دم⁽¹¹⁾ ملغزا بقوله: 38ظ/

(1) قوله: «أي فعل... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(2) قوله: «مضي بنيا» المصدر نفسه.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 19-20.

(4) قوله: «على ما يجزم... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(6) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 157 (بناء فعل الأمر).

(8) قوله: «من سكون أو حذف» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 157.

(10) قوله: «أو حذف» سبق الإشارة إليه.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص: 174.

أقول يا أسماء قلبي ثم يا زيد قل

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لأن الأصل (قل)؛ أي بمعنى (عد) ثم حذف الياء للبناء ونقل حركة الهمزة للآم قبلها وحذفت قوله: «لفظا كضرب»⁽¹⁾ ومنه ضربا على الأصح نق⁽²⁾ قوله: «لمشابهته... إلخ»⁽³⁾ تنمة التعليل والمضارع معرب والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات فاستحق أن يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء إلى أصل الإعراب الذي هو الحركة سق⁽⁴⁾ قوله: «في وقوعه صفة... إلخ»⁽⁵⁾، لا يخفى أن الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة سق⁽⁶⁾ قوله: «كراهتمم توالي... إلخ»⁽⁷⁾ ضعّف الناظم هذه العلة بأنها قاصرة فلا توجد إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي نحو (انطلق) والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل (عُلِيط) و(غرثن) و(جندل) ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو الشجرة قال: «وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو: (أكرمنا) و(أكرمنا) ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال، وقد يقال إنما راعوا الأول لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور، بخلاف العكس فإنه لا توالي فيه أصلاً فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها، فكأنه لم يتوال في (شجرة) أربع حركات حقيقة. فإن قلت التاء معتبرة بدليل قولهم (قَلَنْسُوة) (قمحودة) فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء، والضمّة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها، قلت الأصل (قَلَنْسُوة) و(قمحوده) وهو

(1) قوله: «لفظا كضرب» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(2) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(3) قوله: «لمشابهته المضارع» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 140.

(5) قوله: «في وقوعه صفة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 141.

(7) قوله: «كراهتمم... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

المفرد موضوع على التاء والحذف طارئ كما في الجمع نحو: (قلانس) و(قماحد) بخلاف نحو (شجرة) فإنَّ الأصل بدون التاء وأما (علبط) و(غرثن) و(جندل) فَمُزَال عن الأصل والأصل (علابط) و(عرنثن) مثل (قرنفل) و(جنادل) ثم ما ذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الأنباري وصحَّ الجواز 39 و/نق⁽¹⁾ قوله: «فيما هو كالكلمة الواحدة»⁽²⁾ ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه دنوشري⁽³⁾ قوله: «فذهب الكوفيون... إلخ»⁽⁴⁾، ردَّ مذهبهم بأنَّ إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وبأنه خلف من القول بناء على رأي إمامهم الكسائي إذ حرف المضارعة هو علة الإعراب عنده، وهو منتف، فيجب انتقاء الإعراب، وفيه نظر بجواز الاعتماد على التقدير شنواني⁽⁵⁾ قوله: «وتبعها حرف المضارعة»⁽⁶⁾ أي دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف، وإنَّما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل، وحمل عليه غيره دنوشري⁽⁷⁾ قوله: «لأنَّ الأمر... إلخ»⁽⁸⁾، لأنَّ الفعل موضوع لتقييد الحدث بالزمان المحصَّل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقولهم: «لتقم أنت يا ابن خير قريش» وكقراءة جماعة: «فبذلك فلتقرحوا» بالتاء الفوقية، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم)، ولأنك تقول: (اغز) و(اخش) و(ارم) و(اضربوا) و(اضربي) كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ك (بعث) و(أقسمت) و(قبلت) [وأجابوا]⁽⁹⁾ عن كونها مع ذلك أفعالا بأنَّ تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في (قم) لأنَّه ليس له حالة غير (هذه) و(حينئذ) فيشكل فعليته، وإذا

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «فيما هو... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(3) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبني والمعرب).

(4) قوله: «فذهب... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(5) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهري (مخطوط).

(6) قوله: «وتبعها... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(7) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(8) قوله: «لأنَّ الأمر معنى... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 44.

(9) سقط من (أ) ثابتي (ب) و(ج).

ادعى أن أصله (لتقم) كان الدال على الإنشاء (اللام) لا الفعل مغني⁽¹⁾ قوله: «في الإبهام والتخصيص»⁽²⁾ لأن الاسم يكون مبهما بالتكثير ويتخصص بالتعريف، والمضارع يحتمل الحال أو الاستقبال ويتخصص بالزمان المستقبل بنحو (السين) و(سوف)، فإن قيل ذكروا في باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل يشبه الاسم في التخصيص، فالجواب أن ما هناك حكم على المجموع أي مجموع الأمر من لا يكون إلا في الاسم أو أن ذلك لا يكون أصالة إلا فيه نق⁽³⁾ قوله: «وقبول لام الابتداء»⁽⁴⁾ لأنها تدخل على الاسم نحو «إن في ذلك لعبرة» وعلى الفعل نحو: (إن زيدا ليحكم) قوله: 40ظ/ «في الحركات والسكنات»⁽⁵⁾ المراد مطلق الحركات لا شخصها فيدخل نحو: (يقتل) بالقياس إلى اسم فاعله، والمراد الجريان لفظا أو تقديرا فيدخل (يقوم) بالنسبة لـ (قائم) لأن أصل يقوم (يقوم) بسكون القاف فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها نق⁽⁶⁾ قوله: «وقال الناظم في التسهيل بجواز... إلخ»⁽⁷⁾، ورد في شرحه التعليق السابق فقال: «أما الأول والثاني فلأن الماضي يقبلهما تقول: زيد ذهب، فيحتمل قرب الذهاب وبعده، فإذا دخلت (قد) فقد تخصص، وأما الثالث فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقع جوابا للواو، وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجري أيضا على الاسم كـ (فرح) فهو (فرح)، و(أشّر) فهو (أشّر) و(غلب- غلبا) و(جلب- جلبا) وقال: إن المشابهة في تلك الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني، وحاصل ما ذكره أن ما قالوه ليس بتام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لأن تلك الأمور الأربعة ليست هي السبب

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص: 227.

(2) قوله: «في الإبهام... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «وقبول لام الابتداء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(5) قوله: «في الحركات... إلخ» المصدر نفسه.

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «وقال الناظم... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

في إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع إعرابه ؛ لأنَّ شرط الجامع إما أن يكون هو سبب الحكم ولك أن تقول أنَّها وإن لم تكن سبب الإعراب إلا أنَّه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه، لكن فيه أنَّ قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة إلا أن يجاب بأن قياس العلة متعذر، لأنَّ علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقاً نق⁽¹⁾ قوله: «بجواز شبه ما وجب له»⁽²⁾ أي للاسم وذكر الشبه هنا فاسد بل الجائز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه، فإنَّ الذي أوجب إعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة، وذلك بعينه ثابت للفعل لأنَّ الموجود شبهه، وإنَّما يصح لو نص على تلك المعاني المختلفة بأسمائها دم⁽³⁾ قوله: «من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة... إلخ»⁽⁴⁾، وذلك في الاسم نحو (ما أحسن زيد)، وفي الفعل نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإن كلا من التركيبين محتمل لمعانٍ تقريرها واضح، وأورد عليه أنَّ المتبادر 41/ أن الاسم إنَّما أعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد، وليس كذلك، [وأن الماضي قد يتعاقب عليه معانٍ نحو (ما صام واعتكف) فإنَّه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف [أو] ولكن اعتكف [أو معتكفا] فالحق أنَّ الاسم إنَّما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والإضافة، ومن جملة الأماكن التي فيها المثال المذكور كما لا يخفى، وهذا لا يتصور في الفعل [المضارع] لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم فأعرب سق قوله: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» دفع الإلباس فيه بغير الإعراب أن تقول: (لا يكنْ منك أكل سمك وشرب لبن) فيكون نهياً عن كلِّ منهما، ولا تأكل السمك شارباً للبن، فيكون نهياً عن الجمع، ولا يكنْ منك أكل سمك ولك شرب لبن فيكون نهياً الأول فقط نق . قوله: «والمضارع فرعاً» خلافاً للكوفيين الأول هو المرجح، وقيل الإعراب أصل في الفعل لوجوده بغير سبب ، فهو لذاته بخلاف الاسم فهو

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «بجواز شبه... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص: 127.

(4) قوله: «من قبوله... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 44.

فرع فيه نق قوله: «مباشرا» أي لفظا أو تقديرا كقوله: (لا تهن الفقير) يس قوله: «ومن نون إناث» أي الموضوعه للإناث أصالة وإن استعملت للذكور مجازا فيشمل (ويرجعن من دارين الحقائق) دنوشري. قوله: «لم يعرب» فاذا دخل عليه عامل لم يؤثر فيه لفظا بل محلا فيكون في محل جزم أو نصب سق . قوله: «بما هو من خصائص الأفعال... إلخ» يلزم عليه بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها تختص بالفعل، ويمكن الفرق بين النون وما ذكر بأن النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الإعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لا حاجة إليه لأنه رجع إلى الأصل نق. قوله: «لتركيبه معها... إلخ»⁽¹⁾ تعليل للبناء على الفتح لا لأصل البناء، إذ التركيب لا يستدعي البناء بدليل (بعلبك) وإنما يقتضي التخفيف سق⁽²⁾ عن ابن هشام . قوله: «حملا على الماضي المتصل بها» فيه أن البناء على السكون غير محتاج إلى التعليل لأنه الأصل، وأيضا فإنه مبني على أن بناء الماضي مع 42ظ/ النون على السكون لا على الفتح المقدر، وهو خلاف الصحيح الذي قدمه نق⁽³⁾ قوله: «لتوالي الأمثال»⁽⁴⁾ أي الزوائد على أصل الكلمة ، الأولى للرفع والأخريان للتوكيد بخلاف (النساء جنن) و(يجنن) لأنّ فيهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة نق⁽⁵⁾ قوله: «لفوات المقصود منها بحذفها»⁽⁶⁾ أي وعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع، فإنّها وإن كانت لمعنى ، لكن عند حذفها يدل عليها نون التوكيد ؛ لأنّ نون التوكيد إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ، ونون الإعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة، فإذا بقيت نون التوكيد والحال أنّ الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة لأنّ الثابتة لا تصلح أن تكون علامة إعراب نق⁽⁷⁾ قوله:

(1) قوله: «لتركيبه معها» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:129

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «لتوالي الأمثال... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(6) قوله: «لفوات المقصود منها» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

«لئلا يلتبس الفعل الواحد»⁽¹⁾ إن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد الفتح ، أوجب بأن الكسر لا يكون إلا بعد الألف، فإذا زالت الألف رجع الفتح ، على أن الكسرة قد ينقل عنها أو تذهب حالة الوقف فلا يحصل التمييز دنوشرى⁽²⁾، واغتنار التقاء الساكنين لما ذكره الشارح بناء على أنه على غير حده الجائز بناء على أن التقاء الساكنين : أن يكون الأول حرف مد والثاني مدغما وأن يكونا في كلمة واحدة ، أمّا على القول بأنه لا يشترط فيه أن يكونا في كلمة واحدة فلا إشكال نق⁽³⁾، ومقتضى القول الثاني جواز إثبات الواو والياء في [لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند] ⁽⁴⁾ ومقتضى الأول منع ذلك قال في التصريح⁽⁵⁾: «و إنما كسرت النون تشبيها بنون التنثية الواقعة بعد الألف» انتهى قوله: «و الضابط»⁽⁶⁾ هو قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، ويرادفه الأصل والقاعدة والقانون نق⁽⁷⁾ قوله: «لأنّ العرب لم تتركب... إلخ»⁽⁸⁾ لك أن تمنع ذلك لأنّ قصارى ما أتوا به عدم الاطلاع على ذلك ، لا الإطلاع على عدمه ، لو سلم فالتركيب حينئذ هل هو من قبيل الجائز أو من قبيل الممتنع محل بحث . والحق أنه من قبيل الجائز إذ لا مانع منه ابن جماعة، ويؤيده (لا رجل ظريف) وسيأتي ما فيه، قوله: «من الشبه بالماضي»⁽⁹⁾ وذلك لأنّ النون صارت كالجزء من المضارع فأشبهه الماضي في ذلك سق⁽¹⁰⁾ قوله: «وكلّ حرف مستحق للبناء»⁽¹¹⁾ لا يلزم من الاستحقاق الوجود إلا أنّ الواضع حكيم يعطي الأشياء

(1) قوله: «لئلا يلتبس... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(2) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبني والمعرب).

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) سقطمن (أ) ثابتني (ب) و(ج).

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:53.

(6) قوله: «والضابط... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(8) قوله: «لأنّ العرب... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(9) قوله: «من الشبه... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى، ج1، ص:129.

(11) قوله: «وكلّ حرف... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:45.

43و/ ما تستحقه ابن جماعة⁽¹⁾ قوله: «لأنّه لا يعتوره»⁽²⁾ أي لا يتوارد عليه قوله: «والأصل في المبني... إلخ»⁽³⁾ أي الراجح والأولى أو المستصحب شنواني⁽⁴⁾ قوله: «لخفته»⁽⁵⁾ لأنّ الأصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده يكون بالسكون ولأن الحركة زيدت في المعرب للحاجة، ولا حاجة في البناء إليها لأنّها لا تدل على معنى شنواني⁽⁶⁾ قوله: «لا الفعل»⁽⁷⁾ أي فلم يدخل فيه لئلا يجمع بين الثقيلين وأما (ع) و(ش) فمبنيان على الحذف، و(زُد) بضم الدال فمبني على السكون تقديرا والضم في (ضربوا) للمناسبة لا للبناء، والبناء على الفتح تقديرا على أنّ الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق سق⁽⁸⁾ قوله: «لثقلهما»⁽⁹⁾ نقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة للفتح» نق⁽¹⁰⁾ قوله: «وثقل الفعل»⁽¹¹⁾ أما لفظا فإنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط، وأما معنى فبدلته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الأصالة، ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليها عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول به ونحوه سق⁽¹²⁾ قوله: «وبني أمس... إلخ»⁽¹³⁾ هذا إذا أريد به معين ولم يضاف ولم يعرف بـ (ال) ولم يكسر ولم يصغر، وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن (الأمس) وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها، فإن فقد شرطاً

(1) ألم أعثر على قول ابن جماعة.

(2) قوله: «لأنّه لا يعتوره... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 45.

(3) قوله: «والأصل... إلخ» المصدر نفسه.

(4) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهريّة للشنواني (مخطوط).

(5) قوله: «لخفته... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 45.

(6) ينظر: الدرر البهية في شرح الأزهريّة للشنواني (مخطوط).

(7) قوله: «لا الفعل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 131.

(9) قوله: «لثقلهما... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(11) قوله: «... وثقل الفعل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 131.

(13) قوله: «وبني أمس... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه وإذا استعمل المجرد المراد به معين ظرفاً بني إجماعاً فاكهي⁽¹⁾ على الأوضح. والفرق بين العدل والتضمين [أنّ العدل يجوز معه إظهار (ال) بخلاف التضمين] ⁽²⁾ سق⁽³⁾ قوله: «وأسباب البناء على الحركة... إلخ»⁽⁴⁾، عدّه حركة التقاء الساكنين من حركات البناء ينافيه قولهم في تعريف البناء وليس حكاية ولا نقلاً ولا تخلصاً من ساكنين، فإنه يقتضي أنّ تلك الحركة ليست بناء يس⁽⁵⁾ وقدّمنا جوابه في الكلام عن تعريف البناء فراجع قوله: «خمسة»⁽⁶⁾ زاد الشاطبي سادساً وهو قوة الطلب للحركة نحو (ذيت) و(كيت) كنايتين عن الحديث بنياً على حركة لأنّ تاءها للتأنيث وهي تطلب تحرك بما قبلها فأحرى هي، وسابعا وهو الفرق بين أداتين نحو (أنا) و(أن) وخص أولهما بالحركة لمزية الاسم سق⁽⁷⁾ قوله: «لها أصل في التمكن»⁽⁸⁾ قد يقال هذا ينافي أنّ فائدة تتوین التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الإعراب حيث لم يشبهه 44/ظ/ الحرف فيبنى، وقولهم أنّ المبنى لا متمكن ولا أمكن فإنّه يدل على أنّ كلّ مبني غير متمكن . والظاهر أن يقال يدل هذا كونها لها حالة إعراب أو كونها متمكنة في بعض الأحوال فإنهم لم يمثلوا إلا بما يعرب تارة، ويبنى أخرى سق⁽⁹⁾ قوله: «وأسباب البناء على الكسر... إلخ»⁽¹⁰⁾، جعله التقاء الساكنين من أسباب البناء على الكسر، ليس على ما ينبغي لأنّ التقاء الساكنين سبب لمطلق الحركة لا لحركة بخصوصها وإنّما سبب الكسر كونه الأصل عند التقاء الساكنين لأنّ الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب أو لا يكون حركة إعراب إلا مع

(1) ينظر: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي، ص 27.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 110.

(4) قوله: «وأسباب البناء... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 22.

(6) قوله: «خمسة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 128.

(8) قوله: «لها أصل في التمكن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 128.

(10) قوله: «وأسباب البناء على الكسر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 46.

التتوين أو (ال) أو الإضافة يس قوله: «طلب الخفة كـ (أين) ... إلخ»، اعلم أنّه إذا قيل (بنّي) كذا لكذا أو كانت الحركة كذا لكذا ؛ فليس المعنى على الانحصار في ذلك السبب فقد تنفرد الأسباب فقولهم بنيت (أين) على الفتح للخفة، لا ينافي أن يعلل بالاتباع لأنّ الحاجز غير حصين كما أنّ قولهم بنيت (كيف) للاتباع لا ينافي التعليل بالخفة. يس⁽¹⁾ قوله: «نحو يا مُضار... إلخ»⁽²⁾، ففيه نظر ظاهر لأنّ فتح الراء هنا إنّما يأتي على لغة الانتظار، فهو واقع في الحشو لا في الأول فكيف يكون بناء أما على لغة الاتمام فالضم متعين فتأمل، ويأتي نظير ذلك فيما يأتي قوله: «من قبل ومن بعد»⁽³⁾ أشبع الشارح الكلام عليها في باب الإضافة فراجع قوله: «ومشابهة الغايات»⁽⁴⁾ وهي الظروف المقطوعة عن الإضافة ؛ سميت بذلك لأنّه كان حقها أن لا تسمى غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغايات هي المنسوبة إليه، فلما حذفت المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم (كلّ) و(بعض) مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه ض⁽⁵⁾ في باب المضاف قوله: «نحو يا لزيد»⁽⁶⁾ سيأتي الكلام عليه في باب النداء . قوله: «كنحن»⁽⁷⁾ بنيت علم الضم لأنّها للجمع والواو تدل عليه فكانت الضمة في (نحن) كالواو في (الزيدون) و(يضرّبون) و(همو)، وحُمِلت الدالة على الاثنين على الدالة على الجمع لأنّ الاثنين جمع كما قال سيبويه. يس⁽⁸⁾ قوله: «نحو اخشوا القوم»⁽⁹⁾ كون الضم فيه لما ذكر هو الوجه، وأما التقاء الساكنين

(1) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:21.

(2) قوله: «نحو: يا مضار... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:46.

(3) قوله: «من قبل... إلخ» المصدر نفسه.

(4) قوله: «ومشابهة... إلخ» المصدر نفسه.

(5) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج3، ص:167.

(6) قوله: «نحو: (يا لزيد)» شرح الأشموني، ج1، ص:46.

(7) قوله: «كنحن ونظيرتها همو... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(8) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص:22.

(9) قوله: «نحو: (اخشوا القوم)» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

فإنما اقتضى مطلق الحركة وإنما احتاج للحمل 45/ على النظر لأنّ الضم هنا ليس في الأصل الظاهر، بخلافه في (قل ادعوا) لأنّه حركة همزة (ادعوا)، وبقولنا الظاهر يندفع أنّ أصل (اخشوا) (اخشيوا) فهو حركة الياء وكون بعضهم علل الضم في نحوه بمناسبة الواو لا ينافي ما قررناه، لما أسلفناه من عدم الانحصار في السبب يس⁽¹⁾، وفيه اعتراض بصحة التمثيل وهو غير صحيح، فإنّ الضمة في (اخشوا القوم) و(قل ادعوا) ليست للبناء بل لالتقاء الساكنين والأول مبني على حذف النون والثاني على سكون مقدر. قوله: «أنّ ألقاب البناء»⁽²⁾ عبر بالألقاب في جانبي البناء والإعراب، ولو عبر بالأنواع كان أولى، لأن حق الألقاب لمساواة كلّ منهما البقية، والملقب أن يطلق كلّ منهما على البقية كأن يقال: الرفع والنصب، وعلى الملقب كأن يقال الإعراب وكلّ منهما ممتنع، لاستلزام الأول حمل الشيء على مبانيه، والثاني حمل الأخص على الأعم فثبت أنّ هذه الأمور أنواع داخلية تحت الإعراب وهو جنس لها لا أنّها ألقاب له وهو ملقب بها ز⁽³⁾ ويمكن الجواب بأنّ في كلام الشارح مضافا محذوفا أي ألقاب أنواع البناء وألقاب أنواع الإعراب ثم رأيت العز بن جماعة نقل هذا الجواب عن ابن أم قاسم. بقي أن كون ما ذكر أنواعا للبناء على القول بأنّه معنوي مشكل فإنّ اللزوم ليس منوعا إلى الفتح وأخواته قال الدنوشري⁽⁴⁾: «وقد يقال أنّ النوع مثلا لزوم فتح... إلخ»، وأما القول بأنّه لفظي فالأمر واضح. انتهى. وقدّم ألقاب البناء على ألقاب الإعراب لأنّ الأصل في البناء السكون وهو عدم الحركة والأصل في الإعراب الحركة، وهو أمر وجودي والعدم سابق على الوجود، والكوفيون لا يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء بخلاف البصريين، لكنهم يجعلون ألقاب البناء علامات لألقاب الإعراب فيقولون مرفوع بضمة منصوب بفتحة مجرور بكسرة مجزوم بسكون. ابن قاسم الغزي⁽⁵⁾ قوله:

(1) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص:22.

(2) قوله: «أنّ ألعاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(3) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:

(4) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(5) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج1، ص:75.

«والاسم قد خُصَّ بالجر»⁽¹⁾ لا يقال هذا تكرار مع قوله قبل بالجر والتتوين والنداء و(ال) لأنَّ قول ذكره هناك لبيان تعريف الاسم وهنا ذكره لبيان أي نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم ابن جماعة⁽²⁾، والباء في (بالجر) داخلة على المقصور وهو الاستعمال الشائع ابن قاسم الغزي⁽³⁾ قوله: «لأنَّ عامله لا يستقل»⁽⁴⁾ 46ظ/ أي لافتقاره إلى ما يتعلق به [دم]⁽⁵⁾ قوله: «فيحمل»⁽⁶⁾ منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي⁽⁷⁾ دم⁽⁸⁾ قوله: «بخلاف الرفع والنصب»⁽⁹⁾ لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق الحمل والتفريع دم⁽¹⁰⁾ قوله: «لكونه فيه العوض من الجر»⁽¹¹⁾ أي جبرا لما فاتته من المشاركة فيه ، فحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل ، وذلك أنَّ الجزم راجع باستغناء عامله عن تعلقه بغيره، والجر راجح لكونه ثبوتيا فتعادلا دم⁽¹²⁾ قوله: «كما قد خصص... إلخ»⁽¹³⁾ الكاف للتظهير لا للتعليل ولو قال خص بالجزم لكان أولى فإن قوله بأنَّ ينجزم ينحل بعد السبك إلى الانجزام، ولا يستعمل في اصطلاحهم بمعنى الجزم، لكن الانجزام لما كان مطاوعا للجزم ولازما عنه أطلقه عليه . ابن قاسم الغزي⁽¹⁴⁾ قوله: «أن

(1) قوله: «والاسم قد خُصَّ بالجر» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(2) ألم أعر على قول ابن جماعة.

(3) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج1، ص:76.

(4) قوله: «لأنَّ عامله لا يستقل... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:131.

(6) قوله: «فيحمل غيره عليه» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(7) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:138.

(9) قوله: «بخلاف الرفع والنصب» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:132.

(11) قوله: «لكونه فيه... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(12) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:133.

(13) قوله: «كما قد خصص الفعل... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:47.

(14) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج1، ص:95.

يكون إعرابه بالحركات أو السكون»⁽¹⁾ أي لأنها أخص من الحرف والحذف يس⁽²⁾ قوله: «لا منافاة... إلخ»⁽³⁾ ودفعها ز⁽⁴⁾ بأنّ العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وكذا العلامة هي الحركات والسكنات الإعرابية، فقد اتحدا في الخارج، وحاصله أنّ العلامات وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا انتهى . قوله: «لأنّ إعرابها على الأصل... إلخ»⁽⁵⁾ لأنّ ما أعرب بالحروف حقه أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لمجانسته لحركات المنوب عنها يس⁽⁶⁾ قوله: «ما من الأسماء أصف»⁽⁷⁾ قصر الأسماء ضرورة وليس من حذف إحدى الهمزتين لاجتماعها في كلمتين لأنّ ذلك خاص بالمتفقتين يس⁽⁸⁾ قوله: «إن صحبة أبانا»⁽⁹⁾ مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال لا مفعول مقدم (بأن)، لأنّ (أن) لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا، واشتراطهم كون الشاغل مضمر أكثر، والضمير مقدر على حد «أفحكم الجاهليّة يغنون»⁽¹⁰⁾ يس⁽¹¹⁾ قوله: «حم»⁽¹²⁾ الحم أقارب الزوج أبا كان أو أبا أو غيرهما، وقد يطلق على أقارب الزوجة فاكهي⁽¹³⁾ . قوله: «يكنى بها... إلخ»⁽¹⁴⁾ قال الجوهري⁽¹⁵⁾: «الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا (هناك) أي شينك قوله: «يستقبح ذكره»⁽¹⁶⁾

(1) قوله: «أن يكون إعرابه... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 47.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 21.

(3) قوله: «لا منافاة... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 47.

(4) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 164.

(5) قوله: «لأنّ إعرابها على الأصل... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(6) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 24.

(7) قوله: «ما من الأسماء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 24.

(9) قوله: «إن صحبة أبانا» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(10) الآية 50، سورة المائدة.

(11) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 24.

(12) قوله: «وحمّ كذلك... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(13) ينظر: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي، ص: 69.

(14) قوله: «يكنى بها عن أسماء الأجناس... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(15) ينظر: الصحاح للجوهري، ج6، ص: 2536 (مادة هنو).

(16) قوله: «يستقبح ذكره... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

من العورة والأفعال القبيحة نق⁽¹⁾ قوله: «والنقص»⁽²⁾ أن تحذف لامه أي اعتباراً بقوله: «وفي الحديث من تعزّ... إلخ»⁽³⁾ أي من انتسب وهو الذي يقول: (يا لفلان) ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل ؛ فأعصّوه بهمة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة، وتكنوا بفتح وسكون الكاف بعدها نون أي: فقولوا له: (اعضض على ذكر أبيك، ولا تقولوا له: اعضض على هن أبيك 47و/ بالكناية تصريح⁽⁴⁾ قوله: «وقصرها من نقصهن أشهر»⁽⁵⁾ المفهوم من أفعّل التفضيل أن النقص فيها مشتهر، وهو قد صرح بأنّ النقص فيه نادر يس⁽⁶⁾و يجب أن الاشتهار عدم الخفاء وهو لا ينافي الدور، قوله: «إنّ أباه... إلخ»⁽⁷⁾ الشاهد في أباه الثالث⁽⁸⁾ ز، وقد يقال: بل الشاهد في المواضع الثلاثة لأنّ لما ثبت القصر في الثالث قطعاً على أنّه قصر فيما قبله وإن كانت (إن) بمعنى (نعم) بالقصر قطعاً في الجمع وألف غايتها للإشباع إذ لا معنى للتنثية والضمير المتصل به للمجد . وأنّته حملاً على معنى الرفع ، ويحتمل أنّها للتنثية، وجاء على لغة يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الألف وضمير لسلمي، غايتها وأراد غايتها في المجد من جهة أبيها وغايتها من جهة أمه سق⁽⁹⁾ قوله: «وفي المثل مكره... إلخ»⁽¹⁰⁾ مكره خير مقدم، وأخاك مبتدأ مؤخر، أو مكره مبتدأ، وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: «والنقص في هذا الأخير» شرح الأشموني، ج1، ص: 48.

(3) قوله: «وفي الحديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» رواه أحمد والنسائي.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 61.

(5) قوله: «وقصرها... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 50.

(6) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 26-27.

(7) قوله: «إنّ أباه وأبا أباه *** قد بلغا في المجد غايتها» البيت لأبي النجم العجلي وهو من بحر الخفيف؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 50.

(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 171.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 233.

(10) قوله: «وفي المثل (مكره أخاك لا بطل)» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

في الوصف الاعتماد على نفي أو شبهه، و(بطل) معطوف على (مكره) ابن جماعة⁽¹⁾، وأصله: أن نعمة حين قُتل إخوته طلب بثأرهم ، وكان له خال يقال له (أبو حنش)، فقال له نعمة: اخرج بنا إلى موضع كذا، وكنتمه ما يريد به، ثم مضى إلى القوم الذين يطلبهم فهجم به عليهم فجأة وقال : إيهأ أبا حنش، فلما رأى أبو حنش أنه قد نزلت به البلية جعل يذب عن نفسه ويقاثلهم بجهد ، فقال الناس: ما أشجعه! فقال أبو حنش: «مكره أخاك لا بطل» دنوشري⁽²⁾ قوله: «وأخو بإسكان الخاء»⁽³⁾ ك (دلو) ومنه قوله:

ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا على النوب دم⁽⁴⁾
 [قوله: «حمو كَقَرُو»⁽⁵⁾، بفتح القاف وسكون الراء مثل (دلو)، ويطلق على قدح من خشب وعلى مبلغ الكلب دم⁽⁶⁾] قوله: «و حمء كقرء»⁽⁷⁾ بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة (كخبء)، وهو الوقت والحيض والظهر⁽⁸⁾ دم⁽⁹⁾ قوله: «وحمأ كخطأ»⁽¹⁰⁾ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وهمزة مقصورة وهو ضد الصواب دم⁽¹¹⁾ قوله: « فعل بالتحريك»⁽¹²⁾ والأصل ياء في ذوي بدليل قوله تعالى: « ذَوَاتَا أَفْنَانٍ »⁽¹³⁾ يس⁽¹⁴⁾ أي لأنَّ العين (وهي الواو) متحركة، والألف منقلبة عن ياء نظرا للغالب من أنَّ معتل اللام بالياء

(1) لم أعثر على قوله في حاشية ابن جماعة على شرح الألفية.

(2) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(3) قوله: «وأخو - بإسكان الخاء» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص: 147.

(5) قوله: «وحمو كقرء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص: 142.

(7) قوله: «وحمأ كقرء» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص: 152.

(10) قوله: «وحمأ كخطأ» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص: 142.

(12) قوله: «فعل بالتحريك» شرح الأشموني، ج1، ص: 51.

(13) الآية 48، سورة الرحمن.

(14) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 25.

أكثر من معتلها بالواو ز⁽¹⁾ قوله: «ومذهب الخليل أن وزنه (أفعل) بالإسكان»⁽²⁾ أي لأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا بتثبيت، وأجيب عن حجة س بأن الاسم إذا حذفت 48ظ/ لامه ثم ثني لا ترد عينه إلى سكونها يس⁽³⁾ قوله: «من باب القوة»⁽⁴⁾ أي بضم القاف وتشديد الواو، والمراد أنه واوي العين واللام، قوله: «وأصله فوه»⁽⁵⁾ أي فحذفت الهاء اعتباطاً وقلبت الواو ميماً؛ لأنها لو لم تقلب لانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلتقي ساكنان الألف والتتوين [فحذف الألف لذلك ويبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز، وخصت الميم لأنها من أحرف الزيادة ومن]⁽⁶⁾ مخرج الواو وفيها غنة كالواو سق⁽⁷⁾ قوله: «ومذهب الفراء إلى أن وزن أب... إلخ»⁽⁸⁾، أي بدليل (أخو) و(حمو) ورد بقلة ذلك قوله: «ويجمعها على أفعال»⁽⁹⁾ أي لأن (فعل) بسكون العين الصحيحة لا يجمع على (أفعال) بل على (أفعل)، قوله: «أن يضعف»⁽¹⁰⁾ فيه أن (ذو) ملازمة للإضافة فاشتراطها فيها تحصيل الحاصل، وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه لا ما هو موجود فيه يس⁽¹¹⁾ ولا ينتقض بنحو (لا أبأله)، فإنه جائز بدون شذوذ لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وس والجمهور نق⁽¹²⁾ وانجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف [لأنها أقرب]⁽¹³⁾، ولأن الجار لا يعلق انتهى-

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج 1، ص: 167.

(2) قوله: «ومذهب الخليل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 51.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 25.

(4) قوله: «من باب القوة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 51.

(5) قوله: «وأصله فوه» شرح الأشموني، ج 1، ص: 51.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 221.

(8) قوله: «ومذهب الفراء... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 51.

(9) قوله: «ويجمعها... إلخ» المصدر نفسه.

(10) قوله: «أن يضعف لا للياء» شرح الأشموني، ج 1، ص: 52.

(11) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 25.

(12) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(13) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

مغني⁽¹⁾، فإن قيل لو كان (لا أبا لك) على الإضافة لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار (لا) ، قلنا : الغرض من هذا الفصل أن يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستكر كون الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة، والخبر مقدرا، أي (لا أب لك) موجود **شمني⁽²⁾** عن **السعد**، فإن قلت يشكل عليهم لا أبا لي، وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة للياء، قلت جوابه يعلم ما قبله قوله: «**يصبح ضمآن ... إلخ**»⁽³⁾ صدره كالحوت لا يُرويه شيء يلقيه ؛ أي يبتلعه ع⁽⁴⁾ قوله: «**وكلها تضاف للياء ... إلخ**»⁽⁵⁾ ويجوز عند ذلك رد ما حذف منها، وقلبه ياء، وإدغامه في الياء فيقال أبيّ - بالتشديد، قال الشاعر:

فلا وأبيّ لا أنساك حتّى ينسى الواله الصبّ الحنينا⁽⁶⁾

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين، ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين، ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع (أبا) جمع سلامة نبه عليه **أبو حيان**. **نق⁽⁷⁾** وعلى الجواز إذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء، والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم إذا أضيف للياء نحو: (جاء مسلمي)، فيه نظر **49و/** ولا يبعد أنّه كذلك ، ولا ينافيه قول **المصنف**: (وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا للياء) لأنه مبني على عدم رد الأسماء عند الإضافة إلى الياء قاله **سم⁽⁸⁾**، وهذا الذي لم يستبعده يصرح به كلامهم **سق⁽⁹⁾** (بقي أن الفم إذا أضيف إلى الياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور أيضا، فهل يقال أنّه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا والظاهرة جرا أو معرب بحركات مقدرة، كما هو الظاهر من إطلاقهم أنّها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 216.

(2) ينظر: حاشية الشمي على مغني اللبيب، ج2، ص: 31.

(3) قوله: «يصبح ضمآن وفي البحر فمه» البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 52.

(4) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص: 194.

(5) قوله: «وكلها تضاف للياء ... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 53.

(6) البيت غير منسوب لقائل وهو من بحر الوافر؛ ينظر: الدرر السنية لأبي زكريا الأنصاري، ج1، ص: 169.

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) ينظر: حاشية بس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 221-222.

المقدرة قال **العصام**⁽¹⁾: «القول بأن الإعراب بالحركة لا يظهر إذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكّم إلا أن يقال لو قيل في حالة النصب (فai) لوجب الحكم بأن الياء في (في) إعراب فلما قيل (في) مطلقا علم أنّ الياء المدغمة في الأحوال الثلاثة على نحو واحد، وأنّ إعرابه ما كان عليه في حال إفراده دون إضافته» انتهى **سق**⁽²⁾ وحاصله أنّ لو كان معربا بالحروف لظهرت الألف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم المقتضى لقلبها كما تقلب ألف التننية، لكن نقل في الأشباه والنظائر الفرق بين الألفين، لأنّه وجد في ألف التننية سبب واحد يقتضي قلبها وعارضه الإخلال بالإعراب، وهنا وُجد سببان لقلبها ياء وهما وقوعهما موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث أنّ الفاء تكون تابعة لما بعدها ففوى سبب القلب فلم يعتد بالعارض، قوله: «وإنّما تضاف لاسم جنس... إلخ»⁽³⁾ أي لأنّهم وضعوها ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فلذا لم تجز إضافتها إلى الصفات ولا تضاف إلى الأعلام غالبا، ومن غير الغالب (أنا الله ذو بكة)، وقد أضيفت إلى المضرر شذوذا وإلى الجملة كقولهم: (اذهب بذي تسلم) **دنوشي**⁽⁴⁾ قوله: «جمع سلامة»⁽⁵⁾ أي لمذكر أو لمؤنث، فإن جمعت بالألف والتاء، بأنّ أريد بالأب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء ، وإن جمعت جمع تصحيح لمذكر أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم **نق**⁽⁶⁾ زاد في **التسهيل** الهن وذو مراد بهما من يعقل قوله: «قال في شرح التسهيل... إلخ»⁽⁷⁾، ونصه فيه

(1) **العصام**: هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين ولد في أسفرايين (من قرى خراسان)، وكان أبوه قاضيا، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، ولد سنة (873هـ)، وتوفي بسمرقند سنة 945هـ، من مؤلفاته (الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، ميزان الأدب، شرح على كافية ابن الحاجب في النحو، .. وغيرها)؛ ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة، ص477؛ الأعلام للزركلي، د4، ص:157.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:223.

(3) قوله: «وإنّما تضاف... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

(4) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(5) قوله: «جمع سلامة» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «وقال في شرح التسهيل... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

إنّما الإعراب جيء به لبيان مقتضى العامل فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة 50ظ/ المطلوبة دم⁽¹⁾، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع من نفسها، وهو علامة التنثية والجمع فاكهي⁽²⁾ قوله: «وهذا أولى ليتوافق... إلخ»⁽³⁾، يرد عليه أنّ حركة هذه الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً، وأجيب بأن حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنّهم قدّروا حذفها والإتيان بحركة الاتباع ليجري الباب على سننٍ واحد، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع ، وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية دم⁽⁴⁾ قوله: «أنّ هذا المذهب أصح»⁽⁵⁾ ورجحه بجريانه على ما تقرر في الإعراب من أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه، وقد أمكن في هذه الأسماء دم⁽⁶⁾ قوله: «من جملة عشرة مذاهب»⁽⁷⁾ الثالث أنّها معربة بالحركات التي قبل الحرف، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج، وردّ بأن الإشباع باب الشعر ببقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف، الرابع أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الرباعي، ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه، وبأنه يلزمه جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر، الخامس أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة وعليه الأعم، ورد بأنّ هذه الأحرف إن كانت زائدة فهو

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:153.

(2) ينظر: مجيب النداء على شرح قطر الندى للفاكهي، ص74.

(3) قوله: «وهذا أولى... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:153.

(5) قوله: «أنّ هذا المذهب... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:154.

(7) قوله: «من جملة عشرة مذاهب» شرح الأشموني، ج1، ص:53.

المذهب الثالث وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام ، والسادس أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات معا، وعليه الكسائي والفراء، وردّ بأنه لا نظير له، والسابع أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجرمي، وردّ بأنه لا نظير له، وبأنّ عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا، وبأنّ العدم لا يكون علة، الثامن أنّ (فاك) و(ذا مال) معرب بحركات مقدرة في الحروف، وأنّ (أباك) و(أخاك) و(حماك) و(هناك) معربة بالحروف، وعليه السهيلي⁽¹⁾ و51/ التاسع عكسه العاشر أنّ الحروف دلّلت الإعراب قال الأخفش ومفاده أنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة منع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، قوله: «وكذا البواقي لا يظهر هذا في (هّن) و(ذو مال) بقوله: اسم ناب، أي وضعاً عن اثنين أي شينيين مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث مخرج بقوله اثنين ما دل على أقل كرجلان أو أكثر كصنوان، ومنه: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ»⁽²⁾ لأنّ المعنى كرات كثيرة فليس مثني حقيقة، وإنّما هو ملحق به كلبيك وسعديك، ولا دلالة للفعل في التعريف على الزمان فلا نقض بما سمي به من المثني وأورد على التعريف أنّه صادق على الضمير في (أنتما) قائمان، وعلى اثنين واثنتين إذا هي مغنية عن (أنت) و(أنتِ) و(رجل) و(رجل) و(امرأة) و(امرأة)، وأجيب عن الأول بأنّ المراد كما هو ظاهر العاطف والمعطوف من لفظه لا من معناه نق⁽³⁾ قوله: «بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف»⁽⁴⁾ أي بالواو خاصة دم⁽⁵⁾ وإنّما عدلوا عن العطف كراهة التطويل والتكرار، ولا يجوز الرجوع إليه لأنّ الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في الضرورة كقوله: «كان بين فكها والفك» وربما جاء في النثر شذوذ، أو القصد التكثر لقوله: «لو عدّ قبر وقبر كان أكرمهم مثبا» أو فصل ظاهر نحو: «جاءني

(1) السهيلي: سبقت ترجمته في باب (الكلام وما يتألف منه).

(2) الآية 04، سورة الملك.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «بزيادة أغنت... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 54.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص: 154.

رجل طويل، ورجل قصير» أو مقدر كقول الحجاج: «إنا لله محمد ومحمد في يوم» أراد محمد ابني ومحمد أخي، قال الرضي: «وقد يكون للتكثير بدون عطف نحو: «صفا صفا ودكا دكا» نق⁽¹⁾ قوله: «كالقمرين»⁽²⁾ كذا عليه المصنف، قال ابن هشام⁽³⁾ «والذي أراه أن النحويين يسمونه مثني حقيقة وإلا لذكروه فيما حمل على المثني غايته أنه مثني في أصله تجوزا» انتهى، قال ض⁽⁴⁾: «وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب كما في العمرين وينبغي أن يقلب الأخف لفظا لأن المراد بالتغليب التخفيف، وإن كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر» انتهى- تنبيه "يشترط فيما يثنى ثمانية شروط: الإفراد والإعراب والتكثير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى، وأن لا يستغنى بتثنيته عن تثنية غيره، وعدم التركيب وأن يكون له ثان في الوجود" تصريح⁽⁵⁾، 52ظ/ وأنت خبير بأن الشرط الرابع مغن عن الثامن وبقي شرطان آخران أن يكون فيه فائدة فلا يثنى (كلّ) وكذا الأسماء المختصة بالنفي كأحد، وعريب، الثاني أن لا يشبه الفعل فلا يثنى (أفعل) من وقد يقال اشتراط الفائدة معلوم من اتفاق المعنى فإنه يقتضي تعدده، وفي تثنية (كلّ) المعنى واحد لا تعدد فيه، وأمّا الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب، فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى سق⁽⁶⁾ قوله: «في كلتا رجليها... إلخ»⁽⁷⁾، تمامه كلتاها مقرونة بزائدة والسلامى بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم واحدة السلاميات، وهي العظام التي بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد أو الرجل وهو

(1) ينظر: حاشية الشنواني على قطر الندى نقلا عن الكافية للرضي (مخطوط).

(2) قوله: «كالقمرين واثنين واثنين... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 54.

(3) ينظر: مغني اللبيب، ج2، ص: 925.

(4) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج3، ص: 347.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 65.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 235.

(7) قوله: «في كلتا رجليها سلامى واحدة» صدر بيت غير منسوب لقائل معين وهو من بحر الرجز؛ شرح الأشموني، ج1،

ص: 54.

مبتدأً وواحدة صفته ، وفي كلتا رجليها مقدما خبره ع⁽¹⁾قوله: «وبعضهم يعربها إعراب المثنى»⁽²⁾ وهي لغة كنانة نحو: «رأيت كلي أخويك»، وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم أنَّهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وأنَّ انقلاب ألفهما جرا ونصبا للتشبيه بألف (لدى) و(على) فإنه لو كان كذلك لم يقلبا ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في (على) و(لدى) فتعين إلحاقهما بما شبههما به أقوى، وأيضا فإنَّ القلب [هنا مع عامل]⁽³⁾ مناسب بخلاف القلب في (ذِينِكَ) فإنه حادث بغير عامل دم⁽⁴⁾قوله: «كلاهما»⁽⁵⁾ أي كلا الفرسين حين اشتد جريهما قد كَفَّا عنه، وجملة (وكلا أنفيهما رابي) حال، و(رابي) من (ربي الفرس) تربو ربوا، إذا انتفخ من عدو أو فزع، والشاهد في (أقلعا) و(رابي) حيث اعتبر المعنى في الأول فتني، واللفظ في الثاني فوحد . تنبيه: «وزن (كلا) عند البصريين (فعل) وألفه منقلبة عن واو، بدليل إبدالها تاء في (كلتا)، وقيل عن ياء لقول س أنها لو سمي بها وثنيت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلا وألفها للتأنيث، والتاء بدلا عن لام الكلمة، وهي إما واوا، وهو اختيار ابن جني، أو ياء وهو اختيار أبي علي الفارسي ، وذهب الجرمي إلى أنها زائدة، وهو ضعيف لأنَّ تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير ألف، وإنَّما وقعت حشوا في (تمرتان) لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر أو يقال الممتنع وقوعها حشوا 53و/ في الحروف الأصول ز⁽⁶⁾قوله: «يجريان مطلقا»⁽⁷⁾ أي سواء أفردا أو ركبا أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال: (جاء الرجلان اثناهما) تصريح⁽⁸⁾ عن الموضح قوله: «وتخلف الياء ... إلخ»⁽¹⁾ المراد أنَّها تكون

(1) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:208.

(2) قوله: «وبعضهم يعربها ... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:56.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:206.

(5) قوله: «جاءني الرجلان كلاهما» شرح الأشموني، ج1، ص:56.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:178.

(7) قوله: «(يجريان) مطلقا ... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:58.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:66.

في موضعها، وقائمة مقامها من حيث أنها دالة على مقتضى العامل لا في النوع الخاص الذي يثبت لها؛ أي وهو كونها علامة الرفع في (البك) ونحوه خلفت الياء الألف تقديرا يس⁽²⁾ عن ابن هشام قوله: «وجرا ونصبا»⁽³⁾ نصب على الحال... إلخ» فيه أن وقوع المصدر المنكر حالا وإن كان كثيرا مقصورا على السماع، فالأولى جعل النصب على الظرفية بتقدير مضاف، أي وقت جر ونصب قوله: «الإشعار بأنها خلف... إلخ»⁽⁴⁾ أي ولأن النون مكسورة فلو كسر ما قبل الياء لوقعت الياء بين كسرتين وذلك مستثقل جدا ز⁽⁵⁾ وقوله: «وهو لزوم الألف»⁽⁶⁾ هذه اللغة هي القياس، إن كانت الألف قد اجتابت للدلالة على الاثنين، لا لذلك وللرفع، إذ الإعراب يستحق بالتركيب، والألف سابقة عليه دم⁽⁷⁾، ثم من أصحاب هذه اللغة من يعربه بحركات مقدرة كالمقصور، ومنهم من يعربه بحركات ظاهرة على النون نق⁽⁸⁾ قوله: «جمع المذكر السالم»⁽⁹⁾ لم يحده اكتفاء بحد المثنى لأنه يعلم منه بالمقايضة، وعرفه الفاكهي⁽¹⁰⁾: بما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة، ويشترط فيه ما اشترط في المثنى قوله: «لسلامة بناء واحده»⁽¹¹⁾؛ أي لفظا وتقديرا مخرج جمع التكسير المتغير واحده لفظا (كرجال) أو تقديرا (كصنوان) والمراد سلامة ما ذكر لغير إعلال لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده كالإعلال نحو: (قاضون) و(الأعلون) سق⁽¹²⁾ قوله:

(1) قوله: «وتخلف الياء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 58.

(2) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 29.

(3) قوله: «وجرا ونصبا... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 58.

(4) قوله: «الإشعار... إلخ» المصدر نفسه.

(5) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 194.

(6) قوله: «وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا» شرح الأشموني، ج1، ص: 58.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج1، ص: 204.

(8) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(9) قوله: «جمع المذكر السالم» شرح الأشموني، ج1، ص: 60.

(10) ينظر: مجيب الندا للفاكهي، ص79.

(11) قوله: «لسلامة بناء واحدة» شرح الأشموني، ج1، ص: 60.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 239-240.

«إلى أن الذي يجمع هذا الجمع... إلخ»⁽¹⁾ إنما خص من بين العقلاء (العالم) و(الوصف) دون غيرهما نحو (رجل) و(إنسان) جبرا للعلم بالتصحيح لما فاتته من زوال التعريف العلمي، وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب العلمية ولتكون العلامة دالة على صاحب الذي يجري عليه الجمع كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معللا بإعلاله ، مصححا بتصحيحه وهي في الفعل واو، فكذا في الوصف وإن كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل 54ظ/ اسما نقى قوله: «علما» أي غير معدول عند المازني فإنه منع تثنيته (عمر) وجمعه تصحيحا وتكسيरा ، وقال: «أقول جاءني رجلان كلاهما عمر وكلهم عمر» وقال أبو حيان: «ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران» سقى⁽²⁾ قال دم⁽³⁾: ومعنى كلامهم أن الاسم إذا كان علما بشروطه صح إيراد الجمع عليه وذلك بعد أن تتكرره، وليس المراد أنه بقي علما وجمع وهو على تلك الحالة فالعلمية شرط للإقدام على الجمع، والتتكير شرط لثبوت الجمع بالفعل» انتهى . قوله: «لمذكر عاقل»⁽⁴⁾ أي فلا اعتبار باللفظ إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلا بزئب أو سلمى جمعته بالواو والنون دم⁽⁵⁾، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر، أو عاقل وغيره غلب العاقل، فيقال: (زيد والهندان مقبلون) و(زيد والحمير منطلقون) فالشرط أن يكون بعض الأحاد مذكرا عاقلا، والتعبير بعاقل أولى من التعبير بعالم لأنه أدل على المقصود، ولا يرد جمع أسمائه تعالى لأن أسمائه توقيفية، وما جمع منها مقصور على السماع، وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة لمذكر عاقل، لأن الجمع فيها أيضا لا ينقاس ولا يرد على التعبير بها جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو: «أتينا طائعين» لأن ذلك لتشبيهه غير أولي العلم بهم في الصفات، لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفعل «وكل في

(1) قوله: «إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 240.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 234.

(4) قوله: «لمذكر، عاقل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 230.

فلك يسبحون»، وخص أولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم والصحة أشرف من التكسير. سق⁽¹⁾ قوله: «من تاء التأنيث»⁽²⁾ احترز به عن ألف التأنيث، فيجوز جمع (سلمى) و(حبلى) و(أسماء) و(حمرء) أعلاما لرجال ثم العلة فيما ذكر أنه لا يخلو إما أن تحذف التاء أو لا ، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول إخلال لأنها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعملية لأن الأعلام تصان عن التغيير نق⁽³⁾ قوله: «كرجل»⁽⁴⁾ فإن جعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع سق⁽⁵⁾ قوله: «كزينب»⁽⁶⁾ قال دم⁽⁷⁾: «انظر لأي شيء قيل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث، ولم يقل في زينب منقولا إلى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة؟» قوله: «كطلحة»⁽⁸⁾ 55و/ قال دم⁽⁹⁾: «وانظر لأي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فأعطى حكم المؤنث باعتبار لفظه، وقيل -في العدد- ثلاثة طلحات بإلحاق عدده حرف التاء فدل على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ؟» انتهى . قال بعض الأفاضل: «المعتبر عندهم أولا وبالذات إنما هو المعنى [إذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع مراعاة المعنى]⁽¹⁰⁾ في (طلحات) فراعه، وفي باب جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في (طلحة) وهو تاء التأنيث فلم يقولوا (طلحون) وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لئلا يفوته المعنيان سق⁽¹¹⁾ قوله: «أو

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 241.

(2) قوله: «خاليا من تاء التأنيث» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «كرجل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 243.

(6) قوله: «كزينب» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 230.

(8) قوله: «كطلحة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 230.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 244.

التركيب المزجي... إلخ»⁽¹⁾ وأما المركب الإضافي فإنه يُجمع أول المتضايفين، ويضاف الثاني، فتقول في (غلام زيد) و(غلامو زيد) وعن الكوفيين إجازة جمعهما معا فيقال: (غلامو الزيدين) و(غلامي الزيدين) بكسر الدال فيهما تصريح⁽²⁾ قوله: «وأجازه بعضهم»⁽³⁾ أي مطلقا وقيل إن ختم بـ(ويه) جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ(ويه) فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: (سيويوهون) ومنهم من يحذف (ويه) ويقول (سييون) تصريح⁽⁴⁾ قوله: «كبرق نحره»⁽⁵⁾ (برق) بفتح الراء بمعنى (لمع) قوله: «كالزيدين أو الزيدين»⁽⁶⁾ علما هذا إذا أعرب كلّ منهما بعد التسمية بإعرابه قبلها، لاستلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف، فتقول في (زيدون) علما (زيد) و(نون) لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة أحرف، وإن اجتمع في أواخره أربع زوائد بخلاف ما تجاوز خمسة، فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر سق⁽⁷⁾ قوله: «خالية من تاء التأنيث»⁽⁸⁾ أي الموضوعه له وإن لم تستعمل فيه ليصبح إخراجها نحو (علامة) فإنّ التاء فيه ليست للتأنيث بل لتأكيد المبالغة دنوشري⁽⁹⁾ قوله: «ليست من باب أفعل... إلخ»⁽¹⁰⁾ فهو معنى قول غيره قابلة للتاء ودالة على التفضيل، وإنما اعتبر في الصفة قبول التاء، لأنّ القابلة للتاء شبيهة بالفعل، وإنّما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقا به في أنّه إذا وصف به مذكر لحقه بعد سلامة لفظه واو، ولذلك لم يجمع الاسم الجامد وإنّما جمع الأفضل لاستلزام التعريف فيه وهو فرع التنكير

(1) قوله: «أو التركيب المزجي... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 68.

(3) قوله: «وأجازه بعضهم» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 68.

(5) قوله: «كبرق نحره» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(6) قوله: «كالزيدين أو الزيدين» المصدر نفسه.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 244.

(8) قوله: «خالية من تاء التأنيث» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

(9) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(10) قوله: «ليست من باب أفعل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 60.

فأشبهه الفعل في 56ظ/ الفرعية فحمل عليه سق⁽¹⁾ قوله: «أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة... إلخ»⁽²⁾ أي احتجوا بالسماع والقياس أما السماع فقولهم في (علامة) للرجل المشهور (علّامون) وفي (ربعة) للمعتدل القامة (ربعون) ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى إلى حذف التاء قال: (وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم)، وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأنّ جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أنّ جمعه تكسيرا غير مسلم، لأنّه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل (الأعقاب) جمع (عقبة) بمعنى الاعتقاب لا العلم نق⁽³⁾ قوله: «يستثنى مما فيه التاء... إلخ»⁽⁴⁾، بعضهم ترك هذا الاستثناء لأنّ جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سيأتي نق⁽⁵⁾ قوله: «منا الذي هو... إلخ»⁽⁶⁾ (طرّ) بالفتح نبت والعانسون جمع عانس، وهو من بلغ حد التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى و(المرد) بالضم جمع (أمرد) و(الشيب) بكسر الشين جمع أشيب، وهو أبيض الرأس و(أن) زائدة بعد (ما) النافية ع⁽⁷⁾ قوله: «عشرون»⁽⁸⁾، اسم جمع لا واحد له من لفظه، ولا من معناه دنوشري⁽⁹⁾ قوله: «فأهل ليس بعلم ولا صفة»⁽¹⁰⁾ قيل بل هو صفة لقولهم «الحمد لله أهل الحمد» وأجيب بأنّ الكلام في الأهل بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:245.

(2) قوله: «أجاز الكوفيون... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:62.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «يستثنى... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:62.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(6) قوله: « وَمَنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنَّ طَرَّ شَارِبُهُ *** وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ » البيت لأبي قيس بن أبي

رفاعة وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص:62.

(7) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:214-215.

(8) قوله: «عشرون» شرح الأشموني، ج1، ص:63.

(9) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبني والمعرب).

(10) قوله: «فأهل ليس... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:63.

ز (1) قوله: «أو يكون جمعا له» (2) رجّحه في الكشف فقال (العالم) اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وإنّما جمع ليشمل كلّ جنس مما سمي به قوله: «باعتبار تغليب من يعقل» (3) هذا قول أبي الحسن فإنه ذهب إلى أنّ المراد بـ (العالم) أصناف العقلاء فقط تصريح (4) فهو جمع لغير علم ولا صفة وساغ ذلك لمعنى الوصفية، وهي الدلالة على معنى العلم كشاف قوله: «إنّما هو اسم لأعلى الجنة» (5) استدل على ذلك في التصريح (6) بقوله تعالى: «إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿٧﴾» وفيه أنّ بقية الآية يدل على أنّ عليين اسم للكتاب المرقوم إلا أن يصار إلى إضمار، فالتقدير محل كتاب راجع سق (8) قوله: «وأرضون شذّ» (9) أي من باب (سنين) لعدم استيفاء ضابطه لأنّه جمع تكسير 57و/ ولذا فتحت رؤاه [وصنيع الشارح يعطي] (10) أن أرضون مبتدأ، وجملة (شذّ) خبره لا أنّه معطوف على ما قبله، وجملة (شذّ) حال لأنّه يقتضي أن هذه اللفظة من الملحقات، وأنها ليست داخلية تحت ضابط سنين لكنها لم تستوفه ثم أن هذه الملحقات لا شذوذ فيها كما لا شذوذ في ملحقات المثني ونحوه [يس] (11) قوله: «ولم تكسر» (12) أي تكسيرا يعرب بالحركات، وشرط بعضهم شرطا آخر أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون، ليخرج نحو (هنة) لأنّ مذكره جمع بذلك، فلو جمع هو به أيضا لحصل الالتباس ز (13) قوله: «وعزة» (1) بكسر العين وفتح الزاي. وقوله:

(1) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج1، ص: 188.

(2) قوله: «أو يكون جمعا... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 63.

(3) قوله: «باعتبار تغليب... إلخ» المصدر نفسه.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 69.

(5) قوله: «إنّما هو اسم... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 63.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 83.

(7) الآية 18، سورة المطففين.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص: 266.

(9) قوله: «وأرضون شذّ قياسا» شرح الأشموني، ج1، ص: 63.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 32.

(12) قوله: «ولم تكسر... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 63.

(13) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأصاري، ج1، ص: 190.

« ثبة » بضم المثلثة وفتح الموحدة **تصريح** (2) قوله: « **وقلة** » (3) بضم أوله كما يعلم من كلامه الآتي (4) قوله: « **وأصل سنة سنو أوسنه** » (5) أو فيه للشك العارض من الجمع أو في مجيء الفعل على ما ذكر، فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها، وعلى الهاء لحقا بها، فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء، اعترض بأن فيه دور لأنّ الجمع فرع الأفراد، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته الفرعية في الجمع، وأجيب بمنع الدور لأنّ توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر [توقف علم] (6) لا توقف وجود، فلم تتحد جهة التوقف **نق** (7) قوله: « **عضيته** وعضوته » (8) الأول بالتشديد وياؤه مثقلة عن الألف إذا كان آخر اسم متمكن أو فعل وتجاوزت ثلاثة أحرف لا ترسم إلا ياء ولا تنقلب إلا إلى الياء، والثاني بالتخفيف، ومصدر الأول (تعضية) ومصدر الثاني (عضو)، وقوله إذا فرقته تفسير لهما كما يفهم من **القاموس** قوله: « **وفي الفعل تأنيث ...** » أي والفعل المسند لضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلى أصولها كالجمع قوله: « **من النافثات** » (9) في **المصباح** ونفث في العقدة عند الرقي، وهو البصاق اليسير أتم والعاضة الساحر **قاموس** (10) قوله: « **و شذ إضون** » (11) لأنّه ليس بمحذوف اللام ولا يظن أنّ فيه شذوذاً آخر وهو كونه قد كسر على (أضاء) لأنّ اشتراط انتقاء التكسير إنّما هو لمحذوف اللام، فإنّه إذا كُسر رُدّت لامه، فلا يستحق التعويض، فأما

(1) قوله: « **وعزة وعزين ... إلخ** » شرح الأشموني، ج 1، ص: 63.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 71.

(3) قوله: « **وقلة وقلين** » شرح الأشموني، ج 1، ص: 63.

(4) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(5) قوله: « **وأصل سنة ... إلخ** » شرح الأشموني، ج 1، ص: 63.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(8) قوله: « **عضيته وعضوته** » شرح الأشموني، ج 1، ص: 63.

(9) قوله: « **أعوذ برب من النافثات في عقد العاضد المعضد** » البيت من بحر الطويل وهو غير منسوب لقائل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 64.

(10) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج 1، ص: 175.

(11) قوله: « **وشذ إضون** » شرح الأشموني، ج 1، ص: 65.

ما لم يحذف منه شيء فتكسيه وعدم تكسيه سيان، لأنّ اللام ثابتة فيه نفسه فلا يضره التكسير ولا ينفعه دم⁽¹⁾ قوله: «وإِحْرُون»⁽²⁾ بكسر الهمزة وحكى يونس بفتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء. تصريح⁽³⁾ قوله: «وإِوزَة»⁽⁴⁾ بكسر الهمزة قوله: «ولا في نحو عِدَة وزِنة... إلخ»⁽⁵⁾ أصلها (وعد) و(وزن) بكسر أولها وسكون ثانيهما استثقلت الكسرة على الواو فتقلت إلى ما بعدها ثم حذفت وعوض منها هاء التأنيث تصريح⁽⁶⁾ قوله: «وهي الفضة»⁽⁷⁾ قال الطيبي⁽⁸⁾: «الرِّقَّة الدراهم المضروبة والهاء فيه عوض من الواو المحذوفة 58ظ/ كما في عدة وأصله الورق» قوله: «وهي التَّربُّ»⁽⁹⁾ أي المساوي في السن، قال في القاموس⁽¹⁰⁾: «اللِّدَّة الترب والجمع لدات ولدون، والتصغير وليدان ووليدون، لا لديات كما غلط فيه بعض العرب» انتهى . وقوله: «غلط فيه بعض العرب فيه نظر فإنّ العربي لا يمكنه أن ينطق بغير لغته قاله دنوشري⁽¹¹⁾ قوله: «وشذ أبون وأخون»⁽¹²⁾ وكذا هنون حيث حذفت لامها ولم يعوض عنها شيء ومع ذلك جمعت هذا الجمع وأصلها (أبو) و(أخو) و(هنو) تصريح⁽¹³⁾ قوله: «اسم»⁽¹⁾ أصله سمو من سمو، حذفت لامه وعوض منها الهمزة

(1) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص:246.

(2) قوله: «إِحْرُون» شرح الأشموني، ج1، ص:65.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:70.

(4) قوله: «إِوزَة» شرح الأشموني، ج1، ص:65.

(5) قوله: «ولا في نحو: عدة وزنه» المصدر نفسه.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:71.

(7) قوله: «وهي الفضة» شرح الأشموني، ج1، ص:65.

(8) ينظر: تحفة الأجوزي للمباركفوري، ج3، ص:202.

والطيبي: هو أحمد الطيبي بن بدر، الشيخ العلامة الشافعي الفقيه النحوي، غني بالحديث والقراءات، ولد سنة 910هـ وتوفي سنة 979هـ بدمشق (سوريا)، من مؤلفاته: منظومة بلوغ الأمالي في القراءات، منظومة مذهب حمزة في تحقيق الهمزة... وغيرها؛ ترجمته في: الأعلام للزركلي، ج2، ص:256.

(9) قوله: «وهي الترب» شرح الأشموني، ج1، ص:65.

(10) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص:71.

(11) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبني والمعرب).

(12) قوله: «وشذ أبون... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:65.

(13) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:71-72.

الهمزة في أوله قوله: «وأخت»⁽²⁾ أصله أخو حذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله قوله: «وشذ بنون»⁽³⁾ في جمع ابن لأنَّ المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو قوله: «نحو شياه»⁽⁴⁾ أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها تصريح⁽⁵⁾ قوله: «في جمع ظُبة»⁽⁶⁾ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة أصلها ظبو، لقولهم ظبونه إذا أصابه بالظبة تصريح⁽⁷⁾ قوله: «ومثل حين»⁽⁸⁾ منصوب على الحال من ذا أو صفة لمحذوف، أي ورودا شبيها بورود حين قوله: «ذا الباب»⁽⁹⁾ أي باب سنين قوله: «على النون»⁽¹⁰⁾ أي منونة، قال المرادي: «ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التتوين»⁽¹¹⁾ ز قوله: «دعاني... إلخ»⁽¹²⁾ أي اتركاني من زَكَّرِ نَجْدٍ يخاطب به خليله، ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة المثني، ونجد اسم لبلاد، و(شيباً) بكسر الشين المعجمة جمع أشيب قوله: «وهو أي مجيء الجمع... إلخ»⁽¹³⁾ بعض الشراح جعله عائداً على باب سنين وكلّ منها يصح فإنَّ بعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالملاحق به قوله: «رب حي... إلخ»⁽¹⁴⁾ عَزَنْدَس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وآخره بسين مهملة، وهو الشديد، و(الطلال)

(1) قوله: «اسم» شرح الأشموني، ج 1، ص: 65.

(2) قوله: «وأخت» المصدر نفسه.

(3) قوله: «وشذ بنون» المصدر نفسه.

(4) قوله: «نحو شياه» المصدر نفسه.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 72.

(6) قوله: «في جمع ظُبة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 65.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 72.

(8) قول: «ومثل حين» شرح الأشموني، ج 1، ص: 65.

(9) قوله: «ذا الباب» المصدر نفسه.

(10) قوله: «على النون» المصدر نفسه.

(11) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج 1، ص: 191 نقلا عن (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي).

(12) قوله: «دعاني من نجد فإنَّ سينه *** لعين بنا شيبا وشيبننا مرادا» البيت للصمة بن عبد الله العشيري، وهو من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 66.

(13) قوله: «وهو... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 67.

(14) قوله: «ربَّ حي عرندس ذي طلال *** لا يزالون ضاربين القباب» البيت غير منسوب وهو من بحر الخفيف؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص: 67.

بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة، و(القباب) بكسر القاف جمع (قبة) ما يتخذ من الأديم، وقد يطلق على ما يتخذ من البناء و[الشاهد]⁽¹⁾ في ضاربين حيث جعل إعرابه على النون، فلذلك ثبتت في الإضافة، وخرج على أنّ الأصل ضاربين، ضاربي القباب، فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه ع⁽²⁾ قوله: «لكونها مدلولاً بها على التنثية»⁽³⁾ ولأن المثنى أكثر دورانا في الكلام من الجمع فهو أولى بالتخفيف فجعلوا الخفيف وهو الألف للكثير حليبي⁽⁴⁾ قوله: «وهو مذهب 59و/ قطرب»⁽⁵⁾، واختاره الأعلام، وهو أقوى المذاهب فاكهي⁽⁶⁾ قوله: «بحركات مقدرة على الأحرف»⁽⁷⁾ قال الرضي⁽⁸⁾: «و فهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول» ورده الناظم أيضا بلزوم ظهور النصب في التاء، وبلزوم تنثية المنصوب بالألف لتحريك الياء وانفتاح ما قبلها، وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل، وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره، وإن كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظته من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقا نق⁽⁹⁾ قوله: «فافتح»⁽¹⁰⁾ الفاء زائدة أو جواب أما مقدرة على حد «وربك فكبر» قوله: «وفرقا بينه وبين نون المثنى»⁽¹¹⁾ قال بعضهم وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلقه في نحو (المصطفين) انتهى. [ولقائل أن يقول هذا التخلف لا يضر، لحصول التمييز في نحو

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص: 220.

(3) قوله: «لكونهما... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 70.

(4) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ج1، ص: 385.

(5) قوله: «وهو مذهب قطرب» شرح الأشموني، ج1، ص: 70.

(6) ينظر: مجيب النداء للفاكهي، ص89.

(7) قوله: «بحركات مقدرة... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 70.

(8) ينظر: شرح بالكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج1، ص: 85.

(9) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(10) قوله: «فافتح» شرح الأشموني، ج1، ص: 70.

(11) قوله: «وفرقا به... إلخ» المصدر نفسه.

المصطفين⁽¹⁾ بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لأنّ الألف في نحو «المصطفى» تحذف في الجمع، وتقلب ياء في المثنى على أنّه يرد على كون الفارق حركة النون حال إضافة (المصطفين) لسقوط النون التي حصل بها الفرق، وكان يكفي أن يقال: «ولم يكتف بما ذكر» مبالغة في الفرق سق⁽²⁾ قوله: «و أنكرنا زعانف آخرين... إلخ»⁽³⁾ الزعانف بفتح الزاي جمع «زعنفة» بكسرهما وكسر النون، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحد، والشاهد في كسر نون آخرين، وكسرهما إنّما يكون بعد الياء كما في البيت لا بعد الواو ز⁽⁴⁾ قوله: «حد الأربعين»⁽⁵⁾ الشاهد في كسر نونه، واعتراض بأنّه يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب بالإضافة [على لغة]⁽⁶⁾ من أعرب ذلك بالحركات ز⁽⁷⁾ قوله: «على أحوذيين... إلخ»⁽⁸⁾ الأحوذي الخفيف في الشيء، وأراد بالأحوذيين هنا جناحي قطاة يصفهما بخفتهما، استقلت أي ارتفعت القطاة في الهواء، "فماهي" كان أصله: فما مشاهدتها، ثم حذف المضاف، [و(تغيب) فعلية عطفت على الاسم] انتهى. ع⁽⁹⁾ قوله: «أعرف

(1) سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج1، ص:253.

(3) قوله: «عرفنا جعفرًا وبني أبيه *** وأنكرنا زعانف آخرين» البيت لجريز بن عطية وهو من بحر المتقارب؛ شرح الأشموني، ج1، ص:70.

(4) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:194.

(5) قوله: «وقد جاوزن حد الأربعين» عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحي وهو من بحر الوافر؛ شرح الأشموني، ج1، ص:68.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:195.

(8) قوله: «على أحوذيين استقلت عشيّة *** فما هي إلا لمحّة وتغيب» البيت لأحميد بن ثور

الهلال

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:72.

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:222.

منها الجيد... إلخ»⁽¹⁾ أي من سلمى، والجيد بكسر الجيم العنق، وظبيان بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة، وبالتحتية اسم رجل ع⁽²⁾ قوله: **«القدان»⁽³⁾** بكسر القاف وإعجام الذال المشددة جمع (قذذ) وهي البرغوث تصريح⁽⁴⁾ قوله: **«قيل لحقت... إلخ»⁽⁵⁾** 60/ظ قال الرضي⁽⁶⁾: **«أما نون المثني والجمع فالذي يقوي أنه كالتنوين في الواحد في كونه دالا على تمام الكلمة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام كما مر، بخلاف النون، وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكثير، ولا تسقط النون معها لأنها لا تكون للتكثير انتهى .** قوله: **«ومن دخول التنوين... إلخ»⁽⁷⁾** أي لفظا كالزידين أو تقديرا كالأحمرين قوله: **«عوضا عما فاتهما... إلخ»⁽⁸⁾** هذا قول س، قال الرضي⁽⁹⁾: **«وقال س النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه معا، لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما، والحركة وإن كانت مقدرة عند بعض أصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام، أي جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما، فثبتت معها ثبات الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحذف معها النون فهي في نحو: «جاءني رجلان يا فتى» عوض منهما، وهو الأصل، وفي (الرجلان) عوض من الحركة فقط، وفي (رجلا زيد)**

(1) قوله: **«أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا *** وَمُخْرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنَيْنَا»** البيت لرؤبة بن العجاج وهو من بحر

الخفيف؛ شرح الأشموني، ج1، ص:83.

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:225-226.

(3) قوله: **«وَيَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقَدَانُ *** فَالْنَوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ»** البيت غير منسوب، وهو من بحر الرجز؛ شرح

الأشموني، ج1، ص:75.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:78.

(5) قوله: **«قيل لحقت النون المثني... إلخ»** شرح الأشموني، ج1، ص:75.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج3، ص:347.

(7) قوله: **«ومن دخول التنوين... إلخ»** شرح الأشموني، ج1، ص:75.

(8) قوله: **«عوضا عما فاتهما من الإعراب... إلخ»** المصدر نفسه.

(9) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج1، ص:85.

من التتوين فقط، وفي (رجلان) وقفا ليس عوضا منهما ولا من أحدهما، وفي نحو (يا زيدان) و(لا رجلين) عوض من حركة البناء فقط، وفيما قال بُعد، لأنّ حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مُغْنِيَةٌ عن التعويض عن الحركة انتهى. لا يقال فيما قال س مع أنّ الأحرف قائمة مقام الإعراب بالحركات [جمع بين عوضين وهو غير جائز، لأنّ نقول الأحرف عوض عما فات من الإعراب بالحركات]⁽¹⁾ والنون عوض عنه وعن التتوين معا، فإن قلت هلا عكس بأن غلب مع الإضافة حكم الحركة، ومع اللام حكم التتوين، قلت لأنّ لو عكس لفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف⁽²⁾ نق قوله: «لدفع توهم الإضافة... إلخ»⁽³⁾ أي ثم حمل ما لم يوجد فيه التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سَنَن واحد 61و/ وهذا مختار الناظم قوله: «ودفع توهم الأفراد... إلخ»⁽⁴⁾ لقائل أن يقول لو اعتبر توهم الأفراد فيما ذكر لامتنعت إضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور (كرأيت قاضيك) و(مررت بقاضيك) إلا أن يفرق بأن هذا يرفع الالتباس فيه بنحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير ب⁽⁵⁾ لأنّه إذا وقف على المضاف دون المضاف إليه رجعت النون، وبرجوعها يزول الالتباس ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير، أي تقدير عدم زيادة النون، لأنّها لو لم تزد لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه قوله: «في نحو جاءني [هذان]⁽⁶⁾...»⁽⁷⁾ كذا [مثّل]⁽⁸⁾ ابن أم قاسم وليس بجيدّ، لأنّ هذان ليس بمثنى حقيقة، وإنّما هو على صورة المثنى فالأولى

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(3) قوله: «لدفع توهم الإضافة... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 75.

(4) قوله: «ودفع توهم الأفراد... إلخ» المصدر نفسه.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص: 75.

(8) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

أن يمثّل بنحو: (خوزلان) تثنية خوزلى في لغة⁽¹⁾ دم قوله: «وما بتاء وألف قد جمعا...»⁽²⁾ قيل الذي جمع بألف وتاء هو المفرد، وهو لا يعرب هذا الإعراب، ورد بأن لا نسلم أنّ الذي جمع بألف وتاء هو المفرد، بل يصح أن يوصف الجمع بذلك، والمعنى: الجمع الذي قد جمع بألف وتاء ؛ أي تحققت جمعيته بألف وتاء، أي زيادتها، وهذا معنى صحيح لا غبار عليه سم⁽³⁾ وقدّم التاء على الألف لضرورة النظم، قوله: «أي ما كان جمعا... إلخ»⁽⁴⁾ مراده بهذا التفسير دفع ورود نحو (نبات) و(قضاة) كما يأتي قوله: «يكسر في الجر... إلخ»⁽⁵⁾ سكت عن الرفع لأنّه داخل في [الكلية]⁽⁶⁾ التي قدمها في قوله: «فارفع بضم» وأما الجر فإنما ذكره وإن كان كالرفع فيما ذكر، ليبين أنّ النصب محمول عليه، ولذا قدمه لأنّ النصب تابع له⁽⁷⁾ ليس قوله: «ليجري على سنن أصله»⁽⁸⁾ ولأنّه لو لم يحمل النصب على الجر فيه لزم مزية الفرع على الأصل، فإن قلت: قد تحملت كون جمع المؤنث معربا بالحركات، فهلا تحملت تلك المزية أيضا؟، قلت: إنّ تحملها ثمّ لغرض فقد هنا، وهو رفع الثقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف، ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض ز⁽⁹⁾ قوله: «ومنه قول بعض [العرب]⁽¹⁰⁾ سمعت لغاتهم»⁽¹¹⁾ أي بالفتح وإنّما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جبرا لما فاتته من حذف لامه، كما

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:230.

(2) قوله: «وما بناء وألف... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:76.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «أي ما كان جمعا... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:76.

(5) قوله: «يكسر في الجر... إلخ» المصدر نفسه.

(6) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(7) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:23.

(8) قوله: «ليجري على سنن... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:76.

(9) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:197.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) قوله: «ومنه قول... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:76.

أعرب نحو [سنين]⁽¹⁾ بالحروف جبرا لما فاتته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام، خلافا لأبي علي في زعمه أن سمعت لغاتهم بالفتح مفرد زُدَّتْ لامه وأصله (لغة) أو (لغة) تحرك حرف العلة وفتح ما قبله، فقلبت ألفا فصار (لغات)، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض تصريح⁽²⁾ وينبغي على قول أبي علي [أن يكتب 62ظ/ سمعت اللغاه]⁽³⁾ بالهاء لا بالتاء لأن الوقف كذلك دم⁽⁴⁾ قوله: «كما عبر به غيره...»⁽⁵⁾ ومن عبر به يجيب عن إيراد ما ذكر بأن جمع المؤنث السالم صار علما لما جمع بألف وتاء فلا يراعى أصل معناه قوله: «لا واحد من لفظه»⁽⁶⁾ وإنما له واحد من معناه وهو (ذات) كما أن واحد (أولو) (ذو) ز⁽⁷⁾ قوله: «والذي اسما قد جعل»⁽⁸⁾ أي والذي جعل اسما علما أو الذي جعل اسما مفردا بعد أن كان جمعا، وذلك إنما يكون بالتسمية فلا يرد أن (جعل) بمعنى (صير)، و(أذرع) لم يكن غير اسم ثم صار اسما، بل هو اسم في الحالتين يس⁽⁹⁾ قوله: «ذا أيضا قبل»⁽¹⁰⁾ أراد القبول القياسي لأنه إنما يتكلم في الأصول القياسية يس⁽¹¹⁾ قوله: «على اللغة الفصحى»⁽¹²⁾ وإنما بقي تنوينه مع أن من حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية، لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة مرادي⁽¹³⁾ قوله: «من يمنعه التنوين... إلخ»⁽¹⁴⁾ أي

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 81.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص: 241.

(5) قوله: «كما عبر به... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 76.

(6) قوله: «لا واحد من لفظه... إلخ» المصدر نفسه.

(7) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 198.

(8) قوله: «والذي اسما... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 76.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ح1، ص: 34.

(10) قوله: «(فيه ذا)... (أيضا قبل)» شرح الأشموني، ج1، ص: 76.

(11) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ح1، ص: 34.

(12) قوله: «على اللغة الفصحى» شرح الأشموني، ج1، ص: 76.

(13) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ج1، ص: 340.

(14) قوله: «من يمنعه... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 76.

مراعاة للجمع في الإعراب، وما لا ينصرف في حذف التنوين، وإن لم يكن للصرف لكونه مشبهاً له في الصورة قال الشارح في شرح التوضيح⁽¹⁾: «ولكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لأنه عند هؤلاء غير مصروف للعلمية والتأنيث» انتهى. ونقيضه أنه لو سمي به مذكر مصروفاً، ووجهه أن التأنيث اللفظي هنا غير معتبر، لأنهم صرحوا بأن مثل هذه ليست للتأنيث، وبأن تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب في الوقف هاء، فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر إلا على قول غير الجمهور أنها كهاء التأنيث سق⁽²⁾ قوله: «تنورتها من أذرعات... إلخ»⁽³⁾ أي نظرت إلى نارها بقلبي وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأدنى دارها؛ أي أقرب دارها منا بعيد. 63و/ ع⁽⁴⁾ قوله: «كغسلين»⁽⁵⁾ هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم قوله: «على النون منونة»⁽⁶⁾ أي إن لم يكن أعجمياً، فإن كان امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنشرين تصريح⁽⁷⁾ قوله: «مجرى عربون»⁽⁸⁾ العربون أعجمي معرب، وفيه ست لغات أصحهن فتح العين والراء وضم العين وإسكان الراء، وعربان بالضم والإسكان أيضاً وإبدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام (عربون) بفتح العين وإسكان الراء دنوشري⁽⁹⁾ عن الدميري. ومراد الشارح اللغة الأولى، قوله: «والإعراب على النون منونة»⁽¹⁰⁾ ينبغي تقييده بغير العجمي كما في الوجه

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:83.

(2) ينظر: حاشية يس على قطر الندى، ج1، ص:271.

(3) قوله: «تنورتها من أذرعات وأهلها *** بيثرب أدنى دارها نظر عالي» البيت لأمرئ القيس بن حجر، وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:76.

(4) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:233-234.

(5) قوله: «أن يكون كغسلين... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:78.

(6) قوله: «على النون... إلخ» المصدر نفسه.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:83.

(8) قوله: «مجرى عربون... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:78.

(9) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(10) قوله: «والإعراب على النون... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:78.

الذي قبله ، قوله: «والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون»⁽¹⁾ ونظير هذه من يلزم المثني الألف مطلقا وكسر النون ويقدر الإعراب تصريح⁽²⁾ وقضيته أن يقدر الحركات هاهنا على الواو قوله: «ما لا ينصرف»⁽³⁾ فيه دليل على أن لا يفعل لنفي الحال ولغيره، ولا يختص بالمستقبل خلافا لأكثرهم يس⁽⁴⁾ قوله: «ما فيه علتان... إلخ»⁽⁵⁾ أي اسم يعرب بالحركات اجتمع فيه شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبران، فلا يشكل بهند إذا صرف ، والعلة في اللغة: عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم، فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد مجازا، لأن كل واحد جزء علة لا علة تامة، إذ الحكم إنمّا يحصل باجتماع اثنتين أو ما يقوم مقامهما ويدخل في التعريف المذكور. ما دخله في الكسر والتثوين للضرورة والتناسب وما جمع بألف وتاء مزيدتين علما ؛ كأذرعان ولم يُبين الاسم لمشابهته الفعل في علتين ممّا ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول، وإنمّا لم يمتنع في هذا الحكم [يكون الاسم]⁽⁶⁾ فرعا من جهة واحدة لأنّ المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء 64ظ/ بهذه العلل غير ظاهرة كما (يحي) فلم يكف واحدة منها إلّا إذا قامت مقام اثنتين وكأنّ إعطاء الاسم حكم الفعل مع العكس مع أنّ الاسم لمّا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأنّ الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق وحصر العلل في التسع

(1) قوله: «والخامس أن تلزمه... إلخ» المصدر نفسه.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 79.

(3) قوله: «ما لا ينصرف... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 78.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 34.

(5) قوله: «ما فيه علتان... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 78.

(6) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

استقرائي. نق⁽¹⁾، قوله: «ويتعاقبها في باب خلا... الخ»⁽²⁾ أي أنّ في المعنى في كلّ منهما على التمييز وبيان تعاقبهما أنّ رافودا أنّ نون لم تجر خلاّ وإلا حرا والرافود دون طول يطلّى داخله بالغاز، وهو معرب وجمعه (روافيد). قاله: الجوهري⁽³⁾. ز⁽⁴⁾، قوله: «ما لم يضاف إليك... الخ»⁽⁵⁾ أي مدة انتقاء كلّ من الأمرين لأنّ النفي مع العطف بـ (أو) يفيد نفي كلّ نحو: «ما لم تمسّوهنّ أو تفرّضوا»⁽⁶⁾ سم⁽⁷⁾، قوله: «بعد (ال) ردف»⁽⁸⁾ ليس يحشو لأنّ البعدية لا تقتضي الاتصال يس⁽⁹⁾، قوله: «توصل بالصفة المشبهة»⁽¹⁰⁾ الأصح أنّ (ال) الداخلة على الصفة المشبهة معربة كما في المغني - قوله: «وما أنت باليقظان ناظره... الخ»⁽¹¹⁾ اليقظان الحذر، وناظره مرفوع به وهمن المقلّة السواد الأصفر الذي فيه انسان العين و(الباء) في (لما تهواه) سببية سم⁽¹²⁾، قوله: «رأيت الوليد... الخ»⁽¹³⁾ تمامه شديدا بأعباء الخلافة كاهله، الأعباء جمع عبء بكسر العين، المهملة وآخره همزة وهو (الثقل) وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة، والكاهل ما بين الكتفين والمعنى: «أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله بأعباء الخلافة» ع⁽¹⁴⁾، قوله: «أن شمت من... الخ»⁽¹⁾

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفهائي، ج، ص:

(2) قوله: «ولتعاقبهما على معنى واحد في باب رافود خلاّ ورافود خلّ» شرح الأشموني، ج1، ص:78.

(3) ينظر: معجم الصحاح للجوهري، ج1، ص:475 (مادة ر.ف.د).

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لذكريا الأنصاري، ج1، ص:197.

(5) قوله: «ما يضاف أو يك بعد "ال" ردف»/ شرح الأشموني، ج1، ص:78.

(6) الآية: 234 سورة البقرة.

(7) ينظر: حاشية الشهاب ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، (مخطوط).

(8) قوله: «بعد "ال" ردف»/ شرح الأشموني، ج1، ص:78.

(9) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح الألفية ج1، ص:35.

(10) قوله: «توصل بالصفة المشبهة»/ شرح الأشموني، ج1، ص:79.

(11) قوله: «وما أنت باليقظان ناظره إذا... * نسيبت بمن تهواه ذكر العواقب» ينظر: شرح الأشموني،

ج1، ص:78.

(12) ينظر: حاشية الشهاب ابن القاسم العبادي على شرح الأشموني، (مخطوط).

(13) قوله: «رأيت الوليد بن اليزيد مباركا»/ ينظر: شرح الأشموني، ج1، ص:79؛ وعجز البيت: شديدا بأعباء الخلافة

كاهله: وهذا البيت لابن مباداة وهو من بحر الطويل.

(14) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ج1، ص:246.

شمت البريق أشيمه شيما إذا رقبته أين يصبوب بريقا بالتصغير. وتألّق البرق بتشديد اللام إذا لمع وتبين جواب الشرط وقوله «بليل أم أرصد فيه الشاهد- (وأولقا) أي جنونا مفعول (اعتلا)» ع⁽²⁾، قوله: «يكون باقيا على منعه... الخ»⁽³⁾ على أنّ الصرف هو التثنية فقط وذلك مقصود مع (ال) والإضافة، قوله: «يكون منصرفا مطلقا»⁽⁴⁾ مبني على أنّ الصرف هو الجر، قوله: «واختار الناظم... الخ»⁽⁵⁾ هو التحقق. ز⁽⁶⁾ قوله: «إذا زالت منه علة»⁽⁷⁾ وإن كان أحد سببية العلمية ابن جماعة⁽⁸⁾، قوله: «ألف الاثنين»⁽⁹⁾ أي شخصين اثنين مخاطبين 65/ إن نحو: (تفعلان يا زيدان) أو مخاطبتين نحو: (تفعلان يا هندان) أو غائبين أو غائبتين نق⁽¹⁰⁾، قوله: «النونان رفعا» قد تحذف هذه النون فتقدر كما في (تبلون)⁽¹¹⁾ أو كما لو اجتمعت مع نون الوقاية نحو (أتحاجوني) فإنّ الصحيح عند المص⁽¹²⁾ وهو مذهب س⁽¹³⁾ أنّ المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وفي جمع الجوامع⁽¹⁴⁾ إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف، والأصح أنّها المحذوفة

(1) قوله: : «أَنَّ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا *** تَبَيَّتْ بِبَلِيلٍ امْتَأَزَمَ اِغْتَادَ أَوْلَقَا» شرح الأشموني، ج 1،

ص: 80، هذا البيت مجهول قائله وهو من بحر الطويل.

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج، ص: 248.

(3) قوله: «يكون باقيا على منعه من الصرف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(4) قوله: «يكون منصرفا مطلقا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(5) قوله: «واختار الناظم على كتبه على مقدمة ابن الحاجب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(6) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية للأصمعي، ج 1، ص: 198.

(7) قوله: «وإن زاولت منه علة فمنصرف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(8) لم أعثر على قول ابن جماعة .

(9) قوله: «اتصل به ألف الاثنين...»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى، (مخطوط).

(11) قوله: «النونا رفعا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(12) المصنّف: المصنّف ويقصد به ابن مالك (في الألفية).

(13) س: سيبويه.

(14) ينظر: جمع الجوامع في النحو للسيوطي، الباب السادس، المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، ص: 33.

انتهى. وحذفها لنون التوكيد واجب لنون الوقاية جائزة بكثرة وفيما عدا ذلك جائز على قلة؛ نحو: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا...»⁽¹⁾يس⁽²⁾. وسكت عن حركة هذه النون وهي مكسورة بعد الألف غالبا على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقيل تشبيها بالمتنى مفتوحة بعد أختيها للخفة، وقيل تشبيها بالجمع سق⁽³⁾، قوله: «الأصل علامة رفع... الخ»⁽⁴⁾ إشارة إلى اعتراض وجواب حاصل الاعتراض أنّ عبارته مضطربة؛ حيث جعل النوع من الرفع موافقا لمذهبه من أنّ الإعراب لفظي ثم خالف ذلك فذكر أنّ حذفها للجزم والنصب سمة، أي علامة، وحاصل الجواب أنّ قوله (رفعا) على حذف مضاف؛ أي علامة رفع فيوافق قوله الآتي سمة لكن التأويل في الثاني أولى ليوافق مذهبه؛ قال سم⁽⁵⁾: «وليكن تأويله يحمل الجزم والنصب والحذف على المعنى المصدري؛ والمعنى أن حذف المتكلم النون علامة على جزمه ونصبه الفعل؛ فلا ينافي أنّ الحذف نفس الجسم والنصب بمعنى آخر أتم»، قوله: «أو»⁽⁶⁾ ياء المخاطبة»⁽⁷⁾ ولا تكون عند الجمهور إلا ضميرا وهي عند الأخفش والمازني⁽⁸⁾ حرف خطاب دم⁽⁹⁾ وعليه فالفاعل مستتر، قوله: «و واو الجماعة»⁽¹⁰⁾ التعبير بجماعة أولى من الجمع لشمول [الجماعة]⁽¹¹⁾ نحو: (الزيدون يقومون وزيد ويكبر وعمر و يقومون) بخلاف الجمع فإنه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحا كما أنّ

(1) حديث شريف رواه أبو هريرة في صحيح مسلم.

(2) ينظر: حاشية يس الحمصي على ألفية ابن مالك ج 1، ص: 34.

(3) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى ج 1، ص: 116.

(4) قوله: «الأصل علامة رفع»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 81.

(5) ينظر: حاشية الشهاب ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم.

(6) قوله: «أو» زائدة غير موجودة في المصدر ربما أضافها الناسخ.

(7) قوله: «اتصل به ياء المخاطبة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(8) المازني: أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني (ت: 247هـ) وهو نحوي ومتكلم من البصرة، ومن أشهر علماء

عصره، ويعد شيخ الطبقة السادسة من المدرسة البصرية في النحو، وهو أول من ألف كتابا مستقلا يختص بعلم الصرف/

ترجمته في نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، ص: 47.

(9) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ج 1، ص: 142.

(10) قوله: «اتصل به واو الجمع...»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(11) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

تعبيره باثنين أولى من التعبير بالمتى لاختصاص المتى عرفا كنحو (الزيدان) وشمول الاثنين له ولنحو (زيد وعمرو) دم⁽¹⁾، قوله: «ويا المخابطة» ولا يكون عند الجمهور إلا ضميرا، وهي عند الأخفش والمازني حرف خطاب دم، فعليه فالفاعل مستتر»⁽²⁾، قوله: «رفعها بثبات النون»⁽³⁾ عبر بالثبات لمقابلة الحذف، والمراد بالنون الثابتة. نق⁽⁴⁾ وإثما أعربت هذا الإعراب لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الأسماء؛ لأنها مثل (ضاربون وضاربات وضاربين) 66ظ/ في مطلق الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامة لادية إلى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علة لأنها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم في الواو والياء وأبدلت منها الألف في نحو: (رأيت زيدا) ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النص عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الأسماء لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص، وإثما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجرح خصوصا إذا كان على حرف من حروف المد واللين، فالكلمة معها (كمنصور ومسكين وعماد) سق⁽⁵⁾، قوله: «وذهب بعضهم»⁽⁶⁾ وهو الأخفش كما في التسهيل، قوله: «بحركات مقدرة... الخ»⁽⁷⁾. وثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر دم⁽⁸⁾، قوله: «وأصله تغفوا»⁽⁹⁾ أي بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء الكلمة تصريح⁽¹⁰⁾، قوله: «لازمة»⁽¹⁾ المراد باللزوم في الألف والياء لزوم

(1) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامين، ج1، ص: 188.

(2) سقط من النسخة (ج).

(3) قوله: «رفعها بثبوت النون»، شرح الأشموني، ج1، ص: 82 [يثبات].

(4) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفكاهي (مخطوط).

(5) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح القطر للفكاهي ج1، ص: 288.

(6) قوله: «وذهب بعضهم»، شرح الأشموني، ج1، ص: 82.

(7) قوله: «بحركات مقدرة على لام الفعل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 82.

(8) ينظر: تعليق الفرائد، ج1، ص: 162.

(9) قوله: «وأصله تغفوا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 82.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ج1، ص: 86.

وجودهما في أحوال الإعراب كلها، لفظاً أو تقديراً لكنه يشكل بخروجه ما فيه الألف والياء العارضتان بحسب انقلابها عن همزة كالمقري؛ والمقري اسمي مفعول وفاعل، فإنّ التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل، دنوشي عن اللقاني⁽²⁾. وقد يقال إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض بالشاذ شاذ سقى⁽³⁾، قوله: «كالمصطفى والمرتقى... الخ»⁽⁴⁾ فإن قيل حاصل كلامه هنا، وفيما يأتي تخصيص المعتل من الأسماء والأفعال بما آخره حرف علة مع أنّه لا يختصّ بذلك بل منه ما أوله واو أو وسطه حرف علة أيضاً قلت: أجاب الشاطبي⁽⁵⁾ بوجهين ملخص الأول أنّ التخصيص اصطلاح نحوي والتعميم اصطلاح صرفي فلا إشكال، وملخص الثاني أنّه ليس في عبارته حصر له فيما آخره حرف علة لأنّه إنّما حكم بأنّ هذا القسم يسمى معتلاً وذلك لا ينفي أنّ المعتل أعم منه انتهى. قوله: «فخرج بالمعرب... الخ»⁽⁶⁾ لم يخرج بالفعل والحرف بالاسم (كيخشى) 67/و (على) و(يرى) وفي (نظر إلي) إنّ الأجناس لا يحترز بها فيتصدر الحد بالاسم لم يدخل، وبعضهم أخرجهما به لما مر في حد الكلام وضع الشر⁽⁷⁾ هنا مخالف لصنيعه هناك فتأمل قوله: «جميعه»⁽⁸⁾ صريحة في تقدير الكسر لكن محله في غير ما ينصرف، أمّا هو فيقدر الفتح في حال الجر خلافاً لقول ابن فلاح⁽⁹⁾

(1) قوله: «ألف لينة لازمة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(2) ينظر: حاشية يس الحمصي على التصريح (باب المبنى والمعرب).

(3) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح قطر الندى ج 1، ص: 288.

(4) قوله: «كالمصطفى» و«المرتقى مكارماً»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(5) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ج 1، ص: 223.

(6) قوله: «فخرج بالمعرب نحو: متى والذي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(7) الشارح: وهو الشيخ الأشموني كما أشرنا إليه سابقاً.

(8) قوله: «الإعراب فيه قدر جميعه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82.

(9) ابن فلاح النحوي: هو الشيخ المنصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي ت سنة 680 هـ وهو من علماء القرن السابع الهجري، من مؤلفاته: الكافي في العربية، شرح الكافية، المغني في النحو، ترجمته في: الأعلام، ج 7، ص: 303؛ معجم المؤلفين، ج 13، ص: 19.

«يقدر الكسر إذ لا تقل مع التقدير» سم⁽¹⁾، قوله: «لتعذر تحريكها»⁽²⁾ لأنها هوائية تجري مع النفس لاعتمادها في الفم؛ والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطع عن الإضافة الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا إذا حركت الألف همزة إنق⁽³⁾، قوله: «محبوس عن المد»⁽⁴⁾؛ أي أنه منع المد لأن صوت الألف بغير همز بعدما أقصر من صورتها إذا كانت الهمزة بعدها ويقابله الممدود وهو ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو (دعى) مقصورا إذ ليس في الفعل ممدود، وأما نحو شاء ويشاء فلا يسمى عند الأكثرين ممدودا لأن الألف التي قبل الهمزة منقلبة عن العين نق⁽⁵⁾، قوله: «أو عن ظهور»⁽⁶⁾ والأولى كما قال الرضي⁽⁷⁾: «هو الأول لأن نحو غلامي لا يسمى منقوصا مع أنه قصر عن ظهور الإعراب»⁽⁸⁾. نق⁽⁹⁾ قوله: «لحذف لامه... أو أنه... الخ»⁽¹⁰⁾ كلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول (فلان) نحو (فتى) حذف لامه لأجل التتوين، ولا يسمى منقوصا وأما الثاني (فلان) نحو (يدعو) و(يرمي) نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا تصريح⁽¹¹⁾، قوله: «ونصبه ظهر»⁽¹²⁾ يستثنى منه المركب المزجي إذا أعرب إعراب المتضايقين وكان آخر الجزء الأول ياء (كمعدي كرب) فلا تظهر في آخر الأول، الفتحة بلا خلاف استصحاب لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف قال أبو حيان⁽¹³⁾: «لكن نقل دم عن البسيط

(1) ينظر: حاشية الشهاب ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناطم (مخطوط).

(2) قوله: «لتعذر تحريكها»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 82-83.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفكاهي (مخطوط).

(4) قوله: «لأنه محبوس عن المد»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفكاهي (مخطوط).

(6) قوله: «أو عن ظهور الإعراب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

(7) رضى الدين الأستربادي: سبق تعريفه.

(8) سقط من (أ) ثم تعويضه من النسخة (ب).

(9) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفكاهي (مخطوط).

(10) قوله: «لحذف لامه للتتوين أو لأنه نقص...»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ج 1، ص: 86..

(12) قوله: «ونصبه ظهر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

(13) أبو حيان الأندلسي (أشرنا إليه).

وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها حالة النصب» انتهى، سم⁽¹⁾ بقي أن ألف (لدى) قلب ياء عند اتصالها بالضمير فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصبت أو على الألف المنقلبة ياء، الظاهر الثاني هروب من تخلف ظهور الفتحة على الياء يس⁽²⁾ [قوله: «ورفعه ينوي»⁽³⁾ عبر في الأول، (بيقدّر) وفي الثاني (بينوي) تفننا فإن قلت قوله (ونصبه ظهر) يغني عن قوله (ورفعه البيت) قلت: دلالة المنطوق أقوى وللد على من منع التقدير محتجا بأن الحركة مقدورا على إظهارها فلا فائدة في تقديرها يس⁽⁴⁾ عن ابن هشام⁽⁵⁾، قوله: «فيوما يوافين... الخ»⁽⁶⁾ تمامه: (ويوما ترى منهن غولا تغول) يوافين أي يجازين بالزاي، والشاهد (في غير ماضي) حيث حركت الياء للضرورة وانتصابه على أنه مفعول ثانٍ ليوافين والتقدير (وفاء غير ما مضى) قلت ظاهر تقديره يفيد أنه مفعول مطلق لا مفعول ثانٍ فتأمل انتهى . والقول بالضم أخبث استعلام وأصل (تغول) (تتغول) ع⁽⁷⁾، قوله: «جملة الشرط»⁽⁸⁾ هو الصحيح وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرة مغني⁽⁹⁾، قوله: «أو ناقصة»⁽¹⁰⁾ يفيد أن الثانية ليست ناقصة وليس كذلك فكان حقه أن يقول: وكأن الناقصة بعده مقدرة وهي إما ثانية أو غير 68ظ/ ثانية . تأمل قوله: «و"معتلا" حال منه»⁽¹¹⁾ أي من الضمير في (عرف) هذا عن كان (عرف) متعديا بالواحد وإن كان

(1) ينظر: حاشية الشهاب ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) ينظر: حاشية يس الحمصي على شرح الألفية. ج 1، ص: 38.

(3) قوله: «ورفعه ينوي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

(4) ينظر: حاشية يس الحمصي على ألفية ابن مالك ج 1، ص: 38.

(5) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(6) قوله: «فيوما يوافين الهوى غير ماضي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 83.

وعجز البيت: ويوما ترى منهن غولا تغول، وهو لجريز يهجو فيه الأخطل، وهو من بحر الطويل.

(7) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، مج 1، ص: 253.

(8) قوله: «وخبر المبتدأ جملة الشرط»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 87.

(9) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص: 87.

(10) قوله: «أو ناقصة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 87.

(11) قوله: «ومعتلا حال منه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 87.

متعديا لاثنتين، فمعتلا مفعول ثانٍ يس⁽¹⁾، قوله: «فالألف انو فيه غير الجزم»⁽²⁾ وهذا قول س⁽³⁾ ومتابعيه وقال ابن السراج⁽⁴⁾: «لا تقدير لأننا إنمّا قدرنا في الاسم لأنّ الإعراب فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الأول تصريح»⁽⁵⁾، قوله: «والألف نصب... الخ»⁽⁶⁾ يجوز رفعه لكنه خلاف المختار شاطبي⁽⁷⁾، قوله: «بفعل مضمر»⁽⁸⁾ تقديره أقصد الألف، قوله: «وأحذف جازما * ثلاثهن»⁽⁹⁾ إنمّا جزم بحذف حرف العلة لأنّه لسكونه ضعف فقرب من الحركة فتسلط عليه الجازم تسلطه عليها. فإن قلت لم لم يلحق النصب بالجزم في المعتل كما لحق به في الأفعال الخمسة. قلت: إنمّا ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلاف هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل ثم قضية كلامهم أن حرف العلة حذف بالجازم [قال المرادي: «والتحقيق أنّ الحذف عنده لا بد أي لأنّ المحذوف به إنمّا هو الضمة المقدرة، وإنمّا حذف الحرف»]⁽¹⁰⁾ استتباعا [ومناسبة]⁽¹¹⁾ الحمصي مالك تنبيهه. إذ كان حرف العلة بدلا من همزة (كتقراً) و(تقري) أو (كتوصو)]⁽¹²⁾ فإن كان الإبدال [بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي ويمنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وإن كان قتله]⁽¹⁾

(1) ينظر: حاشية يس الحمصي على ألفية مالك، ج1، ص:38.

(2) قوله: «فالألف انو فيه يغر الجزم»، شرح الأشموني، ج1، ص:87.

(3) ينظر: الكتاب لسيبويه، ج5، باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها.

(4) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ-929م، من مشاهير النحاة وأئمة الأدب ببغداد، من مؤلفاته: (الأصول في النحو)، (شرح كتاب سيبويه)، (الشعر والشعراء)...، ترجمته في: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي، ص:142؛ معجم المؤلفين، رضا كحلة، ج10، ص:19.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:92.

(6) قوله: «والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده»، شرح الأشموني، ج1، ص:87.

(7) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ج1، ص:465.

(8) قوله: «بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده»، شرح الأشموني، ج1، ص:87.

(9) قوله: «وأحذف جازما * ثلاثهن»، شرح الأشموني، ج1، ص:89.

(10) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(11) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(12) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

قتله⁽¹⁾ فهو إبدال شاذ ويجوز مع الجازم الحذف والإثبات بناء على أن الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر وهذا قول ابن عصفور⁽²⁾ (وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأنّ تسهيل الهمزة كتحيقها) تصريح⁽³⁾، قوله: «وحكما مفعول به إن نقض بمعنى تؤدي»⁽⁴⁾ فيه نظر، فإن (نقض) بمعنى (تحكم) وهو متعد بالياء و(حكما) مفعول مطلق كما ذكره الشر في الوجه الثاني أو منصوب بنزع الخافض، والأصل (نقض بحكم) يس⁽⁵⁾ ويُجاب بأنّه لا مانع من استعمال (نقض) بمعنى (تؤد) من (قضى غريمه دينه) (أداه) كما في القاموس، وليس المراد بالحكم معناه النصب به مقصورا على السماع فتأمل⁽⁶⁾ قوله: «وتضحك منّي... الخ»⁽⁷⁾ الشیخة العجوز والعشمية نسبة إلى عبد شمس، و(يماني) أصلها (يمني) حذفت إحدى يائي النسبة، وعوض منها الألف نق⁽⁸⁾. قوله: «ألم يأتيك... الخ»⁽⁹⁾ (الأنباء) جمع (نبا) وهو الخبر و(تنمي) بفتح التاء الفوقية تنتشر في الأطراف، ويقال (نميت الحديث) بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وبالتشديد إذا بلغته [على وجه]⁽¹⁰⁾ الإفساد، واللبن جماعة الإبل، ذات اللبن

(1) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد النحوي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، كان ماهرا في علم العربية حسن التصرف، من آثاره: (المقرب إلى النحو)، (المتع في التصريف)، ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص: 380.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح. ج1، ص: 89.

(4) قوله: «وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤدي»، شرح الأشموني، ج1، ص: 89.

(5) حاشية يس على الألفية، ج1، ص: 39-40.

(6) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(7) قوله: «وتضحك منّي شَيخة عَبْشَمِيَّة» كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا «، شرح الأشموني، ج1، ص: 90. وهذا البيت من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي وكان قد أسير يوم كلاب تميم اليمن وأسرته تيم الرباب، والقصيدة من بحر الطويل.

(8) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى للفكاهي (مخطوط).

(9) قوله: «ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد»، شرح الأشموني، ج1، ص: 91 هذا البيت هو

مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي وهي من بحر الوافر.

(10) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

وفاعل (يأتي) (ما لاقت)، والياء الزائدة=، وجملة (والأنباء تنمي) معترضة بين الفعل وفاعله، قوله: «هجوت زبَان... الخ»⁽¹⁾ (زبان) اسم رجل من (الزبن) وهو طول الشعر، وأراد الإنكار عليه في هجوه ثم اعتذاره، فلا هو استمر على الهجو، ولا هو تركه من الأول.ع⁽²⁾، قوله: «فقل ضرورة... الخ»⁽³⁾ قال دم⁽⁴⁾: «والجزم مقدر في الأحرف الثلاثة». انتهى. وعبارة ض⁽⁵⁾ (فتقدر أنها 69/ كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم) انتهى . ونقل الفكاهي أنّ إثبات حرف العلة مع الجزم لغة قوله: «وقيل بل حذفت... الخ»⁽⁶⁾ مقابل قوله: «قد ثبتت... الخ» وليس مقابلا لقوله: «وقيل ضرورة... الخ» كما يتوهم بل مقابلة القول بأنّه لغة تنمة ممّا يقدر فيه الحركات ما سكن آخره كالإدغام: «وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ»⁽⁷⁾ المحكي في نحو: (من زيدا؟)، لمن قال: (ضربت زيدا) ومنه الجملة إذا جعلت علما نحو (تأبّط شرا)، فإنّ الذي رجحه السيد⁽⁸⁾ أنّه معرب تقديرا والمحكي في قولك في الإعراب: (زيد مفعول) كما في التسهيل فاندفع ما في الأوضح من أنّ حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة، وما سكن آخره وقفا، والتقدير فيه للثقل، وما اشتغل آخره بحركة الاتباع، وما سكن آخره للتخفيف نحو: «إِلَى بَارِئِكُمْ»⁽⁹⁾ سيكون الهمزة والمضاف إلى ياء المتكلم لفظا وتقديرا، وليدل الياء حكم الياء نحو: (يا غلاما) بقلب الياء ألفا و(يا أبيت) و(يا أمتا) وليس مثني ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ثم إنّ الحركات كما تقدر في الفعل المعتل

(1) قوله: «هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع»، شرح الأشموني، ج1، ص:92. هذا البيت لأبي عمرو بن العلاء وهو من بحر البسيط.

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، مج1، ص:257.

(3) قوله:«فتقدر أنّها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم»، شرح الأشموني، ج1، ص:

(4) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج1، ص:175.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص:26.

(6) قوله:«وقيل بل حذفت حرف العلة ثم أشبعت الفتحة»، شرح الأشموني، ج1، ص:94.

(7) الآية 251 سورة البقرة.

(8) السيد: وهو السيد علي بن محمد علي الحسيني الجرجاني، ويعرف بالسيد الشريف، ولد سنة 740هـ، له نحو خمسين مصنفا، توفي سنة 814هـ في شيراز؛ ترجمته في الأعلام للزركلي ج6، ص: 288.

(9) الآية 54 سورة البقرة.

تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهم **المص** ⁽¹⁾ **والشر** ⁽²⁾، فتقدر الحركة في الفعل الصحيح آخره إذا سكن كالإدغام نحو: (يضرب بكر) أو للوقف أو للتخفيف نحو (يأمركم) سيكون آخره وهذا يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال في النثر كالشعر كما ذهب إليه ابن مالك، وقال أن أبا عمرو ⁽³⁾ حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره للالتقاء الساكنين نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٤﴾) [وفي المهموز إذا أبدل لنا محضا على اللغة الضعيفة] ⁽⁵⁾، وفي نحو: (لم يلد) مضارع (ولد) إذا سكن لامه وفتحت الدال للالتقاء الساكنين، وما كان الحرف الأخير منه مدغما فيه نحو (لم يشد) وما حرك في الوقف من القوافي نحو: وإنك مهما تأمر القلب يفعل ⁽⁶⁾، وتقدم أنه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة وكلام **المص** يوهم أن الحروف لا تقدر وليس كذلك فتقدر الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة لذا أضيفت إلى كلمة أولها ساكن نحو: (أبي الجن) والمثنى يقدر فيه الألف إذا أضيف إلى ما ذكر، وجمع المذكر السالم وما ألحق به يقدر فيه الواو والياء إذا أضيفت إلى ما ذكر، وضابطه إذا كان الإعراب مرة ولا في (ساكن). **70ظ/** مخرج نحو (مصطفى القوم) والمثنى غير المرفوع وتقدر الواو في جمع المذكر السالم حالة رفعه إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو: (جاء مسلمي، فإن قيل هلا كان الياء المنقلب عن الواو علامة للرفع كما كان علامة للجمع أجيب بأن الواو علامة للجمع من حيث أنه حرف علة وهو باقي وعلامة للرفع من حيث خصوصيته ووهم لم يبق فإن قيل خصوصية الواو وإن لم تبق لكن بقي

(1) المص: المصنف (وهو ابن مالك)،

(2) الشر: الشارح (وهو الأشموني).

(3) أبو عمرو بن العلاء: هو التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وشيخ العربية والقراءة، أوجد أهل زمانه ولد بمكة سنة 689م، وتوفي بالكوفة في العراق سنة 770م، برز في النحو؛ ترجمته في سير أعلام النبلاء، ج6، ص: 465.

(4) سورة البينة، الآية 01.

(5) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(6) هذا الشطر هو عجز البيت: أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ؛ وهو من معلقات امرئ القيس وهو من بحر الطويل.

بدلها، وهو الياء فلم لا يجوز أن يكون معرباً بالإعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما أنهم حكموا على غير المتصرف في الجر، وجمع المؤنث السالم في النصب بالإعراب اللفظي لوجود البديل فيهما وهو الفتحة والكسرة، أوجب بأن الواو في حكم الموجود، وتقدير الحرف في كل ذلك لاستقلال ويقدر للتعذر في المثني والجمع حال الحكاية؛ كقولهم: (دعانا من ثمرتان في جواب... الخ) ثمرتان ومعناه: (دعيني من هذا الحديث) ولو قيل (من ثمرتين) لم يؤدّ هذا المعنى، وكقولك (من الزيدتين) لمن قال: (ضربت الزيدتين)، وما ذكرناه من كون التقدير في (جاء مسلميك) للاستقبال هو ما صرح به ابن الحاجب⁽¹⁾، واعترض عليه بأن التلفظ بإعراب (مسلمي) قبل الإعلال [مستفعل]⁽²⁾ وبعده معتذر، وكذا إعراب نحو (الفتى)، فلم جعل إعراب نحو (الفتى) من التعذر، ونحو (مسلمي) من المستقل، وأوجب بأن إعراب نحو (الفتى) قبل الإعلال بالحركة وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر فلما قلبت الياء والواو ألفاً تعذر الإعراب لعدم قبول الألف شيئاً من الحركات فالتقدير في نحو (الفتى) للتعذر لا للاشتغال لأن ثقلها لا يوجب تقديرها بل إبدال حرفها بحرف آخر، فجعل ممّا تعذر وأما (مسلمي) فأعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره؛ فالتقدير في مثله للاشتغال لا للتعذر. فإن قيل ثقل الحركة في نحو (قاضي) يوجب الإسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك (وثقلها يوجب إبدال الحرف لا الإسكان) أوجب بأن المراد بالثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير إعراب المقصور للتعذر والمنقوص الاستقلال مع أنه فيهما قبل الإعلال مستقل وبعده متعذر ونقدر النون في نحو (لضربان) و(لتمرين) و(لضربين)⁽³⁾ أنتم. من حاشيتي الفاكهي⁽⁴⁾ ملخصاً 71/و لما فرغ من المقدمة الأولى شرع في الثانية وهي:

(1) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، مج 1، ص: 97.

(2) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) ينظر: حاشية بس على شرح الفاكهي على قطر الندى، ج 1، ص: 320.

الباب الثالث

النكرة والمعرفة

النكرة والمعرفة:

وهما في الأصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فتقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعروف [تصريح]⁽¹⁾ قوله: «نكرة قابل... الخ»⁽²⁾ نكرة لفظ المحدود لعل لا يعثر عليه بل لا يستقيم لا طبعا ولا استعمالا يس⁽³⁾ وأورد على التعريف الأسماء المتوعدة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل (ال) ولا تقع موقع ما يقبلها، ويجب بأن هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة وأجاب الدنوشري⁽⁴⁾ عن ورود أسماء الفاعلين والمفعولين بأنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث أو قام بها أو وقع عليها والذات تقبل (ال) المؤثرة في بعض الأحوال، وذلك إذا أريد بها المعنى فهي قابلة في الجملة انتهى. وقوله: «لكنه قد يشكل... الخ» أي لأنه قد يدخل في غير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصية، قال ب⁽⁵⁾: «ولعله أشار بـ قد إلى إمكان الجواب بأن ضمير غيره للنكرة لا لها بل (ال)... الخ» لكن يرد عليه أنه يصير الغير منها فإنه لما لم تعرف النكرة بضابط جامع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف. انتهى. وينبغي النظر في ضمير النكرة نحو: «ضربت رجلا وأكرمته فإنه واقع موقع ما يقبل (ال) مع أن الصحيح أنه معرفة دنوشري⁽⁶⁾، قوله: «موقع صاحب... الخ»⁽⁷⁾ لا يقال صاحب اسم فاعل وفي (ال) الداخلة عليه، أقول أصحاب لأنها موصول اسمي فلا يكون ذو نكرة لأن (ال) الداخلة عليه. أقول أصحاب لأنها موصول اسمي فلا يكون ذو نكرة لأن (ال) ليست مؤثرة، لأننا نقول صاحب من الأوصاف التي غلبت عليها الإسمية، قال فيه مؤثرة فيكون ذو نكرة كصاحب ز⁽⁸⁾. وفيه أن ذو موضوعة للوصف بها فليست إلا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، مج 1، ص: 93، باب النكرة والمعرفة.

(2) قوله: «نكرة قابل أَل مؤثرا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 94.

(3) ينظر: حاشية يس على ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 41.

(4) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح، (باب النكرة و المعرفة).

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح. (باب النكرة و المعرفة).

(7) قوله: «تقع موقع صاحب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 94.

(8) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لأبي زكريا، ج 1، ص: 205.

الاسمي، قال: «الداخله عليها موصولة والأولى أن يجاب بأن المراد واقع موقع ما يقبل (ال) ولو في الجملة وصاحب كذلك فإنه يقبلها باعتبار معناه الاسمي القلبي وإن لم يقبل باعتبار معناه الوصفي المراد من ذي انتهى، قوله: «فإنهما عنده معرفتان»⁽¹⁾ لتعريف جوابهما والجواب يطابق السؤال، ورد بأن تطابقهما غير لازم ولا نزاع في أنه لا يصح أن تقول في: (من عندك؟ رجل من بني تميم، وفي ما دعاك إلى كف أمرهم، وأيضا (فيما) قائمان مقام أي إنسان وأي شيء، وهما نكرتان، وكذا مقامهما وأيضا فالأصل هو التنكير) دم⁽²⁾ عن المص، [قوله: «وهو سكوتا وانكفافا»⁽³⁾ نظر فيه اللقاني بأن (صه) منونا واقع موقع الفعل انتهى. ورده الدنوشري بأن الواقع موقع ما يقبل (ال) لا يشترط مرادفته لما يقع موقعه كما في (من) و(ما) الشرطيتين، فإن الشر نص على أنهما واقعان موقع إنسان وشيء ولا شك أن التعليق المقصود فات منهما. أتم⁽⁴⁾، قوله: «لأنهما الأصل... الخ»⁽⁵⁾ قد يعارض أصالة النكرة الشرفية للمعرفة ويرجح النظر إلى الأصالة على النظر إلى الأشرفية يحتاج إلى دليل وجوابه أن النكت لا تتراحم انتهى. وزعم الكوفيون 72ظ/ أن كلاً من النكرة والمعرفة أصل. نق⁽⁶⁾، قوله: «مذكور مثله معلوم»⁽⁷⁾ ز⁽⁸⁾، قوله: «فكل واحد... الخ»⁽⁹⁾ الضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات فإن دخلت تحت غيرها ودخلت غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخص فاكهي⁽¹⁰⁾ قوله: «فكل عالم رجل»⁽¹⁾ فيه كامل الصحة، بإطلاق

(1) قوله: «فإنهما عنده معرفتان»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 94.

(2) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج 2، ص: 16.

(3) قوله: «وهو سكوتا وانكفافا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 94.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) قوله: «قدم النكرة لأنها الأصل»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «مذكور مثله معلوم» وفي النسخة (ب) «مذكور مثله معلوم» وهو ليس من قول الأشموني بل من قول الأسقاطي وربما خطأ من الناسخ.

(8) هذه العبارة غير موجودة عند أبي زكريا الأنصاري في الدرر السنية.

(9) قوله: «فكل واحد من هذه أعم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(10) ينظر: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي، ص: 161.

لفظ عالم على الملك بل على الله - سبحانه - قوله: «إذ ولا واسطة»⁽²⁾ هو مذهب الجمهور وقال بها بعضهم في الخالي من التتوين واللام نحو: (ما) و(من) و(أين) و(متى) و(كيف) تق⁽³⁾، قوله: «عَجَزَ عن الوصول... الخ»⁽⁴⁾ قال المص⁽⁵⁾: «لأنَّ منهما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو: عام، أول، وعكسه نحو: أسامة وما فيه الوجهان كواحد أمة، وعبد بطنه، فأكثر العرب يجعلهما معرفة وبعضهم يجعلها نكرة وينصب على الحال وكذا (إذا) و(الجنسية) فأحسن ما يبين به أن تذكر أقسام المعرفة ثم تقول وما سوى ذلك نكرة» انتهى. قال: دم⁽⁶⁾: «وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق»، قال ابن الحاجب⁽⁷⁾: «المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه» قال ض⁽⁸⁾: «قوله بعينه احترز عن النكرة؛ والمعنى ما وضع لأن يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها» انتهى - راجع دم⁽⁹⁾، قوله: «المنادى المقصود كيا رجل»⁽¹⁰⁾ بخلاف نحو (يا رجلا) فإنه نكرة ونحو: «يا زيد» فإنه معرفة بغير هذا على الصحيح المختار عند المص وازداد بالنداء وضوحا دم⁽¹¹⁾، قوله: «معرفة بال»⁽¹²⁾ مقدم وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان⁽¹³⁾: «وهذا الذي صححه أصحابنا» نق⁽¹⁴⁾. [قوله:

(1) قوله: «كل عالم رجل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 95.

(2) قوله: «إذ لا واسطة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 95.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى.

(4) قوله: «عجز عن الوصول إليه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 95.

(5) المص: المصنف: ويقصد به ابن مالك صاحب الألفية.

(6) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج1، ص: 12.

(7) ينظر: كافية ابن الحاجب، ج2، ص: 128.

(8) رضي الدين الأسترباذي في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص: 13.

(9) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج2، ص: 13.

(10) قوله: «المنادى المقصود كيا رجل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 95.

(11) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج2، ص: 08.

(12) قوله: «معرفة بال»، شرح الأشموني، ج1، ص: 95.

(13) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص: 909.

(14) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى.

«فأعرفها المضمّر على الأصح»⁽¹⁾ وقيل العلم وقيل اسم الإشارة وقيل ذو الأداة ولم يقل أحد أن المضاف أعرفها؛ إذ لا يمكن أن يكون الحرف من المضاف إليه وبه تعرف، وكان ينبغي للشر تقديم لفظ الجلالة فإنه أعرف المعارف عند س⁽²⁾ بل نقل الحلبي الإجماع عليه، واعترض كبير النحاة بأعرف لأنّ أفعّل التفضيل بالعهد من مادة التعريف قاله⁽³⁾ قوله: «وقيل هما في مرتبة»⁽⁴⁾ هو اختيار الناظم لأنّ تعريف كلّ منهما بالعهد دم⁽⁵⁾ [قوله: «وقيل المحكي أعرف من الموصول قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى: «قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى» إذ الصفة إما مساوية أو دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فيثبت بالتالي وأجاب المص بأنّ الذي يدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة قال دم⁽⁶⁾ وهذا «التسليم من المص أنّه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذو الأداة وهو خلاف مذهبه» انتهى، قوله: «في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً»⁽⁷⁾ وذهب المبرد إلى أنّ المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً ورد بنحو «وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ»⁽⁸⁾، والنعت لا يكون أخص دم⁽⁹⁾، قوله: «في رتبة العلم»⁽¹⁰⁾ أي لئلا ينتقض القول بأنّ الضمير أعرف المعارف دنوشري⁽¹¹⁾، قوله: «وأعرف الضمير ضمير المتكلم»⁽¹²⁾. لأنّه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره ويتميز بصوته دم⁽¹³⁾، قوله: «ثم

(1) قوله: «فأعرفها المضمّر على الأصح»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(2) سيبويه - الكتاب.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) قوله: «هما في مرتبة واحدة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(5) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج 2، ص: 09.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص: 15.

(7) قوله: «في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(8) الآية 80 سورة طه.

(9) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(10) قوله: «في رتبة العلم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(11) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح. (باب النكرة و المعرفة) .

(12) قوله: «وأعرف الضمائر ضمير المتكلم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص : 08 .

المخاطب»⁽¹⁾ لأنه يدل بنفسه وبمواجهة مدلوله دم⁽²⁾، قوله: «ثم الغائب السالم من الإبهام»⁽³⁾ نحو: «زيد رأيته» بخلاف: «جاء زيد وعمر فأكرمته» فإنه تطرق إليه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول وإلى الثاني فنقض اختصاصه لذلك ونظر فيه دم⁽⁴⁾. 73و/ : بأنه إن وجد دليل على رجوعه للأول فلا إبهام وإلا فهو الأقرب حتما فلا إبهام انتهى . تنمة: قال أبو حيان⁽⁵⁾: «أعرف الأعلام للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد بوأعرف ذي الأداة ما كان (ال) فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس»⁽⁶⁾، قوله: «فما وضع لذي غيبة... الخ»⁽⁷⁾ خرج بقيد الوضع الأسماء الظاهرة فإنها وإن دلت على ذي غيبة في نحو: (زيذا فعل كذا) لكنها لم توضع للمبني معتبرا فيه الغيبة أو على ذي حضور في نحو قول أمير المؤمنين لجليسه: «أمير المؤمنين يقول لك كن مريدا لنفسه» لكن الحضور لم يُعتبر في معناه وإن تحقق في هذه الصورة وقوله (تقدم) الخ يخرج لفظ (غائب) وإن وضع لذي غيبة لكن لم يعتبر في ذي غيبة الموضوع له تقدم ذكره بخلاف الضمير أو لذي حضور لعل المراد من حيث كونه ذا حضور فيكون الحضور معتبرا في معناه فيخرج لفظ مخاطب فإنه وإن استلزم الحضور لأن معناه ذات اتصفت بمخاطبتها ومن لازم المخاطبة حضورها إلا أن الحضور لازم لمعناه وليس معتبرا فيه وعبرة غير المص⁽⁸⁾ ما وضع لمتكلم أو مخاطب به أو مخاطب له قال ب⁽⁹⁾ قوله: «وهو ليس من الكاف للضمير المنفصل على حد ما [أنا] كانت

(1) قوله: «ثم المخاطب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 08.

(3) قوله: «ثم الغائب السالم عن الإبهام»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 95.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 09.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج 2، ص: 909.

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «فما وضع لذي غيبة» وهذا البيت لا يعرف قائله وفيه رواية أخرى:

«وما علينا إذا ما كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَ دِيَارًا وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، شرح الأشموني،

ج 1، ص: 97.

(8) سقط في النسخة (أ) تم تعويضه من النسخة (ب).

(9) قوله: «وذلك كالياء والكاف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 97.

لأنّ المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير نق قوله: «سم بالضمير والمضمر وتسمية مضمر أجرى على قياس التصريف لأنّه من أضمرته؛ أي أخفيته فهو مضمر، وأما الضمير فعلى حد قولهم: «عقدت العسل» فهو عقيد أي معقد نق، قوله: «وسماه الكوفيون كناية» قال ابن كيسان: «وليس بذلك لأنّ الكناية تطلق على ظاهر أقيم مقام ظاهر نحو: «كانا يأكلان الطعام» يس، قوله: «وذو اتصال منه... الخ» هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل، كالضمير المستتر فإنهم قدروه في المستقيم بأنّت وحكموا بأنّه يبرز في: زيد، هند ضاربها هو [حتى]، صرح ابن الناظم بأنّ (هو) في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثني والمجموع كضربتهما وضربتهنّ فإنّ ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد (إلا) كما لا يخفى 74ظ/، وقد يجاب بأنّ التقدير بـ (أنّت) لضيق العبارة وبأنّ البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبأنّ الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كلّ ضمير متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الخبر منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنّه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك، فالضمير في ضربتهم (الهاء) فقط وفي (هم شربوا) كلمة (هم) وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي⁽¹⁾ وغيره نقله ب⁽²⁾ عن شيخه اللقاني⁽³⁾، قوله: «ما لا يبتدئ»⁽⁴⁾ أي ضمير لا يصحّ أن يُبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل «لأنّ النطق [بالم متصل]⁽⁵⁾ في الافتتاح ممكن عقلا» حفيد⁽⁶⁾، قوله: «ولا يلي إلا هذا الوصف»⁽⁷⁾، والوصف الذي قبله متلازمان وأحدهما يغني عن الآخر وكذا مقابلهما ب⁽⁸⁾

(1) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص: 317.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) اللقاني: (سبق تعريفه في باب المبني و المعرب) .

(4) قوله: «ما لا يبتدئ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 96 والأصح: «فلا يبتدأ به».

(5) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(6) ينظر: كحاشية الحفيد على التوضيح، ج1، ص: 65.

(7) قوله: «ولا يلي إلا الاستثنائية»، شرح الأشموني، ج1، ص: 96.

(8) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح الأشموني ، (مخطوط).

وكان الغرض بيان حكم آخر لكل من المتصل والمنفصل [قوله: «الاستثنائية»⁽¹⁾] ما محترز هذا القيد ب⁽²⁾ والظاهر أنه لبيان الواقع، قوله: «وما نبالي»⁽³⁾ المبالاة الاكتراث بالشيء و«ما» الثانية زائدة أو ما نبالي عدم مجاورة احد غيرك إيانا إذا كنت جارتنا⁽⁴⁾ [قوله: «كالياء والكاف... الخ»⁽⁵⁾] إنما أتى بأمثلة أربعة، وكان يكفيه بعضا للحرص على تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وتقسيمه إلى متكلم ومخاطب وغائب، فالمقصود من [ها سلينه] التمثيل للغائب لا للمنصوب لأنّ الكاف من (أكرمك) مثال له والمقصود من (يا سلينه) التمثيل للمرفوع لا للمخاطب لأنّ الكاف من (أكرمك) مثال له وفي التمثيل (بياء سلينه) فائدة أخرى وهي الإشارة إلى أنها عنده ضمير لا علامة كتاء التأنيث خلافا للأخفش والمازني. يس⁽⁶⁾، قوله: «فلا يتصرف في لفظه»⁽⁷⁾ فلا يثنى ولا يجمع وأما: (هما وهم ونحن) فأسماء الاثنين والجماعة دم⁽⁸⁾، قوله: «الرابع الاستغناء»⁽⁹⁾ قال دم⁽¹⁰⁾: «هذا قسم شبه الحرف فدل على انعدام انحصار علة البناء في شبه الحرف وقد أسلفناه» انتهى. ولك أن تقول: لا نسلم أن الاستغناء عن الإعراب قسم شبه الحرف كيف والحروف لم تبين إلا لاستغناء بها عنه إذ لا يعتورها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب كما قدمه الشر وبحث سم⁽¹¹⁾ في هذا التسبب بأن مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الإعراب فأنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل. انتهى، قوله: «باختلاف في

(1) قوله: «الاستثنائية»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 96.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، (مخطوط).

(3) قوله: «وما نبالي إذا كنت جارتنا لا يجاورنا إلاك دبار»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 96.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و (ج) .

(5) قوله «كالياء والكاف» / شرح الأشموني ج 1، ص : 98 .

(6) ينظر: حاشية يس الحمصي على ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 44.

(7) قوله: «فلا يتصرف في لفظه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص : 10 .

(9) قوله: «الرابع الاستغناء عن الإعراب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(10) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج 1، ص : 10 .

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

صيفه... الخ»⁽¹⁾ أي لا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث 75 و/: السالم ز⁽²⁾، قوله: «ولعلّ هذا هو المعتبر... الخ»⁽³⁾ كون هذا هو المعتبر عند الشيخ يعارضه قوله السابق كالشبيه الوضعي في اسم (جئنا) سم⁽⁴⁾، قوله: «ولذلك عقبه... الخ»⁽⁵⁾ قيل عليه كيف يستقيم هذا وهو إنّما عقبه بصلوح المجرور المتصل للنصب وبصلوح (نا) للعات وبصلوح (الألف) و(الواو) و(النون) للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للإعراب ويجاب بمنع الحصر فيما ذكر فإنّه وأنت عقبه بذلك عقبه أيضا باختلاف صيغ أكثر الضمائر لاختلاف معانيها كأنا للمتكم وأنت للخطاب وهو الغائب . وألحق بذلك الضمائر المشتركة كنا والكاف طرد الباب ز⁽⁶⁾، قوله: «ولفظ ما جرّ... الخ»⁽⁷⁾ قال ابن هشام⁽⁸⁾: «اعترض بأنّ ذلك خاص بالمتصل قلنا وكلامنا فيه فاعترض بنحو: (ضربته) و(مررت به) والجواب أنّه لا يعني بأنّ لفظ هذا كلفظ هذا اتفاهما في الحركات بل اتفاهما في الجنسية يعني أنّ الكاف كما تقع للمنصوب تقع للمخفوض وكذا والحكم بالجر والنصب والرفع على الضمير باعتبار محله لا بالنظر إليه ابن جماعة⁽⁹⁾، قوله: «ليست فيها بمعنى واحد»⁽¹⁰⁾ هذا صحيح بالنسبة للمثال الذي ذكره ولنحوه لا مطلقا لأنّها بمعنى واحد؛ في

(1) قوله: «باختلاف صيفه لاختلاف المعاني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(2) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لزكريا الأنصاري، ج 1، ص: 208.

(3) قوله: «ولعلّ هذا هو المعتبر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(6) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية لزكريا الأنصاري، ج 1، ص: 208-209.

(7) قوله: «ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

(8) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص: 664.

(9) لم أعر على قول ابن جماعة .

ابن جماعة: هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن سعد بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي المصري، ولد ببينع وهو مكان بين مكة والمدينة سنة 759هـ، ولقد برز في عدة علوم وأتقنها ومنها الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف، توفي سنة 819هـ بالقاهرة؛ ترجمته في إنباء العمر بأبناء العمر لابن حجر، ج 3، ص: 115؛ بغية الوعاة للسيوطي، ج 1، ص: 98.

(10) قوله: «ليست فيها بمعنى واحد»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 98.

نحو: (عجب زيد من كوني مسافرا) و(أكرمني خالد) و(مرّ بي عمرو) ولأنّها في الجميع للمتكلم وهي في محل رفع في الأول ومحل نصب في الثاني ومحل جر في الثالث، ولك أن تقول وقوع الياء فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطرق الأصالة نق⁽¹⁾، قوله: «وهو ما له وجود في اللفظ»⁽²⁾ أي ضمير له وجود في التلفظ أو الملفوظ به وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف . والفرق بين المحذوف والمستتر أنّ المستتر القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم الحذف فإنّ قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس؛ ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها؛ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتها قاله اللقاني⁽³⁾ وفي الفرق الذي ذكره بين المحذوف والمستتر نظر فإنّ الإتيان به ثم حذفه 76/ظ غير لام لجواز أن يترك ابتداء على أنّ المستتر ليس لفظا فيكفي في الفرق أنّ المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر نق⁽⁴⁾ [قوله: «وهو ما ليس كذلك»⁽⁵⁾ أي ضمير ليس له وجود في اللفظ وإنّما وله وجود في العقل، وشمل التعريف المستتر جوازا فإنّه وإن جاز أن يكون له وجود في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا وجود له وإذا برز صار ظاهرا؛ فلا يضر أنّ له لفظا كما قاله الرضي⁽⁶⁾ وقول النحاة تقديره (هو) مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف نق⁽⁷⁾ [8]، قوله: «أي لا المنصب ولا الجر»⁽⁹⁾ هذا مأخوذ من تقديم ما حقه التأخير ب⁽¹⁰⁾ يعني أنّ الحصر

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(2) قوله: «وهو ما له وجود في اللفظ»، شرح الأشموني، ج1، ص:98.

(3) ينظر: حاشية الصبان على متن الأشموني، ج1، ص:178.

(4) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(5) قوله: «وهو ما ليس كذلك»، شرح الأشموني، ج1، ص:99.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج3، ص:18-19.

(7) حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(8) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(9) قوله: «أي لا المنصب ولا الجر»، شرح الأشموني، ج1، ص:99.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني.

مستفاد من تقديم الخبر قوله: «وجوبا»⁽¹⁾ أي استتارا وجوبا أي ذا وجوب أو استتارا واجبا فهو وصف لمصدر محذوف لا تمييز وإلا كان محولا عن الفاعل [فيلزم أن الموصوف بالاستتار الوجوب وهو فاسد نق⁽²⁾، قوله: «وهو الذي لا يخلفه... الخ»⁽³⁾ أي الذي لا يصح أن يخلفه ذلك]⁽⁴⁾ في إعرابه أو الوقوع موقعه [نق⁽⁵⁾، قوله: «بأمر الواحد»⁽⁶⁾ خرج المرفوع بأمر الواحدة (كوصي) والمرفوع بأمر الاثنين أو الجماعة (كقوما وقوموا) فإنه يبرز ولا يستتر]⁽⁷⁾ نق⁽⁸⁾، قوله: «كأفعل يا زيد»⁽⁹⁾ إنما كان الاستتار واجبا في هذه الأمكنة لأن معه ما يرشد إلى الضمير فكان الضمير بارزا نق⁽¹⁰⁾، قوله: «مبدوء بهمزة المتكلم... الخ»⁽¹¹⁾ ينبغي أن يفيد بما إذا كان الفعل المذكور فإنه إذا حذف انفصل الضمير قوله:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِثْ وَهُوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لَا نُجْزُهُ يُؤْمِسُ مِنَّا مَفْرَعًا ⁽¹²⁾

وقول الآخر: «إذا أنا لم أطعن إذ الخيل كرت»⁽¹³⁾ وكذا يقال في المبدوء بالتاء، وفعل أمر الواحد إن فرض حذفها لا يستتر بل انفصل دنوشري⁽¹⁴⁾، قوله: «أو بتاء المخاطب»⁽¹⁵⁾ خرج المبدوء بالياء التحتية والتاء الغائبة فإنه يستتر فيه جوازا والمبدوء

(1) قوله: « ما يستتر وجوبا أو جوازا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

(2) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى، (مخطوط).

(3) قوله: «هو الذي لا يخلفه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى، (مخطوط).

(6) قوله: «يأمر الواحد المخاطب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

(7) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 421.

(9) قوله: «كأفعل يا زيد»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى.

(11) قوله: «مبدوء بهمزة المتكلم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 999.

(12) هذا البيت عجزه فيه رواية أخرى وهي: «ومن لا نجزه يؤمس منا مفرعا» وهو "هشان المري" وهو شاعر جاهلي من قبيلة ذبيان، والبيت من بحر الطويل.

(13) هذا البيت صدره: علام تقول: الرمح يُثقل عاتقي... وهو الشاعر عمرو بن معد يكرب يصف نفسه في الحرب وهو من وجر الطويل.

(14) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح، (باب النكرة و المعرفة).

(15) قوله: «أو بتاء المخاطب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات فإنه يبرز ولا يستتر نق⁽¹⁾، قوله: «أو يفعل استثناء»⁽²⁾ قال ابن مالك: «وإنما وجب الاستتار في هذه الأفعال الخمسة مجريا بها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي لها فكأنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد وكذلك بعدما جرى مجراها» نق⁽³⁾، قوله: «أو بأفعل التفضيل»⁽⁴⁾ مشكل بأن أفعل التفضيل قد يرفع ظاهرا في مسألة "الكحل عند جميع العرب" ويرفع الضمير البارز على لغة نحو: (مررت برجل أفضل منه أنت) إذ لم يعرب (أنت) مبتدأ تصريح⁽⁵⁾، قوله: «ليس بمعنى المضي»⁽⁶⁾ أما الذي بمعنى المضي فإنه يرفع الظاهر نحو: (هيهات العقيق) فلا يكون الاستتار واجبا سق⁽⁷⁾، قوله: «الغائب... الخ»⁽⁸⁾ شمل كلامه الفعل والصفة المذكورين والمحذوفين كمتعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو صلة أو حالا ز⁽⁹⁾، قوله: «المحضنة»⁽¹⁰⁾ أي الباقية على الوصفية يشمل أفعل التفضيل واحتترز بها عما غابت عليه الإسمية (كالأبطح) 77و/: والأجرع والصاحب وكالصفات المذكورة وذو بمعنى (صاحب) والمنسوب (كدمشقي) نق⁽¹¹⁾، قوله: «فإنه لا يقال... الخ»⁽¹²⁾ حيث فسر المستتر جوازا بما يخلقه الظاهر أو الضمير المنفصل لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح ب (على أن)⁽¹³⁾ . نقل عن س أنه أجاز في نحو (مررت [برجل]⁽¹⁴⁾ مكرمك

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(2) قوله: «أو بفعل استثناء كخلا وعدا... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(3) ينظر : حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(4) قوله: «أو بأفعل التفضيل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 102.

(6) قوله: «ليس بمعنى المضي»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 421.

(8) قوله: «بفعل الغائب أو الغائبة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(9) ينظر: الدرر السنية على شرح الألفية للأصمعي، ج1، ص: 211.

(10) قوله: «أو الصفات المحضنة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(11) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى ، (مخطوط) .

(12) قوله: «فإنه لا يقال: (قام هي)»، شرح الأشموني، ج1، ص: 99.

(13) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني ج2 ، ص : 20 .

(14) سقط تم تعويضه من النسخة (أ).

هو) أن يكون الضمير البارز توكيدا للضمير المستتر في الوصف وأن يكون فاعلا وهذا نص منه على أنه يجوز أن يقال (زيد قام هو) على الفاعلية وقال السيد الصفوي⁽¹⁾: «اعلم أن معنى قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه في تأدية معناه بل في رفع عامله إياه بمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا، وجوازه لا يكون الاستتار يجوز ظهوره لقول الموضح (إذا الاستتار... الخ) إذ أراد وجوب الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن التقسيم تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه فليتأمل [بقي أن يقال عليه أيضا أنه لا يصح لجواز (أقوم أنا) في الضمير البارز أي رفع محله] انتهى⁽²⁾. قال في التصريح⁽³⁾: «والنظر الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو أما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا . والأول متعذر مخالف لما أهملوه من أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما استثني وليس هذا منه». انتهى. وجوابه اختيار الثاني وقوله مخالف الخ ممنوع⁽⁴⁾ لأن المراد بقرينة الأمثلة جوازا إبرازه مع مسوغ نق⁽⁵⁾، قوله: «فتركيب آخر»⁽⁶⁾ يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو (زيد قام) و(زيد قام أبوه) تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ، ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقطع النظر عن خصوص المسند إليه تصريح⁽⁷⁾، قوله: «وذو ارتفاع»⁽⁸⁾ قال أبو حيان: «تسمية ذا ارتفاع ليست بجيدة؛ لأن الضمائر مبنية لكن يحكم على مواضعها بالإعراب . والجواب أن هذه الإضافة

(1) السيد الصفوي هو: عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، ولد سنة 900هـ بجلب، وتوفي بالحجاز سنة 953هـ، له مؤلفات عديدة منها: "مختصر النهاية لابن أثير"، و"رسالة في الحمدة"، و"شرح الشافية لابن الحاجب" في النحو؛ ترجمته في الأعلام للزركلي، ج 5، ص: 108.

(2) لم أعر على قول السيد الصفوي .

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 103.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(6) قوله: «فتركيب آخر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 104.

(8) قوله: «وذو ارتفاع وانفصال أنا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 99.

[مجازية]⁽¹⁾ والعلاقة نسبة ما للموضع للفظ كذا قالوا وهو يوهم أنّ العلاقة الدالة والمدلولية وفيه نظر لأنّ معنى قولهم أنّ المبني في محل رفع أنّه في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعاً. فالرفع غير ثابت في نفسه لا في لفظه ولا في مدلوله يس⁽²⁾، قوله: «وأما هو»⁽³⁾ وأنت إن قلت قد جاءت الثلاثة لغير 78ظ/: الرفض نحو: (ما أنا كانت) و(لا أنت كانا) وكقوله: (يا ليتني) وهما تحلوا بمنزلة قلت: (هو على النيابة)، وأما قولك: (كان زيد هو الفاضل) فليس له موضع عند البصريين [فهو عندهم حرف كالهاء في إياه إذ الغرض منه الإعلام أو لا يكون ما بعده خبر إلا نعتاً فلا إلا للدلالة على معنى في غيره، وعلى هذا فمن سماه ضمير الفصل تسمح بقرينة لزومه للإضافة أو مشى على مذهب الكوفيين . وتسمية البصريين فصلاً والكوفيون مع ما ذكر عما دان بل⁽⁴⁾ ولا هو ضمير على الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينتقض به تعريف الضمير المتقدم؛ لأنّه إنّما يدل على الغيبة لا الغائب يس⁽⁵⁾، قوله: «مذهب البصريين أنّ ألف أنا زائدة... الخ»⁽⁶⁾ احتجوا له بحذفها وصلاً وإنّما زيدت وفقاً لبيان الحركة؛ ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: «هذا قصدي أنّه» ز⁽⁷⁾ والإتيان بالألف في الوقف كتبت في الخط لأنّ الخط مبني على الوقف والابتداء ض⁽⁸⁾، قوله: «مجموع الأحرف الثلاثة»⁽⁹⁾ بدليل ثبوتها في الوصل، في لغة تميم وبعضهم يقول أنّ الهاء في قول حاتم أنّه بدل من الألف دم⁽¹⁰⁾، قوله: «قال الناظم من قال... الخ»⁽¹¹⁾ تمام عبارته وليست الألف إشباعاً؛ لأنّه لا يكون غالباً إلا في ضرورة .

(1) يسقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) اينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:45.

(3) قوله: «وأما "هو" فمذهب البصريين»، شرح الأشموني، ج1، ص:100.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (أ).

(5) اينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:46.

(6) قوله: «مذهب البصريين أنّ ألف (انا) زائدة»، شرح الأشموني، ج1، ص:212.

(7) اينظر: الدرر السنية على شرح الألفية، ج1، ص:2121.

(8) اينظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترباذي، ج2، ص:280.

(9) قوله: «مجموع الأحرف الثلاثة»، شرح الأشموني، ج1، ص:99.

(10) هذا القول للداميني في شرحه على مغني اللبيب المسمى (المزج)، ج1، ص:176 (وهو قول الكوفيين).

(11) قوله: «قال الناظم: "من قال (آن) فأثّه قلب (أنا)"»، شرح الأشموني، ج1، ص:99-100.

قال دم⁽¹⁾: «أما أن الألف ليست إشباعا فظاهر لما قال وأما ادعاء القلب فلا ثبت يقدم عليه لاسيما و(أنا) شبيه بالحرف فينا فيه القلب لأنه نوع من التصرف والحروف وما أشبهها غير قابلة، قوله: «وأما هو... الخ»⁽²⁾ ومذهب الكوفيين أن (واو) هو و(ياء) هي الإشباع والضمير (هو) الهاء وحدها بدليل التنثية والجمع فإنك تحذفها فيها، والأول هو الوجه لأن حرف الإشباع لا يتحرك وأيضا حروف الإشباع لا تثبت إلا للضرورة، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما إشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو: (إنهو وهي) وكان قياس المثني والجمع هو (ما وهيما وهوم) وهي فخفف بحذف الواو والياء [دم⁽³⁾ وفي التسهيل وتسكين ها- هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر وتحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما (قيس) و(أسد) وتشددهما (همذان) . انتهى]⁽⁴⁾، قوله: «وقيل غير ذلك»⁽⁵⁾ قال البصريون أن الميم والألف والنون زيدت في المثني والجمع نق⁽⁶⁾: [قوله: «وأما أنت فالضمير عند البصريين أن... الخ»⁽⁷⁾ ومذهب جمهور الكوفيين أنه بجملة ضمير ز⁽⁸⁾ فالتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم: الضمير هو (التاء)، فلما أرادوا انفصالها أدغموها بأن لتستقل لفظا نق⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾، قوله: «فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير... الخ»⁽¹¹⁾ . فإن قيل كون إيا هو الضمير والواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على الياء، أجيب بأنها

(1) قوله: «وأما هو فمذهب البصريين»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

(2) قوله: «وأما هو... الخ»، شرح الأشموني: ج 1، ص: 100.

(3) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني ج 2، ص: 72 .

(4) سقط من النسخة (ب) تم تعويضه من النسخة (أ).

(5) قوله: «وقيل غير ذلك»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

(6) حاشية الشنواني على قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «وأما "أنت" فالضمير عند البصريين أنه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكريا الأنصاري، ج 1، ص: 212.

(9) حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(10) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(11) قوله: «فذهب سيبويه... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

وضعت بالاشتراك 79و للمتكم والمخاطب والغائب وكلّ مشترك دال على معناه غاية الأمر أنّه يحتاج إلى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعيّن المدلول. فإن قلت قد علم من كلامهم أنّ التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب، بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف. قلت: الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا (فأيا) من (إياك) دال على المخاطب بشرط اقترانه باللواحق لا أنّ الخطاب مدلول اللواحق وإلا لم يصدق التعريف سم⁽¹⁾ عليه ومثله أن من أنت وفروعه نق⁽²⁾، قوله: «ولواحقه... الخ»⁽³⁾ وقيل اللواحق هي الضمائر (إيا) حرف دعاء من جمع الجوامع⁽⁴⁾، قوله: «وذهب الخليل إلى أنّها ضمائر»⁽⁵⁾ أي وإنّ (إيا) مضاف إليها (فأياي) ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر لظهور الإضافة في قوله: «فأياه وإيا الشراب وهو مردود بشذوذه ولم يعهد إضافة الضمائر، ولو كانت (إيا) مضافة لزم إعرابها لأنّها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه. والمبني إذا لزم الإضافة أعرب نق⁽⁶⁾، قوله: «واختاره الناظم»⁽⁷⁾ أورد الناظم على نفسه أنّ هذا المذهب مقتضى لإضافة الضمير وهي ممتنعة؛ لأنّ الإضافة إما لتخفيفه وإما تكون في اسم فاعل عمل عمل الفعل و(إيا) ليس كذلك، وإما لتخصيص و(إيا) لو كان مضافا للزم إضافة الشيء إلى نفسه وأجاب باختيار أن تكون الإضافة للتخصيص فليست منافية لكون (إيا) ضمير لأنّ التخصيص يصير المضاف معرفة إن قبلها نكرة وإلا ازداد وضوحا نحو قوله: «علا زيدنا يوم التقى رأس زيدكم» ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحجوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة:

(1) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(3) قوله: «ولواحقه وهي الياء من إياي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

(4) ينظر: جمع الجوامع للسيوطي، ج 1، ص: 243.

(5) قوله: «وذهب الخليل إلى أنّها ضمائر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

(6) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(7) قوله: «واختاره الناظم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 100.

ولوجًا في الذي كرهت قريش ... ولَوْ عَجَبَتْ بِمَكْتَبِهَا عَجِيجًا⁽¹⁾
 وأما التزام إضافة الشيء إلى نفسه فتلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو (جاء زيد نفسه) كذا قال دم⁽²⁾ الذي اعتذر به عن وقوع الإضافة في قولهم نفس الشيء وعينه أن المضاف 80ظ في مثلها يدل على أعم مما يدل عليه المضاف إليه؛ فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره؛ لكونه أعم وهذا في الحقيقة منع لأن تكون الإضافة في ذلك هي إضافة الشيء إلى نفسه فكيف يلتزم المص في إياك مثلاً أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على الشيء بعد تسليمه انتهى، قوله: «وفي اختيار... الخ»⁽³⁾ مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إسكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أمّا على قول الناظم⁽⁴⁾ أن الضرورة أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن فتأمل قوله: «وما أصحاب... الخ»⁽⁵⁾ المعنى لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومي إلا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا إلي، ومن زائدة وما ذكرهم بالنصب جواب النفس ويجوز الرفع عطفًا على (أصاحب) وهم في (هـ) يزيدهم مفعول أول لـ (يزيد) و(حبا) مفعول ثانٍ؛ والشاهد في (هم) الأخير ز⁽⁶⁾، قوله: «بالباعث... الخ»⁽⁷⁾ الباء متعلقة بـ (حلفت) في بيت قبله، والأموات تنازعه الباعث والوارث، ويجوز فيه النصب على المفعولية والجر بالإضافة، والدهارير: الشدائد والشاهد في ضمنت إياهم تصريح⁽⁸⁾، قوله: «أو كونه محصورا»⁽¹⁾ أي فيه قد يقال وما قبله محصور

(1) هذا البيت لورقة بن نوفل من قصيدة نظمها وهو ينتظر مجيء النبي (ص)، وهي من بحر الهزج.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 2، ص: 79.

(3) قوله: «وفي اختيار لا يجيء الضمير المنفصل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 100.

(4) الناظم: (ناظم الألفية ابن مالك).

(5) قوله: «وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلي هم»، شرح الأشموني، ج1،

ص: 100؛ وهذا البيت لزياد بن منقذ العدوي التميمي وهو من بحر البسيط.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكريا الأنصاري، ج1، ص: 215.

(7) قوله: «بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت... إياهم الأرض في دهر الدهارير»، شرح الأشموني،

ج1، ص: 101، والبيت للفردق وهو من بحر البسيط؛ ينظر: ديوان الفردق، ج1، ص: 214.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 107-108.

فيه أيضا ويجب بأنّه صحيح عند علماء المعاني والبيان أمّا عند النحاة فإنما يكون ذلك بـ (إنّما) أو بـ (ما) و(إلا) ز⁽²⁾، قوله: «أنا الذائد... الخ»⁽³⁾ الذائد أوله ذال معجمة وآخره دال مهملة بمعنى الطارد و(الذمار) بكسر الذال ما يلزمك حفظه دم⁽⁴⁾، قوله: «أو كون العامل محذوفا... الخ»⁽⁵⁾ أو كونه حرف نفي نحو (ما هن أمهاتهن) أو كون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو (بنصركم نحن كنتم ظافرون) أو منصوبا بالمصدر مضاف إلى المرفوع نحو (عجبت من ضرب الأمير إياك) فإن قالوا يجوز من (ضربك الأمير) قلنا ويجوز (ينصرنا إياكم) فما كان جوابهم فهو جوابنا أو مرفوعا بصفة جرت على غير من هي له نحو (زيد عمرو ضاربه هو) أو مفصولا بمتبوع نحو (يخرجون الرسول وإياكم) وواقعا بعد واو المعية كقوله:

فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي⁽⁶⁾

أو واليا 81و: إما الهمزة المشددة الميم نحو (أما أنا) و(أما أنت) أو واليا لالام الفارقة كقوله:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّا ... كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا⁽⁷⁾

أو منادى نحو: (يا إياك ويا أنت) أو منصوبا بعامل في مضمرة قلبه غير مرفوع أن أتحدث رتبته نحو: (ظننتني إياي وسيأتي) تصريح⁽⁸⁾، قوله: «وصل أو أقصل... الخ»⁽⁹⁾ وجه

(1) قوله: «أو كونه محصورا بـ (إلا) أو (إنما)»، شرح الأشموني، ج1، ص: 101.

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 213-214.

(3) قوله: «أنا الذائد الحامي الذمار وإنّما... يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي»، شرح الأشموني، ج1، ص: 102، والبيت للفرزدق وهو من بحر الطويل؛ ينظر: ديوان الفرزدق، ج1، ص: 192.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني ج.

(5) قوله: «أو كون العامل محذوفا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 102.

(6) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: كتاب الحلال في أبيات الجمل لأبي السيد البطليوسي، ص: 68.

(7) هذا البيت لمتهم بن نويرة، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شراب، ج2، ص: 119.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للزهرى، ج1، ص: 109.

(9) قوله: «وصل أو أقصل هاء سلبية»، شرح الأشموني، ج1، ص: 103.

الاتصال كونه الأصل، ووجه الانفصال الهرب من توالي اتصاليين في فضلتين تصريح⁽¹⁾ والقضية منفصلة حقيقية إذ لا يمكن الجمع بين الاتصال والانفصال ولا الخلوّ عنهما، وهاء (سלניه) مفعول أفصل وحذف مفعوله الأول ولو ادعى العكس كان أولى؛ لأنّ الوصل أرجح فتعلق العامل الظاهر الدال عليه أولى يس⁽²⁾ [قوله: «أو أفصل هاء سلنيه»⁽³⁾ أي صورها بصورة المنفصل وحولها إليه إذ (هاء سلنيه) لا يمكن فصلها؛ لأنّك إذا قلت (سלني إياه) لم يكن للهاء وجود يس⁽⁴⁾ ومعنى (سלنيه) (استعطنيّه) فهو من (سأل) بمعنى (استعطى) لا بمعنى (استفهم) نق⁽⁵⁾. تنبيه إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت، وإن كان بعضها ظاهراً كان المضمّر واحد أوجب اتصاله أو اثنتين: أول وثانٍ أو ثالث فكأعطيت أو ثانٍ وثالث فكضمنت سم⁽⁶⁾. عن السيوطي، قوله: «والاتصال أرجح»⁽⁷⁾ مستفاد من كلام الناظم؛ لأنّه لما ذكر أنّه حيث أمكن الاتصال وجب وامتنع الانفصال إلا في الضرورة علم أنّ الاتصال هو الأصل والمتبادر من أصالة الشيء رجحانه عند الإطلاق ولا يرد عليه كون الانفصال مع الاسم أرجح؛ لأنّه إنّما ذكر الفعل ولم يتعرض للاسم سم⁽⁸⁾، قوله: «إن يسألكموها»⁽⁹⁾ السؤال هنا بمعنى الاستعطاء والواو في هذا أو نحوه تولدت من إشباع الضمة⁽¹⁰⁾، قوله: «أو اسما»⁽¹¹⁾ أي وصفا كمعطٍ أو مصدرا كمنع قوله: «والانفصال أرجح»⁽¹²⁾ لاختلاف محلي الضميرين تصريح⁽¹⁾ وقال دم⁽²⁾

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج 1، ص: 110.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 47.

(3) قوله: «أو أفصل هاء سلنيه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 103.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 47.

(5) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «والاتصال حينئذٍ أرجح»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 104.

(8) ينظر: ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «إن يسألكموها» الآية 37 من سورة محمد.

(10) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى، (مخطوط).

(11) قوله: «أو اسما»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 104.

(12) قوله: «والانفصال حينئذٍ أرجح»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 104.

دم⁽²⁾ (لأنّ الفعل أقعد في اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لأنّه بطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته أتم، قوله: «قد كان حبيك»⁽³⁾ فيه الشاهد وهو يجيء ثاني الضميرين متصلا وهاهنا شبهة: وهي أنّ أول الضميرين في (حبيك) مجرور محلا بالإضافة مرفوع محلا على الفاعلية، وشرط هذه الصورة أن لا يكون أول الضميرين مرفوعا كما تقدم في الضابط فكيف يدخل مثل هذا المثال في الضابط السابق إلا أن يقال المراد أن لا يكون مرفوعا فقط سق⁽⁴⁾، قوله: «ومنعكها... الخ»⁽⁵⁾ صدره: (فلا تطمع أبيت اللعن فيها) أي في الفرس المطلوبة و(منعكها) مبتدأ خبره (يستطاع) و(شيء) أي بإعطائك شيئا غيرها متعلق بأحدهما و(أبيت اللعن) تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أن تأتي من الأمر ما تلعن عليه ز⁽⁶⁾، قوله: «وبابه»⁽⁷⁾ كذا في شرح الكافية 82 ظ/، وكافية ابن الحاجب والذي جزم به أبو حيان نقلا عن البديع إن ذلك خاص بكان وإن الفصل متعين في أخواتها وقولهم (السيني) و(ليسك) شاذ وعلى الأول لا تدخل كان لو أن خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر كونه ماضيا سق⁽⁸⁾، قوله: «إن يكنه... الخ»⁽⁹⁾ قاله النبي (ص) لعمر (رضي الله تعالى عنه) لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنّه الدجال تصريح⁽¹⁰⁾، قوله: «فإن لا

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ج1، ص: 110.

(2) ينظر: تعليق الفرائد، ج2، ص: 82.

(3) قوله: «و لئن كان حُبِّكَ لي كاذبا ... لقد كان حُبِّكَ حقًا يَقِينا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 104، والبيت

لأبي تمام في حماسته، وهو من بحر المتقارب؛ ينظر: كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية محمد حسن شراب، ج3، ص: 287.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 433.

(5) قوله: «ومنعكها بشيء يستطاع»، شرح الأشموني، ج1، ص: 109، وهذا البيت عجز وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها، وهو لأبي تمام في حماسته وهو من بحر الوافر؛ ينظر: كتاب شرح حماسة أبي تمام للفراسي، ج2، ص: 149.

(6) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 217.

(7) قوله: «وبابه الخلق الآتي»، شرح الأشموني، ج1، ص: 105.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 432.

(9) قوله: «إن يكنه فكن سلط عليه... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 106، وهذا الحديث قاله الرسول (ص) في ابن صياد وهو حديث صحيح رواه البخاري.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 112.

يكنها... الخ»⁽¹⁾ يعني أن نبيذ الزبيب يقوم مقام الخمر فإن لم يكن الخمر نبيذ الزبيب فهي أخته اغتزيا من شجرة واحدة، واللبن - بكسر اللام - كالرضاع يقال هذا أخوه بلبن أمه ولا يقال بلبن أمه ز⁽²⁾، قوله: «بلغت... الخ»⁽³⁾ البر الصادق و(إخالكه) بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها ومبتدرا مسرعا ز⁽⁴⁾، قوله: «خبر في الأصل... الخ»⁽⁵⁾ يرد عليه أن الأول مبتدأ في الأصل، وحق المبتدأ الانفصال فينبغي جواز انفصاله بل رجحانه وجوابه في قول الرضي⁽⁶⁾ (وجب اتصال أولهما لقربه من الفعل والأولى في الثاني الانفصال رعاية للأصل نقله)⁽⁷⁾، قوله: «أخيسبتك... الخ»⁽⁸⁾ (الأرجاء) جمع رجي كعصي وهو الناحية، و(الأضغان) جمع (ضغن) بكسر الضاد وهو الحقد، و(الإحن) بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة وهي الحقد أيضا [ع⁽⁹⁾، قوله: «وقدم الأخص... الخ»⁽¹⁰⁾ من فوائده التنصيص على تقييد باب (سلنيه) بتقديم الأعراف؛ فأفاد هذا البيت ذلك التقييد في أن جواز الوجهين مشروط بتقديم الأخص عند الاتصال وذلك صريح في أن جواز الوجهين وهو الانفصال عليه كما أفاد ذلك البيت أيضا مفهوم ذلك التقييد؛ وهو أنه إذا تقدم غير

(1) قوله: «فإن لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُهُ بِلَبَانِها»، شرح الأشموني، ج1، ص: 106، والبيت

لأبي الأسود الدؤلي، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: كتب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، ج3، ص: 259.

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 259.

(3) قوله: «بَلَّغْتَ صُنْعَ امرئٍ بَرٍ إِخَالَكُهُ ... إِذْ لَمْ تَزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا»، شرح الأشموني، ج1،

ص: 107، والبيت مجهول قائله وقد أنشده كثير من النحاة ولم ينسبوه لأحد، وهو من بحر البسيط، ينظر: كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ج1، ص: 533.

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة، ج1، ص: 220.

(5) قوله: «خبر في الأصل»، شرح الأشموني، ج1، ص: 108.

(6) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص: 932.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مَلِئْتُ ... أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ»، شرح الأشموني، ج1،

ص: 109، وهذا البيت مجهول قائله، وهو من بحر البسيط؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسين شراب، ج1، ص: 119.

(9) ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني، مج1، ص: 286.

(10) قوله: «وقدم الأخص»، شرح الأشموني، ج1، ص: 109.

الأخص وجب الاتصال فقد أفاد التصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه⁽¹⁾ ب⁽²⁾، قوله: «في الأبواب الثلاثة»⁽³⁾ فيه أمرات الأولى احترز عن غير الأبواب الثلاثة فإنه لا يجب تقديم الأخص كما في ضربونا سيلونا فإن الأول [و]⁽⁴⁾ هو الواو ضمير الغائب فهو دون الثاني وهو: نا الذي هو ضمير المتكلم والثاني يؤخذ من عموم هذا الحكم للأبواب الثلاثة دفع ما قد يتوهم من أنه خاص بباب سلنيه فيقال هلا عقبه به قبل ذكر البابين الآخرين ولم يفصله منه بهما ب⁽⁵⁾ قوله: «ولا يجوز تقدير الهاء... الخ»⁽⁶⁾ إلا ما ندر من قول عثمان: «أراهمني الباطل شيطانا»، وأجاز المبرد وكثير ومن القدماء تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو أعطيتهموك ولكن الانفصال عندهم أرجح⁽⁷⁾ زصقوله: «وقدمن ما شئت»⁽⁸⁾ في انفصال هذا مقيد بانتفاء اللبس أمّا مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو زيد أعطيتك إيادهم⁽⁹⁾ وإنما لم ينبه الشارح كالمص على هذا القيد اعتمادا على ما يأتي في باب تعد [ي]⁽¹⁰⁾ الفعل قوله: «وفي اتحاد الرتبة»⁽¹¹⁾ 83و/ ألزم فعلا هذا متعلق بقاعدة سلنيه وما بعدها لأن من قيودها كون أحد الضميرين أعرف؛ فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد ويؤخذ من تعلقه بباب خلتيه [هو]⁽¹²⁾ تقييد قول المص [كذلك]⁽¹³⁾ خلتيه [بما] لم يتحدا رتبة⁽¹⁴⁾ ب قوله: [«الزم فصلا»]⁽¹⁾ لعدم شرط الاتصال وهو تقدم الأخص؛ لأنه عند اتحاد

(1) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «في الأبواب الثلاثة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 109.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف»، شرح الأشموني، ج1، ص: 109.

(7) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 221.

(8) قوله: «وقدمن ما شئت»، شرح الأشموني، ج1، ص: 109.

(9) ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدمامي، ج2، ص: 81 ، 82 .

(10) سقط (الياء) من النسخة (أ).

(11) قوله: «وفي اتحاد الرتبة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 110.

(12) سقط من النسخة (أ) تم تعويضه من النسخة (ب).

(13) سقط تم تعويضه من النسخة (أ).

(14) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

رتبة الضميرين لا يقال تقدم الأخص يس⁽²⁾ [3]، قوله: «وخلته إياه»⁽⁴⁾ إن قلت فيه أنّ خال لا ينعقد من مفعوليه مبتدأ أو خبر قلت بل ينعقد منهما ذلك وقصارى أمره أنّه مثل شعري شعري وذلك جائز ز⁽⁵⁾ قوله: «وقد يبيح الغيب»⁽⁶⁾ أي قد يكون سببا في الإجابة ب⁽⁷⁾ قوله: «لوجهك... الخ»⁽⁸⁾ أي لوجهك في وقت الإحسان بشاشة وحسن أنالهما أي البسطة والبهجة الوجه اتباع أكرم الأباء والقياس أنا لهما إياه ز⁽⁹⁾ قوله: «وقد جعلت... الخ»⁽¹⁰⁾ الضغمة العضة يكنى بها عن الشدة ولامها بمعنى الباء ولام لضغهما هاء التعليل؛ أي وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة يقرع العظم نابها لأجل ضغم الغربيين إياها مثل الضغمة التي أصبتها والقياس لضغهما إياها، قوله: «ولم يكن الأول مرفوعا»⁽¹¹⁾ احترازا عن نحو ضربه فإنّ المستتر فيه والبارز اتفقا في الغيبة والإفراد والتذكير ولم يجب فصل الثاني؛ بل لم يجز لعدم المعذور المذكور لأنّ استتار الأول يمنع توالي المثليين واختلاف المحل يمنع إيهام التأكيد فتأمل . قوله: «لم يجز»⁽¹²⁾ وفي كلام يس⁽¹³⁾ ما يدل على جوازه فإنّه قال والكثير في كلامهم أعطاه إياه فاقتضى ذلك أنّ نحو أعطاهوه واقع في كلامهم بقلة

(1) قوله: «الزم فصلا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 110.

(2) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 49.

(3) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(4) قوله: «وخلته إياه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 110.

(5) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأزهري، ج1، ص:

(6) قوله: «وقد يبيح الغيب»، شرح الأشموني، ج1، ص: 110.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «لوجهك في الإحسان بسط وبهجة... أنا لهماه ففؤ أكرم والد»، شرح الأشموني، ج1، ص: 110،

والبيت مجهول قائله وقد استشهد به طائفة من النحويين، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: المقاصد النحوية للعيني، مج2، ص: 385.

(9) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 223.

(10) قوله: «وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة... لضغهما يقرع العظم نابها» شرح الأشموني، ج1، ص: 111،

والبيت لمغلس بن لقيط، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج1، ص: 188.

(11) قوله: «ولم يكن الأول مرفوعا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 112.

(12) قوله: «لم يجز لما في ذلك من استتقال»، شرح الأشموني، ج1، ص: 112.

(13) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية ج1، ص: 49.

دم⁽¹⁾ قوله: «بل يقيد... الخ»⁽²⁾ قد أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقاً وهو ضعيف نبه عليه المرادي⁽³⁾ ز⁽⁴⁾ قوله: «وقبل ياء النفس»⁽⁵⁾ مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة والكسر دليلها نحو (ربي أكرمن) (ربي أهانني) يقرأ واصلاً فيهما بنون مكسورة دم⁽⁶⁾ قوله: «نون وقاية»⁽⁷⁾ الظاهر أنّها حرف مبنى لا حرف معنى دنوشري⁽⁸⁾ قوله: «وندر لسي»⁽⁹⁾ وإنّما جاز حذف النون فيها لأنّها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها ز⁽¹⁰⁾ قوله: «إذ ذهب... الخ»⁽¹¹⁾ صدره عدت قومي كعديد الطيس؛ والطيس الرمل الكثير واسم ليس مستتر فيه وجوباً عائداً على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره تصريح⁽¹²⁾ قوله: «فالصحيح أنّ المحذوف نون الرفع»⁽¹³⁾ 84/ظ أي لا نون الوقاية وهذا تصريح بأنّ نون الوقاية تلتزم مع الأفعال الخمسة وأنه لا يغني عنها نون الرفع ب⁽¹⁴⁾. وقد قدمنا حكم اجتماع النونين في الأفعال الخمسة

(1) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص 49.

(2) قوله: «بل يقيد»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 112.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن قاسم المرادي، ج 1، ص: 377.

والمرادي هو: أبو محمد بن قاسم المرادي المصري المراكشي (ت 749هـ)

مفسر وفقه وأديب ونحوي زمن مصر وقد عدّ من نحاة مدرسة مصر، من مؤلفاته "شرح ألفية ابن مالك"، "الجنى الداني في حروف المعاني" وغيرها، ترجمته في: الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد، ص: 209.

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 223.

(5) قوله: «وقيل يا نفس»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 112.

(6) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ج 2، ص: 57.

(7) قوله: «التزم نون وقاية»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 112.

(8) ينظر: أقواله في حاشية يس على التصريح، ج 1، ص: 109.

(9) قوله: «وندر لسي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 112-113.

(10) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص: 224.

(11) قوله: «إذ ذهب القوم الكرام لسي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 113.

وهذا عجز البيت وصدره: «عدت قومي كعديد الطيس» وهو لرؤية بن العجاج من مشطور الرجز؛ ينظر: شرح ابن عقيل، ج 1، ص: 109.

(12) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 116.

(13) قوله: «فالصحيح أنّ المحذوف نون الرفع»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 113.

(14) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

قوله «وأما نحو تأمروني»⁽¹⁾ بالتخفيف في قراءة نافع [قوله: «لأنّها تقي الفعل الكسر»⁽²⁾] يعني تحفظ آخره من الكسرة المختصة بالاسم التي هي أخت الجر بخلاف كسرة تضربين؛ لأنّها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين ...، وقل الحق... لعروضها قاله الجامي⁽³⁾ واعلم أنّ التعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أمّا فيه نحو دعا ورمى فلا كسرة فكان ينبغي أن يقال الحق المعتل بغيره طرد الباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أنّ الإعراب كذلك ز⁽⁴⁾ ورد الناظر⁽⁵⁾ التعليل المذكور بأنّ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لاحقا أثبت من لحاق الكسر مع ياء المتكلم؛ لأنّ ياء المتكلم فيه فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فإنّها عمدة انتهى . ونقله الدنوشري⁽⁶⁾ وأقره وأقول جوابه أن الكسر مع ياء المخاطبة في الوسط حكما فلا محذور فيه كما نقلناه عن الجامي بخلاف مع ياء المتكلم⁽⁷⁾، قوله: «كمنية جابر... الخ»⁽⁸⁾ تمامه أصادفه وأفقد جل مالي . قاله زيد الخيل الذي سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - زيد الخير وقبله تمنى مزيدٌ زيدا أذا ثقة إذا اختلف العوالي كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه فلما لقيه طعنهما فهربا فقال زيدٌ: تمنى... الخ والعوالي الرماح والمنية بضم الميم التمني أي تمنى

(1) قوله: «وأما نحو تأمروني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 113.

(2) قوله: «لأنّها تقي الفعل الكسر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 114.

(3) ينظر: شرح الجامي على الكافية، ص: 180-182.

والجامي هو: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، مفسر فاضل ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) سنة 810هـ، له عدة مصنفات منها شرح الكافية، تفسير القرآن، شواهد النبوة بالفارسية... الخ، توفي بهرة في أفغانستان سنة 898هـ؛ ترجمته في الأعلام للزركلي، ج 3، ص: 296.

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 255 .

(5) ناظر الجيش

(6) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب النكرة و المعرفة) .

(7) سقط تم تعويضه من النسخة (أ).

(8) قوله: «كمنية جابر إذ قال ليتني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 115.

وعجز البيت: «أصادفه وأفقد جل مالي» وهذا البيت لزيد الخيل الطائي وهو من بحر الوافر؛ ينظر: شرح ابن عقيل، ج 1، ص: 111.

مزید تمنیا کتمنی جابر قوله: «فقلت أعیرانی القدوم لعننی... الخ»⁽¹⁾ أخط أنحت و"القبر" الغلاف "والأبيض" السيف و"المجد" العظيم ز⁽²⁾، قوله: «وحذفها الكراهة... الخ»⁽³⁾ كون المحذوف هو نون الوقاية من الأربعة، الأول هو مذهب [الكثيرين]⁽⁴⁾ لأنها ظرف، ولتعينها في علي وقيل المحذوف النون الأولى وقيل الوسطى دم⁽⁵⁾. وقوله النون الأولى وجهه أنها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقوله الوسطى أي لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا دنوشري⁽⁶⁾ عن ابن الضائع قوله: «ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا»⁽⁷⁾ فيه نظر؛ إذ تكون المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون (لدن) لغة قاله ز⁽⁸⁾ قلت وفي هذا النظر نظر لأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهرا كما نقل دم⁽⁹⁾ في باب المفعول فيه والمضاف إليه في الآية ضمير وقال دم⁽¹⁰⁾ هنا ولا يجوز أن يكون الاسم في قراءته أي نافع لد والنون للوقاية لأن لد متحرك الآخر والنون، إنما أتى بها لتصون الأخرى من الحركة انتهى قوله: «بمعنى حسبي»⁽¹¹⁾ راجع لقدي وقطني واحترر به عن قد وقط بمعنى اسم الفعل أي يكفيني فتلزمهما حال اتصال الياء بهما نون الوقاية وعن (قد) الحرفية و(قط) الظرفية فإنها لا تتصل بهما ياء المتكلم ز⁽¹²⁾ قوله: «أيضا»⁽¹³⁾ مصدر أض

⁽¹⁾ قوله: «فقلت أعیرانی القدوم لعننی... الخ» أخط بها قبرا لأبيض ماجد، شرح الأشموني، ج 1، ص: 117، والبيت لم يعلم قائله، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص: 64.

⁽²⁾ ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص: 226.

⁽³⁾ قوله: «وحذفها لكراهة توالي الأمثال»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 118.

⁽⁴⁾ سقط تكم تعويضه من النسخة (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 59.

⁽⁶⁾ ينظر: آراء الدوشري في حاشية يس على التصريح، ج 1، ص: 112.

⁽⁷⁾ قوله: «ومنه قراءة نافع»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 119.

⁽⁸⁾ ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص: 228.

⁽⁹⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني ج 2، ص: 57.

⁽¹⁰⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص: 58.

⁽¹¹⁾ قوله: «بمعنى حسبي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 119.

⁽¹²⁾ ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للداميني، ج 1، ص: 226-227.

⁽¹³⁾ قوله: «أيضا قدني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 119.

التامة بمعنى رجع منصوب على أنه مفعوله المطلق حذف عامله أي رجع رجوعاً إلى الإخبار بقلة الحذف ولا اقتصر على ما ذكرت أو حال حذف عاملها وصاحبها أي أخبر أيضاً أو أحكي أيضاً وإنما يستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن 85و/ استغناء كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد [أيضاً]⁽¹⁾، إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ولا اختصر زيد وعمرو أيضاً؛ لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر ابن هشام⁽²⁾ قوله: «قد يفى»⁽³⁾ من وفي الشيء وفياً بضم الواو وكسر الفاء؛ أي كثر وعلى هذا فقد للتحقيق أو نفي بنون مضمومة مبني للمفعول فقد للتعليل والمعنى قد يفى الحذف لنون الوقاية قليلاً [في]⁽⁴⁾ قد وقط فيكون إثباته فيهما كثيراً غزي⁽⁵⁾ وهو في ذلك تابع لابن النازم والصحيح ما ذكره الشر تبعاً لابن هشام من أن حذف النون منها قليل وعليه فيفي في النظم بمعنى يأتي من وفيت القوم ووافيتهم أتيتهم قاموس وقد للتقليل قوله: «قدني من نصر... الخ»⁽⁶⁾ تمامه ليس الإمام بالشحيح الملحد أي بالبخل المائل عن الحق وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام وأباه عبد الله ز⁽⁷⁾ . والشاهد في قدني وقدي حيث أثبت النون في الأول وحذفها في الثاني وتعقب بأن الثاني لا شاهد فيه على حذف النون لجواز أن يكون أصله قديم ألحق به ياء القافية وكسرت الدال لالتقاء الساكنين

(1) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(2) ينظر: مغني اللبيب، ج 1، ص: 172.

(3) قوله: «قد يفى» هذا الجزء من متن الألفية في البيت:

وفي لدني لدني فلّ وفي قدرني وقطرني الحذف أيضاً قد يفى

وهذا الجزء الساقط من الطبعة التي اعتمدها من "شرح الأشموني"، النسخة الورقية وهي طبعة دار الطلائع، تحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، تحقيق: حسن حمد، طج 1، ص: 105.

(4) سقط تم تعويضه من النسخة (ب).

(5) ينظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي، ج 1، ص: 126.

(6) قوله: «قدرني من نصر الخبيبين قذي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 119.

وهذا صدر البيت وعجزه: «ليس الإمام بالشحيح الملحد» وهو منسوب لحميد بن ثور الهلالي، وهو من مشطور الرجز؛ ينظر: ابن عقيل، ج 1، ص: 115.

(7) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص: 229.

ز⁽¹⁾ قوله: «امتلاً الحوض... الخ»⁽²⁾ مهلاً نصب بفعل محذوف؛ أي أمهل مهلاً ورويدا صفة وقد ملأت أي لقد ملأت بطني ع⁽³⁾ قوله: «وليس الموافيني... الخ»⁽⁴⁾ اليرفد مبني للمفعول؛ والمعنى ليس الذي يأتي لي عطيتني خائبا ع⁽⁵⁾ قوله: «فلما منعوا ذلك... الخ»⁽⁶⁾ علة المنع [لزوم]⁽⁷⁾ الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه، قوله: «غير الدجال أخوفني عليكم»⁽⁸⁾ فيه ثلاثة أسئلة: أحدها في أخوف فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف؛ فإن أصل الفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل وإنما المعنى أن غير الدجال بمحذوف⁽⁹⁾ منه، والثاني في الياء فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه والياء لا تقبل ذلك، والثالث في لحاق النون وجواب الأخير ذكره الشارح وجواب الأول أن فعله إما خاف أو خيف أو أخاف والجميع [ممكن]⁽¹⁰⁾ أما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب أشغل من ذات [التحيين]⁽¹¹⁾ ويكون الأصل أخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وبهذا التقدير 86 ظ/ اندفع السؤال الثاني، وأما خاف فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف به بالذوات مثل

(1) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص: 229-230.

(2) قوله: «امتلاً الحوض وقال قطني... مهلاً رويداً قد ملأت بطني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 122، وهذا البيت لم يُعلم قائله، وهو من بحر الرجز؛ ينظر: أمالي ابن الشجري، ج 1، ص: 313.

(3) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 1، ص: 131.

(4) قوله: «وليس الموافيني ليرفد خائبا... فإن له أضعاف ما كان أملاً»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 125، وهذا البيت لم يُعرف قائله، وهو من بحر الطويل؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شراب، ج 2، ص: 369.

(5) ينظر: المقاصد النحوية، ج 1، ص: 350.

(6) قوله: «فلما منعوا ذلك نبهوا...»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(7) في (أ) و(ب) لزوم وفي (ج) لزوم وهي الأصح.

(8) قوله: «غير الدجال أخوفني عليكم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(9) في (أ) و(ب) مخوف فيه وفي (ج) مخوف منه وهو الأصح.

(10) في (أ) منكر وفي (ب) و(ج) ممكن وهو الأصح.

(11) في (أ) و(ب) ذات الخفين وفي (ج) أشغل من ذات النحيين وهو الأصح، وذات النحيين امرأة من بني تيم الله كانت تتبع سمناً فأتاها خوات بن جبير الأنصاري فهم بها، فقال: حلي تحيا أنظره، ففعلت، فقال: أمسكه أنظر غيره، فحلت آخر فقال لها ما قال، فلما شغلت يديها بالنحيين ساورها وقضى إربه وهرب؛ ينظر: تعليق الفرائد، ج 1، ص: 66.

شعر شاعر وموت مائت وعاجب فالأصل خاف خوفي ثم قيل خوفي في هذا الشيء أخوف من خوف غيره وأصل الحديث خوف غير الدجال أخوف خوفي، ثم حذف الخوفان وخلفهما غير والياء فصار غير الدجال [أخوفني]⁽¹⁾ وما أخاف فعلى أن الأصل غير الدجال أخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب، والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني أيضا وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لابد من تقدير مضاف وأما في الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين دم⁽²⁾.

⁽¹⁾ في (أ) أخوفيني، وفي (ب) و(ج) أخوفني وهو الأصح.

⁽²⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 66.

الباب الرابع

العلم

العلم:

هذا هو [النوع]⁽¹⁾ الثاني من المعارف ويطلق لغة على العلامة وعلى الراية وعلى الجبل، ابن القاسم⁽²⁾ وقال نق⁽³⁾ هو لغة مأخوذ من العلامة فيدخل فيه كل اسم معرفة كان أو نكرة . ونقله النحاة للاسم الآتي انتهى . قوله: «اسم يعين المسمى... الخ»⁽⁴⁾ هذا التعريف عند المص خاص بالعلم الشخصي؛ لأنّ الجنسي عنده نكرة معنى فلا تعيين فيه وعلى ما هو الحق فيمكن أن يتناوله التعريف ويراد بالتعيين ما يعم الذهني⁽⁵⁾ يس قوله: «ويجوز أن يكون علمه مبتدأ... الخ»⁽⁶⁾ هذا أولى من الأول لوجهين: أحدهما أنّه لا يخبر عن النكرة بمعرفة والثاني أن العلم هو المخبر عنه يس⁽⁷⁾ قوله: «بضميره»⁽⁸⁾ أي ضمير الخبر قضيته أنّ ضمير علمه راجع إلى الاسم وذلك مخالف لقوله بعد علم المسمى إلا أن يقال المراد بضميره شيء فيه قوله: «علم المسمى»⁽⁹⁾ «تصريح بأنّ ضمير علمه عائد على المسمى عليه فالإضافة بمعنى اللام الاختصاصية وبجواز عوده على الاسم، فالإضافة بمعنى من أي العلم من [وقوع]⁽¹⁰⁾ الأسماء كلّ اسم عين مسماه بغير قيد يس⁽¹¹⁾ قوله: «فخرج بقوله يعين المسمى النكرات»⁽¹²⁾ كرجل لأنّها لا تعين مسمياتها وكشمس وكعمر فإنّ لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وإنّما حصل التعيّن بعد الوضع لأمر عرض

(1) في (أ) (النون) وفي (ب) و(ج) (النوع) وهو الأصح.

(2) ينظر: ابن قاسم الغزي، فتح الرب المالك، ج 1، ص: 129.

(3) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(4) قوله: «اسم يعين المسمى»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(5) حاشية يس على شرح الخلاصة، ج 2، ص: 50.

(6) قوله: «ويجوز أن يكون علمه مبتدأ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 2، ص: 50.

(8) قوله: «ليكون المبتدأ ملتبسا بضميره»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(9) قوله: «والنقدير: علم المسمى»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(10) في (أ) وفي (ب) و(ج) نوع، والأصح (أ).

(11) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 50.

(12) قوله: «فخرج بقوله يعين المسمى النكرات»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي تصريح قوله: «كالحضور والغيبة»⁽¹⁾ بتأمل وجه كون الغيبة 87و/ وقرينة وهلا جعلت تقدم المرجع ولو حكما سم⁽²⁾ قوله: «وقرن لقبيلة»⁽³⁾ لا يختص بالموجودين منها حين وضعه فليس المراد بعلم الشخص ما كان مسماه فردا حقيقيا ولا ما كان مشخصا في الخارج؛ لأنّ الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في الخارج حين الوضع فقولهم تشخص العلم خارجي بالنظر للأغلب ويؤديه أنّ العلم الشخص قد يوضع لمعنى ذهني يس⁽⁴⁾ قوله: «ينسب إليه أويس القرني»⁽⁵⁾ ومن قال أنّه منسوب إليها أويس القرني ومن قال أنّه منسوب إلى قرن المنازل كالجوهري فقد سها تصريح⁽⁶⁾ قوله: «وشذقم»⁽⁷⁾ ضبطه الشنواني بالشين والذال المعجمتين وقال ابن هشام بالبدال المهملة يس⁽⁸⁾ قوله: «وواشق لكلب»⁽⁹⁾ ذكر في النظر سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب وفي ذلك (موازاة)⁽¹⁰⁾ لقوله تعالى: «ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم» تصريح قوله: «وهي ما صدر بأب أو أم»⁽¹¹⁾؛ أي علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج فيه والثاني نحو أب لزيد جاء إذا سميت به أو أبو زيد قائم إذا سميت به؛ فإنّ الأول لا إضافة فيه والثاني الإضافة فيه لجزء العلم لا لكاه وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صدر بابن أو بنت كابن داية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات سق⁽¹²⁾ قوله: «وهو ما أشعر... الخ»⁽¹³⁾؛ أي باعتبار مفهومه الأصلي لا العلمي إذ هو الذات التي وضع لها وإن عبّر بأشعر دون دل

(1) قوله: «كالحضور والغيبة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(3) قوله: «وقرن لقبيلة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 126-127.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 50.

(5) قوله: «ينسب إليه أويس القرني»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 124.

(7) قوله: «وشذقم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 50.

(9) قوله: «وواشق لكلب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(10) في (أ) و(ب) موازنة، وفي (ج) موازاة وهي الأصح.

(11) قوله: «وهي ما صدر بأب أو أم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 445.

(13) قوله: «وهو ما أشعر برفة مسماة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

أو وضع ثم الفرق بين الكنية واللقب بالحيشية بإشعار بعض الكنى بالمدح والذم لا يضر كأبي الخير وأبي لهب وكذا الفرق بينهما وبين الاسم ويؤيده قول بعضهم يدخل في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح أي لإشعارها بالمدح وقد يدي أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم [ما صدر بأب أو أم كنية مطلقا]⁽¹⁾ ثم يعتبر الإشعار سق⁽²⁾ وهاضعة بفتح الضاد وكسرهما عوض عن الواو ز⁽³⁾ عن الجوهرى قوله: «وأخرن ذا... المخ»⁽⁴⁾ سحله ما لم يشتهر اللقب والأقدم كقوله تعالى: «إنما المسيح عيسى»⁽⁵⁾ فلا ضرورة في قول الشاطبي المقرئ وقالون عيسى خلافا للشر الشاطبي يس⁽⁶⁾ قوله: «لأنّ اللقب في الأغلب... الخ»⁽⁷⁾ ولأنّ صفة 88/ في المعنى وحققها (التأخير)⁽⁸⁾ ولأنّ لو قدم عليه لضاعت فائدة الاسم لأنّه يفيد ما يفيد الاسم وزيادة ز⁽⁹⁾ قلت [ما ذكره]⁽¹⁰⁾ يقتضي منع تقديمه على الكنية أيضا فتأمل ثم رأيت الشنواني قال [وتعليهم]⁽¹¹⁾ لتأخير اللقب يقتضي وجوب تأخيره عن الكنية واختاره بعض المتأخرين ومقتضى ما تقرر أنّ الكنية التي من أفراد اللقب [كأبي الخير يجري فيها ما تقرر في اللقب]⁽¹²⁾ المحض انتهى قوله: «أنا ابن مزيقيا... الخ»⁽¹³⁾ بضم الميم وفتح

(1) سقط من (ج).

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 445.

(3) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص: 233.

(4) قوله: «وأخرن ذا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(5) سورة النساء، الآية 171.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 51.

(7) قوله: «لأنّ اللقب في الأغلب منقول»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127.

(8) في (أ) التأشير، وفي (ب) و(ج) التأخير هو الأصح.

(9) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص: 233.

(10) سقط تم تعويضه من (ب).

(11) في (أ) تعلمني وفي (ب) و(ج) تعليلهم وهي الأصح.

(12) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(13) قوله: «أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي ... أبوه منذر ماء السماء»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 127،

وهذا البيت لأوس بن الصامت وهو من بحر الوافر؛ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 134.

الزاي وسكون التحتية لقب [عمرو]⁽¹⁾ لأنه كان يلبس كلّ يوم حلتين فاذا امس مزقهما وماء السماء لقب منذ [ز] [لقب به]⁽²⁾ لحسن وجهه تصريح⁽³⁾ قوله: «بأنّ ذا الكلب عمرا... الخ»⁽⁴⁾ ذا الكلب لقب عمرو ويبطن حال من عمرو وشريان بكسر الشين المعجمية وفتحها شجر يعمل منه القسي وجملة يعوي إلى صفة لبطن شريان ع⁽⁵⁾ قوله: «أقسم... الخ»⁽⁶⁾ تمامه فاغفر اللهم إن كان فجر وسببه أن قائله قال لعمر رضي الله عنه أنّ ناقتي قد نقبت فاحملي فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك فأنشده يقال نقب البعير بكسر القاف ينقب بفتحها إذا رق [خفة]⁽⁷⁾ ودبر بمعناه وفجر حنث في يمينه تصريح⁽⁸⁾ قوله: «وما اهتز عرش الله... الخ»⁽⁹⁾ أصله أنّ السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في الحلة فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله تعالى عنه تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «وقد رفع توهم دخول الكنية... الخ»⁽¹¹⁾ الرفع ممنوع لصدق قوله وإن يكونا مفردين مع عموم قوله سواء وشموله الكنية والاس أي وإن

(1) في (أ) عمر وفي (ب) و(ج) عمرو وهو الأصح.

(2) سقط من (أ).

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:133.

(4) قوله: «بأنّ ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ... ببطن شريان يعوي حوله الذيب»، شرح الأشموني، ج1، ص:128، والبيت لجنوب بنت العجلان وهو من بحر البسيط؛ ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص:120.

(5) قوله: «بأنّ ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ... ببطن شريان يعوي حوله الذيب شرح الأشموني، ج1، ص:128، والبيت لجنوب بنت العجلان وهو من بحر البسيط؛ ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص:120.

(6) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:360.

(7) قوله: «أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبّر»، شرح الأشموني، ج1، ص:129، والبيت لأعرابي قدم إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو من بحر الرجز؛ ينظر: خرافة الأدب للبغدادي، ج5، ص:153.

(8) سقط من (أ).

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:134.

(10) قوله: «وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو»، شرح الأشموني، ج1، ص:129، والبيت لحسان بن ثابت وهو من بحر الطويل؛ ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص:136.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:134. قوله: «وقد رفع توهم الكنية»، شرح الأشموني، ج1، ص:130.

يكن اللقب سواء مفردين كما في الاسم المفرد ولا يمنع ذلك كون بعض إفراده لا يكون مركبا وهو الكنية ب⁽¹⁾ قوله: «مفردين»⁽²⁾ المفرد يقابل المثني والمجموع في باب الإعراب والمضاف و[المشتبه]⁽³⁾ في باب النداء ولا الجملة في باب المبتدأ والخبر والمركب هنا [و]⁽⁴⁾ في باب الكلمة وهو هنا الجملة والمضاف والمركب المزجي [و]⁽⁵⁾ ثم ما دل [جزؤه]⁽⁶⁾ على جزء معناه قوله: «وإلا أتبع... الخ»⁽⁷⁾ ظاهره وصريح كلام الشر امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال وإن كانا مفردين أو أولهما جازت إضافة الاسم إلى اللقب انتهى وذلك لأن المضاف 89/و إليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف نق⁽⁸⁾ قوله: «يتأولون الأولى بالمسمى... الخ»⁽⁹⁾ فهو من إضافة المسمى إلى الاسم وإثما لم يعكس لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز ض⁽¹⁰⁾ وفيه أنهم قد ينسبون إلى الأول ما تصح نسبته إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرز ب⁽¹¹⁾ وجوابه أن هذا خارج عن القاعدة لقرينة خارجية كما يشهد به قولهم كلّ حكم ورد على اسم فهو على مدلوله لقرينة سق⁽¹²⁾ قوله: «والقطع»⁽¹³⁾ لم أَرْضَى قطع البيان نصا والظاهر جوازه كالبديل لأنه أخوه [سق⁽¹⁴⁾ قوله: «أو عطف بيان»⁽¹⁾

⁽¹⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽²⁾ قوله: «مفردين فأضف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

⁽³⁾ في (أ) و(ب) المشبه وفي (ج) الشبيه به وكلاهما صحيح.

⁽⁴⁾ سقط من (أ).

⁽⁵⁾ سقط من (أ).

⁽⁶⁾ في (أ) و(ج) جزؤه وهو الأصح وفي (ب) جزمه.

⁽⁷⁾ قوله: «وإلا، أتبع الذي ردف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

⁽⁸⁾ ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

⁽⁹⁾ قوله: «يتأولون الأولى بالمسمى... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

⁽¹⁰⁾ ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج 1، ص: 130.

⁽¹¹⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽¹²⁾ ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 448.

⁽¹³⁾ قوله: «والقطع»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

⁽¹⁴⁾ ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ص: 448.

بيان»⁽¹⁾ لكونه أشهر⁽²⁾ ص⁽³⁾ قوله: «والقطع»⁽⁴⁾ لم أر في قطع البيان نصا والظاهر جوازه كالبدل لأنه أخوه سق⁽⁵⁾ قوله: «عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية»⁽⁶⁾ ال في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما لشخص نق⁽⁷⁾ قوله: «وذو ارتجال... الخ»⁽⁸⁾ ارتجال الخطبة والشعر ابتداءهما من غير تهئية قبل دم⁽⁹⁾ عن الصحاح قوله: «كلها منقولة»⁽¹⁰⁾ ولا يضر جهل أصلها دم⁽¹¹⁾ قوله: «هو ما استعمل»⁽¹²⁾ يشعر بأنه لا بد في العلم من أن يستعمل وظاهر عبارة التعتزاني عدم اشتراطه وأورد على الحد أنه غير مانع لصدقه بما استعمل علما أيضا كأسامة فإنه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لأمر تجل نق⁽¹³⁾ قوله: «وجملة»⁽¹⁴⁾ عطف على قوله منقول أي ومن العلم جملة وهذا شروع في تقسيم آخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تنافي بينه وبين ما قبله فلا يرد أن الجملة قسم من المنقول فكيف تجعل قسيما له يس⁽¹⁵⁾ قوله: «برق نحره»⁽¹⁶⁾ بفتح الراء يقال برق السيف يبرق بروقا إذا تلأأ ويقال برق البصر بالكسر يبرق برقًا إذا تحير فلم يطرق قال الجوهري قوله: «شاب قرناها»⁽¹⁷⁾ أي

(1) قوله: «أو عطف بيان»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

(2) اسقط من (أ).

(3) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترايازي ج 1، ص: 361.

(4) قوله: «والقطع إلى النصب بإضمار فعل... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 448-449.

(6) قوله: «منقول عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 130.

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(8) قوله: «ذو ارتجال»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133 (الواو زائدة ربما من الناسخ).

(9) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 2، ص: 142.

(10) قوله: «كلها منقولة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133.

(11) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 142.

(12) قوله: «هو ما استعمل من أول الأمر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133.

(13) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(14) قوله: «وجملة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133.

(15) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 53.

(16) قوله: «كبرق نحره»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133.

(17) قوله: «شاب قرناها»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 133.

ذوّبتا شعرها تصريح⁽¹⁾ قوله: «على أطرقا... الخ»⁽²⁾ إلا (التمام)⁽³⁾ وإلا العصي أطرقا بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء والباليات جمع بالية من بلي الثوب إذا خلق بابه علم وإضافته إلى الخيام بيانية وهو مبتدأ خبره أطرقا والتمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت يستر به جوانب الخيمة والعصي بكسر العين جمع عصى وأراد 90ظ/ بها قوائم الخيمة ع⁽⁴⁾ قوله: «أشلى سلوقية»⁽⁵⁾ أي أغراها والسلوقية السلاق المعروف باتت أي السلوقية وبات بها صاحبها بوحش [اصمت]⁽⁶⁾ بقطع الهمزة ووصلها في القاموس وتركته بوحش أصمت أي بالغلاة لا تبقى واو رد حرارة قوله: «تبئته... الخ»⁽⁷⁾ مفعول نبيت الأول التاء النائية عن الفاعل والثاني أخوالي والثالث جملة لهم، قديد؛ أي قادين والقديد الصياح والشاهد في يزيد فأنه علم منقول عن الجملة دل عليه ضمة الدال ز⁽⁸⁾ قوله: «أن يحكي أصله»⁽⁹⁾ أي وافقه قول ابن الضائع أن العلم الجملة لا يوصف بإعراب ولا بناء بل هو محكي انتهى لكن قال السيد⁽¹⁰⁾ أنها معربة تقديرا فيقدر الإعراب في آخرها [ومثله]⁽¹¹⁾ في الباب يس⁽¹²⁾ والمانع

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:127.

(2) قوله: «على أطرقا باليات الخيام»، شرح الأشموني، ج1، ص:133.

وهذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه: «إلا التمام وإلا العصي» وهو من بحر المتقارب؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية محمد حسن شراب، ج3، ص:356.

(3) في (أ) "الشماء" وفي (ب) و(ج) التمام وهو الأصح.

(4) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:362-363.

(5) قوله: «أشلى سلوقية باتت وبات بها... بوحش إصمت في أصلها أود» وهذا البيت لعبيد بن حصين

النميري وهو من بحر البسيط؛ ينظر:، شرح الأشموني، ج1، ص:136.

(6) سقط من (أ) تم تعويضه.

(7) قوله: «تبئت أخوالي بني يزيد... ظلما علينا لهم قديد» هذا البيت لرؤبة بن العجاج وهو من بحر الرجز؛

ينظر:، شرح الأشموني، ج1، ص:134.

(8) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة لأبي زكريا الأنصاري، ج1، ص:236.

(9) قوله: «أن يحكي أصله»، شرح الأشموني، ج1، ص:138.

(10) السيد الصفوي .

(11) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(12) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:54.

من ظهور الإعراب من ظهور الإعراب فيها حركة الحكاية قوله: «فيبنى على السكون»⁽¹⁾ إنّما لم تفتح الياء كياء المنقوص لأنّ الفتحة ثم فتحة إعراب والأصل فيها الظهور وهنا حركة فتحة بناء والأصل فيه السكون فالتزم مع الياء تخفيفا وبالجملّة لما كان المركب هنا مبنيا في الجملة لم يكن لياؤه حظ في التحريك بخلاف المنقوص ز⁽²⁾، قوله: «تشبيها بخمسة عشر»⁽³⁾ قضيته أنّ المركب العددي ليس من المزجي والإسنادي فلا يخلو مركب عنها سواء سمي به أولا كانت التسمية في كلام العرب أولا، واعتراض أبي حيان على العصر بالمركب من حرفين كإنما، أو حرف واسم كيازيد، أو حرف وفعل كقعد قام، اجيب عنه بأنّ تلك مشبهة بتركيب الإسناد فاكتفى به عنها فاذا سمي بها حكيت وأما المركب التوصيفي كزيد القائم فملحق بالمفرد ز⁽⁴⁾ بقي أنّه إذا كان العددي من المزجي ورد أنّه إذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي يس⁽⁵⁾، قوله: «وقد يضاف صدره إلى عجزه»⁽⁶⁾ فيعامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف وغيره وقد يلتزم فيه منع الصرف ويعامل الصدر أيضا بمقتضى حاله إلا في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا تظهر نحو: (رأيت معدي كرب) دم⁽⁷⁾، قوله: «وإعرابه إعراب غيره... الخ»⁽⁸⁾ قال ابن هشام⁽⁹⁾: «وأجروا على لفظه أحكام غلام زيد لأنّهم شبهوه به فمن ثم أعربوا كلا منهما وعلى كلّ منهما حكم العلم ومن ثم منعوا صرف (أوبر) و(أوى) في (ابن أوى) و(بنات أوبر) للعملية والوزن، وإن كان العلم إنّما هو المجموع كالأخير وقالوا: جاءني أبو بكر بن فلان بترك تنوين بكر وإن كان الموصوف بابن المجموع» أتم وبقوله: «وقالوا جاءني... الخ يعلم 91ظ

⁽¹⁾ قوله: «فيبنى على السكون»، شرح الأشموني، ج1، ص: 138.

⁽²⁾ ينظر: الدرر السنية لأبي زكريا، ج1، ص: 237.

⁽³⁾ قوله: «تشبيها بخمسة عشر قضية»، شرح الأشموني، ج1، ص: 138.

⁽⁴⁾ ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 237.

⁽⁵⁾ لا يوجد هذا في حاشية (يس) على الألفية.

⁽⁶⁾ قوله: «وقد يضاف صدره إلى عجزه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 138.

⁽⁷⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 145.

⁽⁸⁾ قوله: «وإعرابه إعراب غيره»، شرح الأشموني، ج1، ص: 138.

⁽⁹⁾ ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج2، ص: 568.

أنَّ إعطاء أجزاء حكم العلم لا يتقيد بالعلم الجنسي وإن وقع التقيد بذلك الدماميني كما نقله في التصريح وأقره وبهذا يعلم أن هريرة في أبي هريرة غير مصروف كما قاله الشميني في حواشي الشفا يس⁽¹⁾ [قوله: «والأحناش»⁽²⁾ الحنش محرّكة الذباب والحية وكلّ ما يعاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وما أشبه رأسه رأس الحيات جمعه أحناش والحشرات جمع حشرة صغار دواب الأرض قاموس]⁽³⁾ «قوله: فلا يضاف ولا يدخل... الخ»⁽⁴⁾ [أي]⁽⁵⁾ إلا إذا قصد الشياخ فيهما تصريح⁽⁶⁾ «قوله [ويبدأ به وتنصب... الخ»⁽⁷⁾ أي فلا يسوغ فيهما تصريح⁽⁸⁾ [9] «قوله في سبحان [علم]⁽¹⁰⁾ على التسبيح»⁽¹¹⁾ رد ابن هشام علميته بملازمته للإضافة دم⁽¹²⁾ بأنّ الإضافة التي تبطل العملية ما كانت للتعريف أو التخصيص وأما ما كانت للبيان كحاتم طيء وفرعون موسى فلا، وأجاب البيضاوي⁽¹³⁾ «بأنّ علميته إنّما هي عند قطعه عن الإضافة وعبارته "سبحان" اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما فيقطع عن الإضافة ويمنع من الصرف» أتم، قوله: «أتمته»⁽¹⁴⁾ أي جماعته قوله: «أنّ هذه الأسماء»⁽¹⁵⁾ أي أعلام الأجناس، قوله: «والفرق بين أسد... الخ»⁽¹⁶⁾ على المرجح من

(1) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 54.

(2) قوله: «والأحناش»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 138.

(3) سقط (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) قوله: «فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 138.

(5) سقط (أ) تم تعويضه من (ب).

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 138.

(7) قوله: «ويبدأ به وتنصب المنكرة بعده»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 138.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 138.

(9) سقط من (ج) موجود في (أ) و(ب).

(10) سقط (أ) تم تعويضه من (ج).

(11) قوله: علم على التسبيح»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

(12) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 142.

(13) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ج 6، ص: 02.

(14) قوله: «أتمته»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

(15) قوله: «أنّ هذه الأسماء موضوعة للحقائق»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

(16) قوله: «والفرق بين أسد... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

أنَّ اسم الجنس موضوع للماهية أيضا فالفرق أنَّ في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني، وفي اسم الجنس لم يلاحظ المعنى فإن قلت الواضح إذا وضع لفظة الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ المعنى فإن قلت الواضح إذا وضع بلفظة بإزاء معنى فلا بد أن يلاحظ المعنى، قلت الحضور الذهني وإن كان حاصلًا لم يلاحظ في النكرة بخلاف المعرفة، فإنَّ الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا الشيء ليس اعتبارا لعدمه سق⁽¹⁾، قوله: «موضوع للواحد»⁽²⁾ أي المفرد المبهم هذا عند جمع من محققي الأصوليين أمَّا عند النحاة وجمع من الأصوليين فاسم الجنس ما وضع للحقيقة مطلقا أي بلا تعيين ز⁽³⁾ والثاني أرجح سق⁽⁴⁾ وعليه يتأتى الفرق بين اسم الجنس والنكرة بالاعتبار أن اعتبر في اللفظ دلالاته على الماهية بلا قيد سمي اسم الجنس أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة فكا هي⁽⁵⁾، قوله: «المتحدة في الذهن»⁽⁶⁾ أي المتعينة فيه اعتبار تعيينها فيه قوله: «إطلاقته على أصل وضعه»⁽⁷⁾ هذا على أنَّ القول بأنَّه موضوع للفرد المنتشر، أمَّا على القول بأنَّه موضوع للماهية فاستعماله في الفرد المبهم أو المعين إن كان من حيث اشتماله 92 و على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز. وكذا يقال في علم بالجنس فكا هي⁽⁸⁾، قوله: «أم عريط»⁽⁹⁾ من اعترض في الأرض إذا ذهب فيها سم⁽¹⁰⁾ عن الخوارزمي: [قوله: «وشبوة»⁽¹¹⁾ من الشبابة وهي الحدة لما في إبرتها من الحدة سم⁽¹²⁾، قوله: «وأسامة»⁽¹³⁾ لم يعرف تركيب ا س م إلا في أسامة

(1) هذا غير موجود في حاشية يس على شرح قطر الندى ولكن في الدرر السنية، ج1، ص: 239.

(2) قوله: «موضوع للواحد»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139.

(3) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 293.

(4) لا يوجد في حاشية يس على شرح قطر الندى.

(5) ينظر : مجيب الندا للفاكهي ، ص : 175 .

(6) قوله: «للحقيقة المتحدة في الذهن»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139.

(7) قوله: «إطلاقته على أصل وضعه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139 (أطلقته).

(8) ينظر : مجيب الندا للفاكهي ، ص : 176 .

(9) قوله: «أمعريط»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «وشبوة للعقرب»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139.

(12) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) قوله: «وأسامة وأبو الحارث الأسدي»، شرح الأشموني، ج1، ص: 139.

ويجوز كون الهمزة بدلا من واو الوسم وهو التأثير⁽¹⁾ سم⁽²⁾، قوله: «كذا فجار»⁽³⁾ مبتدأ وعلم خبر [ويجوز أن يكون كذا خبرا مقدما وفجار مبتدأ وعلم خبر مبتدأ محذوف أي هو علم واللفجرة متعلق به وقول المعرب علم مبتدأ خبره محذوف تقديره موضوع واللفجرة متعلق موضوع فيه نظر ويجوز أن يكون فجار مبتدأ أول، وعلم مبتدأ ثانٍ وسوغ الابتداء به تعلق لللفجرة به قوله كذا خبر الثاني والثاني خبره خبر الأول والرباط اشتمال جملة الخبر على اسم بمعنى المبتدأ حال⁽⁴⁾، قوله: «بمعنى الفجور»⁽⁵⁾ فليس المراد باللفجرة المرة من الفجور بل مطلق الفجور، وإنما عبر باللفجرة لأنَّ فعال كفجار من أعلام المؤنث فعبر باللفجرة [لبيان اعتبار تأنيث المسمى سم⁽⁶⁾ على الشاطبي قوله: «إنا اقتسمنا... الخ»⁽⁷⁾ أنا يفتح الهمزة مفعول⁽⁸⁾] لعلمت في بيت قبله والخطبة الخصلة ع⁽⁹⁾، قوله: «يكون للذوات والمعاني... المخ»⁽¹⁰⁾ هذا تقسيم لما يشمل المفهوم ولما صدق وإلا فعلم الجنس إنما هو موضوع للماهية يقيد حضورها في الذهن فكيف ينقسم إلى الذات والمعنى⁽¹¹⁾، قوله: «ويكون اسما»⁽¹²⁾ وكذا لم يقل وألقابا إذ لم يقع التلقيب في العلم الجنسي بخلاف الشخصي مذكرا كان أو مؤنثا وقول بعضهم لم يقع تلقيب الإناث مردود بنقل الثقات وقد نصوا على أنَّ عنيزة لقب فاطمة محبوبة امرئ القيس وحميراء لقب لصديقة رضي الله عن أبيها وعنها يس⁽¹³⁾،

(1) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(2) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(3) قوله: «كذا فجار»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

(4) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(5) قوله: «بمعنى الفجور»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139.

(6) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «إنا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 139، والبيت للناطقة الذبياني من بحر الكامل.

(8) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(9) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 1، ص: 369.

(10) قوله: «يكون للذوات والمعاني... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(11) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص: 238.

(12) قوله: «ويكون اسما وكنية»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(13) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 50-51.

قوله: «قد جاء العلم الجنسي»⁽¹⁾ لما يؤلف من ذلك أسماء الكتب إذ كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العضدي تسمى بالإيضاح لا يختص بذلك نسخة دون أخرى، كما أن أسامة كذلك وكذا الباقي فاذا قلت هذا الإيضاح فهو كقولك هذا أسامة تشير الولى فرد حاضر وإذا قلت الإيضاح خير من الجمل والمفصل فهو كقولك أسامة أجراً زمن ثعالة فهو علم جنس في المؤلفات دم⁽²⁾، قوله: «هبان بن بيان»⁽³⁾ بفتح أولها وتشديد التحتية وهو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية لا هيئة ولا بنية تصريح⁽⁴⁾، قوله: «أبو المضاء»⁽⁵⁾ بفتح الميم والضاد والكد تصريح⁽⁶⁾، قوله: «أبو الدغفاء»⁽⁷⁾ بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء الممدودة تصريح⁽⁸⁾ والدغف كالمنع الأخذ الكثير قاموس.

(1) قوله: «قد جاء علم الجنس»، شرح الأشموني، ج1، ص: 141.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 159-160.

(3) قوله: «هبان بن بيان»، شرح الأشموني، ج1، ص: 141.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 140.

(5) قوله: «أبو المضاء»، شرح الأشموني، ج1، ص: 141.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 140.

(7) قوله: «أبو الدغفاء»، شرح الأشموني، ج1، ص: 141.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 140.

الباب الخامس

اسم الاشارة

اسم الإشارة:

قوله: «ما وضع لمشار إليه»⁽¹⁾ أي لمعنى مشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء لأنَّ الإشارة عند إطلاقها حقيقية في الإشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب 93 وظ وأمثاله فإنَّها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية ومثل «ذَلِكُمُ اللَّهُ رُبُّكُمْ»⁽²⁾ ممَّا ليس الإشارة إليه حسية محمول على الإشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة في التعريف لغوية فلا دور سق⁽³⁾، قوله: «بذا»⁽⁴⁾ أصله ذي بلا تتوين [قوله أصله ذي أي: فذا ثلاثي وه مذهب البصريين قالوا لتصغيره عل دنيا بإعادة اللام وقد يعارض بأنك إذا سميت به قلت (ذا) فتزيد الفا أخرى ثم تقبلها همزة كما تقول لا إذا سميت بلا وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وصفا إذا كان ثانيهما ألفا وسمي بها ولو كان أصله ثلاثة قلت: ذاي ردا له إلى أصله، وقال الكوفيون ألف (ذا) زائدة لقولهم (زان) و(دين) في التثنية فالألف والنون والياء والنون للتثنية فلم يبق إلا الذال ورد بأنَّ الألف حذفت لالتقاء الساكنين ولذا شددت النون بعوضا منها قاله دم⁽⁵⁾ [5] (6) لنهاية محرك العين بدليل قلبها ألفا وحذفت لامه اعتبارا نق⁽⁷⁾، قوله: «لمفرد»⁽⁸⁾ أي ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق، وقد يشار بها إلى الاثنين نحو: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»⁽⁹⁾ وإلى الجمع كقوله: [ولقد سئمت من الحياة وطولها]⁽¹⁰⁾ وسؤال هذا الناس كيف لبيد⁽¹¹⁾ [قال الشاعر: هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قوم ماجد مصور

(1) قوله: «ما وضع لمشار إليه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(2) الآية 102 سورة الأنعام.

(3) ينظر: يوجد في حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 426.

(4) قوله: «بذا» مقصورا، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 311.

(6) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(7) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(8) قوله: «لمفرد مذكر أشر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(9) الآية 68 سورة البقرة.

(10) سقط من (ا) و(ب) موجود في (ج).

(11) وهذا البيت للبيد بن ربيعة من بحر الكامل، ينظر: ديوانه .

روي بكسر الهمزة والهاء وبضمهما وإلى كل شيء⁽¹⁾ وذلك في جند أعلى القول بأن كلا منهما باقٍ على أصله سق⁽²⁾ عن ابن هشام، وقوله: «مذكرة»⁽³⁾ لا يرد على كونها للمذكر، قوله: «تبين نعماً على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاوي»⁽⁴⁾ لأنّ المعنى لذلك الشخص أو الإنسان سق⁽⁵⁾، قوله: /«وذائه... بهاء مكسورة... الخ»⁽⁶⁾ وذائه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة تصريح⁽⁷⁾، قوله: «بذي»⁽⁸⁾ يكسر الذال ثم ياء ساكنة منقلبة عن ألف ذا، قوله: «وذه»⁽⁹⁾ بقل ياء ذي هاءً وقفاً لبيان الياء، قوله: «لبيان الياء»⁽¹⁰⁾ أي لأنّ حق هذه الياء أن تقلب هاء في الوقف لكون الياء للتأنيث كالياء في (اضطرابي) و(تضربين) فهي بمنزلة التاء في فاطمة علامة التأنيث تبدل في الوقف خاءً ثم أجري الوصل مجراه قوله: «وته»⁽¹¹⁾ بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال (ذه)، قوله: «وباختلاس»⁽¹²⁾ أي عدم إشباع، قوله: «وتي»⁽¹³⁾ بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال (ذي) فقيه الجمع بين البدلين (التاء) و(الياء)، قوله: «وتا»⁽¹⁴⁾ بقلب ذال (ذا) تاءً نق⁽¹⁵⁾، قوله: «وذات»⁽¹⁶⁾ [قال ابن هشام: «هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك فإن صح فيكون

(1) اسقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(2) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 428.

(3) قوله: «مذكر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(4) هذا البيت للناطقة الذبياني.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 428.

(6) قوله: «وذائه.. الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 142.

(8) قوله: «بذي وذه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(9) قوله: «وذه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(10) قوله: «لبيان الياء»، شرح الأشموني، ج 1، ص:

(11) قوله: «ويه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(12) قوله: «وباختلاس»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(13) قوله: «وتي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(14) قوله: «وتا» المصدر نفسه.

(15) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(16) قوله: «وذات»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

التقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق⁽¹⁾ بالبناء على الضم والإشارة (ذا) والتاء للتأنيث كالتاء في (امرأة) نق⁽²⁾، قوله: «فلا يشار»⁽³⁾ هذه المفردة أي ولو حكما لصحة قولك ذي الجماعة، وذي الفرقة نق⁽⁴⁾، قوله: «فلا يشار»⁽⁵⁾ بهذه العشرة لغيرها لما كانت الإشارة يكنى بها عن المشار إليه وكانت الأنثى أحق بالكناية ناسب كثرة ألفاظ إشارتها ابن قاسم الغزي⁽⁶⁾، قوله: «وذان»⁽⁷⁾ ثان لم يثن من أسماء الإشارة غير (ذا) و(تا) مرادي⁽⁸⁾، قوله: «للمثنى»⁽⁹⁾ أن أريد به اللفظ الدال على اثنين فالمراد بالنسبة والإضافة التي أفادتها اللام بإضافة المفرد إلى كليه والمعنى أن (ذان) و(تان) ثابتان للفظ المثني المرفوع أي لهذا النوع ثبوت المفرد لكليه وملخصه أنهما من أفرادهما فكلّ منهما مثني مرفوع وإن أريد به المعنى أي اثنين أي شيئين حمل قوله المرتفع على المسامحة أي المرتفع لفظه أو داله سم⁽¹⁰⁾، قوله: «فمؤول»⁽¹¹⁾ أي بأنّ المثني بالألف على لغة كنانة وغيرها بأنّ (أن) بمعنى (نعم) كقول ابن الزبير⁽¹²⁾ لمن قال له: «لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها»؛ أي بأنّ فيها ضمير الشأن أي أنّ الشأن هذان 94ظ/ لساحران ز⁽¹³⁾ والتأويل الثاني معترض بأمرين أحدهما مجيء (أن) بمعنى (نعم) شاذ والثاني أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وأجيب عن هذا بأنّ اللام داخلة على مبتدأ محذوف؛ أي لهما ساحران والتأويل الثالث ضعيف لأنّ ضمير الشأن موضوع لتقوية

(1) اسقط من (ب) و(ج) موجود في (أ).

(2) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(3) قوله: «فلا يشار»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(4) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(5) قوله: «فلا يشار»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(6) ينظر فتح الرب المالك للغزي، ج 1، ص: 142.

(7) قوله: «وذان»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(8) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ج 1، ص: 407.

(9) قوله: «للمثنى»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 141.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «فمؤول»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 142.

(12) ابن الزبير: هو عبد الله بن الزبير الأسدي (بفتح الزاي) (توفي نحو 75هـ/694م) وهو شار من أهل الكوفة في العصر

الأموي، ترجمته في الأغاني للأصفهاني، ج 14، ص: 215.

(13) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص: 243.

الكلام فلا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت واختار ابن الحاجب أن هذا مبني وأن قول الأكثرين هذين جرا ونصبا ليس إعرابا مغني⁽¹⁾، قوله: «أي مذكرا أو مؤنثا»⁽²⁾ عاقلا أو غيره بدليل بقية كلامه ز⁽³⁾، قوله: «والمد فيه أولى من القصر فيه»⁽⁴⁾ لغات أخر (هلا) بإبدال الهمزة (هَاء) وأولاء يضم الهمزتين وأولاء بالتثوين ز⁽⁵⁾، قوله: «ذم المنازل... الخ»⁽⁶⁾ ميم (ذم) بالحركات الثلاث: الفتح للتخفيف، والضم للإتباع، أي إتباعها للذال، والكسر على الأصل، وهو الأرجح، أي ذم المنازل بعد مفارقتها بمنزله⁽⁷⁾ اللوى أي العلم والعيش معطوف على المنازل ز قوله: «على رأي الناظم»⁽⁸⁾ والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني وبالنون المشددة والكاف في المثني ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وصححه ابن الحاجب فاكهي⁽⁹⁾. وقد يشار للقريب ما للقريب لعظمة المشير نحو: (وما تلك بيمينك) ولعظمة المشار إليه نحو (ذاكم الله ربي)، ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو: (هذا من شيعته وهذا من عدوه) وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما وليا كقوله تعالى: «ذَلِكَ نَتْلُوهُ»⁽¹⁰⁾ ثم قال: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ⁽¹¹⁾ سق⁽¹²⁾ عن الجامع، قوله: «ولحف الكاف... الخ»⁽¹³⁾ وفيها ثلاث لغات:

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 88.

(2) قوله: «أي مذكرا كان أو مؤنثا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 142.

(3) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 243.

(4) قوله: «والمد فيه أولى... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 142.

(5) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 244.

(6) قوله: «ذُمُ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى ... وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامِ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 142؛

والبيت لجريز بن عطية وهو من بحر الكامل، ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص: 132.

(7) أسقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(8) قوله: «على رأي الناظم»، شرح الأشموني، ج1، ص: 142.

(9) ينظر: مجيب الندا للفاكهي، ص: 180.

(10) الآية 58 سورة آل عمران.

(11) الآية 62 سورة آل عمران.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 454.

(13) قوله: «ولحق الكاف للدلالة على الخطاب»، شرح الأشموني، ج1، ص: 143.

الأولى أن يختلف لاختلاف أحوال المخاطب، وهي الفصحى الثانية أفرادها مفتوحة مطلقاً فتكون دالة على الخطاب فقط والثالثة أفرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فاكهي⁽¹⁾. تنبيه [تلحق هذه قوله: «تلحق هذه... الخ»⁽²⁾ أفاد أنه لا يلزم في⁽³⁾ أريت بمعنى أخبرني [أن تتصل بها الكاف لأنه أثبت لها هذا المعنى قبل أن تلحقها الكاف فدل على أن إفادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف لا موقوف عليه وهي في التنزيل نحو: أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ ﴿٤﴾ الآية⁽⁴⁾، هذه الكاف أريت بمعنى أخبرني نحو: (أريتك هذا الذي كرمت علي) فالتاء فاعل [قوله: «فالتاء فاعل وهي اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيها لفظ الأفراد والتذكير لإغناء لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحاقها بالتاء دم⁽⁶⁾]⁽⁷⁾ والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح عكس ذلك الفراء ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وأنها لم تقع قط مرفوعة مغني⁽⁸⁾. [قوله: «أريت بمعنى أخبرني»⁽⁹⁾ قال ابن هشام (أريت) هذه منقولة من (أريت) بمعنى أعلمت لا التي بمعنى أبصرت إلا ترى أنها تتعدى لمفعولين نحو: (أريتك زيدا ما صنع) وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولاً لإنشاء الاستفهام ثم صار الإنشاء آخر هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر وليس نصب زيد في المثال على إسقاط الخافض لأنه ليس بقياس ولا مفعولاً به لأريت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار والذي يظهر أنه على حذف مضاف؛ أي أخبرني خبر زيد لأن المطلوب معرفة خبره لا ذاته دم⁽¹⁰⁾]⁽¹¹⁾، قوله: «لكن اسم الإشارة...

(1) ينظر: مجيب الندا للفاكهي، ص: 182.

(2) قوله: «وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

(3) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) الآية 04 سورة الأحقاف.

(5) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(6) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 327.

(7) سقط من (أ) و(ب) موجود في (ج).

(8) ينظر: مغني اللبيب، ج 1، ص: 181.

(9) لا يوجد هذا في شرح الأشموني وإنما في تعليق الفرائد.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 2، ص: 336.

(11) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

الخ»⁽¹⁾ 59ظ ولكان الكاف محل من الإعراب واللازم منتفٍ لانتفاء العامل ز⁽²⁾، قوله: «وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة... الخ»⁽³⁾ قضية إطلاق أن الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث وقال ز⁽⁴⁾: «لا تلحق منها اللاتي، وتا، وذي، قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما، وتالك وذيك» أتم، وأنكر الأخيرة ثعلب. دم⁽⁵⁾. وفي الصحاح لا تقل ذيظك فأثّه خطأ، وقوله يفتح التاء يقضي بجواز (تي) بفتح التاء للقريب إلا أن يدعي أنّ هذه مختصة بالمتوسط والبعيد [قوله: «وهي لغة تميم»⁽⁶⁾ أي فإنهم لا يأتون باللام مطلقا إلا في الجمع ولا في غيره فتمثيله بأولائك مع قوله أول الباب إن قصرا أو لا لغة تميم مشكل نعم يصح التمثيل على لغة أسد وربيعه تصريح⁽⁷⁾]⁽⁸⁾، قوله: «أو معه»⁽⁹⁾ أي مع اللام وإنما كسرت في ذلك وسكنت في تلك لأنّ الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت بالكسر للساكنين، وكذلك في تيلك لأنّ الياء بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة، وأما تلك فأدخلت اللام على (تي) ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء إذن بل بقيت على سكونها فحذفت للساكنين، وأما تلك بحذف ألف (تا) فلغة قليلة واختلف في هذه اللام فقلل أنّها لبعد المشار إليه، وقيل لبعد المخاطب وقبل لتوكيد البعد والثالث مناسب لقول الناظم سق⁽¹⁰⁾، قوله: «كراهة كثرة الزوائد»⁽¹¹⁾ وقيل لأنّها تدل على قرب المشار إليه، واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فإنّها تجتمع مع (ها) و(هي) للتوسط أو البعد على الخلاف

(1) قوله: «لكان اسم الإشارة مضافا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 244.

(3) قوله: «وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 244.

(5) ينظر: تعليق الفرائد بللداميني، ج 2.

(6) قوله: «وهي لغة تميم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 143.

(8) سقط من (ا) تم تعويضه من (ب).

(9) قوله: «أو معه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 457.

(11) قوله: «كراهة كثرة الزوائد»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 143.

وقيل لأنه يُتوهم أنهما كلمتان (هذا) كلمة، و(لك) أخرى سم⁽¹⁾، قوله: «وعلى المصاحب»⁽²⁾ لها وحدها قيده في شرح التسهيل بأن لا يكون مثني ولا مجموعا فلا يجوز (هذانك) ولا (هولايك) قال دم⁽³⁾: «أخذا من أبي حيان وغيره ويرد كلامه كما هو ظاهر فيما يكون مطردا وهذا لا يرده ورود بيت بخلافه سم⁽⁴⁾ وبه يعلم ما في تمثيل الشارح بهذانك... الخ وقله: «رأيت بني... الخ»⁽⁵⁾ أراد ببني الغبراء الفقراء ويأهل الطراف الأغنياء والطراف بكسر الطاء البيت من الآدم ع⁽⁶⁾، قوله: «وبه الكاف»⁽⁷⁾ هلا ظاهره مساواته لذا في تصرف كافه، وليس كذلك بل يلزم الفتح والإفراد سم⁽⁸⁾ عن ابن هشام قوله: «أو بثم فوه»⁽⁹⁾ أنظر ثم في قولهم ومن ثم كان كذا، هل هي للبعيد أو للقريب والظاهر هو الثاني دم⁽¹⁰⁾، قوله: «أوهنا كذا»⁽¹¹⁾ هنت بفتح الهاء 96ظ/ والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء عليها التاء الساكنة فحذفت ألفها للساكنين وقد تكسرهما وهاء تصريح⁽¹²⁾، قوله: «قال الشاعر هنا... الخ»⁽¹³⁾ هينون مبتدأ وهو الصوت الخفي وخبره قوله لهن أي للجن بها أي فيها والضمير

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «وعلى المصاحب»، شرح الأشموني، ج1، ص: 144.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 325.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «رأيت بني غبراء لا يُكْرَوْنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُتَمَدِّدِ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 145،

وهذا البيت لطرفة بن العبد البكري وهو من بحر الطويل؛ ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد

حسن شراب، ج1، ص: 289.

(6) ينظر: المقاصد النحوية لعيني، ج1، ص: 375.

(7) قوله: «وبه الكاف صلا... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 146.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «أو بثم فوه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 146.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص:

(11) قوله: «أو هنا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 146.

(12) شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 147.

(13) قوله: «قال الشاعر: هَذَا وَهَذَا وَمِنْ هَذَا لَهْنٌ بِهَا ... ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْثُومُ»، شرح الأشموني، ج1،

ص: 146، والبيت لذي الرمة وهو من بحر البسيط؛ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين ابن مالك،

ص: 43.

يرجع إلى الأرجاء في بيت قبله وذات الشمال ظرف عامله استقر المقدر في (بها) ع⁽¹⁾، قوله: «وربما جاءت للزمان»⁽²⁾ كذا هناك وهناك كقوله: « وإذا الأمور تَعَاظَمَتْ وتشابهت فهناك يعترفون أين المهزج »⁽³⁾ ونحو: « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ »⁽⁴⁾ أي في ذلك الزمان وقبله إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ⁽⁵⁾ كذا استدل المص ونوزع بأن احتمال إرادة المكان فيما ذكره ثابت وكأنه قبل في ذلك المكان الذي كان حالكم في زمانه كذا وكذا دم⁽⁶⁾ ونقل يس على ابن هشام أَنَّ (حيث) و(ثم) يستعاران للزمان قوله: «حَنَّتْ.... الخ»⁽⁷⁾ نوار اسم أم الشاعر، و"هنا" خبر لات واسمها محذوف تقديره: (ولات الحين حينها) [وأجنت أي أختيه أي سترته ع⁽⁸⁾، قوله: «بين اسم الإشارة... الخ»⁽⁹⁾ أطلقه والتسهيل قيده بالمجرد فلا يقال: (ها أناذاك) وأماها أنا ذلك فممتنع من أصله مع اللام وإنما امتنع ها هنا ذاك⁽¹⁰⁾ مع أَنَّ هاء التنبيه تدخل إلى ذاك لأنَّ لحاقها له قليل فلم يحتمل التوسع دم⁽¹¹⁾. تنبيه: يقع في خطب المصنفين، وها أنا ذا أشرع... الخ وإعرابه انا مبتدأ، ذا خبره وجملة ﴿أشرع﴾ حال بدليل قولهم: (ها أنت ذا قائما) وإن كان المعنى على الإخبار لأنَّه المقصود أولبيان أو خبر ثانٍ أو خبر (ذا) والجملة (أنا) أو خبر (أنا) و(ذا) منصوب على النداء والاختصاص أو صلة (ذا) على قول الكوفيين أَنَّ أسماء الإشارة تكون موصولة وأصحها (ألا) و(لأنَّ) والجملة

(1) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص: 379.

(2) قوله: «وربما جاءت للزمان... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 147.

(3) هذا البيت للأخوي الأودي من بحر، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص: 251.

(4) سورة الأحزاب، الآية 11.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج2، ص: 347.

(6) الآية 10 سورة الأحزاب.

(7) قوله: « حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هَئَا حَنَّتْ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجْنَتْ »، شرح الأشموني، ج1، ص: 147، والبيت لحجل

بن نضلة وهو من بحر الكامل؛ ينظر: خزانة الأدب للبغدادي، ج4، ص: 182.

(8) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، طج1، ص: 383.

(9) قوله: «وبين اسم الإشارة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 149.

(10) سقط من (أ) و(ب) موحود في (ج).

(11) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج2، ص: 345.

لازمة على كل حال إذ هي المقصود الذي تتم به الفائدة ببيضاوي⁽¹⁾ وحاشته في (ها أنتم أولاء تحبونهم)، قولهم: «وبغيره قليلا»⁽²⁾ يرد عليه صورتان يقع الفصل فيهما الضمير كثيرا إحداهما الكاف نحو (هكذا عرشك) ونحو قوله: (ما هكذا تورد الإبل يا سعد) يقال بقطع الهزمة ووصلها وكلامهما مع إثبات الألف من هاء وحذفها دم⁽³⁾، قوله: «ها إنَّ ذي عذره»⁽⁴⁾ فصل بينهما بأنَّ المؤكدة والأصل أنَّ (هذي عذرة) دم⁽⁵⁾.

(1) ينظر : تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل و أسرار التأويل) ، ج 3 ، ص : 208 .

(2) قوله: «وبغيره قليلا»، شرح الأشموني، ج1، ص:149.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص:329-330.

(4) قوله: «ها إنَّ ذي عذرة»، شرح الأشموني، ج1، ص:149، والبيت بتمامه:

ها إنَّ ذي عِدْرَةٍ إنَّ لم تكن نفعت ... فإنَّ صاحبها قد تاه في البلد " ، وهو للنابعة الذبياني وهو من بحر

البسيط.

(5) ينظر: تعليق الفرائد، ج2، ص:330.

الباب السادس

الاسم الموصول

الاسم الموصول:

هو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه 97و/ ابن قاسم الغزي⁽¹⁾، قوله: «موصول الأسماء»⁽²⁾ مبتدأ والذي مبتدأ ثانٍ خبره محذوف كأنه قال: منه الذي وكذا لأنّ موصول الأسماء عام يدخل تحته جميع الموصولات شاطبي⁽³⁾، قوله: «فخرج بقيد الأسماء... الخ»⁽⁴⁾ غير صحيح لأنّ قوله الأسماء ذكر في جانب المعرف لا التعريف فلا يصح الإخراج به والصواب إخراج الحرفي بقوله لعائد دم⁽⁵⁾، قوله: «وبقوله إلى عائد حيث... الخ»⁽⁶⁾ كذا الموصول الحرفي كما مر وضмир الشأن، قوله: «وأراد بالمؤولة الظرف... الخ»⁽⁷⁾ لا يخفى أنّ كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشيء آخر والصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو إلى مفرد بمؤول بالجملة نحو: الذي قام أبوه والذي في الدار والقائم دم⁽⁸⁾ قوله: «حب سعاد»⁽⁹⁾ القياس حبها قوله: «وأنت الذي... الخ»⁽¹⁰⁾ صدره: فيا رب أنت في كلّ موطن، والشاهد في رحمة الله إذ قياسه في رحمتك أو في رحمته قوله: «نص»⁽¹¹⁾ أي مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة نق⁽¹²⁾ قوله: «الذي»⁽¹³⁾ أصله لذي ثلاثي وعند الكوفيين أصله الذال فقط ز⁽¹⁴⁾ وقوله أصله لذي أي على وزن عم وشبح فلذا

(1) ينظر : فتح الرب المالك للغزي ، ج 1 ، ص : 149 .

(2) قوله: «موصول الأسماء»، شرح الأشموني، ج1، ص:151.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية)، ج1، ص:465.

(4) قوله: «فخرج بقيد الأسماء»، شرح الأشموني، ج1، ص:151.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج2، ص:176.

(6) قوله: «وبقوله إلى عائد... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:151.

(7) قوله: «وأراد بالمؤولة... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:154.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج2، ص:177.

(9) قوله: «سعاد التي أضناك حب سعاد أو إعراضها عنك استمر وزاد»، شرح الأشموني، ج1، ص:151، والبيت من الطويل وقائله مجهول.

(10) قوله: "0" ولأنت الذي في رحمة الله أطمع فيا رب ليلي أنت في كلّ موطن»، شرح الأشموني، ج1، ص:152، والبيت لمجنون ليلي وهو من بحر الطويل.

(11) قوله: «نص»، شرح الأشموني، ج1، ص:154.

(12) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(13) قوله: «الذي»، شرح الأشموني، ج1، ص:154.

(14) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص:249.

يوصف به كما أنّ ذو الطائفة لما شاكل ذو معنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف
سائر الموصولات وزيدت فيها (ال) لئلا يتوهم أنّ الجملة التي بعدها صفة لأنّ الجملة لا
تكون صفة للمعرفة نق⁽¹⁾، قوله: «للمفرد»⁽²⁾ ولو حكما كالفرق والجمع سق⁽³⁾، قوله: «مع
بقاء الكسرة»⁽⁴⁾ كقوله: تغذّل الذّ لا ينفك ملتصيا حمداً ولو كان لا يبقى ولا يذر⁽⁵⁾
وقوله: شغفت بك الّت تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام⁽⁶⁾ دم⁽⁷⁾، قوله: «مع إسكان
الذال والتاء»⁽⁸⁾ كقوله: «فكنت والأمر الذي قد كيدا كاذ يُربي زبية فاصطيدا»⁽⁹⁾ وقوله:
أرضنا الّتي آوت ذوي الفقر والذلّ فأضحوا ذوي غنا واعتزاز⁽¹⁰⁾. وقوله: «وتشديدها»⁽¹¹⁾ أي
الياء مكسورة ومضمومة، وجه الكسر التّقاء الساكنين وأما الضم فبعيد وأما (أي) كان سبب
بنائها حذف شيء اشتبهت الغانيات واستدلوا لكسرها بقوله: وليس المال فاعلمه بمال وإن
أنفقتة إلا للذي يريد به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي، دم⁽¹²⁾، قوله: «إذا ما
ثنيا... الخ»⁽¹³⁾ حقنه أن 98 و يقول في غير تصغير فإنّ فيه تثبيت الياء نحو:
الذيان واللتان وإن يقول ثنيا أو جمعا وأجيب بأنّه إنّما حكم على لفظ (الذي) و(التي) وهما
مكبران وبان جمع الذي على القياس فلا يحتاج لذكره ابن قاسم على أنّه سيقول جمع (الذي)
(الذين) فيعلم بذلك منه وإنّما أخره لأنّه رتب الكلام على المفرد ثمّ المثني ثمّ المجموع سم⁽¹⁴⁾

(1) ينظر: حاشية الشنواني على شرح قطر الندى (مخطوط).

(2) قوله: للمفرد المذكر، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 2، ص: 448.

(4) قوله: «مع بقاء الكسرة... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

(5) البيت من بحر البسيط، وهو غير منسوب.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 2، ص: 186.

(7) قوله: «مع إسكان الذال والتاء»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

(8) هذا البيت للممزق العبدى وهو من بحر

(9) هذا البيت من بحر الوافر وقائله مجهول.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 2، ص: 184.

(11) قوله: «وتشديدها»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

(12) قوله: «إذا ما ثنيا لا تثبت... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «لا تثبت»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 154.

عن تعليق، قوله: «لا تثبت»⁽¹⁾ يضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء، والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبتة كان الواجب رفع (تثبت) لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم يس⁽²⁾. [قوله: «بل ما يليه... الخ»⁽³⁾ تصريح بمفهوم، والياء إذا ما ثنيا... الخ ولا تكرار في التصريح بالمفهوم سم⁽⁴⁾، قوله: «وكان القياس... الخ»⁽⁵⁾ مقتضاه أنهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد فاللذان واللذان صيغة للرفع والذين واللذين صيغة للنصب والجر والأول أولى لأن ادعا أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر دم⁽⁶⁾، قوله: «فحذفت لالتقاء... الخ»⁽⁷⁾ ولقد الفرق بين تثنية المعرب والمبني ب⁽⁸⁾، قوله: «والنون إن تشدد... المخ»⁽⁹⁾ حاصل ما ذكره لغتان، بقي ثالثة وهي حذف النون كقوله: «أبني كليب إن عمي اللذا فتلا الملوك وفككا الأغلا»⁽¹⁰⁾.

وكقوله: «هما اللتا لو ولدت تميلقل فخر لهم صميم»⁽¹¹⁾ ورابعة وهي لذان ولتان بحذف (ال) ز⁽¹²⁾، قوله: «وتعويض... الخ»⁽¹³⁾ ينبغي على هذا التعليل أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض من الموجود سم⁽¹⁴⁾ وإنما يعوضوا في (يد) و(دم) ونحوهما إذا قالوا: «يدان» و«دمان» لأن التعويض سماع وإن سلم أنه قياس

(1) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص: 85.

(2) قوله: «بل ما يليه... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 154.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «وكان القياس... الخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 154.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 186-187.

(6) قوله: «فحذفت لالتقاء الساكنين»، شرح الأشموني، ج1، ص: 157.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «والنون من مثني الذي والتي «إن تشدد فلا ملامة...»، شرح الأشموني، ج1، ص: 154.

(9) وهذا البيت للأخطل وهو من بحر الكامل؛ ينظر: خزنة الأدب للبغداد، ج2، ص: 07.

(10) هذا البيت للأخطل أيضا وهو من بحر الرجز؛ ينظر: المقاصد النحوية، ج1، ص: 390.

(11) ينظر: الدرر السنية لأبي زكريا الأنصاري، ج1، ص: 251.

(12) قوله: «وتعويض بذلك»، شرح الأشموني، ج1، ص: 154.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص:

فإنما يكون التعويض ممّا كانت التثنية هي السبب في الحذف منه كالذي نحن فيه فيد ودم ليسا كذلك يس⁽¹⁾، قوله: «الألى»⁽²⁾ بوزن العلا... وتكتب بغير وأو تصريح⁽³⁾، قوله: «وتيلي... الخ»⁽⁴⁾ أي وتغنى المنون القوم الذين يستليمون أي يلبسون اللامة ووهي الدروع حالة كونهم على الخيول اللاتي تراهن يوم الفرع كالحدا القبل بضم القاف وإسكان الموحدة اللاتي في أعينهن قبل وهو الحول ز⁽⁵⁾، قوله: «أبى الله للشم... الخ»⁽⁶⁾ الشم جمع أشم من الشم وهو ارتفاع في قسبة الأنف مع استواء أعلناء والقين الحداد فاعل أجاد وصقالها مفعولة ع⁽⁷⁾، قوله: «محا حبها... الخ»⁽⁸⁾ تمامه: وحلت محلا لم يكن حل من قبل، وقيل مبني على الضم 99ظ، ع⁽⁹⁾، قوله: «وبعضهم بالواو... الخ»⁽¹⁰⁾ وكلهم يفعل ذلك في التصغير سم⁽¹¹⁾. وبقي في (الذين) لغتان أخريان حذف نونه لطوله بالصلة كقوله:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أمّ خالد . وحذف (ال) فيقال: (الذين) ز⁽¹²⁾، وفيه نظر فقد جعل في شرح التسهيل البيت المذكور ضرورة و(الذين) شاذا فكيف يكونان لغتين راجع دم⁽¹³⁾، قوله: «نحن اللذون... الخ،»⁽¹⁾ صبحوا أي صبحوهم؛

(1) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص:

(2) قوله: «الألى»، شرح الأشموني، ج1، ص:155.

(3) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص:152.

(4) قوله: « وَتُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْمُونَ عَلَى الْأَلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْل » والبيت لأبي ذؤيب الهذلي

وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:155.

(5) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص:253.

(6) قوله: « أَنَأَبَى اللَّهُ لِلشَّمِ الْأَلَاءِ كُهُمْ ... سُبُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمَا صِقَالِهَا » والبيت لكثيرين عبد الرحمن، وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:156.

(7) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:425 (سيوف في شرح الأشموني) سُهوف.

(8) قوله: « مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا ... "وحلت مكانا لم يكن حل من قبل » هذا البيت لمجنون ليلي وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:157.

(9) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:395.

(10) قوله: «وبعضهم بالواو رفعا»، شرح الأشموني، ج1، ص:158.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص:125.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص:191.

أي اتوهم صباحا والنَّخِيل بالتصغير موضع بالشام وغارة نصب تعليلًا أو حالا والملحاح من ألحَّ السحاب دام مطره ع⁽²⁾ وغنما كتب اللذوذ على هذه اللّغة بلامين دون لغة من لزمه الياء لأنّه حالة بنائه شبيه بالحرف فأثروا عدم ظهور (ال) خطًا حال البناء لأنّلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحرف وأظهروها حال الإعراب لأنّها شبه الحرف لكن المقرر في علم الرسم أنّ لام التعريف تحذف من الموصول إلا مثني (الذي) خاصة فتثبت فيه فرقا بينه وبين الجمع سق⁽³⁾، قوله: «فهما كالعالم والعالمين»⁽⁴⁾ وقد منع المص كون عالمين لعالم لكونه أخص من فقياسه أن يمنع كون (الذين) جمعا (للذي) بلما ذكر إلا وقع التعارض في كلامه، قوله: «باللات... الخ»⁽⁵⁾ في التسهيل وجع الّتي اللاتي واللائي واللواتي ولاياتوالااي بلا همز ولاياء واللوا أي بالقصر واللواي بالمد واللاتك مكسورا أو معربا إعراب أولات والأولي أتم، فيكون جمعا (الأولي) مشتركا بين جمع الّذي وجمع الّتي دم⁽⁶⁾، قوله: «في العالم»⁽⁷⁾ عدل عن التغيير بالعاقل لأنّ ما يطلق على الله كقوله تعالى: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»⁽⁸⁾ و«وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»⁽⁹⁾، ولا يوصف البارئ تعالى بالعقل لعدم الإذن وبهذا يعلم أنّ الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمات عليه قوله: «لعارض تشبيهه»⁽¹⁰⁾ قال دم⁽¹¹⁾: «متى نسب إلى المسمى شيء من شأنه أن لا ينسب إلا إلى العقلاء

⁽¹⁾قوله: «نحن اللذوذ صباحا يوم النخيل غارة ملحاحا» البيت لرؤية بن العجاج وقد نسبوه لغيره وهو من بحر الرجز؛ ينظر:، شرح الأشموني، ج1، ص:158.

⁽²⁾ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص:450.

⁽³⁾ينظر: حاشية يس على شح قطر الندى للفكاهي، ج1، ص:449.

⁽⁴⁾قوله: «وهما كالعالم والعالمين»، شرح الأشموني، ج1، ص:160.

⁽⁵⁾قوله: «باللات واللاء»، شرح الأشموني، ج1، ص:160.

⁽⁶⁾ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج2، ص:196.

⁽⁷⁾قوله: «كالعالم»، شرح الأشموني، ج1، ص:160.

⁽⁸⁾الآية 17 سورة النحل.

⁽⁹⁾الآية 43 سورة الرعد.

⁽¹⁰⁾قوله: «لعارض تشبيه به»، شرح الأشموني، ج1، ص:162.

⁽¹¹⁾ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج2، ص:

أجري عليه حكم العاقل أتم، قوله: «أسرب القطا... الخ»⁽¹⁾ السرب القطيع من كل شيء والهمزة للنداء فنداؤه سرب الغطا وشكواه إليها وطلبه منها إعاره الجناح كما يفعل ذلك من العاقل سوغ إطلاق من عليها ز⁽²⁾، قوله: «ألا عم... المخ»⁽³⁾ بكسر العين وفتحها أصله 5أنعم) حذفت الهمزة والنون تخفيفا و(صباحا) ظرف والطلل ما لشخص من آثار الديار 100و (هل) استفهام لإنكاري أي قد تفرق فتغيرت بعدهم فكيف تنعم والعصر بضممتين الدهر قوله: «فصل بمن»⁽⁴⁾ بفتح الميم وكسرها سق⁽⁵⁾، قوله: «من يمشي»⁽⁶⁾ [الآية] فلا ينافي ذلك احتمال أن من فيهن نكرة مرضوفة بالجملة بعدها سق⁽⁷⁾، قوله: والأكثر ضميرها»⁽⁸⁾ أنها ليست عائدة على خصوص من الموصولة لأن من في (ومن يقنت) ليست موصولة بل شرطية فهي عائدة على من التي هي أعم من ذلك فشمّل الموصولة والشرطية والاستفهامية والنكرة ز⁽⁹⁾، قوله: [«تعش... الخ»]⁽¹⁰⁾ نزل الفرزدق في بادية فأتاه ذئب فرمى إليه من زاده وأنشده البيت ز⁽¹¹⁾[⁽¹²⁾] «وأما ما فإنّها لغير العالم»⁽¹³⁾ في التلوّيح وكون ما

(1) قوله: «أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ» هذا البيت اختلفوا في نسبته

إلى مجنون بني عامر أم غيره وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 162.

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 255.

(3) قوله: «أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي» البيت لأمرئ القيس وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 163.

(4) قوله: «فصل بمن»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 165.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح القطر للفاكهي، ج 1، ص: 453.

(6) قوله: «من يمشي على بطنه» الآية 15 سورة الرعد؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 164.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 453.

(8) قوله: «والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 164.

(9) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 255.

(10) قوله: «تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ» هذا البيت للفرزدق وهو من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 164.

(11) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 256.

(12) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(13) قوله: «وأما ما فإنّها لغير العالم... الخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 166.

لغير العقلاء كقول بعض أئمة اللغة والأكثرين على أنه للعقلاء وغيرهم انتهى سق⁽¹⁾ قوله: «وتستعمل في غيره... الخ»⁽²⁾ ويكون من مجاز التغليب لا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ويصح استعمال من هنا نظرا للعامل قال في الكافية "وعند الاختلاط خير من نطقني أن يجيء منهما ممّا اتفق" فإما أن يغلب الأكثر أو الأشرف سق⁽³⁾ قوله: «وتستعمل أيضا في صفات العالم»⁽⁴⁾ من ذكر الخاص بعد اعام فإن صفات من يعقل ممّا يصدق عليه ما لا يعقل دم⁽⁵⁾. قوله «فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ... الخ»⁽⁶⁾ أي الموصوفة بأي صفة أردتم من الكبر والشيب والشابة وأضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف دم⁽⁷⁾ عن العن التقتازاني قوله: «في المبهم أمره»⁽⁸⁾ أي الذي لم تعرف إنسانيته وكذا لو علمت إنسانيته واستبهم عليك حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة ومنه: «رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي»⁽⁹⁾ قاله المص واستعمالها في هذا حقيقة سق⁽¹⁰⁾، قوله: «لما نافع... الخ»⁽¹¹⁾ اللبيب العاقل وجمعه ألياء ونفعه مرفوع ببعيد والدهر ظرف شمّني⁽¹²⁾. قوله: «رَبِّ ما تكره... الخ»⁽¹³⁾ من لامية ابن أبي الصلت وقيله:

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 453.

(2) قوله: «وتستعمل في غيره»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 166.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 454.

(4) قوله: «وتستعمل أيضا في صفات العالم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 166.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص:

(6) قوله: «نحو «فانكحوا ما طاب لك» الآية 03 سورة النساء شرح الأشموني، ج 1، ص: 166.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 253.

(8) قوله: «في المبهم أمره» شرح الأشموني، ج 1، ص: 166.

(9) الآية 35 سورة آل عمران.

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 454.

(11) قوله: «لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء *** بعيد نفعه الدهر ساعيا» مجهول قائله وهو من بحر الطويل؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص: 169.

(12) ينظر: حاشية الشمي على غمني اللبيب ج

(13) قوله: «رَبِّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْأَمْرِ ... رَ لَهُ فَزَجَّةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ الْبَيْتِ وَقَدْ رَوَى فِي عِدَّةِ كَلِمَاتٍ مَنْسُوبَةٍ

إلى مجموعة من الشعراء منهم أمية بن أبي الصلت والأصمعي وأبي قيس اليهودي... الخ، وهو من بحر الخفيف؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص: 170.

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيِّبُ فَلَا تَكُنْ ... لشيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا
لا تضيقنَّ بالأمور فقد تك ... شف غَمَاؤَهَا بغير احتيال (1)

الملم النازل والغماء بالمد مثل الغم، والعقال الحبل الذي تشد به الدابة ليمنعها من القيام 101 ظ ووجه الشبه هو السهولة والسرعة شمعي، قوله: «وهو هو المخصوص» (2) فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمحذوف دم (3). قوله: «خبره هو آخر... إلخ» (4) والجملة صلة الموصول والظرف متعلق بهو المحذوف لأن فيه معنى الفعل أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلن قال ابن هشام: «ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح قال دك (5): «ويحتاج إلى تقدير هو رابع على القول بأن المخصوص خبر لمبتدأ محذوف» انتهى، قوله: «إلا الأخفش» (6) ظاهره أن الأخفش يمنع ذلك وليس كذلك فأثَّه جَوَّزَه وجوز أن يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها صفة وعليها فخير المبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه دم (7). قوله: «وفي باب نهم... إلخ» (8) بقي موضع ثالث وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أخذ بالإكثار من فعل الكتابة: أن زيدا ممّا أن يكتب أي أنه من أمر كتابة أي أنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته في خلق الإنسان من عجل لكثرة عجلته كأنه خلق منها دم (9). قوله: «فما نصب على

(1) هذا البيت لعبيد بن الأبرص وأمّية بن أبي الصلت وهو من بحر الخفيف، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ج 67، ص: 115.

(2) قوله: «و» «هو» هو المخصوص» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(3) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 256.

(4) قوله: «خبره هو آخر محذوف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 257.

(6) قوله: «رأي البصريين إلا الأخفش» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(7) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 255.

(8) قوله: «وفي باب نعم وبئس... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 255.

التمييز»⁽¹⁾ فيه (أن) مساوية للمضمر في الإبهام فلا تميّزه وأجيب بمنع المساواة لأنّ المراد بها شيء عظيم فبهذا الاعتبار حصل التمييز شمّني⁽²⁾. قوله: «وأما (ال)...إلخ»⁽³⁾ الجمهور على أنّها اسم موضوع برأسه وليست منقوصة من الذي دم⁽⁴⁾. قوله: «هو مذهب الجمهور...إلخ»⁽⁵⁾ محل الخلاف إذا لم تكن للعهد أمّا إذا كانت له كما في قوله: «جائني ضارب فأكرمت الضارب» فلا كلام في حرفيتها دم⁽⁶⁾ عن ض، قوله: «بأنّ لحذف الموصوف...إلخ»⁽⁷⁾ وبأنّه لو جاز مع تعريف الموصوف مع تنكيره بل أولى لأنّ حذف المنكر أكثر ثم لو كانت موصولا حرفيا لأولت مع ما بعدها بمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل دم⁽⁸⁾ عن ض، قوله: «لكان منع اسم الفاعل...إلخ»⁽⁹⁾ أجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل مع (ال) تصريح⁽¹⁰⁾. قوله: «أحقّ منه»⁽¹¹⁾ فبدونها لأنّ الفعل أصل في العمل فلو لم يكن اسم الفاعل بمعنى الفعل و(ال) موصولة لبعد عن العمل لقربه بها من الجامد ز⁽¹²⁾. قوله: «وأجاب»⁽¹³⁾ أي المصنف...إلخ» وأجاب ض⁽¹⁴⁾ بأنّه خولف مقتضى الدليل في هذا الاسم لكونه على صورة 102ظ/ الحرف فتقل إعرابه إلى صلته عارية كما في (إلّا) الكائنة بمعنى غير أتمّ وفيه أنّ كون الكلمة على صورة الحرف لا

(1) قوله: «فما نصب على التمييز» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(2) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ج.

(3) قوله: «وأما (ال) فللعائل وغيره» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 256.

(5) قوله: «وهو مذهب الجمهور» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(6) ينظر: تعليق الفرائد، د 2، ص: 256.

(7) قوله: «بأنّ لحذف الموصوف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1.

(9) قوله: «لكان منع اسم الفاعل...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 160.

(11) قوله: «أحقّ منه» شرح الأشموني، ج 1، ص: 174.

(12) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص: 258.

(13) قوله: «وأجاب في شرح التسهيل...إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 177.

(14) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.

يقتضي نقل إعرابها إلى ما بعدها بل بنائها وكونها في محل إعراب والأولى أن يقال أن اللام تنزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي ض إشارة إليه سق⁽¹⁾. قوله: «بأن مقتضى الدليل... إلخ»⁽²⁾ فيه نظر لأن الإعراب أن يدور على الموصول لأنه المقصود وإنما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الإعراب في (أي) الموصولة نحو: «جاءني أيهم ضربته» وكذا في (الذان) و(اللتان) فيمن قال بإعرابهما و(الذون) على لغة دم⁽³⁾. قوله: «بأم سهم... إلخ»⁽⁴⁾ أي بالسهم والسليمة وهي بكسر اللام واحدة (السلام) وهي الحجارة ز⁽⁵⁾. قوله: «ساعيا»⁽⁶⁾ هو من يذهب في القبائل ويخرج صدقات المواشي، قوله: «فإن المشرقي الفرائض»⁽⁷⁾ المشرقي بفتح الميم سيف منسوب إلى مشارق وهي قرى من أرض العرب ولا يقال مشارقي لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن والفرائض جمع فريضة وهي ما فرض في السائمة من الصدقة، قوله: «وذو طوينا»⁽⁸⁾ أي بنيتها بالحجارة ز⁽⁹⁾، إقوله: «ألحق بذو... إلخ»⁽¹⁰⁾ أي بعد قلب الواو ألفا سم⁽¹¹⁾[⁽¹²⁾]. قوله: «مع بقاء البناء على الضم»⁽¹⁾ في التوضيح وحكى إعرابها: أي (ذات)

(1) ينظر: حاشية يس على شرح القطر، ج 1، ص: 460.

(2) قوله: «بأن مقتضى الدليل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 177.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 191.

(4) قوله: «ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلْنِي ... يَزِمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ» هذا البيت لم ينسب لقائل وهو من

بحر المنسر؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 177.

(5) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص: 258.

(6) قوله: «فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا ... هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ» والبيت لقوال الطائي وهو من بحر وهو من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 179.

(7) قوله: «فإن المشرقي الفرائض» سبق ذكره.

(8) قوله: «إِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْثُ» البيت لسنان بن الفحل الطائي وهو من بحر

الوافر؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 181.

(9) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص: 258.

(10) قوله: «ألحق بذو تاء التأنيث» شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) سقط من (أ) و(ب) تم تعويضه من (ج).

و(ذوات) بمعنى صاحبة وصاحبات اتم وفي شرحه وإذا أعربا نونا لعدم الإضافة قاله الموضع⁽²⁾. قوله: «بالفضل»⁽³⁾ أي أسألكم بالفضل والكرامة عطف عليه وجه الثانية أصلها بها نقل حركة الهاء إلى الباء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، قوله: «جمعتها... إلخ»⁽⁴⁾ أي النوق والأنيق بتحتية ثم نون مضمونة جمع ناقة وأصلها نوقة وجمعها (أنوق) استثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونوق فقلبت الواو ياء فصار (أنيق) ويجمع على (أيانق) جمع الجمع، والموارق جمع مارقة من مرق السهم وسائق من السوق ز⁽⁵⁾. قوله: «وأطلق ابن عصفور... إلخ»⁽⁶⁾ حيث قال: تقول في تنثية (ذو) الطائفة (ذوا) رفعا، و(ذوي) نصبا وجرا وفي جمعهما (ذووا) رفعا و(ذوي) نصبا وجرا، وتنثية (ذات) (ذواتا) رفعا و(ذواتي) نصبا وجرا، وفي جمعهما (ذوات) بضم التاء مطلقا دم⁽⁷⁾. قوله: «وأظن الحاصل له... إلخ»⁽⁸⁾ أي فقد قاله قياسا على ما قالوه ب⁽⁹⁾. قوله: «فاضربت عنه لذلك»⁽¹⁰⁾ أي لكونه قياسا ولم ينقله عن العرب ب⁽¹¹⁾. قوله: «من أنها تستعمل... إلخ»⁽¹²⁾ لم يجعل من وجه الشبه كونها لغير العاقل لأن ذلك لا يتأتى مع من سم⁽¹³⁾. قوله: «بلفظ واحد»⁽¹⁴⁾

(1) قوله: «مع بقاء البناء على الضم» شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(2) ينظر: حاشية الحفيد على الموضح، ص: 94.

(3) قوله: «بالفضل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(4) قوله: «جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ ... ذَوَاتٍ يُنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ» هذا البيت نسبه البعض إلى رؤبة بن

العجاج وهو من بحر الرجز؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(5) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص: 259-260.

(6) قوله: «وأطلق ابن عصفور» شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(7) ينظر: تعليق الفرائد، ج 1، ص: 205.

(8) قوله: «وأظن الحاصل له» شرح الأشموني، ج 1، ص: 183.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(10) قوله: «فاضربت عنه لذلك» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(12) قوله: «من أنها تستعمل بمعنى الذي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «بلفظ واحد» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

فنفول: ماذا رأيته، ومن ذا 103و/ رأيته وأنت تريد مفردا أو مثني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا شاطبي⁽¹⁾، قوله: «على الأصح»⁽²⁾ لأنّ كلا من (ما) و(من) للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأنّ (ما) تجانس (ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (من) فإنّها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أمّا الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما فلا خصوصية لإلحاق (من) دونها وأمّا الثاني فلأن (ما) مختصة بما لا يعقل والمرجع في ذلك السماع وكلاهما مسموع تصريح⁽³⁾. قوله: «والمراد بإلغائها... إلخ»⁽⁴⁾ ويجوز الإلغاء عند الكوفيين والناظم على وجه آخر وهو وتقديرها زائدة توضيح⁽⁵⁾. قوله: «أن تجعل مع (من) أو (ما)... إلخ»⁽⁶⁾ صريح في جواز الإلغاء مع كلّ من (ما) و(من) وخصه أبو البقاء وثلعب وغيرهما بـ 5(ما) لأنّها أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها تصريح⁽⁷⁾. قوله: «مستفهما به»⁽⁸⁾ استشكل بعمل ما قبلها فيها وأجيب بأنّها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجوازه ويجوز عند الإلغاء جعل المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة كقوله: «دعي ماذا عملت سأتيه *** ولكن بالمغيب خبريني»⁽⁹⁾، فالجمهور على أنّ (ماذا) كله مفعول (دعي) وهو موصول عند السيرافي ونكرة بمعنى شيء عند الفارسي لأنّ التركيب يثبت في أسماء الأجناس دون الموصولات دم⁽¹⁰⁾. قوله: «وفي الجواب»⁽¹¹⁾ فالبذل والجواب على الأول مرفوعان على المختار وعلى الثاني

(1) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي، ج 1، ص: 425.

(2) قوله: «على الأصح» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 164.

(4) قوله: «والمراد بإلغائها... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك شرح الفية ابن مالك للمرادي، ج 1، ص: 418.

(6) قوله: «أن تجعل مع (من) أو (ما) اسما واحدا» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 164.

(8) قوله: «مستفهما به» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

(9) البيت لسحيم بن وثيل الرباعي وهو من بحر الوافر؛ ينظر: توضيح المقاصد للمرادي، ج 1، ص: 439.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج 2، ص: 200.

(11) قوله: «وفي الجواب» شرح الأشموني، ج 1، ص: 184.

منصوبان على المختار لأنَّ حق الجواب أن يطابق السؤال ز⁽¹⁾. قوله: «ألا تسألان... إلخ»⁽²⁾ يحاول (يطلب)، والنحب (النذر) وجملة (فيقضي) صفة (لأتحب) ز⁽³⁾. فتأمل قوله (صفة) فإنَّ الظاهر الجملة جواب الاستفهام لا صفة الشاهد في إبدال (أنحب) من (ما) قوله: «وأجازه الكوفيون»⁽⁴⁾ بل أجازوا كون جميع أسماء الإشارة موصولة استدلالاً بقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ»⁽⁵⁾ أي أنتم الذين وقوله تعالى: «وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ»⁽⁶⁾؛ أي وما الَّتِي؟ وأجيب بأن تقتلون (حال) وكذا (بيمينك) دم⁽⁷⁾. قوله: «عدس... إلخ»⁽⁸⁾ عدس بمهمات وسكون السين صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل كما هنا أي با عدس وإمارة بكسر أي حكم ز⁽⁹⁾. قوله: «أن لا تكون مشارا بها»⁽¹⁰⁾ أي لأتھا تدخل على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير (ال) تصريح⁽¹¹⁾. قوله: «ماذا التواني»⁽¹²⁾ ذا مبتدأ والتواني صفته 104ظ/ و(ما) خبره أو بالعكس ز⁽¹³⁾. قوله: «صلة تعرفه»⁽¹⁴⁾ فإن قلت لو كان الكموصول معرفا بصلته وهي جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها، أجيب بأن تعريف

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء، ج1، ص: 261.

(2) قوله: «ألا تسألان المرء ماذا يحاول *** أنحب فيقضي أم ضلال وباطل» البيت للبيد بن ربيعة العامري، من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 184.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 262.

(4) قوله: «وأجازه الكوفيون» شرح الأشموني، ج1، ص: 187.

(5) الآية 85 سورة البقرة.

(6) الآية 17 سورة طه.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج1، ص: 203.

(8) قوله: «عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ... نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ» البيت لزيد بن ربيعة الحميري، وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 187.

(9) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 260.

(10) قوله: «أن لا تكون مشارا بها» شرح الأشموني، ج1، ص: 190.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 163.

(12) قوله: «ماذا التواني» شرح الأشموني، ج1، ص: 190.

(13) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 260.

(14) قوله: «بعد صلة تعرفه» شرح الأشموني، ج1، ص: 190.

الموصول بوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى (لقيت من ضربته) إذا كانت موصولة (لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك) فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما إذا جعلتها موصوفة فكأنك قلت: (لقيت إنسانا مضروبا لك) وإن حصل لقولك (إنسان) تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي دم⁽¹⁾. قوله: «وأفهم بقوله بعده...إلخ»⁽²⁾ والبعدية وإن كان لا يلزم منها الاتصال إلا أنها ظاهرة فيه ولا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي يس⁽³⁾. قوله: «لا يجوز تقديم الصلة...إلخ»⁽⁴⁾ يفيد أنه لا يمتنع تقديم أجزاء الصلة بعضهما على بعض وهو كذلك يس⁽⁵⁾. قوله: «دلت عليه صلة (ال)»⁽⁶⁾ أي وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا خاص بباب الاشتغال يس⁽⁷⁾. قوله: «لا بصلتها»⁽⁸⁾ وجعله ابن الحاجب متعلقا بها معتذرا بأن (ال) لما كانت على صورة الحرف المنزل جزء من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا يمتنع التقدم فيها ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد دم⁽⁹⁾. قوله: «وكانوا زاهدين...إلخ»⁽¹⁰⁾ هل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة أو مبنية؛ أي بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهد أو خبر ثانٍ كلٍّ محتمل دم⁽¹¹⁾. قوله: «أن تكون

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص:181.

(2) قوله: «وأفهم بقوله بعده...إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:192.

(3) يس: ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:62.

(4) قوله: «لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول» شرح الأشموني، ج1، ص:192.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:62.

(6) قوله: «دلت عليه صلة (ال)» شرح الأشموني، ج1، ص:192.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص:62.

(8) قوله: «لا بصلتها» شرح الأشموني، ج1، ص:192.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص:303.

(10) قوله: «وكانوا زاهدين...إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:192.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص:303.

معهودة»⁽¹⁾ والمرجح في ذلك إلى الموصول فإن أريد به معهود فصلته معهودة وإن أريد به الجنس فصلته كذلك كمثل الذي ينفق وإن أريد التعظيم أبهت صلتها تصريح⁽²⁾. قوله: «فإن لزم... إلخ»⁽³⁾ كذا لزوم من مراعاة اللفظ قبح وجبت مراعاة المعنى نحو (من هي حمراء أمك) ولو عضد المعنى سابق اختيرت مراعاته نحو: (وإن من النسوان من هي روضة) كما في التسهيل، وفيه ويعتبر المعنى باعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك أتم، فالأول نحو (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)⁽⁴⁾ والثاني نحو: « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا »⁽⁵⁾ ونقل دم⁽⁶⁾ ما حاصله منع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى وبين أنه لا يخالف ما في التسهيل لأن الذي فيه اعتبار اللفظ أولا ثم المعنى ثانيا ثم اللفظ ثالثا ومشى السيوطي على الجواز فقال: «يجوز البداءة بالمعنى كقولك: (من قامت وقعد)» أتم 105و/، وصرح ض⁽⁷⁾ بأن المنع مذهب بعض الكوفيين وأن الأولى الجواز على ضعف قوله: «وجملة»⁽⁸⁾ خبر مقدم والذي وصل به مبتدأ مؤخر والواو استئنافية قوله: «تأمين»⁽⁹⁾ المراد بالتام هنا منهما ما يفهم منه بمجرد ذكره ما يتعلق هو به تصريح⁽¹⁰⁾. قوله: «أن تكون خبرية... إلخ»⁽¹¹⁾ لأنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكمه معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها وتقع القسمية صلة

(1) قوله: «أن تكون معهودة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 192.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 168.

(3) قوله: «فإن لزم ليس...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 194.

(4) الآية 08 سورة البقرة.

(5) الآية 06 سورة لقمان.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 2، ص:

(7) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج 4، ص: 299.

(8) قوله: «وجملة أو شبهها» شرح الأشموني، ج 1، ص: 194.

(9) قوله: «تأمين» شرح الأشموني، ج 1، ص: 194.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص:

(11) قوله: «أن تكون خبرية» شرح الأشموني، ج 1، ص: 194.

نحو « وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ »⁽¹⁾ فهي مستثناة من الإنشائية وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية سق⁽²⁾. قوله: «فمُخْرَج على إضمار قول»⁽³⁾ أو عليّ أن أزورها هو الصلة ولعلّ محذوفة الخبر والجملة معترضة دم⁽⁴⁾ وهذا أولى قال ابن هشام⁽⁵⁾: «وتقدير القول لا يذوقه عاقل»، قوله: «وأن تكون غير تعجبية»⁽⁶⁾ لأنّ التعجب إنّما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام منافٍ لما يقصد بالصلة من التبيين سق⁽⁷⁾. قوله: «فلا يجوز جاء الذي لكنه... إلخ»⁽⁸⁾ مثله: جاء الذي حتى أبوه قائم سم⁽⁹⁾. تنبيه: قال الناظم: «ولا يوصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو: (جاء الذي حاجاه فوق عينيه» سق⁽¹⁰⁾. قوله: «وصفه صريحة... إلخ»⁽¹¹⁾ هي من قبيل شبيه بالجملة وأما قول صاحب المفصل: واسم الفاعل في الضارب بمعنى يفعل وهو مع المرفوع جملة واقعة صلة فمردود سم⁽¹²⁾. قوله: «اسم الفاعل واسم المفعول»⁽¹³⁾ أي المراد بهما الحدث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت (ال) الداخلة عليهما حرف تعريف لصيرورتها صفة مشبهة سق⁽¹⁴⁾ عن المطول، قوله: «نحو أبطح... إلخ»⁽¹⁵⁾ فأبطح في الأصل صفة لكل مكان منبطح ثم غلب على الأرض المتسعة وأجرع في الأصل صفة

(1) الآية 72 سورة النساء.

(2) ينظر: حاشية يس على تصريح قطر الندى، ج1، ص: 471.

(3) قوله: ينظر: «فمُخْرَج على إضمار قول...» شرح الأشموني، ج1، ص: 197.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ص: 178.

(5) ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص: 281.

(6) قوله: «وأن تكون غير تعجبية» شرح الأشموني، ج1، ص: 197.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 471.

(8) قوله: «فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم» شرح الأشموني، ج1، ص: 197.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 470.

(11) قوله: «وصفه صريحة» شرح الأشموني، ج1، ص: 197.

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) قوله: «اسم الفاعل واسم المفعول» شرح الأشموني، ج1، ص: 197.

(14) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 471.

(15) قوله: «نحو أبطح...» شرح الأشموني، ج1، ص: 198.

لكل مكان مستوٍ ثم صار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً قال الشاطبي: «والدليل على أنّ هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنّها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً» تصريح⁽¹⁾. قوله: «بمعرب الأفعال»⁽²⁾ ولا تكون فعلاً ماضياً إلا في العطف نحو: «فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَّ»⁽³⁾ سم⁽⁴⁾. قوله: «قَلَّ»⁽⁵⁾ بشرط أن تكون الصلة مباشرة للموصول وإلا فنحو (يعجبني الصائم) ويعتكف كثير 106 ظ ولا قليل سم⁽⁶⁾. تنبيهه، قال دم⁽⁷⁾: «قولهم أنّ جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ينبغي أن يستثنى منه الجملة الواقعة صلة لـ (ال) فتكون ذات محل لوقوعها موقع المفرد»، وتعقبه الشمني⁽⁸⁾ بقوله: «لا تسلم أنّ جملة واقعة موقع المفرد لها محلّ وإنّما ذلك للواقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد (ال) ليس للمفرد وبطريق الأصالة لأنّهم قالوا أنّ صلة (ال) فعل في صورة الاسم وبهذا يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فإنّما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له بمحل والمفرد الذي هو صلة (ال) لا محل له والإعراب الذي فيه بطريق العادية كما في (إلا) بمعنى غير» أتم، قوله: «ما أنت بالحكم... إلخ»⁽⁹⁾ أي المحكم بين الخصمين والشاهد في الترضي ولأمله مدغمة في التاء كاللام الحرفية والحق وجوب الإدغام مع الحرفية وجوازه في الإسمية للفرق بينهما ولم يعكس لأنّ الحرفية أكثر وقوعاً فناسبها التخفيف ز⁽¹⁰⁾. قوله: «ومذهب الناظم... إلخ»⁽¹⁾ الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 198.

(2) قوله: «بمعرب الأفعال» شرح الأشموني، ج1، ص: 198.

(3) الآية 03 سورة العاديات.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «قَلَّ» شرح الأشموني، ج1، ص: 198.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 219.

(8) ينظر: حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب، ج2، ص: 132.

(9) قوله: « مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ ... "ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل" البيت للفردوق وهو من

بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 198.

(10) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 265.

وهذا ليس بمرضي لأنّ الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن إذا المقصود بها فقد لا يحضره وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لا تسع الخرق وأمكننا في مل ما يدعي أنّه ضرورة أن ندعي أنّه أمر اختياري لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة ونعني تركيباً آخر يتم به النظم وهذا أسهل على من له محاولة لنظم الشعر والمعول عليه عندهم في تفسير الضرورة أنّه ما لا يوجد إلا في الشعر كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن دم⁽²⁾. قوله: «من لا يزال... إلخ»⁽³⁾ الشاهد في قوله: «(المعه) أي الذي معه ويجب تقدير متعلق الظرف اسماً ويستثنى ذلك من قولهم أنّ الظروف إذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم وحر بفتح الحاء وكسر الراء جدير قوله: «أي كما»⁽⁴⁾ إنّما آخرها لاختصاصها بمزيد كلام قوله: «خلفاً لأحمد... إلخ»⁽⁵⁾ يرد قوله (فسلم عليّ أيهم) أفضل توضيح وجد الرد بناؤها على الضم وغير الموصولة لا تبني تصريح⁽⁶⁾. [قوله: «وتكون بلفظ واحد... إلخ بين به وجه الشبه دفعا لما يتوهم أنّ منه كونها لغير العاقل فأنّه ليس كذلك لأنّها تكون للعاقل أيضاً سم⁽⁷⁾»⁽⁸⁾. قوله: «لحققتها التاء»⁽⁹⁾ كقوله إذا اشتبه الرشد في الحادثات *** فارض بأبياتها قد قدر دم⁽¹⁰⁾. قوله: «يثنونها... إلخ»⁽¹¹⁾ نحو

(1) قوله: «ومذهب الناظم» شرح الأشموني، ج1، ص: 198.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 218.

(3) قوله: «مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ ... فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ» البيت لم ينسب لقائل وهو من بحر

الرجز؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 201.

(4) قوله: «أي» «كما» شرح الأشموني، ج1، ص: 201.

(5) قوله: «خلفاً لأحمد بن يحيى» شرح الأشموني، ج1، ص: 201.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 157.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(9) قوله: «لحققتها التاء» شرح الأشموني، ج1، ص: 201.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج2، ص: 209؛ والبيت لأمية بن أبي الصلت من المتقارب.

(11) قوله: «يثنونها ويجمعونها» شرح الأشموني، ج1، ص: 158.

(أيان) و(أيتان) و(أيون) و(أيان) تصريح⁽¹⁾. قوله: «ما لم تضاف»⁽²⁾ ما مصدرية ظرفية، قوله: «وصدر... إلخ»⁽³⁾ حال من نائب فاعل تضاف أي مدة كونها غير مضافة في حال كونها صدر صلتها محذوفاً، قوله: «وصدر وصلها»⁽⁴⁾ ضمير ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال لا مانع من أن الاسم الظاهر كذلك نحو: (جاء أيهم زيد ضاربه) في مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحداً من الجماعة ب⁽⁵⁾. قوله: «بنيت»⁽⁶⁾ 107و، لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما أضيفت إليه منزلة فكانت بمنزلة ما لم يضاف لفظاً ولا نية كما تقدم أو لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقها من البناء أو لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف فلما نقص من صلتها شيء رجعت إلى قياسها ولا يخفى ما في كل منها ولخفاء سبب بنائها قال الزجاج: «ما تبين لي أن س غلط إلا في هذا ونصب غدوة بلدن لأنه يسلم أن (أيا) تعرب إذا أفردت فكيف يبينها إذا أضيفت» ز⁽⁷⁾. قوله: «لا تضاف «أي» لنكرة»⁽⁸⁾ بل يلزم إضافتها إلى معرفة لفظاً أو نية ومن يرى أن الموصولات معرفة بصلاتها يشكل عليه أنه يلزم في أي اجتماع تعريفين الجواب أن (أيا) محتاجة إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه وإلى ما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فإنها تقتقر إلى الثاني فقط وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه في سوى (أي) فهي مفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ومفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه وإنما التزموا كون المضاف إليه معرفة كي

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:158.

(2) قوله: «ما لم تضاف» شرح الأشموني، ج1، ص:201.

(3) قوله: «وصدر وصلها ضميراً نحذف» شرح الأشموني، ج1، ص:201.

(4) قوله: «المصدر نفسه».

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «بنيت على الضم» شرح الأشموني، ج1، ص:201.

(7) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج1، ص:267.

(8) قوله: «لا تضاف «أي» لنكرة» شرح الأشموني، ج1، ص:204.

لا يضاف ما أريد به التعريف وهو (أي) إلى ما هو نكرة فيحصل تدافع في الظاهر دم⁽¹⁾. قوله: «ولا يعمل فيها... إلخ»⁽²⁾ هذا مذهب الكوفيين ففي التسهيل: (ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين)، قوله: «فقال «أيّ» هذا»⁽³⁾ خلفت وأجاب غيره بأنّ (أيا) وضعت على العموم والإبهام والمضارع ببههم فقيه مناسبة لها بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطين والاستفهامية لأنّهما لا يعمل فيهما إلا متأخر فاكهي⁽⁴⁾. قوله: «دالا على الكمال»⁽⁵⁾ أي: باعتبار ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى مشتق [نحو: (مررت بفارس) أي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة وإن أضيفت جامداً⁽⁶⁾] نحو: (مررت برجل) أي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف عام في كلّ ما يمدح به الرجل وإنّما لم توصف بها المعرفة لأنّها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضا ممّا تضاف إليه وذلك لا يتصور في الصفة ويلزمها في هذا الوجه والذي بعده الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماصل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا تسهيل⁽⁷⁾ وشرحه قوله: «إن يستطيل وصل»⁽⁸⁾ إنّما لم يشترط الطول في (أي) للزومه لها بلزوم إضافتها لفظا أو معنى سم⁽⁹⁾. والطول إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخير كالأية أو تأخر كمثال سق⁽¹⁰⁾. قوله: «وَهُوَ الَّذِي 108 ظ- في السَّمَاء»⁽¹¹⁾ إنّما احتيج إلى الإضمار لأنّ

(1) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 208-209.

(2) قوله: «ولا يعمل فيها» شرح الأشموني، ج 1، ص: 204.

(3) قوله: «فقال: «أيّ» كذا خلقت» شرح الأشموني، ج 1، ص: 204.

(4) ينظر: حبيب الندا على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 190-191.

(5) قوله: «ودالا على الكمال» شرح الأشموني، ج 1، ص: 205.

(6) اسقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج 4، ص: 102.

(8) قوله: «وإن يستطيل وصل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 206.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ج 1، ص: 479.

(11) قوله: « وَهُوَ الَّذِي 108 ظ- في السَّمَاء » الزخرف، الآية 84، شرح الأشموني، ج 1، ص: 206.

المرفوع إذا قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير اتو مبتدأ ففي الظرف ضمير المبتدأ إلا الموصول سم⁽¹⁾. قوله: «إن لم يستطل فالحذف نزر»⁽²⁾ (يستثنى)⁽³⁾ منه لاسيما (زيد) فانهم جؤزوا في (زيذا) إذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا أي (هو زيد) فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وذلك لأنهم نزلوا (لاسيما) منزلة (إلا) الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فإن قيل (لاسيما زيد الصالح) ف (لا) استثناء لطول الصلة بالنعت مغني⁽⁴⁾. قوله: «شروطا»⁽⁵⁾ بقي شرطان آخران أن يكون بعد حرف نفي نحو: (جاء الذي ما هو قائم) وأن لا يكون بعد حصر نحو: (جاء الذي ما في الدار إلا هو والذي إنما في الدار هو) همع⁽⁶⁾. قوله: «أن لا يكون معطوفا»⁽⁷⁾ لأن حذفه وحده يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى قوله: «أجاز الفراء... إلخ»⁽⁸⁾ رد بأنه لم يسمع وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا همع⁽⁹⁾. إقوله: «غير مبتدأ»⁽¹⁰⁾ يدخل في الغير جزاء المبتدأ وجزاء لناسخ فلا يجوز حذفه نحو (جاء الذي الفاضل) أو (أن الفاضل هو) همع⁽¹¹⁾[⁽¹²⁾]. قوله: «أن لا يكون بعد لولا»⁽¹³⁾ لأن الخبر بعدها محذوف فلو حذف المبتدأ وقع إجحاف، قوله: «أو وصف»⁽¹⁴⁾ ينبغي تقييده بالتام

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) إقوله: «وإن لم يستطل» فالحذف نزر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 206.

(3) في (ب) (مستثنى) وفي (أ) (يستثنى) وهو الأصح

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص: 313.

(5) كقوله: «شروطا آخر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

(6) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ج 1، ص: 217.

(7) إقوله: «أن لا يكون معطوفا» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

(8) إقوله: «أجاز الفراء» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

(9) ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص: 217.

(10) إقوله: «غير مبتدأ لا يجوز حذفه...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

(11) ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص: 217.

(12) سقط من (أ) و(ب) تم تعويضه من (ج).

(13) إقوله: «أن لا يكون بعد لولا...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

(14) إقوله: «أو وصف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 208.

سق⁽¹⁾. قوله: «فخرج عن ذلك»⁽²⁾ نحو (جاء الذي إياه أكرمت) لأنّ الضمير منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين تصريح⁽³⁾، ومحلّه إذا كان انفصال الضمير بالتقديم أو بقصد الحصر فإن كان بغير ذلك نحو (هذا درهم هند الذي أعطيتها إياه) جاز حذفه لعدم إخلاله بالمقصود من الانفصال ومنه (ويرضين بما آتيتهن كلهن) ز⁽⁴⁾؛ أي آتيتهن إياه، قوله: «وجاء الذي إنّه فاضل»⁽⁵⁾ لأنّ منصوب بالحرف يمتنع فيه الحذف لعدم فضيلته ولعدم استقلال الحرف بدونه وعدم ما يدل عليه إن حذف سق⁽⁶⁾، [فإن قلت قد نصوا في قوله تعالى: «أَيِّنْ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»⁽⁷⁾ إنّه يجوز أن يكون بالتقدير: (تزعمونهم شركاء) وهذا لا إشكال فيه وأن يكون التقدير (تزعمون أنهم شركاء) وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فصل ولا وصف، قلت: إنّما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز استقلالا كحذف الفاعل في نحو (زيذا ضرته) قاله دم⁽⁸⁾، والمراد بالمعمول المشتمل (أنّ ومعمولاها) قال سق⁽⁹⁾: فمحل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة وإلا جاز حذفه مطلقا نص عليه ابن مالك⁽¹⁰⁾]. قوله: «والضارب بها زيد هند» لأنّ الوصف صلة (ال) واسميته خفيته والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فإذا حذف فات هذا المعنى

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:

(2) قوله: «فخرج عن ذلك» شرح الأشموني، ج1، ص:209.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، طج1، ص:174.

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة، ج1، ص:271.

(5) قوله: «وجاء الذي إنّه فاضل» شرح الأشموني، ج1، ص:209.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:284.

(7) الآية 62 سورة القصص.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج2، ص:221.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص:482.

(10) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

حفيد⁽¹⁾. قوله: «ما المستفز... إلخ»⁽²⁾ معناه ليس الذي استقره (الهوى)⁽³⁾ أي استخفه وغلب عليه محمود عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر والشاهد في المستفز أي المستفزة ز⁽⁴⁾. قوله: «في المعقب... إلخ»⁽⁵⁾ أي في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي من النكال والذل 109ظ- ما يمنح الرجل الحازم وأن يملّ من سلوك طريق السداد والبغي مرفوع بالفاعلية وأهل البغي مفعول أول والثاني هو العائد المحذوف أي في المعقبة البغي ز⁽⁶⁾. قوله: «أن»⁽⁷⁾ منصوب صلة (ال) لا يجوز حذفه إذا كان عائداً عليها أمّا إذا كان عائداً على موصول قبلها نحو (جاء الذي أنا الضارب) فإنّ المنصوب عائد على الذي وعائد (ال) إنّما هو الضمير المستتر في الوصف فلا يمتنع حذفه تصريح⁽⁸⁾. قوله: «لم يجر حذفه»⁽⁹⁾ نحو (جاء الذي ضربته في داره) إذ الضمير المجرور يغني عنه ولا يدري أهو المضروب أم غيره، وبذلك علم أنّ محل الامتناع إذا أريد حذفه مع ملاحظه كونه رابطاً لتوقف المقصود بالكلام على ذكره سق⁽¹⁰⁾. قوله: «عامل»⁽¹¹⁾ أي ناصب للعائد تقديراً بأن توجد فيه شروط العمل لأنّ إضافته كلا إضافة فالضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى سق⁽¹²⁾. قوله: «حفضاً»⁽¹⁾ وليس نائباً أي في الأصل عن الفاعل فخرج نحو (جاء الذي انا

(1) ينظر: حاشية الحفيد على أوضح المسالك.

(2) قوله: «ما المُسْتَفْزُ الهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرٍ» البيت لم ينسب لقائل وهو

من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 209.

(3) في (أ) الهوى وفي (ب) و(ج) الهوى وهو الأصح.

(4) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري ج.

(5) قوله: «فِي الْمُعْقِبِ الْبُغْيِ أَهْلُ الْبُغْيِ مَا ... يَنْهَى امْرَأً حَازِماً إِنْ يَسَأَمَا»، البيت لم ينسب لقائل وهو من البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 210.

(6) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 270-271.

(7) قوله: «أن» شرح الأشموني، ج1، ص: 211.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 174-175.

(9) قوله: «لم يجر حذفه» شرح الأشموني، ج1، ص: 211.

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 481.

(11) قوله: «عامل» شرح الأشموني، ج1، ص: 212.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 483.

مضروبه) تصريح⁽²⁾. قوله: «فاقض ما أنت قاضٍ»⁽³⁾ أي قاضيه ويحتمل أن تكون ما مصدرية؛ أي اقضى قضاءك أو مدة قضائك بدليل «إنّما تقضي هذه الحياة الدنيا» تصريح⁽⁴⁾ عن الموضح، قوله: «ويصفر... إلخ»⁽⁵⁾ (التلاد) بكسر المثناة الفوقية ما ولد عندك و(انثنت) انصرفت ز⁽⁶⁾ واعترض الاستشهاد بهذا البيت لأنّ طالبا فيه بمعنى الماضي لوقوعه خبر كنت فهو غير عامل أقول جوابه أنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو (كان زيد ضاربا عمرا أمس) ومنه البيت بخلاف نحو (زيد ضارب عمرا أمس) قوله: «وليس عمدة... إلخ»⁽⁷⁾ زاد بعضهم أن لا يكون ثم ضميرا آخر يصلح للعود نحو (مررت بالذي مررت به في داره)، قال دم⁽⁸⁾: «وهذا مستغنى عنه ضرورة أنّه علم أنّه لا بد للمحذوف من قرينة تدلّ عليه، وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة فلا يجوز حذفه» أتم، واعلم أنّ هذه شروط للحذف القياسي فلا يرد نحو (ذلك الذي يبشر الله عباده) كحيث حذف الضمير المجرور مع انتقاء جر الموصول لأنّ الحذف فيه سماعي لا قياسي ز⁽⁹⁾، ويمكن تخريجه على أنّ الأصل يستتر به فحذف الجار أولا فصار الضمير منصوبا- 110ظ/- على المفعول به توسعا فكأنه قيل: يبشره، ثم حذفت الهاء، وحذف الضمير المنصوب كثير وذهب يونس وابن الزكي إلى أنّ الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف تصريح⁽¹⁰⁾ وإنّما كان حذفه وعند الشروط المذكورة قياسا لأنّ الضمير عبارة

(1) قوله: «خفضا» شرح الأشموني، ج1، ص: 212.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 175.

(3) قوله: «فاقض ما أنت قاضٍ» الآية 82 سورة طه؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 212.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 175.

(5) قوله: « وَيَصْفُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتْ ... يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا » البيت لسعد بن ناشب وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 212.

(6) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 272-273.

(7) قوله: «وليس عدة...» شرح الأشموني، ج1، ص: 213.

(8) ينظر: تعليق الفرائد، ج2، ص: 227.

(9) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 274.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 177.

عن الموصول والجار لهما واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام م يدل عليهما وما كأنه بدل عنهما سق⁽¹⁾. قوله: «لفظا ومعنى»⁽²⁾ قال ز⁽³⁾: «والوجه جواز الحذف فيما إذا اختلف متعلقا هما لفظا لا معنى نحو (فاصدع بما تؤمر)» أتم، والاتحاد في المتعلق يشمل ما إذا كان أحد المتعلقين فعلا والآخر وصفا دم⁽⁴⁾. قوله: «يعصر»⁽⁵⁾ بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعملية والوزن وهو أبو قبيلة من باهلة تصريح⁽⁶⁾. قوله: «وقد كنت... إلخ»⁽⁷⁾ سمراء اسم امرأة وحقبة - بكسر الحاء المهملة وسكون القاف وفتح الموحدة - أي مدة طويلة وأصلها في اللغة تطلق على ثمانين عاما، قبح جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك قبح - بضم الموحدة - ولأن أصله الآن بهمزتين فحذفنا ع⁽⁸⁾. قوله: «وإن لساني... إلخ»⁽⁹⁾ الشبهة العسل بشمعه وهو تشديد الواو أي وهم علقم على من صبه الله عليه وعلى الأولى متعلقة بعلقم والمحدوفة بصيه ز⁽¹⁰⁾. قوله: «وحكم الموصوف»⁽¹¹⁾ كذا المضاف للموصول نحو (مررت بغلام الذي مررت)؛ أي تصريح⁽¹²⁾، ويحتمل أن المضاف للموصوف كذلك نحو: (مررت بغلام الرجل الذي مررت)؛ أي به، قوله: «فقال

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 485.

(2) قوله: «لفظا ومعنى» شرح الأشموني، ج 1، ص: 213.

(3) سينظر: الدرر السنية للأصاري، ذج 1، ص: 273.

(4) ينظر: تعليق الفرائد، ج 2، ص: 228.

(5) قوله: «يعصر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 213.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ذج 1، ص: 176.

(7) قوله: «لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ» البيت لعنترة بن شداد وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 214.

(8) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 1، ص: 445.

(9) قوله: «وَأَنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقُمُ» البيت لم ينسب لقائل وهو من بحر الطويل؛

شرح الأشموني، ج 1، ص: 217.

(10) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص: 273.

(11) قوله: «وحكم الموصوف» شرح الأشموني، ج 1، ص: 218.

(12) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 176.

الكسائي... إلخ»⁽¹⁾ يمكن أن تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يبشر فالحذف قياسي على قول الكسائي كما مر سماعي على قول غيره، قوله: «أن»⁽²⁾ بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها وتول بمصدر خبرها مضافا إلى اسمها، فمعنى بلغني أن زيدا ذاهب، بلغني ذهاب زيد وكذا بلغني أنك في الدار؛ أي استقرارك فيها لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو: (بلغني أنك زيد)؛ أي زيدتك فإنّ النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية قاله ض⁽³⁾ وقال ابن هشام يقدر بالكون دم⁽⁴⁾ ومثلها المخففة منها، قوله: «وأن»⁽⁵⁾ أي المفتوحة الهمزة الساكنة النون، الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا مغني⁽⁶⁾، [قوله: «وما»⁽⁷⁾ وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وبجمله اسمية لم تصدر بحرف تصريح⁽⁸⁾ عن الموضح]⁽⁹⁾. قوله: «وكي»⁽¹⁰⁾ وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا وتقديرا تصريح⁽¹¹⁾. قوله: «ولو»⁽¹²⁾ وتوصل بفعل متصرف غير أمر، قوله: «والذي»⁽¹³⁾ أي على وجه 111ظ- حكاه الفارسي عن يونس ومن أوضح الدلالة عليه قوله:

يا ليت من يضع المعروف يضعه *** حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم *** قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

(1) قوله: «فقال الكسائي...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 218.

(2) قوله: «أن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

(3) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي ج 2، ص: 471.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 273.

(5) قوله: «وأن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

(6) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص: 160.

(7) قوله: «وما» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 148.

(9) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(10) قوله: «وكي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 148.

(12) قوله: «ولو» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

(13) قوله: «والذي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 219.

تصريح⁽¹⁾ عن الموضح، قوله: « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا »⁽²⁾، كخوضهم والمانع يدعي أنّ الأصل كالذين خاضوا حذف المنون على لغة أو أنّ الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذفت الموصوف والعائد أو أنّ الأصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتباره لفظ الجمع وخاضوا باعتبار معناه تصريح⁽³⁾.

(1) البيتان لأبي دهل الجمحي من بحر البسيط؛ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:148.

(2) الآية 69 سورة التوبة.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:149.

الباب السابع

المعرف بأداة التعريف

المعرف بأداة التعريف:

كان القياس ذو الأداة ولا يقول المعرف كما لم يقل في أخواته المعرف بالإضمار وهكذا ثم بعد مخالفة النظائر لا حاجة لإضافة الأداة المعرفة إلى التعريف يس⁽¹⁾، والأداة ما يتوصل به بالي الشيء قوله: «فقط»⁽²⁾ اسم فعل بمعنى أنته والفاء جزاء شرط محذوف أي إذا جعلت المعرف اللام فأنته من جعله (ال) كذا يستفاد من المطول وقد أداة الشرط المحذوفة إلى أن قال ابن كمال باشا: «المناسب جعل قط بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي فجعلها اسم فعل وأنها بمعنى (انته) غلط مرتين» يس⁽³⁾ على المختصر، وعلى جعلها بمعنى حسب فهي مبتدأ خبره محذوف؛ أي فقطني ذلك أي جعل المعرف اللام وحسب هذا كافٍ لكن لما قطعت عن الإضافة أشربت بمعنى (لا غير) والفاء على هذا زائدة لتزيين اللفظ وفي نحو: (أخذت درهما فقط) يجوز أن تكون عاطفة؛ أي فاكتفيت وبهذا يعلم ما في قول ابن هشام: «الفا» زائدة لازمة عندي، قوله: «فمنط عرفت»⁽⁴⁾ أي أردت تعريفه ونمط مبتدأ وعرفت صفته، وقل فيها النمط خبره والنمط ضرب من البسط، والجماعة من الناس الذين أمرهم واحد غزي⁽⁵⁾. قوله: «وعند الثاني زائدة... إلخ»⁽⁶⁾. قال اللقاني: «وفي صحة هذا القول، نظر إذ لا معنى لأن (ال) بجملتها معرفة إلا أنها موضوعة للتعريف وذلك منافٍ لكون الهمزة زائدة» أتم، وأجيب بأن المنافي لوضع (ال) للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة في حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفاً أصلياً بدليل أن لعل 112 ظ- موضوعة للترجي مع أن لامها (الا) و(لي) زائدة

(1) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 66.

(2) قوله: «فقط» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص:

(4) قوله: «فمنط عرفت» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(5) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج 1، ص: 181.

(6) قوله: «وعند الثاني زائدة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

سق⁽¹⁾. قوله: «فيما لا أهلية فيه للزيادة»⁽²⁾ أي يزداد فيه وهو الحرف لأنّ الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله ورد بلعل فإنّها حرف ولامها (الا) و(لي) زائدة، ويجب بأنّ هذا ليس شأن الحروف سم⁽³⁾. قوله: «وهمزة الوصل مكسورة...إلخ»⁽⁴⁾ قد يقال أنّها فتحت هنا لعارض وهو كثرة الاستعمال دم⁽⁵⁾. قوله: «وللوقف عليها...إلخ»⁽⁶⁾ ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين همع⁽⁷⁾. قوله: «في التذكير»⁽⁸⁾ هو قطع النطق قبل تمام الكلام ليذكر باقيه، ولم يمثل له الشر، وعبرة دم⁽⁹⁾ وبأنّها (يوقف)⁽¹⁰⁾ عليها عند التذكر نحو: (إذا تذكرت ما فيه ال) كالكتب وفي نسخة أسقط قيد في التذكر ونصّها وللوقف عليها كقوله: (يا خليلي...إلخ) وإعادتها بكمالها كقوله: (دع ذا...إلخ) وهذه النسخة يتعين تصحيح سائر النسخ عليها، إذ بها يستقيم كلام الشر، قوله: «يا خليلي...إلخ»⁽¹¹⁾ أربعاً من ربع يربع بفتح الموحدة فيها إذا وقف والدارس العافي وحلال بكسر الحاء المهملة الثوب البالي والبُرد بضم الموحدة نوع من الثياب وعقى بالتشديد والقطر فاعله ومغناه بالغين المعجمة مفعوله، والشمال بفتح الشين المعجمة ريح من جهة القطب وتاء ومعها تردد هبوبها بسرعة والشاهد في فصل (ال) ع⁽¹²⁾. قوله: «ودع ذا...إلخ»⁽¹⁾ ملّناه بكسر اللام الأولى وبجل بفتح الباء

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 480 .

(2) قوله: «فيما لا أهلية فيه...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «وهمزة الوصل مكسورة...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 353.

(6) قوله: «وللوقف عليها...إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(7) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ج 1 ، ص : 218.

(8) قوله: «في التذكر...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 2، ص: 354.

(10) في (أ) يتوقف عليها والأصل يوقف عليها.

(11) قوله: «يا خليلي واستخبرا ال *** منزل الدار عن حي حلال» والبيت لعبيد بن الأبرص الأسدي، وهو من بحر الرمل؛

شرح الأشموني، ج 1، ص: 220.

(12) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 1، ص: 479.

والجيم بمعنى حسب أو الباء والغاء المعجمة وهو أقرب ع⁽²⁾. قوله: «إلى نفس حقيقة»⁽³⁾ أي وهو مفهوم المسمى مختصر، قوله: «لتقدم...إلخ»⁽⁴⁾ متعلق بقوله (معينة)⁽⁵⁾...إلخ، قوله: «فإنّ ذلك كان خاصا بالذكور»⁽⁶⁾ الإشارة راجعة للتدر المفهوم من قدرت وعبرة البيضاوي وكان هذا التدر مشروعا في عهدهم في الغلمان قوله: «لو لحضور معناها في علم المخاطب...إلخ»⁽⁷⁾ معطوف على قوله لتقدم وجعله من العهد الخارجي تبعا لأهل المعاني وحمله المنحاة من العهد الذهني سق⁽⁸⁾. قوله: «أو حسه»⁽⁹⁾ أي حسا بصريا، قوله: «وقد يشار به إلى حصة غير معينة...إلخ»⁽¹⁰⁾ ولعلّ هذا هو مراد النحاة بالمعرف بلام الجنس الذي جوزوا فيه أن ينعت بالجمال الخبرية سق⁽¹¹⁾. قوله: «في معنى النكرة»⁽¹²⁾ أي وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك، قوله: «لاستغراق أفراد الجنس»⁽¹³⁾ 113ظ- أي لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق أفراده بأن أريد هو في ضمن جميعها والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمع الآحاد لا المجموع على ما في شرحي التلخيص، قوله: «لاستغراق

(1) قوله: «ودع ذا وعجل ذا والحقنا بذا أَلْ *** بالشحم إنا قد مللناه بجل» البيت لم ينسب لقائل وهو من بحر الرجز؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 223.

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص: 479.

(3) قوله: «إلى نفس حقيقته» شرح الأشموني، ج1، ص: 225.

(4) قوله: «لتقدم ذكرها...» شرح الأشموني، ج1، ص: 225.

(5) معينة في (أ) و(فتعينه) في (ب) و(ج)، والصحيح (معينة) في شرح الأشموني.

(6) قوله: «فإنّ ذلك كان...» شرح الأشموني، ج1، ص: 223.

(7) قوله: «أو لحضور...» شرح الأشموني، ج1، ص: 225.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 493.

(9) قوله: «أو حسه» شرح الأشموني، ج1، ص: 225.

(10) قوله: «وقد يشار به...»، المصدر نفسه.

(11) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 492.

(12) قوله: «في معنى النكرة» شرح الأشموني، ج1، ص: 229.

(13) قوله: «لاستغراق أفراد الجنس»، المصدر نفسه، ص: 226.

خصائصه»⁽¹⁾ ينافيه التمثيل (بأنت الرجل علما) فإنه لا يشمل خصائص الرجال، وإنما بصدق بوحدة هي العام وقد يُجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه دنوشرى⁽²⁾. قوله: «وقد تزداد (ال)»⁽³⁾ أي لا يقيد التعريف وتأنيث الفعل باعتبار الكلمة "وتذكيره في قوله الآتي دخلا باعتبار أنها حرف وأشار بذلك إلى جواز الأمرين بالاعتبارين سم⁽⁴⁾. قوله: «لأن ما»⁽⁵⁾ أي زيدا لازما، قوله: «وهي الأعلام التي قارنت... إلخ»⁽⁶⁾ فيه أن المعلم هو مجموع (ال) وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال أنه زائد وأجيب بأن المراد بزيادته أنه ليس للتعريف، قوله: «والسموأل»⁽⁷⁾ بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وآخره لام تصريح⁽⁸⁾. قوله: «واليسع»⁽⁹⁾ بفتح المثناة التحتية والسين المهملة تصريح⁽¹⁰⁾ وهل هو عربي منقول من مضارع (وسع) أو أعجمي قولان ولا يشكل على الأول قولهم أسماء الأنبياء عليهم السلام أعجمية إلا شعيبا وصالحا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام لأنهم اقتصرُوا على المتفق عليه سم⁽¹¹⁾ ولا على الباقي أن الكلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي لأنّ واضع اللغة هو الله - عزّ وجل - ولا امتناع من أن يضع كلمة بعضها من كلم العرب وبعضها كلم العجم سم⁽¹²⁾. قوله: «علمي»⁽¹³⁾

(1) قوله: «لاستغراق خصائصه»، المصدر نفسه.

(2) ينظر: آراء الدنوشرى في حاشية على التصريح.

(3) قوله: «وقد تزداد (ال)» شرح الأشموني، ج 1، ص: 226.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «لأن ما» شرح الأشموني، ج 1، ص: 226.

(6) قوله: «و هي الأعلام...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 226.

(7) قوله: «والسموأل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 227.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 183.

(9) قوله: «واليسع» شرح الأشموني، ج 1، ص: 227.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 183.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) المرجع نفسه.

(13) قوله: «علمي» شرح الأشموني، ج 1، ص: 227.

رجلين فالسموأل علم شاعر يهودي واليسع علم نبي تصريح⁽¹⁾، [قوله: «والذين ثم اللاتي»⁽²⁾ لزوم (ال) فيهما لغة أكثر العرب وحذفها منهما لغة قليلة فجزم هنا بأفصح اللغتين مرادي⁽³⁾، قوله: «ولقد جنيتك... إلخ»⁽⁴⁾ أي جنيت لك ز⁽⁵⁾ أكمؤوا جمع كمؤ، والعساقل جمع عسقول بضم العين، وهي نوع من الكمأة وبنات أوبر جمع ابن أوبر جمعه بهذا فرقا بين جمع من يعقل وزمن لا يعقل وهي أردأ الكمأة ز⁽⁶⁾. قوله: «ليس بعلم»⁽⁷⁾ أي بل هو نكرة لأن مفردة «ابن أوبر» وهو نكرة (كابن لبون) ويرده أنه لم يسمع بنات أوبر إلا ممنوع الصرف لأن مفردة علم على نوع من الكمأة رديء مغني⁽⁸⁾. قوله: «السري»⁽⁹⁾ أي السيد ز⁽¹⁰⁾. قوله: «كالفضل»⁽¹¹⁾ إنما قدمه على الحارث، والحارث على النعمان لسلوك الترتي لأن كلا منهما أقل ممّا بعده بحرف، قوله: «والنعمان»⁽¹²⁾ تمثيله به للمنقول معترض بأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنته الأداة نقله لوانها عليه لازمة وعلى ما هنا عارضة لكونها للمح وأجيب بأنه يحتمل أن العرب سهوا بالنعمان فتكون الأداة لازمة وسهوا بنعمان فتكون عارضة ز⁽¹³⁾. قوله: «إذا الباب سماعي»⁽¹⁴⁾ 114ظ/ - قد يقال حيث كان الباب سماعيا لا كبير حاجة أو

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 183.

(2) قوله: «والذين ثم اللاتي» شرح الأشموني، ج1، ص: 227.

(3) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) قوله: «ولقد جنيتك أكمؤا أو عساقلًا *** ولقد نهيتك عن بنات الأوبر» البيت لم ينسب لأحد وهو من بحر الكامل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 227.

(5) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 278.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 278.

(7) قوله: «ليس بعلم» شرح الأشموني، ج1، ص: 228.

(8) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص: 329.

(9) قوله: «السري» شرح الأشموني، ج1، ص: 228.

(10) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 280.

(11) قوله: «كالفضل» شرح الأشموني، ج1، ص: 229.

(12) قوله: «والنعمان»، المصدر نفسه.

(13) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 280.

(14) قوله: «إذا الباب سماعي» شرح الأشموني، ج1، ص: 229.

فائدة في التقييد بالمنقول عما قبله أو الاحتراز عن غيره ب⁽¹⁾. قوله: «بالغلبة»⁽²⁾ الغلبة أن يكون الاسم بحسب الوضع عموم فيعرض له بحسب الاستعمال خصوص ثم وتارة يتفق استعمال ذلك الاسم في غير ما غلب عليه [أيضا وتارة ولا يتفق ذلك بل يستعمل ابتداءً فيما غلب عليه]⁽³⁾ والغلبة في الأول تحقيقية وفي الثاني تقديرية **حلبى**⁽⁴⁾ في شرح البسطة، قوله: «لعقبة»⁽⁵⁾ أَيْلا بفتح الهمزة وسكون التحتية مقصورا، قوله: «وخويلد بن نفيل»⁽⁶⁾ كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فسبها. فرمي بصاعقة فلذلك سمي الصعق ابن القاسم الغزي⁽⁷⁾. قوله: «والثريا»⁽⁸⁾ أصلها ثروى من الثروة لكثرة كواكبها فإنّها سبعة فصغرت على تريوي فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء تصريح⁽⁹⁾. قوله: «أوجب»⁽¹⁰⁾ إن أوجب المص حذف (ال) في النداء وقد تقرر في نداء مصحوب (ال) ثلاثة أوجه ما ذكر والتوصل بـ (أي) أو باسم الإشارة إلى نداء مصحوبها أن تكون جنسية و(ال) في نحو النابغة والصعق ليست كذلك فلم يبق إلا الحذف يس⁽¹¹⁾. قوله: «لأن أصلها المعرفة»⁽¹²⁾ في المغني وهذه في الأصل لتعريف العهد، قوله: «أحقا... إلخ» صدره: ألا أبلغ بني خلف رسولا، ورسولا حال من الفاعل أو اسم مصدر من الرسالة فيكون مفعولا ثانيا لأبلغ والهمزة في (أحقا) للتوبيخ وحقا ظرف: أي في حق، أو صفة لمصدر محذوف؛ أي: (أهجاني هجوا

(1) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «بالغلبة» شرح الأشموني، ج1، ص:230.

(3) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) ينظر: الدر المصون للحلبى، ج1، ص:13.

(5) قوله: «لعقبة» شرح الأشموني، ج1، ص:229.

(6) قوله: «وخويلد بن نفيل»، المصدر نفسه.

(7) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج1، ص:187.

(8) قوله: «والثريا» شرح الأشموني، ج1، ص:230.

(9) ينظر شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:187.

(10) قوله: «أوجب» شرح الأشموني، ج1، ص:230.

(11) ينظر حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص:480.

(12) قوله: «لأن أصلها...» شرح الأشموني، ج1، ص:231.

حقاً) ز⁽¹⁾. قوله: «أعشى تغلب»⁽²⁾ (الأعشى) في الأصل من لا يبصر ليلاً و(تغلب) بفتح المثناة الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وآخره موحدة قبلية سميت باسم أبيها تصريح⁽³⁾. قوله: «ذُبيان»⁽⁴⁾ بضم الذال المعجمة وكسرها بعد (ياء) موحدة فياء مثناة تحتية فألف فنون قبيلة منهم النابغة زياد بن معاوية قاموس⁽⁵⁾. قوله: «هذا عيُوف»⁽⁶⁾ فيعولُ بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم سمّوه بذلك لأنهم يقولون (الدبران يطلب الثريا والعيوق يعوقه عنها) لكونه بينهما تصريح⁽⁷⁾. قوله: «يوم اثنين مباركا فيه»⁽⁸⁾ مجيء الحال منه في الفصح بوضع فساد المبرد أنّ (ال) في الاثنين وسائر الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها (ال) كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران تصريح⁽⁹⁾. قوله: «عرفت الآخر»⁽¹⁰⁾ بكسر الخاء 115ظ- ومن لا يضيف يقتصر على الأول في التعريف فيقول: (هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الألف ديناراً) دم⁽¹¹⁾. قوله: «مازال... إلخ»⁽¹²⁾ اسم زال مستتر يعود على (يزيد) وخبرها (يدني) في بيت بعده وخمسة الأشبار فيه الشاهد وأراد بها السيف ع⁽¹³⁾. قوله: «وهل يرجع... إلخ»⁽¹⁴⁾ يرجع مضارع رجع يستعمل متعديا

(1) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج1، ص: 282.

(2) قوله: «أعشى» شرح الأشموني، ج1، ص: 231.

(3) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص: 187.

(4) قوله: «ذبيان» شرح الأشموني، ج1، ص: 231.

(5) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص: 330.

(6) قوله: «هذا عيوق» شرح الأشموني، ج1، ص: 231.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 188.

(8) قوله: «يوم اثنين...» شرح الأشموني، ج1، ص: 231.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 188.

(10) قوله: «عرفت الآخر» شرح الأشموني، ج1، ص: 234.

(11) هذا غير مذكور في تعليق الفرائد.

(12) قوله: «مازال مذ عقدت يداه إزاره *** فسمّا فادرك خمسة الأشبار» هذا البيت للفرزدق من بحر الكامل.

(13) غير موجود هذا الشاهد في شواهد (المعرف بأل) في المقاصد المنحوية.

(14) قوله: «وهل يرجع التسليم أو يكشف البلا *** ثلاث الأثافي والديار البلاقع» هذا البيت لذي الرمة وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 237.

كما هنا لازما وثلاث الأثا في فاعل يكشف الأثافي بالثاء المثلثة والفاء بينهما ألف وهي أحجار يوضع عليها القدر وأحدها ثفية بالضم وبكسر، والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض القفرة قاموس⁽¹⁾. قوله: «تشبيها بالحين الوجه»⁽²⁾ تمسكهم بذلك ضعيف لأن إضافته لا تفيد تعريفا بخلاف العدد دم⁽³⁾. قوله: «عن القياس»⁽⁴⁾ واستعمال الفصحاء أما القياس فلأن تعريف المضاف إليه دون المضاف تنبيه حكي عن قوم جواز تعريف المضاف فقط نحو الألف درهم وهو روي قبيح في الصورة لإضافة المعرفة إلى نكرة فإن قالوا (ال) زائدة فذلك لا ينقاس وإذا ورد مثله قدر الخفض بمضاف محذوف مبدل من المذكور؛ أي الألف ألف درهم دم⁽⁵⁾ وأيضا الغرض إنما هو التعريف وهم إنما أجازوه إذا أرادوا التعيين والتعريف ولا يشبه ذلك الثلاثة الأثواب لأن هذا في الصورة نظير الحسن الوجه والتعريف حاصل بالإضافة ولا يضر زيادة (ال) في المضاف كما هو رأي البصريين في المسيلة دم⁽⁶⁾. قوله: «عرفت الاسمين إجماعا وأجاز قوم تركها من المعطوف فتقول الأحد وعشرون واختاره الأمدى دم⁽⁷⁾».

(1) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ذج3، ص:28.

(2) قوله: «تشبيها بالحسن الوجه» شرح الأشموني، ج1، ص:238.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج2، ص:362.

(4) قوله: «عن القياس» شرح الأشموني، ج1، ص:238.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج2، ص:362.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) قوله: «عرفت الاسمين» شرح الأشموني، ج1، ص:238.

الباب الثامن

الابتداء

هذا شرع الأحكام التركيبية والتراكيب الإفادية راجعة إلى جملتين اسمية وفعلية ومنها الندائية كما في التسهيل والمبتدأ أصل المرفوعات [ولأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم ولأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير ولأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني]⁽¹⁾ لأنه مبدوء به فلذا قدمه وقيل الفاعل لأن عامله لفظي وقيل كلّ منهما أصل والأقوال الثلاثة في التسهيل وتظهر فائدة الخلاف في نحو زيد في جواب من قال فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ خبره محذوف وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا بفعل محذوف وعلى الثالث يستوي التقديران تم [الابداء]⁽²⁾ تستدعي مبتدأ والمبتدأ يستدعي خبرا ففي الترجمة به إشارة إلى المقصود مع الاختصار أيضا فقد لا يكون للمبتدأ خبرا أصلا كما في أقل رجل يقول ذلك لأنه بمعنى قل رجل ثم التسمية بالمبتدأ والخبر هي الشهيرة ويس يقول المبنى والمبنى عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول سم⁽³⁾. قوله: «هو الاسم... إلخ»⁽⁴⁾ أورد عليه اسم إن ولا التبرية فإنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وأجيب بأنه باعتبار مجرد لوان الحرف كالعدم باعتباره بأنه باعتبار مجرد لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به باذا اعتبر النصب سق⁽⁵⁾. قوله: «العاري»⁽⁶⁾ أي لفظا وتقديرا فخرج زيد في جواب من قام إذا قدر فاعلا دنوشري⁽⁷⁾ [قوله: «عن العوامل»⁽⁸⁾ لامة جنسية]⁽⁹⁾. قوله: «اللفظية»⁽¹⁰⁾ ناي المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

(1) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(2) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «هو الاسم العاري...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 502.

(6) قوله: «العاري» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(7) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح.

(8) قوله: «عن العوامل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(9) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(10) قوله: «اللفظية» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

الجزئيات إلى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة سق⁽¹⁾. قوله: «غير الزائدة»⁽²⁾ ينبغي أو شبهها ليدخل مجرورها ولعلّ قوله: «مخبرا عنه أو وصفا... إلخ»⁽³⁾ حال ومعطوف عليه من الاسم وعلم منه صريحا اشتراط التجرد في الوصف فخرج نحو لاهية قلوبهم والحراد الوصف ولو تأويلا فدخل نحو لانولك أن تفعل فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف لقيامه مقام الفعل وهو (ينبغي) و(أن تفعل) فاعله أغنى عن الخبر تصريح⁽⁴⁾ ونحو (غير قائم الزيدان) لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد سق⁽⁵⁾ يعني أنّهم قالوا أقل رجل يقول ذلك فهنا لا وصف ولا فاعل بل صفة النكرة مغنية عن الخبر وأجاز في التسهيل جعلها خبرا والمراد بالإخبار في قولهم مخبرا عنهم اللغوي فاندفع لزوم الدور بأخذه الخبر في تعريف المبتدأ وبالعكس قوله: «يشمل الصريح والمؤول»⁽⁶⁾ قد يدعي أنّ المؤول اسم حقيقة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الممتنع خصوصا في الحدود وأنّ النحاة لا يبالون بمثل ذلك سم⁽⁷⁾ [قوله: «وتسمع بالمعديّ... إلخ»⁽⁸⁾ أي لأنّه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي]⁽⁹⁾ سق⁽¹⁰⁾. قوله: «بحسبك درهم»⁽¹¹⁾ بحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، درهم كخبر كذا قالوا قال السيوطي وهذا غير مرضي فإنّ شيخنا الكافي اختار أن بحسبك خبر مقدم وأنّ المبتدأ درهم إذ قصد الإخبار عن الدرهم بأنّه كافيه وما قاله شيخنا

(1) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 501.

(2) قوله: «غير الزائدة» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(3) قوله: «مخبرا عنه...»، المصدر نفسه.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 192.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 503.

(6) قوله: «يشمل الصريح والمؤول» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «وتسمع بالمعديّ...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 240.

(9) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(10) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج 1، ص: 501.

(11) قوله: «بحسبك درهم...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 241.

هو الصواب انتهى قال سم⁽¹⁾ إن أراد أن القصد ما ذكر دائماً فليس بصحيح للقطع بأنه قد ينعكس الحال بأن يكون القصد الإخبار عن الكافي بأنه درهم بأن يتصور من أخذ كفايته مع جهله بقدرها معنى الكفاية ويسأل عن المقدار فيقال بحسبك درهم إذ ليس القصد إلا الإخبار عن الكافي بأنه درهم سببا وإن أراد أنه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح 117ظ جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي وإن أراد أن إطلاقهم غير مرضي ففيه مع أنه لا يلزم كلامه ولا دليله يرد عليه مثله فتدبروا عجب لتصويبه المذكور مع هذا انتهى هذا إذا كان الواقع بعد بحسبك نكرة فإن كان معرفة نحو بحسبك زيد فحسبك خبر لا مبتدأ لأنه لا يعترف بالإضافة المص ونازعه ز⁽²⁾ بأنه لا يتعرف بالإضافة يتخصص بها والتخصيص [من]⁽³⁾ مسوغات الابتداء وإن كان الخبر معرفة فيجوز كونه مبتدأ انتهى ويؤيده « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ »⁽⁴⁾ فحسبك مبتدأ بدليل وقوعه اسما لأن في فان حسبك واسم إن هو المبتدأ في الأصل ووجه ما قاله المص إنه لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة إلا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند س كما في التسهيل ولك أن تمنع أن حسبك مبتدأ وتمنع الاستدلال عليه بما ذكر لأن مذهب المص جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في النسخ دون غيره [سم⁽⁵⁾ قوله: إلا في نحوكم مالك]»⁽⁶⁾ فكم مبتدأ وهي نكرة وما بعدها معرفة ووجه الاستثناء أن أكثر ما يقع اسم الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء حملا للأقل على الأكثر والتوجيه المذكور يجري في (خبر منك زيد) وغير يس يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 206.

(3) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) الآية 64 سورة الأنفال.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «إلا في نحو : كم مالك ؟ » شرح الأشموني، ج 1، ص: 247.

لجريا على القاعدة وابن هشام جوز الوجهين عملا بالدليلين همع⁽¹⁾[⁽²⁾]. قوله: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ »⁽³⁾ خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم سق⁽⁴⁾ [لا يصح جعل (غير) فاعلا أغنى عن الخبر لأنّ الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بترك منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه (من) فكذا ما هو بمنزلة ولا جعل الخبر جملة (يرزقكم) لأنّ هل لا لتدخل على مبتدأ خبره فعل راجع يس⁽⁵⁾ على التصريح⁽⁶⁾ (وخبره غير الله) دم⁽⁷⁾ ومن كلام العرب (ناهيك بزيد) فناهيك خبر ويزيد مبتدأ زيدت فيه الباء والمعنى أنّ زيدا ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية دم⁽⁸⁾. قوله: «غير مستغنى به»⁽⁹⁾ أي لأنّه لا يحسن السكوت عليه لالتباسه بالضمير المفتقر إلى (زيد) المعود عليه و(ح)⁽¹⁰⁾ فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم لا مبتدأ وأبوه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب وفيه نظر دم⁽¹¹⁾ وجه النظر أنّه لا مانع من كون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيدا قائم أبوه، قوله: «فاعل أغنى عن الخبر»⁽¹²⁾ منتقد بأنّه لم يكن لهذا المبتدأ من خبر لم يتأت إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خير له ومن ثم تم بفاعله كلاما دم⁽¹³⁾ ورده سم⁽¹⁴⁾ بأنّ الاغتناء لا يستلزم أن يكون خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته، وحصول التمام به

(1) ينظر: همع الهوامع للسيوطي. ج1، ص: 401.

(2) سقط زمن (أ) تم تعويضه من (ب).

(3) الآية 03 سورة فاطر.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، ج1، ص: 502.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية ج1، ص : 74.

(6) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 13.

(8) المرجع نفسه.

(9) قوله: «غير مستغنى به» شرح الأشموني، ج1، ص: 247.

(10) حذف.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 16.

(12) قوله: «فاعل أغنى عن الخبر» شرح الأشموني، ج1، ص: 248.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 16.

(14) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

استغنى المبتدأ أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق بعدم الإمكان أتم قوله: «أقاطن... إلخ»⁽¹⁾ أي (أقيم) وضعنا أي رحيلاً ز⁽²⁾، [قوله: «سابق»]⁽³⁾ نعت لوصف احترز به من نحو (أخواك خارج أبواهما) فخارج خبر لا مبتدأ لأنه غير سابق دم⁽⁴⁾[⁽⁵⁾]. قوله: «أوصفه مشبهة»⁽⁶⁾ كذا المنسوب نحو (ما قرشي أبواك) 118و- وأما اسم التفضيل فليس من ذاك لأنه يرفع إلا الضمير المستتر أو الظاهر بشروطه [و]⁽⁷⁾ المستتر غير مكثف به وشرط المرفوع هنا اكن يكون مكتفياً به وإذا رفع الظاهر بالشروط لا يكون مبتدأ كذا قيل والحق أنه قد يكون مبتدأ كما في هل أحسن في عين زيد الكحل منه في [عين غيره]⁽⁸⁾ ز⁽⁹⁾. قوله: «سابق نعت»⁽¹⁰⁾ فوصف احترز به نحو أخواك خارج أبواهما فخارج خبر لا مبتدأ لأنه غير سابق دم⁽¹¹⁾. قوله: «بالهمز أو [يهل]⁽¹²⁾... إلخ»⁽¹³⁾ لا يتقيد بذلك ولذا قال [ز]⁽¹⁴⁾ أطلق الاستفهام [فعم]⁽¹⁵⁾ جميع أدواته قوله: «أو من مثاله»⁽¹⁶⁾ من ضارب زيد على أن من مفعوله لضارب وأما التمثيل عن قائم أبوه فغير صحيح لأن قائم صفة صالحة لأن

(1) قوله: « أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَّؤَا ظَنَعَا ... » "إن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا" « هذا البيت غير منسوب وهو من

بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 248.

(2) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 286.

(3) قوله: «سابق» شرح الأشموني ج1، ص: 248.

(4) ينظر : تعليق الفرائد ج2، ص : 13.

(5) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(6) قوله: «أو صفة مشبهة» شرح الأشموني، ج1، ص: 250.

(7) في (أ) هو، وفي (ب) و(ج) (و) وهو الأصح.

(8) في (أ): في غير عين والأصح (في عين غيره).

(9) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 285.

(10) قوله: «سابق نعت» شرح الأشموني ج1، ص: 250.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 14.

(12) في (أ) أو بما، والصحيح أو بهل.

(13) قوله: «بالهمز أو بهل...» شرح الأشموني، ج1، ص: 250.

(14) ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص: 19.

(15) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(16) قوله: «أو من مثاله شرح الأشموني» ج1، ص : 250.

تكون خبرا و[ما]⁽¹⁾ يصلح أن يكون خبرا لا يصلح أن يكون مبتدأ أو قس عليه عبد الغفور وفي إطلاق قوله: «وما يصلح... إلخ»⁽²⁾ نظر لا يخفي سم⁽³⁾. قوله: «أو ضميرا منفصلا»⁽⁴⁾ أما المستتر فلا يسد الخبر كما مر فلا يقال في أقائم زيد أم قاعد أن قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه سد مسد الخبر قال المازني وتقول أقائم أخواك أم قاعد على القياس وحكى أم قاعدان بالضمير المتصل [قال]⁽⁵⁾ ابن هشام فقاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم ستوسعون في الثواني وقد يقال أن التقدير مهما قاعدان وأن المعطوف الجملة نقله دم⁽⁶⁾. قوله: «وكاستفهام النفي»⁽⁷⁾ ولو معنى قائم زيد تصريح⁽⁸⁾ وأفهم اقتصاره عليهما أنه لا يعتمد على غيرهما وهو كذلك⁽⁹⁾. قوله: «وهو ليس»⁽¹⁰⁾ تبع في عده ليس وما الحجازية شرح⁽¹¹⁾ التسهيل قال الشاطبي فإن كان ذلك بسماع يقاس عليه فلا عتب وإلا فهو غير مسلم لأنه أناب مرفوعا عن منصوب وذلك غير موجود ولأن عمل الصفة إنما حصل في موضع قوي فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد ودخول الناسخ منافع لذلك لأنها مقوية لجانب الإسمية لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر لأنه يلزم على ذلك دخول النواسخ على غير مبتدأ أو خبر يس⁽¹²⁾. قوله: «غير مأسوف... إلخ»⁽¹⁾ إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمن [من المحن]⁽²⁾

⁽¹⁾ في (أ) و(لا) والصحيح (وما)

⁽²⁾ قوله: «وما يصلح ...» شرح الأشموني ج 1، ص: 250.

⁽³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽⁴⁾ قوله: «أو ضميرا منفصلا» شرح الأشموني، ج 1، ص: 250.

⁽⁵⁾ سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص: 14.

⁽⁷⁾ قوله: «وكاستفهام... في ذلك (النفي)» شرح الأشموني، ج 1، ص: 251.

⁽⁸⁾ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 194.

⁽⁹⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 71.

⁽¹⁰⁾ قوله: «وهو ليس» شرح الأشموني، ج 1، ص: 251.

⁽¹¹⁾ ينظر: شرح بالتسهيل لابن مالك، ج 1، ص: 274.

⁽¹²⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 71-72.

المحن] (2) [قوله] (3) «وغير» (4) مبتدأ و[ما] (5) سوف مضاف إليه وعلى زمن نائب فاعل الوصف أغنى عن الخبر قوله: «فإن تطابقا في الأفراد... إلخ» (6) والجمع المكسر 119 و/ كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المفرد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة نحو: (أجنب الزيدان) شرح السيوطي ومثال الجمع المكسر (أقيام الرجال)، قوله: «جاز الأمران» (7) أي كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا، وكونه خبرا مقدما محتملا للضمير، ويستثنى منها (أحاضر القاضي امرأه) (8) فإنه يتعين فيه الوجه الأول لأن الوصف إذا تحمل ضمير المؤنث وجب تأنيثه ز (9) وكذا يتعين الأول في نحو «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي» (10) لأنه يلزم على الثاني الفصل بين العامل وهو (راغب) ومعموله وهو (على آلهتي) بأجنبي وهو المبتدأ لأنه أجنبي عن الخبر سم (11) وهذا إذا لم يقدر للجار متعلق فإن قدر جاز الأمران، قوله: «نحو أقائم زيد» (12) توقف بعضهم في ابتدائية زيد فيما ذكر بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو (ضرب زيد) وأجاب بعضهم بأن زيدا في الأول يحتمل أمرين كل منهما خلاف الأصل وذلك إجمال لا لبس فيه دنوشري (13). قوله: «ليسند إليه» (14) لا يشمل ابتداء

(1) قوله: «غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ» هذا البيت لأبي نواس، وهو من بحر المديد؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص: 253.

(2) في (أ) من اللحن، وفي (ب) و(ج) من المحن وهو الصحيح.

(3) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) قوله: «غير» شرح الأشموني، ج 1، ص: 251.

(5) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(6) قوله: «فإن تطابقا في الأفراد» شرح الأشموني، ج 1، ص: 258.

(7) قوله: «جاز الأمران»، المصدر نفسه.

(8) في (أ) (أمره) وفي (ب) (امرأة) والصحيح (امرأة).

(9) ينظر: الدرر السنية في شرح الخلاصة لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص: 287-288.

(10) الآية 46 سورة مريم.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) قوله: «نحو أقائم زيد» شرح الأشموني، ج 1، ص: 258.

(13) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح.

(14) قوله: «ليسند إليه» شرح الأشموني، ج 1، ص: 258.

الوصف الواقع مبتدأ إذا لوصف لم يسند إليه شيء بل هو مسند فلو قال للإسناد لكان أولى، قوله: «هو»⁽¹⁾ هو الضمير الأول للشيء والثاني للذي ز⁽²⁾. قوله: «فإن المبني عليه»⁽³⁾ ناي على الذي يُبنى عليه شيء، فالمبني عليه هو المبتدأ والمبني الخبر وهو مبني على المبتدأ ز⁽⁴⁾. قوله: «رفع خبر المبتدأ»⁽⁵⁾ احتج لذلك بأنهم أجمعوا على أنّ العامل في الحال هو [العامل في فليجعل ما أجمعوا عليه دليلا لما اختلفوا فيه فاذا قلنا (هذا زيد قائما) فالعامل في الحال هو المبتدأ]⁽⁶⁾ وهو هذا فيكون عاملا في الخبر الذي هو صاحب الحال وهو زيد، وبأن المبتدأ لما كان لا يستقل بنفسه في إفادة المعنى التركيبي وكان مبدوء به كالفعل وجب أن يرفع ما بعده كالفعل واعترض بأنّ المبتدأ قد يرفع نحو (القائم أبوه ضاحك) فلو كان يرفع الخبر لأدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا بغير اتباع، ولا نظير له، وبأنّ المبتدأ قد يكون جامدا (كزيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله والمبتدأ يجوز تقديم خبره عليه، وأجيب بأنّ طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر فاختلفت جهتا الطلب، وعن الثاني بأنّ ما ذكر فيه إنّما هو في العامل المجهول على الفعل والمبتدأ ليس عمله بالحمل على الفعل بل بالأصالة ز⁽⁷⁾ وقوله: «قد يرفع... إلخ»⁽⁸⁾ فيه تأمل فإنّ (أبوه) في المثال المذكور ليس مرفوعا بالمبتدأ الذي هو (ال) بل بصلتها قوله: «قول»⁽⁹⁾ بما لا نظير له؛ أي من اجتماع عاملين 120 و على معمول واحد، وأجيب بأنّ العمل منسوب عنده لمجموع

(1) قوله: «هو»، المصدر نفسه.

(2) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 289.

(3) قوله : فإن المبني عليه شرح الأشموني ج1، ص: 258.

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 289.

(5) قوله: «رفع خبر بالمبتدأ» شرح الأشموني، ج1، ص: 258.

(6) اسقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(7) ينظر: الدرر السنية، ج1، ص: 288-289.

(8) قوله: «قد يرفع» شرح الأشموني ج1، ص : 258.

(9) قوله: «قول» المصدر نفسه .

الأمرين لا لكل دم⁽¹⁾، وذهب الكوفيون... إلخ وقالوا أعاب المصريون مع اتفاقهم معنا في أسماء الشرط أنها تجزم الفعل وهو ينصبها، وأجيب بأنها إنّما تجزم الفعل بمعنى الجزاء لأنها تضمنت معنى (أن) فذلك المعنى في الحقيقة هو الجازم وليس هو المنصوب ثم أنكم تقولون أنّ زيدا قائم فتتصبون زيدا مع أنّ رافعه موجود، وظننت زيدا وقائما فتتصبونها مع أنّ كلا منهما موجب لصاحبه الرفع سم⁽²⁾ عن بعض الحواشي [إذ مذهب الكوفيين أيضا بأنّ حق العامل التقديم وحق المعمول التأخير فينتج من هذا أنّ حق كلّ منهما أن يكون متقدما- متأخرا وبأن نقول: (زيد قائم) فقائم قد رفع ضميرا مستترا فلو كان (قائم) هو الذي رفع (زيدا) لرفع العامل الواحد شيئين لا على وجه الاشتراك ويلزمهم أن يخلو (قائم) من الضمير لأنّه قد رفع اسما ظاهرا أتم، دنوشرى⁽³⁾. وقوله: فلو كان... إلخ يمكن دفعه باختلاف جهة العمل⁽⁴⁾. قوله: «والخبر الجزء... إلخ»⁽⁵⁾ لم يكتف بما أفاده قوله السابق (مبتدأ زيد... إلخ) من الإشارة إلى تعريف الخبر، كما اكتفى بذلك في تعريف المبتدأ اهتماما بالخبر وتوطئة لتقسيمه ب⁽⁶⁾. قوله: «المتم الفائدة... إلخ»⁽⁷⁾ لأنّ الجملة الواقعة خبر الإسناد فيها وغير مانع لشموله (يضرب) في (زيد يضرب أبوه) فأنّه تمت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة، ويجاب عن الأول بأنّ المراد لمتم الفائدة ولو بحسب الأصل وخبر المبتدأ الثاني متم الفائدة قبل أن تجعل جملة خبرا، وعن الثاني بأنّ المتبادر من قولنا متم الفائدة مع مبتدأ أن لا يكون لغيرها مدخل⁽⁸⁾. قال ابن هشام: «هذا التعرف لا يتناول إلا الفضلات لأنّ الفائدة قد حصلت بالمسند والمسند إليه وتمت بذكر الفضلة بمعنى أنّه حصل فيها

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني ج3، ص: 15.

(2) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(3) ينظر: آراء الدنوشرى في شرح التصريح.

(4) سقط من (أ) تم تعويضه من (ب).

(5) قوله: «والخبر الجزء المتم الفائدة» شرح الأشموني، ج1، ص: 258.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) قوله: سبقت الإشارة إليه.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم على شرح الأشموني (مخطوط).

زيادة»يس⁽¹⁾ أتم فإن قلت التعريف لا يشمل نحو (النار حارة) ممّا هو معلوم النسبة ضرورة ولا نحو (شعري شعري) ممّا الخبر فيه عين المبتدأ، قلت: يشمل إذا الفائدة في الاول، بحسب الوضع، وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده دنوشرى⁽²⁾. قوله: «بدلالة المقام»⁽³⁾ إيضاحه أنّه قد بعلم من أوّل الباب إلى هنا أنّ الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره، وأن الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعل أغنى؛ أي عن الخبر فلا خبر فقوله هنا المتم الفائدة؛ أي مع المبتدأ لأنّه الذي يصاحبه والمراد مبتدأ غير الوصف، لأنّ الوصف لا خبر له ب⁽⁴⁾. قوله: «وهو الأصل»⁽⁵⁾ 121و/ أي لأنّه جزء الجملة وجزء الشيء لأنّه يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً بخلاف الجملة سم⁽⁶⁾. قوله: «والمراد بالمفرد»⁽⁷⁾ أي بقرينة مقابله بالجملة قوله: «ما ليس جملة... إلخ»⁽⁸⁾ يشمل المثني والجمع المركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه سق قوله: «ويأتي جملة»⁽⁹⁾ ولا يمتنع [أنّها طلبية]⁽¹⁰⁾ خلافا لابن الأنباري ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقديراً قول [قبل]⁽¹¹⁾ الجملة الطلبية خلافا لأنّ السراج تسهيل⁽¹²⁾ ويفرق بين ما هنا وقوله وفي النعت وامنع هنا إيقاع ذات الطلب الخ بأنّ

(1) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 75.

(2) ينظر: آراء الدنوشرى في حاشية يس على التصريح.

(3) قوله: «بدلالة المقام» شرح الأشموني، ج 1، ص: 258.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «وهو الأصل» شرح الأشموني ج 1، ص: 258.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط)

(7) قوله : (والمراد بالمرادف) شرح الأشموني ج 1، ص: 258.

(8) قوله (ما ليس جملة) المصدر نفسه .

(9) قوله : (ويأتي جملة) المصدر نفسه.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و (ج) .

(11) سقط من (أ) و (ج) ثابت في (ب) .

(12) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج 1، ص: 309.

الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه له إلا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل سم⁽¹⁾ قوله: «وهي فعل»⁽²⁾ مع فاعله هل يصح أن يكون فاعلها بعض المبتدأ ومفعولها البعض الآخر نحو زيد وهند يضربها اختلفوا في ذلك قال في التسهيل وإن ولي معطوفاً على المبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر صعت المسألة خلافاً لمن منع انتهى [وجه المنع أن يضربها في المثال المذكور جزء من أحدهما فيلزم بقاء الآخر وجوزه البصريون على إضمار الخبر وسد الحال مسده أي يقتربان بضربها والكوفيون حملاً بأن الجملة حال من ضمير يقتربان فإذا حولت الحال بالوقف كان التقدير ضارباً لها وذلك لا يكون حالاً من ضمير مقتربان]⁽³⁾ دم⁽⁴⁾. قوله: «معطوفاً»⁽⁵⁾ أي بالواو خاصة فلو كان العطف بالفاء أو بثم امتنعت المسألة إجماعاً وإن حذفت العاطف صحت إجماعاً والوصف كالفعل فيما ذكر دم⁽⁶⁾. قوله: «وإلا لزم... إلخ»⁽⁷⁾ الجواز لازم على الصحيح المذكور أيضاً بجعل التقدير الأب له ب وأجيب بأن وجه الفساد إيهام أن الأب صفة لزيد وليس مراداً وذلك غير لازم على الصحيح المذكور قوله: «ولباس التقوى ذلك خير»⁽⁸⁾ هذا إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً بخلاف ما إذا قدر تابعا للباس بدلاً منه أو عطف بيان لا نعتاً لأنه لا يكون أعرف من المنعوت [تصريح⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ وقوله: «بخلاف... إلخ»⁽¹¹⁾ أي لأن الخبر مفرد قوله: «وإعادته

(1) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن النازم (مخطوط).

(2) قوله: «وهي فعل مع فاعل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 258.

(3) سقط من (أ) و(ب) موجود في (ج).

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص: 15.

(5) قوله: «معطوفاً» لا يوجد في شرح الأشموني بل (معطوفة بالفاء)، ج 1، ص: 258.

(6) ينظر: تعليق الفرائد، ج 3، ص: 15.

(7) قوله: «وإلا لزم جواز...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 260.

(8) قوله: «ولباس التقوى...» من الآية 26 سورة الأعراف؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 260.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 203.

(10) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(11) قوله: «بخلاف... إلخ» لم يذكر هذا في شرح الأشموني.

بلفظته»⁽¹⁾ وأكثر وقوع ذلك في مقام التفضيم مغني⁽²⁾ قال الشمني⁽³⁾: «وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند س في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول» [وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره وإن لم يكن بلفظ الأول انتهى]⁽⁴⁾. قوله: «الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»⁽⁵⁾ فالحاقة مبتدأ وما استفهامية بمعنى التعظيم مبتدأ ثانٍ والحاقة بعدها خبره والثاني خبره خبر عن الأول قوله: «نحو زيد نعم الرجل»⁽⁶⁾ لما كانت اللام للجنس وإن لم تكن للاستغراق والجنس يشتمل على كلِّ أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره مجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي شمني⁽⁷⁾ 122ظ/ عن العباب قوله: «وهو غير جائز»⁽⁸⁾ إن كانوا [صرحوا]⁽⁹⁾ بعدم الجواز وإلا فلا مانع من الجواز آخذا بهذا الكلام ب⁽¹⁰⁾ قوله: «المثال وهو زيد نعم الرجل»⁽¹¹⁾ وأما البيت فيخرج على إعادة المبتدأ بلفظه قوله: «على ما قال أبو الحسن»⁽¹²⁾ أي من كون الرابط إعادة المبتدأ بمعناه قوله: «لا للجنس»⁽¹³⁾ يمكن أن تكون للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة ب⁽¹⁴⁾ قوله: «وإنسان... إلخ»⁽¹⁵⁾ إنسان العين

(1) قوله: «وإعادته بلفظه» شرح الأشموني، ج 1، ص: 260.

(2) ينظر: مغني اللبيب للأنصاري، ج 2، ص: 500.

(3) ينظر: حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب ج 1، ص : 212.

(4) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(5) الآية 1-2 سورة الحاقة.

(6) قوله: «زيد نعم الرجل» شرح الأشموني، ج 1، ص: 260.

(7) ينظر: حاشية الشمني، ج 1، ص: 107.

(8) قوله: «وهو غير جائز»

(9) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: «المثال، وهو زيد نعم الرجل» سبقت الإشارة إليه.

(12) قوله: «على ما قال أبو الحسن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 260.

(13) قوله : (لا للجنس) المصدر نفسه .

(14) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(15) قوله: « وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ » هذا البيت لذي الرمة وهو من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 262.

المصال الذي في سواءها ويحسر بضم السين المهملة أي ينكشف وهو لازم ومصدره الحسور ويجم بضم الجيم وكسرهما يكثر ويجتمع ويفرق بفتح الراء والشاهد في فيبدو شمئي⁽¹⁾ ويحتمل أن يكون أصله بحسر الماء عنه مغني⁽²⁾. قوله: «وإن تكن إياه»⁽³⁾ قال المص: «الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة يخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام منه ضمير الشأن» أتم وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الما صدق فكل مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لأنه يؤدي إلى ألفا الحمل يس⁽⁴⁾. قوله: «كنطقي الله حسبي... إلخ»⁽⁵⁾ يظهر في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها مرادي⁽⁶⁾ وهو ظاهر للأول أيضا وجه وهو وإن كان الإخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار أنه مركب إسنادي إذ غايته التجوز وهو جائز ز⁽⁷⁾ قوله: «والمفرد»⁽⁸⁾ لا يبعد أن يشمل المفرد الفعل لأنه ما ليس جملة والفعل وحده ليس بجملة وح يستفاد من قوله: «الآتي» وأبرزته مطلقا... والخب»⁽⁹⁾ أنه إذا كان الخبر الجاري على غير من هو له فعلا كان كالاسم في [وجوب الإبراز مطلقا كما هو فعلا كان كالاسم في [وجوب الإبراز مطلقا كما هو مذهب المص كما بينه ابن عقيل في شرح التسهيل وغيره وفيه أن يكون الفعل مفردا وليس جملة محل نظر لأن المخبر في تلك الصورة جملة قطعا يس⁽¹⁰⁾ قوله: «منه»⁽²⁾ بعد قول

(1) ينظر: حاشية الشمني على شرح الدماميني ج1، ص: 46.

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 451.

(3) أقوله: «وإن تكن... إياه معنى اكتفى بها» شرح الأشموني، ج1، ص: 263.

(4) ينظر: حاشية يسغ على شرح الألفية، ج1، ص: 77.

(5) أقوله: «كنطقي: الله حسبي...» شرح الأشموني، ج1، ص: 264.

(6) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي.

(7) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص: 291.

(8) أقوله: «والمفرد» شرح الأشموني، ج1، ص: 264.

(9) أقوله: «وأبرزته... مطلقا» شرح الأشموني، ج1، ص:

(10) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص: 78.

المص الجامد فيه إشارة إلى إعراب الجامد مبتدأ ثانيا ولعله لألا يكون ضميرا وأن [يشترك]⁽³⁾ راجعا للموصوف دون الصفة والحق أنه يجوز إعرابه صفة المفرد ورجوع الضمير للموصوف دون الصفة وإن كان كالجنس الواحد لا محذور فيه [لأنَّ القصد بالمرجع ما يكون مفسرا للضمير والموصوف بدون صفته يصلح أن يفسر الضمير وإذا صح كون المرجع يقضي معنى اللفظ الواحد كما في اعدلوا هو أقرب للتقوى فكيف لا يصح كونه الموصوف بدون الصفة فمن قال أن رجوعه للموصوف بدون الصفة خطأ الظاهر هو الخطأ وما استدلل به من قول س أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد لا دليل فيه ب⁽⁴⁾ [5] والقرينة على كون المرجع ما ذكر استحالة كون الجامد مشتقا ب⁽⁶⁾ قوله: «من المصدر»⁽⁷⁾ أي المستعمل أو المقدر [كربة]⁽⁸⁾ من الصفات التي أهملت مصادرها فيقدر لها مصادر دم⁽⁹⁾. قوله: «مستن»⁽¹⁰⁾ [قال ابن الناظم وهذا الضمير يجب استتاره انتهى وينافيه ما قدمه في بحث الضمير من جواز الاستتار في الصفات وأجاب سم⁽¹¹⁾ بأنَّ المراد بالوجوب امتناع إبراز الضمير وهذا لا ينافي إمكان أن يخلف الضمير الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المراد بجواز الاستتار انتهى]⁽¹²⁾ يرد عليه زيد ما قائم 123 و/ إلا هو ويجاب بأنَّ هذا ونحوه مستثنى لأنه لعارض اقتضى إبرازه قوله: «يرجع إلى المبتدأ»⁽¹³⁾ ويرد عليه زيد عمرو

(1) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(2) قوله: «منه» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

(3) في (أ) يشق وفي (ب) يشق وهو الأصل والصحيح.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) سقط في (أ) و(ج) موجود في (ب).

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح

(7) قوله: «من المصدر» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

(8) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص: 81.

(10) قوله: «ذو ضمير مستكن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(13) قوله: «يرجع إلى المبتدأ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

ضاربه هو ويجاب بأنّ هذا معلوم ممّا يأتي في قوله: «وأبرزته... إلخ»⁽¹⁾ فهو كالمخصص ب(2). قوله: «وأبرزته... إلخ»⁽³⁾ يستثنى منه مسألة ومهي زيد قائم أبواه لا قاعدان فإنّها سمعت سم⁽⁴⁾ عن بعض الحواشي قوله: «أي الضمير المذكور»⁽⁵⁾ ذكر أبو حيان أنّ الظاهر يخلف الضمير في ذلك فيقال زيد عمرو ضاربه زيد ورده المرادي بأنّ وضع الظاهر موضع المضمّر في غير موضع التفخيم ضعيف وأجاب العلامة ابن جماعة بأنّ محل كونه ضعيفا إذا لم يكن إيقاعه موقعه بمعنى آخر مقصود وهو رفع الإيهام مثلا انتهى على أن في الإبراز أيضا فصل الضمير مع تأخير عن [العامل]⁽⁶⁾ دم⁽⁷⁾ قوله: «حيث تلا الخبر... إلخ»⁽⁸⁾ كمثّل الخبر في ذلك النعت والحال يس⁽⁹⁾ عن المص ومثّل الوصف الفعل نقله دم والسيوطي وسم قال بأنّ هشام⁽¹⁰⁾: «وانظر في نحو زيد عمر وكخلفه هو أو في داره هو زيد هند خلفها هو أو في دارها هو هل يحب الإبراز وهل لا ذكره النحاة وقد يقال اكتفوا بذكر ذلك في الوصف لأنّه متعلّقة وهو نائبه، قوله: «وقال الكوفيون لا يجب»⁽¹¹⁾ فيجوز على قولهم في زيد هند ضاربها هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وأما زيد عمرو ضاربه بهو ففاعل لا غير والبصريون يوجبون الفاعلية ويمنعون التأكيد لإيجابهم الإبراز وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقول البصريون الهندان الزيدان ضاربتهما هما ويقول الكوفيون مثل ذلك أن قدروا الضمير فاعلا قدروه توكيدا قالوا (ضاربتاهما) وكذلك في الجمع والمسموع

(1) قوله: «وأبرزته» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «وأبرزته» سبقت الإشارة إليه.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «أي الضمير المذكور...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

(6) في (أ) الفاعل وفي (ب) و(ج) العامل.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 1، ص: 86.

(8) في (أ) الفاعل وفي (ب) و(ج) العامل وهو الصحيح.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 80.

(10) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ج 1، ص: 451.

(11) قوله: «وقال الكوفيون...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 264.

من العرب أفراد الوصف الأعلى لغة (أكلوني البراغيث) دم⁽¹⁾. قوله: «واستبدلوا لذلك بقوله... إلخ»⁽²⁾ وجه الاستدلال أنّ قومي مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثانٍ وبانوها خبر الثاني وهما خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لأنّهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لأنّ اللبس مأمون فإنّ الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقل على اللّغة الفصحى بانيها هم وعلى غيرها [بانوها]⁽³⁾ نعم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون ذرى المجد منصوباً بوصف محذوف يفسره المذكور والتقدير بأنّها ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة كلّ شيء أعلاه 124ظ/ تصريح⁽⁴⁾ قوله: «وأخبروا بظرف»⁽⁵⁾ وبحرف جر بشرط أن يكونا تامين بخلاف الناقصين وهو ما لا يفهم بمجرد ذكرهما متعلقهما نجو زيد مكانا أو يوما وزيد بك أو فيك ويمكن أن يستفاد قيد التمام من تعريف الخبر السابق وقوله الآنّي وإن يفد سم⁽⁶⁾. قوله: «إذ هو الخبر حقيقة»⁽⁷⁾ صححه جماعة وقال جماعة: «الصحيح أنّه معمول المحذوف وقال آخرون الصحيح أنّه المجموع لأنّ المقصود الإخبار بوجود شيء في الظرف إلا أنّهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلاف لفظي لأنّ القائل بأنّه المحذوف نظراً إلى العامل الذي هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنّه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود قال ز⁽⁸⁾: «وكان شيخنا الإمام العلامة الكمال ابن الهمام يختاره تبعا للرضي واعلم أنّ الظرف الشامل للجار والمجرور نوعان مستقر ولغو لأنّه إن كان عامله مصرحا به فلغو والا

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص:62.

(2) قوله: «واستدلوا لذلك بقوله... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص:264.

(3) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:200-201.

(5) قوله: «وأخيرا بظرف» شرح الأشموني، ج1، ص:266.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا» شرح الأشموني، ج1، ص:266.

(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء، ج1، ص:294.

فمستقر انتهى [قوله: «قوله وإلا فمستقر»⁽¹⁾ سمي بذلك لأنه استقر فيه معنى علمية المحذوف ولو خاصا وعليه مشى السيد في حواشي الكشف]⁽²⁾ وقال بعضهم المستقر ما كان عامله عاما واجب الحذف واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه ؛ نحو يوم الجمعة [صمت]⁽³⁾ فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس سمي الأول مستقرا بفتح القاف لأنه لما حذف متعلقه العام انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه إلى الظرف فسمي مستقرا أي مستقرا فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره وسمي الثاني لغوا لأنه لما لم ينتقل إليه شيء من متعلقه فكأنه ألغي شمئني⁽⁴⁾ [قوله: «لأنه لما حذف... إلخ»⁽⁵⁾ قضيته أنه كما يسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه لأن رفع الظاهر بمنع استقرار الضمير فيه وإن كان متعلقا بكون عامل محذوف وجوبا على أنه لا يأتي على من يقول بحذف الضمير مع المتعلق إلا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه الضمير بأن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا]⁽⁶⁾. قوله: «وانتقل الضمير... إلخ»⁽⁷⁾ أي مع والحذف وهو أولى من كونه قبله أو بعده ب⁽⁸⁾. قوله: «وهو مردود بقوله فإن يك... إلخ»⁽⁹⁾ وجه الرد أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لأنهما منصوبان ولا للضمير المحذوف لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله لأن الطالب للمحل زال بدخول الناسخ فتعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل

(1) قوله: «قوله : وإلا فمستقر ... » شرح الأشموني ج1، ص : 266.

(2) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(3) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

(4) ينظر: حاشية الشمئني ج1، ص : 12.

(5) قوله: «لأنه ... » شرح الأشموني ج1، ص : 266.

(6) سقط في (أ) تم تعويضه من (ب).

(7) قوله: «وانتقل الضمير... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص: 266.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(9) قوله: «وهو ممدود بقوله: «فإن يك جثمانى بأرض سواكم *** فإن فؤادى عندك الدهر أجمع» البيت لجميل بن معمر

وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 266.

بالفصل بالأجنبي وهو الدهر فأنه جائز في الضرورة تصريح⁽¹⁾. [ز عن ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند س والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ولك أن تقول إنما امتنع جواز الإتيان للفصل بالأجنبي ولا يلزم عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب]⁽²⁾ تصريح⁽³⁾. قوله: «ناوين معنى... إلخ»⁽⁴⁾ أي ناوين كائناً أو استقر وما في معناهما قوله: «كائن»⁽⁵⁾ ولو بمعنى الماضي في النهاية أن الوصف الذي بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرور اتفاقاً 125 ظ وهل يعمل في الظرف [قليل نعم]⁽⁶⁾ لأن الظرف إذا كان يعمل فيه الظرف فإن يعمل فيه اسم الفاعل احق وأولى وقال المانعون الظرف منصوب نصباً ظاهراً فهو بمنزلة المفعول به سم⁽⁷⁾ ومما يجب التنبيه له أنه إذا قدر في الظرف المستقر كائن أو كان فهو [بمنزله]⁽⁸⁾ من كان التامه بمعنى حصل أو ثبت والظرف بالنسبة إليه لغوي لا من كان الناقصه والا لكان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات شماني⁽⁹⁾ عن السعد قوله: «لوجهين»⁽¹⁰⁾ رجعه غيره أيضاً بأن الأصل في الخبر الأفراد قال ز⁽¹¹⁾: «وهو الحق إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فإن أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد: «الإنصاف أن المفهوم من

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 207 (وجه الدلالة منه في شرح التصريح وليس وجه الرد).

(2) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(3) ينظر: شرح التصريح، ج 1، ص: 207.

(4) قوله: «ناوين... معنى... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص: 269.

(5) قوله: «كائن» شرح الأشموني، ج 1، ص: 269.

(6) سقط من (أ) كانت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العادي على شرح ابن النازم (مخطوط).

(8) سقط في (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(9) ينظر: حاشية الشماني ج 2، ص: 12.

(10) قوله: «لوجهين» شرح الأشموني، ج 1، ص: 269.

(11) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء، ج 1، ص: 296.

زيد في الدار ثابت فيها أو مستقر لا ثبت ويؤيده قول ابن هشام: «الحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى». قوله: «وتقدير الفعل يحوج... إلخ»⁽¹⁾ قد يمنع بأن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب لا يدل على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما دم⁽²⁾. قوله: «لا يليهما فعل... إلخ»⁽³⁾ أي لأنّ أمّا لما قدرت بهما يكن وجعل ما بعد الفاء جوابا تعذر إيلاؤها الفعل من حيث أن فعل الشرط لا يليه فعل إلا أن يكون جوابا والغرض أن ما بعد الفاء جواب وأما إذا الفجائية فاختصاصها بالجملة الإسمية للفرق بينهما وبين الشرطية وهذا مذهب المص وقيل تدخل على الفعلية المقرونة بقدر وقيل مطلقا همع⁽⁴⁾، قوله: «معارض»⁽⁵⁾ بل ممنوع كما قدمنا قوله: «في نحو جاء الذي في الدار»⁽⁶⁾ قال ابن يعيش: «إنّما لم يجز في الصلة أن تكون بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم على الذي احسن بالرفع [لقلة]⁽⁷⁾ ذلك والمراد هذا مغني⁽⁸⁾، قوله: «جملة»⁽⁹⁾ وما أقوله: كلّ امرأ عد أو [مدان]⁽¹⁰⁾ فمنوط بحمة المتعالي فنادر مغني⁽¹¹⁾، قوله: «إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ»⁽¹²⁾ ظاهره أنّ الخبر الظرفي إذا تقدم على المبتدأ في غير هذين الموضعين وقدر تعلقه بفعل يقدر مقدما على الأصل لكن في المغني ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لأنّ الخبر إذا كان

⁽¹⁾ أقوله: «وتقدير الفعل...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 269.

⁽²⁾ ينظر: تعليق الفرائد ج 1، ص : 18.

⁽³⁾ أقوله: «لا يليها فعل ظاهر...» شرح الأشموني، ج 1، ص: 269.

⁽⁴⁾ ينظر: همع الهوامع للسيوطي ج 1، ص : 390.

⁽⁵⁾ أقوله: «معارض»، شرح الأشموني، ج 1، ص 269.

⁽⁶⁾ أقوله: «جاء الذي في الدار»، شرح الأشموني، ج 1، ص 269.

⁽⁷⁾ في (أ) (لغة) والصحيح (لقلة).

⁽⁸⁾ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 447.

⁽⁹⁾ أقوله: «جملة»، شرح الأشموني، ج 1، ص 269.

⁽¹⁰⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽¹¹⁾ ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج 2، ص 447.

⁽¹²⁾ أقوله: «إذ يجوز...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 269.

فعلا لا يتقدم على المبتدأ انتهى 126ظ وفيه نظرا لأنّ علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خشية التباس الإسمية بالفعلية وذلك مع التلّفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه أنّ المقدّر في حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدّر وإن كانت علة المنع لا توجد في المقدّر شمّني⁽¹⁾، قوله: «وإنّما يجب حذف... إلخ»⁽²⁾ في هذا الحصر نظر فقد يجب حذف المتعلق في مثل وشبه كما صرح به دم⁽³⁾ أي نحو الكلاب على البقر وفي باب الاشتغال نحو يوم الجمعة صمت فيه كما قدمنا عن الشمني نعم الاستقرار العام لا يكون إلا واجب الحذف قوله: «وجب ذكره»⁽⁴⁾ في إطلاقه نظرا فإنّ الاستقرار الخاص [يجوز حذفه لدليل نحو زيد على الفرس أي راكب قال دم⁽⁵⁾: «وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص»⁽⁶⁾ مردود بالإجماع على حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنّه هو الدليل [أو مقوٍ للدليل]⁽⁷⁾ انتهى، قوله: «ولا يكون اسم زمان... إلخ»⁽⁸⁾ هذا تقييد وتفصيل لقوله وأخبروا بظرف وخرج المكان فأنّه يكون خبرا عن الجثة غالبا واعلم أنّه إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فإن كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنتم خلف جاز فيه الرفع والنّصب والرفع أرجح وإن كان معرفة نحو زيد أمامك وداري خلف دارك فالنّصب راجع والرفع مرجوح ولا يخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه [بعد]⁽⁹⁾ اسم خلافا للكوفيّين [فنحو زيد أمامك عندهم خاص بالشعر ونحو داري خلف دارك عندهم جائز في النثر]⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: حاشية الشمني ج2، ص : 14.

(2) قوله: «إنّما يجب حذف المتعلق...»، شرح الأشموني، ج1، ص270.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني ج3، ص : 18.

(4) قوله : « وجب ذكره ... » شرح الأشموني ج1، ص : 270.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 18.

(6) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) قوله: «ولا يكون اسم زمان خبرا...»، شرح الأشموني، ج1، ص270.

(9) سقط من (ب) موجود في (أ) و(ج).

(10) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

تسهيل⁽¹⁾ وشرحه، قوله: «خبرا عن جثة»⁽²⁾ وكذا الحال والصفة والصلة قال أبو البقاء: «والبدل ورد بذلك إعراب الزمخشري إذ في انتبذت بدلا من مريم وليس بشيء إذ لا [تلازم]⁽³⁾ بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد [ثوبا]⁽⁴⁾ فيصح ولا يجوز زيد ثوبه سم⁽⁵⁾ عن حاشيته، قوله: «عن جثة»⁽⁶⁾ قال ابن ميمون⁽⁷⁾: «الجثة الجسم قاعدا كما أنّ القائمة الجسم قائما» فكان الصواب أن يقول النحاة لا يخبر بأسماء الزمان [] كالיום والجمعة فيخبر عنه بظرف الزمان غالبا سم⁽⁸⁾ واعلم أنّ المعنى إن استغرق جميع الزمان أو أكثره والزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر رفع اسم الزمان غالبا ويجوز نصبه وجره بقي نحو الصوم يوما أو في يوم وإن كان الزمان معرفة أو نكرة لم يستغرقه المعنى ولم يكن أكثره فالغالب النصب أو الجر نحو الصوم والخروج 127 ظ [يوما أو في يوم]⁽⁹⁾ وقد يرفع نحو الحج أشهر معلومات [يتأويل أشهر الحج أشهر معلومات]⁽¹⁰⁾ وخرج بالغالب طلوع الشمس يوم الجمعة فلا يجوز لعدم الفائدة ز⁽¹¹⁾ قوله: «لعدم الفائدة»⁽¹²⁾ لعلّ هذا مبين على من يشترط الفائدة الجديدة لا على مذهب من يكتفي بالفائدة الوضعية ويعد السماء فوقنا كلاما قاله ب⁽¹³⁾ ووجه عدم الفائدة أنّ الزمان عام لكل شخص فالإخبار بأنّ زيدا في ذلك اليوم إخبار بما

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص321.

(2) قوله: «خبرا عن جثة...»، شرح الأشموني، ج1، ص270.

(3) في (أ) [لا يلزم] وفي (ج) [يلزم] وفي (ب) [تلازم].

(4) في (أ) [قويا] وفي (ب) و(ج) [ثوبه].

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «عن جثة» سبق ذكره.

(7) هو عمرو بن ميمون الكوفي (ت 75هـ)، ترجمته في سير أعلام النبلاء ج4، ص: 159.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم. (مخطوط).

(9) في (أ) و(ج) [اليوم أو في اليوم].

(10) سقط في (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(11) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج1، ص297.

(12) قوله: «لعدم الفائدة»، شرح الأشموني، ج1، ص270.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

يعلمه الخاطب ضرورة فلا فائدة فيه صحت بفي أو لم تصرح إلا أن تصف الزمن وتخصه فأثّه يجوز إذا ظهرت في نحو فلان في زمن خصيب [ذكر بعضهم علة أخرى لذلك وهي أنّ الزمن من زائل منقضى والأعيان ثابتة مستقرة وغير الثابت لا يكون خبراً عن الثابت ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الإخبار عنه وجاز الإخبار بالمكان عن العين لأنّه ثابت مثله وعن المعين لأنّ الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل الفائدة دم⁽¹⁾ وأما ظرف المكان فليس عاماً كالزمان بل قد ينفرد بعض الأجرام بأماكن لا تكون لغيرها فجاز الإخبار به عن المعين لحصول الفائدة حتى لو كان ظرف المكان عاماً للجميع لم يجز الإخبار به نحو زيد الأرض وعمرو مكاناً دم⁽³⁾ قوله: «الهِلال الليلة»⁽⁴⁾ بخلاف القمر وبخلاف الشمس اليوم لأنّه غير متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث قاله ابن السراج ونظر فيه دم⁽⁵⁾ تنبيهه إذا قلت اليوم الجمعة جاز [فيه]⁽⁶⁾ رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة ممّا يتضمن عملاً كالسبت والعيد والفطر لأنّ فيهن معنى القطع والعود والإفطار وكذا اليوم يومك لأنّه على معنى شأنك وأمرك الذي تذكر به وأما الأحد والخميس وما بينهما فلا يجوز فيه إلا الرفع لأنّها لا تتضمن عملاً أو أجاز القراء وهشام الرفع والنصب في الجميع فتقول على رأيهما اليوم الأحد رفعا ونصبا فاذا رفع جعل نفس ما بعده وإذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن فكأنك قلت الأحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن تسهيل⁽⁷⁾ وشرحه قال أبو حيان: «ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام ومن أيام الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أوّل السنة المحرم والوقت [الطيب]⁽⁸⁾ المحرم سم⁽¹⁾ عن

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص115.

(2) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص115.

(4) قوله: «الهِلال الليلة»، شرح الأشموني، ج1، ص270.

(5) ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص112-113.

(6) سقط في (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص323.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

السيوطي قوله: «أكل عام... إلخ»⁽²⁾ تمامه [يلقحه]⁽³⁾ قوم وتنتجونه والشاهد في أكل عام نعم قليل والأحسن أن يكون نعم فاعلا بالظرف لاعتماده فلا مبتدأ أو خبر فلا شاهد فيه ويلقحه من ألقح الفحل الناقة وتنتجونه بفتح التاء من النتج ز⁽⁴⁾، قوله: «وذهب 128 و قوم... إلخ»⁽⁵⁾ الوجه أن يصح التعويل على كل من الأمرين ب⁽⁶⁾، قوله: «ولا يجوز الابتداء بالنكرة»⁽⁷⁾ اعلم بأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ مخبر عنه والإخبار عن غير معيّن لا يفيد غالبا ولأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يحمله والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية وأورد على الأول مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأجيب بأن الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه قال ض: «وهذا وهم» لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا أن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته فاكهي⁽⁸⁾ قلت: «يمكن دفعه بأن تخصيصه بتقديم الحكم عليه لا بالحكم نفسه لما يعلم من كلام الجامي الآتي ثم رأيت [الشماني]⁽⁹⁾ نقل عن ابن الحاجب: «إنما جاز أن يكون الفاعل نكرة مع أنه محكوم عليه لما فيه من التخصيص لأن [حكمه لما]⁽¹⁰⁾ كان متقدما عليه صار المحكوم عليه لا يذكر إلا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «أكل عام ...» شرح الأشموني ج1، ص: 271.

(3) سقط من أ ثابت في (ب) و (ج).

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص298.

(5) قوله: «وذهب قوم...»، شرح الأشموني، ج1، ص271.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) قوله: «ولا يجوز الابتداء بالنكرة»، شرح الأشموني، ج1، ص271.

(8) ينظر: «مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي، ص213-214.

(9) في (أ) [الشمس] وفي (ب) و (ج) [الشماني] وهو الأصح.

(10) في (أ) حكمهما وفي (ب) و (ج) حكمه لما.

إلا تقدم العلم بها دونه انتهى، قوله: «ما لم تقد»⁽¹⁾ أي مدة عدم إفادتها والأمثلة للمنفي لا للنفي يس⁽²⁾، قوله: «كما هو الغالب»⁽³⁾ أي عدم الإفادة قوله: «إلا حصول الفائدة»⁽⁴⁾ اختاره ض تبعا لابن الدهان قوله: «فمن مقل مخل»⁽⁵⁾ خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعض ومقل محفوظان على أنهما صفتان لمقدر أي فهم بعض فريق اتصف بالإقلال [والإخلال]⁽⁶⁾ ويحتمل أن يكون بمعنى في والمعنى فانحصروا في فريق [مقل]⁽⁷⁾ وفي فريق مكثر ويحتمل أن يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل وفريق مكثر [شمني]⁽⁸⁾ عند م قوله: «أن يكون الخبر مختصا»⁽⁹⁾ المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالحرف والمضاف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحا للإخبار به [شمني]⁽¹⁰⁾ قوله: «قيل ولا دخل للتقدم... إلخ»⁽¹¹⁾ قائله ابن هشام في المغني وجعل المسوغ مجرد اختصاص الخبر لكن الجامي كغيره بيّن أنّ للتقديم دخلا وعبارته ونحو في الدار رجل لتخصيصه بتقديم 129و/ الخبر لأنه إذا قيل في الدار علم ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قولة التخصيص بالصفة انتهى قوله: «لعد الفائدة»⁽¹²⁾ لعله مبني على اشتراط الفائدة الجديدة فعلى مقابله لا يمتنع ذلك وقضية مذهب س والمتقدمين جواز كذلك حيث حصلت فائدة بأن حمل مضمونه ب⁽¹³⁾ قوله: «أن تكون عامة... إلخ»⁽¹⁾ فإن قلت عد هذا في

(1) قوله: «ما لم تقد»، شرح الأشموني، ج1، ص271.

(2) ينظر: حاشية يس على ألفية ابن مالك، ج1، ص83.

(3) قوله: «كما هو الغالب»، شرح الأشموني، ج1، ص271.

(4) قوله: «إلا حصول الفائدة»، المصدر نفسه، ج1، ص272.

(5) قوله: «فمن مقل مخل»، المصدر نفسه، ج1، ص272.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) في (ب) [مقلين] وفي (أ) و(ج) [مقل] وهو الصحيح.

(8) في (أ) شمس وفي (ب) و(ج) شمني وهو الصحيح؛ ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب.

(9) قوله: «أن يكون الخبر مختصا»، شرح الأشموني، ج1، ص272.

(10) في (أ) شمس؛ ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ج1، ص: 271.

(11) قوله: «قيل ولا دخل للتقدم في التسويغ»، شرح الأشموني، ج1، ص272.

(12) قوله: «لعدم الفائدة»، شرح الأشموني، ج1، ص272.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

مخصصات النكرة مشكل إذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا إنَّما يرد على من قال إنَّ النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه [والشر لم يقله وإنَّما عد هذا]⁽²⁾ في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وإنَّما الوجه فيه أنَّ الاسم النكرة بسبب عمومته مثل المعرفة من حيث أنه يصلح لمتعدد على سبيل البدل فساغ الابتداء [به]⁽³⁾ لا يقال فيصح أن يبتدأ برجل بلا مسوغ لأنَّ عممه بدلي [لأنَّ]⁽⁴⁾ نقول عمومته متوهم بخلافه مع المسوغ فأنَّه نص كما أفدناه ز⁽⁵⁾ قال الشمني⁽⁶⁾: «زولا يرد أيضا على من قال أنَّ النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه لأنَّه لا يرد بالتخصيص ضد التعميم وإنَّما يريد به حصول المسوغ انتهى» قوله: «وهي الواقعة في سياق الاستفهام»⁽⁷⁾ في عمومها نظر إذ هي في سياق الإثبات وأجاب الشمني⁽⁸⁾ (بأنَّها فيه قد تعمم نحو ثمرة خير من جرادة أو يقال لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياخ انتهى) قوله: «أن تخصص بوصف... إلخ»⁽⁹⁾ قضيته جواز [حيوان]⁽¹⁰⁾ آدمي في الدار لأنَّ المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما قاله ب⁽¹¹⁾ وأجاب بعضهم بأنَّ العرب اعتبروا التخصيص بالوصف لنكتة توجد في بعض

(1) قوله: «أن تكون عامة..»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) في (ب) [لأنَّ] وفي (أ) و(ج) لأنَّا وهو الصحيح.

(5) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 299-300.

(6) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب.

(7) قوله: «وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.

(8) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب.

(9) قوله: «أن تخصص بوصف»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.

(10) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

المواضع وحكموا بإطراد الحكم لتلك النكته وإن لم يظهر أثرها يس⁽¹⁾، قوله: «ونحو ولبعد مؤمن... إلخ»⁽²⁾ وقيل المسوغ معنى العموم تصريح⁽³⁾ وقيل لام الابتداء دنوشي⁽⁴⁾، قوله: «نحو وطائفة»⁽⁵⁾ فيه رد على الناظم حيث مصل بالآية للتسويغ بواو الحال مغني⁽⁶⁾، قوله: «شرا أهر ذا ناب»⁽⁷⁾ أي جعله مهرا أي مصوتا ز⁽⁸⁾ وهو مثل يضرب في [ظهور أمارات]⁽⁹⁾ الشر والمراد بذا ناب [الطالب]⁽¹⁰⁾ وقيل المسوغ فيه كونها في معنى الفاعل شماني⁽¹¹⁾ قوله: «نحو قائم الزيدان»⁽¹²⁾ الصواب أن يمثل بنحو ضرب الزيدان حسن إذ الكلام في المبتدأ المحكوم عليه لأنه المحتاج إلى الاعتذار 130 و عن وقوعه نكرة أمّا المبتدأ المحكوم به كالوصف في مثاله فيشترط تنكيره فكيف يعتذر عنه تخصيص بالعمل دم⁽¹³⁾ قوله: «إذا جوزناه»⁽¹⁴⁾ [أي]⁽¹⁵⁾ على رأي الأخفش والكوفيين قوله: «كتبهن الله»⁽¹⁶⁾ أي أوجبهن خبرا ونعت لصلوات والخبر قوله في اليوم واللييلة وهذا أولى إذ يلزم على الأول أن اليوم متعلق بكتب والكتب سابق على اليوم دنوشي⁽¹⁷⁾، قوله: «العطف بشرط... إلخ»⁽¹⁾

- (1) ينظر: حاشية يس على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 86.
(2) قوله: «ونحو: "ولبعد مؤمن"»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.
(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 210.
(4) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح .
(5) قوله: نحو: "وطائفة... إلخ"، شرح الأشموني، ج 1، ص 210.
(6) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج 1، ص 213.
(7) قوله: «شُرَّ أهرَّ ذا ناب»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.
(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 301.
(9) في (أ) [أمارات ظهور] والصحيح [ظهور أمارات الشر...].
(10) في (أ) [الكلب] وهو الصحيح.
(11) ينظر: حاشية الشمي على مغني اللبيب ج 1، ص: 271.
(12) قوله: «نحو: قائم الزيدان...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.
(13) ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 3، ص: 18
(14) قوله: «إذا جوزناه...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.
(15) سقطن من (أ) ثابت في (ب) و(ج).
(16) قوله: «خمس صلوات كتبهن الله...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.
(17) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح.

بشرط... إلخ»⁽¹⁾ إذ امتنع نحو رجل قائم فأثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به وعطف ذلك بعليه»⁽²⁾ في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع دم⁽³⁾ وجوابه أنّ حرف العطف مشترك بين المتعاطفين [وجاعلهما]⁽⁴⁾ كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر ولا نسلم أن نحو رجل قائم يمتنع ثم بالعطف يجوز وإنما ذلك جائز من أول الأمر لأنّ الكلام كله كشيء واحد شمني⁽⁵⁾، قوله: «نحو طاعه وقول معروف»⁽⁶⁾ يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي المطلوب منكم طاعة شمني⁽⁷⁾، قوله: «رجل خير من امرأة»⁽⁸⁾ وقيل المسوغ فيه معنى العموم لأنّه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنّه لا خصوصية لفرد منه على فرد فحصل الشيع شمني⁽⁹⁾، قوله: «عجب لتلك»⁽¹⁰⁾ مبتدأ وخبر وقضيته بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي قضية أو بالنصب تمييز أو حال أو بالجر بدل من تلك إن لم يشترط في إبدال النكرة من المعرفة بدل كلّ وصفها يس⁽¹¹⁾ على التصريح قوله: «فيكون فيه مسوغان»⁽¹²⁾ كونه في معنى الفعل وكونه عاملا ب⁽¹³⁾ قوله: «وعندنا كتاب حفيظ»⁽¹⁴⁾ أحد المسوغين فيه الوصف والآخر كون الخبر ضرفا مختصا [قوله: «وهو

⁽¹⁾ قوله: «العطف بشرط...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.

⁽²⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽³⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 19.

⁽⁴⁾ في (أ) [وجعلهما].

⁽⁵⁾ ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

⁽⁶⁾ قوله: «نحو: طاعة وقول معروف...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 272.

⁽⁷⁾ ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

⁽⁸⁾ قوله: «رجل خير من امرأة»، شرح الأشموني، ج 1، ص 273.

⁽⁹⁾ ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

⁽¹⁰⁾ قوله: «عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي ... فَيُنْكَمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَغْجَبُ» البيت منسوب لعدة شعراء منهم

رؤية وهني بن أحمر الكناني، وهو من بحر الكامل؛، شرح الأشموني، ج 1، ص 273.

⁽¹¹⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص : 86.

⁽¹²⁾ قوله: «فيكون فيه مسوغان»، شرح الأشموني، ج 1، ص 275.

⁽¹³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽¹⁴⁾ قوله: «وعندنا كتاب حفيظ» الآية 4 سورة ق، شرح الأشموني، ج 1، ص 276.

الاعتماد»⁽¹⁾ أي على نعني أو استفهام لا مطلقه إذ هو غير كافٍ فلا يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على الخبر عنه مغني⁽²⁾ [3]، قوله: «نحو بقرة تكلمت»⁽⁴⁾ إذ وقع ذلك من [أراد هذا]⁽⁵⁾ الجنس غير معتاد فعنى الإخبارية عنها فائدة بخلاف رجل مات مغني⁽⁶⁾ وبه يعلم أنّ الخبر متى قيد بما يصير الإخبار مفيدا كان ذلك مسوغا للابتداء بالنكرة يس⁽⁷⁾، قوله: «محيّاك»⁽⁸⁾ أي وجهك والشارق الكوكب شمّني⁽⁹⁾، قوله: «الذئب يطرقها»⁽¹⁰⁾ أي الغنم هـ والطروق المجيء ليلا والمدية السكين شمّني⁽¹¹⁾ [ومن رأى مديه بالنصب فمفعول لحال محذوف أي حاملا أو ممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء مغني⁽¹²⁾، قوله: «لولا اضطبار... إلخ»⁽¹³⁾ أودي ملك والمقة الحب واستقلت مضت والظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير شمّني⁽¹⁴⁾ [15]، قوله: «كم عمة... إلخ»⁽¹⁶⁾

(1) قوله: وهو الاعتماد، شرح الأشموني، ج 1، ص 276.

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص 470.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) قوله: «نحو: بقرة تكلمت»، شرح الأشموني، ج 1، ص 276.

(5) في (ب) [أفراد هذه] وفي (أ) [أفراده هذا] وفي (ج) [لأفراد هذا] وهو الصحيح.

(6) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص 470.

(7) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 86.

(8) قوله: «سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا *** كمحيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق» البيت لم ينسب لقائل وهو من بحر الطويل؛، شرح الأشموني، ج 1، ص 276.

(9) ينظر: حاشية الشمّني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

(10) قوله: «الذئب يطرقها في الدهر حدة *** وكلّ يوم تراني مدية بيدي» البيت لم ينسب ال قائل معين وهو من بحر البسيط؛، شرح الأشموني، ج 1، ص 277.

(11) ينظر: حاشية الشمّني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

(12) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص 471.

(13) قوله: «لولا اضطبار لأودي كلّ ذي مقة» البيت غير منسوب لقائل وهو صدر بيت من بحر البسيط وعجزه «لما استقلت مطاياهن للظعن»، شرح الأشموني، ج 1، ص 280.

(14) ينظر: حاشية الشمّني على مغني اللبيب ج 1، ص : 271.

(15) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(16) قوله: «كم عمة لك يا جرير وخال *** فدعاء قد حلبت عليّ عشاري» البيت للفرزدق وهو من بحر الكامل؛، شرح الأشموني، ج 1، ص 281.

يجوز في عمة مع خالة الجر على أنّ كم خبرية وعمة [مميزها]⁽¹⁾ والنصب على أنّ كم استفهامية وهي مميزها والرفع بالابتداء وفيه الشاهد وخبره قد [حلبت]⁽²⁾ ولك صفة عمة والتمييز على هذا محذوف وكم في محل نصب على الظرفية والمصدرية أي كم وقت أو كم [حلبته]⁽³⁾ فدعاء بإلغاء وهي المرأة التي اعوجت اصبعها من كثرة حلبها و[العشار جمع عشراء]⁽⁴⁾ ع⁽⁵⁾ ففيه مسوغان الوصف والوقوع بعدكم قوله: «مرسعة...إلخ»⁽⁶⁾ بمرسعة⁽⁷⁾ بضم الميم وفتح الراء والسين المشددة والعين المهملتين [غيمة]⁽⁸⁾ تعلق على الرسغ 131ظ. مخالفة الموت وهي مبتدأ والمسوغ أنّها لم يرد بها معنى إذ لا يرد مرسعة دون أخرى بخلاف رجل قائم وبين أرساغه خبر وعسم بفتح العين والسين المهملتين مبتدأ [وهو يبس وزينغ في]⁽⁹⁾ وبه مقدما خبره ويستغني يطلب وخص الأرنب لأنّهم كانوا يعلقون كعبها ويزعمون أنّ من علقه لم تضره عين ولا سحر ع⁽¹⁰⁾ قوله: «وليقس...إلخ»⁽¹¹⁾ لا حاجة إليه مع كاف التمثيل في قوله: «كعند زيد نمرة...إلخ» ويجب بأنّ الكاف إشارة إلى ما عدا هذه الأمثلة [من أفراد الأنواع المشار بتلك الأمثلة إليها وقوله «وليقس...إلخ» إشارة إلى ما عدا تلك الأنواع المشار]⁽¹²⁾ بالأمثلة المذكورة إليها من الأنواع الأخرى التي تتحقق الإفادة معها

(1) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) في (ب) [حكيتي] وفي (أ) [حلبت] وهو الصحيح.

(3) في (ب) [حلبة] وفي (أ) و(ج) [حلبته] وهو الصحيح.

(4) في (أ) [العشار جمع عشر] والصحيح [العشار جمع عشراء].

(5) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص526.

(6) قوله: «مرسعة بين أرساغه به عسم يبتغي أرنبا» البيت لأمرئ القيس، وهو من بحر المتقارب؛، شرح الأشموني، ج1، ص282.

(7) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص522-523.

(11) قوله: «وليقس»، شرح الأشموني، ج1، ص284.

(12) سقط من (أ) موجود في (ب) و(ج).

سم⁽¹⁾، قوله: «لأنّ الخبر يشبه الصفة... إلخ»⁽²⁾ ولأنّ المبتدأ محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وإنّما قدم الفعل في الجملة الفعلية للإيذان من أول الأمر بأنّها فعلية دم⁽³⁾ قوله: «ولما لم يبلغ درجتها... إلخ»⁽⁴⁾ لا يخفي ها فيه من اللين وكان الواجب بيان سبب عدم بلوغ درجتها ب⁽⁵⁾ [قلت]⁽⁶⁾ لعلّ السبب أنّ الخبر لا يجب أن يتبع المبتدأ في التعريف والتتكير ولا في إعرابه المتجدد بخلاف الصفة فانحطت درجته عنها لذلك قوله: «وجوزوا التقديم»⁽⁷⁾ الحراد بالجواز عدم المنع لا الإباحة المستوية الطرفين يس⁽⁸⁾ قوله: «ومشئوء من شئوءك»⁽⁹⁾ أي مبغوض من يبغضك ز⁽¹⁰⁾، قوله: «حين يستوي الجزآن... إلخ»⁽¹¹⁾ يحتمل أنّ فيه الخلاف الذي حكى في الفاعل مع المفعول ويحتمل خلافه و[يفرق]⁽¹²⁾ بأنّ العامل ثم أقوى لأنّه [أقوي]⁽¹³⁾ لفظي وأصل في العمل فتصرف في معموله بالتقديم بخلافه هنا والمراد باستوائهما أن يستويا في مطلق التعريف والتتكير لا في عينهما ز⁽¹⁴⁾ عن أبي حيان [قول الشر أي في التعريف والتتكير إشارة إلى أن عرفا ونكرا في المتن منصوبان بنزع الخافض وقال الشاطبي والهوري مصدران في موضع الحال انتهى والأولى أنّهما منصوبان على التمييز المحول عن هـ الفاعل

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «لأنّ الخبر يشبه بالصفة»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(3) ينظر: تعليق الفرائد ج 3، ص : 18.

(4) قوله: «ولما لم يبلغ درجتها»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) في (أ) [قوله] وفي (ب) و(ج) [قلت] وهو الصحيح.

(7) قوله: «وجوزوا التقديم...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(8) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 87.

(9) قوله: «ومشئوء من يشئوءك»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(10) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص 301.

(11) قوله: «حين يستوي الجزآن»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(12) في (أ) و(ج) [يعرف] وفي (ب) [يفرق] وهو الصحيح.

(13) زيادة في (ب).

(14) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص 302.

والأصل حين يستوي عرف الجزئين ونكرهما لأنّ النصب بإسقاط الخافض ووقوع المصدر حالاً موقوفان على السماع⁽¹⁾، قوله: «نحو صديقي زيد»⁽²⁾ كلّ من الجزئين صالح لأنّ يخبر به عن الآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع صديقاً لك ولا يعرفه على التعيين باسمه هـ وأردت أن تعينه عنده وعينه ولا يعرف اتصافه بأنّه صديقك وأردت أن تعرفه ذلك زيد صديقي ولا يصح أن تقول صديقي زيد مغني⁽³⁾ قوله: «نحو رجل صالح حاضر»⁽⁴⁾ أي لأنّ إحدى النكرتين مخصصة بالوصف دون الأخرى فلم يستويا تنكيراً وعلى ما مار على أبي حيان يخرج نحو هذا بقوله عادمي بيان فإنّ النكرتين فيه وإن استوتا تنكيراً لكن الصفة قرينة لفظية مبنية قوله: «نحو أبو حنيفة أبو سيف»⁽⁵⁾ القرينة 132 والمعنوية وهي التشبيه قاضية بأنّ أبو يوسف مبتدأ لأنّه مشبه وأبو حنيفة خبر لأنّه مشبه به تقدم أو تأخر تصريح⁽⁶⁾، قوله: «لإيهام تقديمه... إلخ»⁽⁷⁾ اعترض بأمور منها أنّهم لا يلتزمون رفع اللبس بدليل إعلال مختار ووضع أو للشك وأسماء المشتركة والجواب أنّ الأصل مراعاة ما يرفع اللبس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في ياء مسلمة على لغة التمام ومنها أنّه إنّما يراعي الإلباس إذا رجع إلى المعنى ولا فرق في المعنى بين الجملتين فإنّ المقصود الإخبار بقيام زيد وهو حاصل منهما جميعاً والجواب المنع بل في زيد قام تكرر الإسناد فيحصل تقوي الحكم والاعتناء بزيد [بناء]⁽⁸⁾ الكلام عليه وإفادة الثبوت ومنها أنّهم أجازوا

(1) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) قوله: «نحو: صديقي زيد»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(3) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج 2، ص: 470.

(4) قوله: «نحو: رجل صالح حاضر»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(5) قوله: «نحو: أو حنيفة أبو يوسف»، شرح الأشموني، ج 1، ص 284.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 214.

(7) قوله: «إيهام تقديمه»، شرح الأشموني، ج 1، ص 286.

(8) في (ب) [بيّنا] وفي (ج)، وفي (أ) [بناء].

الفاعلية والابتدائية في أفي الدار زيد دم⁽¹⁾ وسنذكر جواب هذا فيما بعده قوله: «فلا يقال في نحو زيد قام... إلخ»⁽²⁾ يشكل عليه أنهم أجازوا في ما قائم زيد إعراب زيد فاعلا أو مبتدأ دم⁽³⁾ ومن ثم قال ز⁽⁴⁾ الأوجه ما قاله بعضهم أن غير الفعل من المشتقات المعتمدة كالفعل انتهى [قوله المعتمدة أي بخلاف ما لا اعتماد فيه نحو زيد قائم فيجوز التقدير لضعف الفاعلية في قائم وزيد ز⁽⁵⁾، قوله: «كالفعل» أي فلا يجوز تقديمه كما في نحو زيد قائم وما زيد قائم ز⁽⁶⁾] وأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما كان كلّ منهما مخالف الأصل كما في أقائم زيد والالتباس المحذور إنّما هو إذا كان أحد الوجهين موافقا للأصل فيسبق الذهن إليه من غير معارض فيورث التشويش والإلباس انتهى [قوله كما في أقائم زيد فإنّ في جعل زيد فاعلا مخالفة الأصل وهو كون المبتدأ مسندا إليه لأنّ المبتدأ ح مسند لا مسندا إليه وفي جعله مخالفة النظم الطبيعي الذي هو الأصل]⁽⁸⁾ وبهذا يجاب عن إجازة الوجهين في نحو أفي الدار زيد سم⁽⁹⁾ أي [فإنّ كلا الوجهين خلاف الأصل أمّا جعل زيد مبتدأ فلمخالفة الترتيب وأمّا جعله فاعلا فلأنّ رفع الفاعل بالظرف إنّما هو لتضمنه معنى الحدث على خلاف وضعه فهو خلاف الأصل سم⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾، قوله: «وليس ذلك مانعا... إلخ»⁽¹²⁾ نقل السيوطي عن المص المنع في المثني لبقاء الإلباس سقوط الألف ويجاب بأنّه يمكن دفع

⁽¹⁾ تعليق الفرائد للدمامي، ج3، ص: 19.

⁽²⁾ قوله: «فلا يقال في نحو: زيد قام... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص286.

⁽³⁾ ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج3، ص20.

⁽⁴⁾ ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص302.

⁽⁵⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص302.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه، ج1، ص302.

⁽⁷⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽⁸⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽¹⁰⁾ ينظر: المرجع نفسه.

⁽¹¹⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽¹²⁾ قوله: «وليس ذلك مانعا...»، شرح الأشموني، ج1، ص287.

اللبس إنما يتصور في مثل الزيدان قاما لا في نحو أخواك قاما سم⁽¹⁾، قوله: «منحصرا»⁽²⁾ بفتح الصاد أصله منحصرا فيه ثم حذف الجار فاستتر الضمير قوله: «بانحصار المبتدأ»⁽³⁾ أي كونه منحصرا فيه بأن ينحصر فيه الخبر لا أنه ينحصر في الخبر كما يوهمه ز⁽⁴⁾ قوله: «وهل إلا عليك المعول»⁽⁵⁾ صدره «فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى» [عليهم]⁽⁶⁾ وهل نافية والأصل هل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك والشاهد في الصدر والعجز وقيل لا شاهد إذ لا حصر في الخبر بل في متعلقه ويجاب بأن ما ثبت لتعلقه من تقديم وتأخير ثبت له ولا يجوز أن يقال المعول والنصر مرفوعان بما قبلهما لاعتماده على [هل]⁽⁷⁾ لأنه 133و/ ح كالفعل وذلك لا يجوز فيه كما لا يجوز ما إلا قام زيد لا يجوز ما إلا في الدار زيد ز⁽⁸⁾ قوله: «ومن جرير خاله... إلخ»⁽⁹⁾ من اسم شرط وفعل الشرط كان إنشائية محذوفة مع اسمها وجرير خاله [جملة]⁽¹⁰⁾ اسمية خبر كان المحذوفة على حد فهلا نفس ليلي شفيعتها وقيل جواب الشرط مجزوم ويكرم معطوف عليه فثبته قوله: «أو مؤول»⁽¹¹⁾ أي بتقدير مبتدأ أي لهو أنت ب⁽¹²⁾ ويرده أن الجمع بين لام التوكيد وحذف

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «منحصرا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 287.

(3) قوله: «بانحصار المبتدأ» المصدر نفسه، ج 1، ص 287.

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 303.

(5) قوله: «وهل إلا عليك المعول» هذا عجز بيت للكميت بن زيد الأسدي وهو من بحر الطويل وصدره «فيا رب هل إلا بك

النصر يرتجى»، شرح الأشموني، ج 1، ص 287.

(6) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) في (أ) [هذا] وفي (ب) و(ج) [هل] وهو الصحيح.

(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 304.

(9) قوله: «خالي لأنت ومن جرير خاله *** ينل العلاء ويكرم الأخوالا» البيت لم ينسب لقائل وهو من بحر الكامل؛، شرح

الأشموني، ج 1، ص 289.

(10) سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

(11) قوله: «أو مؤول»، شرح الأشموني، ج 1، ص 291.

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

المبتدأ كالجمع بين متتافيين فالأولى جعل اللام زائدة تصريح⁽¹⁾، قوله: «أو لازم الصدر... إلخ»⁽²⁾ منه ضمير الشأن فأثمة يلزم الصدر والإخبار بالجعل وإذا أخبر عنه بها لا تتقدم [عليه]⁽³⁾ تصريح⁽⁴⁾ وكضمير الشأن شبهه كما في التسهيل نحو كلامي زيد منطلق قوله: «يجب أيضا... إلخ»⁽⁵⁾ ويجب أيضا تأخيره إذا كان طلبا نحو زيد أضربه وزيد هلا تضربه أو كان المبتدأ دعاءً نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي أو كان المبتدأ مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاجي في جعله مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخر وهو ضعيف لأن يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدم على رأيه لا يسوغ ذلك لأنه ليس بظرف ولأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الحقيقة قاله ابن الحاجب أو كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي أو التي أو أحد فروعهما أو بنكرة أو معرفة بآل وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم والخطاب نحو أنت الذي تضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا [وأنت الرجل تضرب زيدا]⁽⁶⁾ وأنا الذي أضرب زيدا أو كان مبتدأ مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف أبو حنيفة دنوشر⁽⁷⁾ وفي هذا الأخير نظر ظاهر فقد جوز الشر وغيره فيه التقديم كما مر قوله: «ونحو عندي درهم... إلخ»⁽⁸⁾ ليس بتكرار مع ما تقدم من قوله كعند زيد مرة لأن ذلك في مسوغ الابتداء وهنا لبيان أن التقديم واجب [لدفع]⁽⁹⁾ الإلباس وعلى أن هـ للتقديم دخلا في التسويغ لا مانع أن يحصل به أمران فيه فيما مر على أحدهما

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص217.

(2) قوله: «أو "لازم الصدر"» شرح الأشموني، ج1، ص291.

(3) سقط في (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص217-218.

(5) قوله: «يجب أيضا تأخير الخبر» شرح الأشموني، ج1، ص291.

(6) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح.

(8) قوله: «ونحو: "عندي درهم"» شرح الأشموني، ج1، ص291.

(9) في (أ) [لرفع] وفي (ب) و(ج) [لدفع] وهو الصحيح.

وهنا على الآخر [يس⁽¹⁾] قوله: «لأنّ ذاك... إلخ»⁽²⁾ وأما ما قيل أنّ حكمه ما هنا التعميم ليشمل المسألة الجار والمجرور فضعيف لما اشتهر من أنّ الظرف والجار والمجرور حيث اجتماعا افترقا وحيث افترقا اجتماعا⁽³⁾ يس⁽⁴⁾ قوله: «ولي وطر»⁽⁵⁾ أي حاجة ز⁽⁶⁾ قوله: «مبينا»⁽⁷⁾ حال وإنّما جعله مفعولا مطلقا أي إخبارا مبينا فالظاهر منعه لأنّ الظاهر امتناع تقديمه على عامله سم⁽⁸⁾ قوله: «على الثمرة مثلها زيدا»⁽⁹⁾ يجوز [رفع]⁽¹⁰⁾ زيد بدلا أو بيانا ويجوز مع رفع زيد فتح مثل على أن الفتحة إعراب وانتصاب الاسم على الحال من النكرة المؤخرة أو على الظرف [تأخير النكرة مسوغ لوقوع الحال منها وعلى هذا يتعين رفع النكرة بالابتداء لكن يرد عليه أنّ الحال لا يجيء من المبتدأ عند غير س فالأولى أن يكون الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور أو على أنّها بناء أي لأنّ مثل اسم متوغل في الإبهام أضيف لمبني فبني لذلك⁽¹¹⁾ [أو على أنّها بناء فيحتمل الوجهان 134 ظ يكون مبتدأ كما في حالة الرفع ويحتمل وجه الرفع وفتحة البناء أن يكون فاعلا بالظرف سم⁽¹²⁾ عن بعض الحواشي]⁽¹³⁾.

(1) ينظر: حاشية يس على شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 91.

(2) قوله: «لأنّ ذاك... إلخ» هذا قول يس اعلمي وليس للأشموني.

(3) سقط من (أ) و(ج) موجود في (ب).

(4) ينظر: حاشية يس على الألفية، ج 1، ص 91.

(5) قوله: «ولي وطر»، شرح الأشموني، ج 1، ص 291.

(6) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص 305.

(7) قوله: «مبينا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 291.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «على الثمرة مثلها زيدا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 291.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) سقط من (أ) ثابت في (ج) و(ب).

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

[فيحتمل الوجهان أي الحالية والظرفية وأن يكون فاعلا بالظرف أي على رأي الكوفيين فإنهم لا يشترطون اعتماده سم⁽¹⁾ عن بعض الحواشي والحاصل أنه إذا كان المبتدأ مضافا إلى ضمير والخبر مضافا إلى ما يعود إليه ذلك الضمير نحو ملوعين حبيبها أو كان المفسر ضميرا مجرورا بالحرف وحذف متعلق الجار نحو على الثمرة مثلها زيد أوجب تقديم الخبر لعدم إمكان تقديم المفسر وإن كان المفسر منصوبا نحو محرز زيدا أجله أو مجرور وذكر المتعلق نحو معرض عن هند بعلمها فلا يجب عند البصريين تقديم الخبر يس⁽²⁾][⁽³⁾ قوله: «من عود الضمير على متأخر... إلخ»⁽⁴⁾ قال أن عقيلقد جرى الخلاف في نحو ضرب غلامه زيد أو ضرب غلامها جار هند مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا وتربته ولم يجر خلاف في منع صاحبها في الدار والفرق إنما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتراكا في العامل في ضرب غلامه زيدا بخلاف صاحبها في الدار فإن العامل فيما اتصل بالضمير وما عاد إليه الضمير مختلف انتهى، قوله: «هو على حذف مضاف... إلخ»⁽⁵⁾ الأظهر إبقاء النظم على ظاهره وأنه احترز عما إذا عاد على ما اتصل به فأن فيه تفصيلا إن أمكن تقديم المفسر وحده لا يجب تقديم الخبر والأوجب كما دل عليه كلام التسهيل قال ابن هشام إنما قال عليه لإخراج مسألتي محرز زيدا ومعرض عن هند بعلمها فأنه [لو]⁽⁶⁾ قال إذ عاد على بعض الخبر دخلت هاتان الصورتان مع أن التقديم فيهما لا يجب بجواز [عن بعد]⁽⁷⁾ بعلمها معرض وزيد أجله محرز إذ ليس فيهما إلا بتقديم المعمول وأي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين أن الضمير عائد على الخبر بخلاف ماء عين حبيبها لأنه عاد على ما لا ينفصل عن الخبر وكذا نحو على قلوب أقفالها انتهى، قوله: «كذا إذا يستوجب

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 91.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) قوله: «من عود الضمير على المتأخر»، شرح الأشموني، ج 1، ص 293.

(5) قوله: «هو على حذف مضاف»، المصدر نفسه، ص 293.

(6) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

التصدر»⁽¹⁾ بشرط أن يكون مفردا كما مثل فإن كان جملة جاز تأخيرها نحو زيد أين مسكنه قوله: «كذلك يجب تقديم الخبر... إلخ»⁽²⁾ وكذا إذا كان المبتدأ مقرونا بفاء الجزاء نحو أما في الدار فريد أو كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد وثم عمرو أو كان الكلام يفهم منه [مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه]⁽³⁾ مع تأخيرها نحو لله درك إذ لو آخر لم يفهم التعجب واستعمل في [مثل]⁽⁴⁾ نحو كل دار بنو سعد دنوشرى⁽⁵⁾ عن هـ السيوطي وانظر [وجه]⁽⁶⁾ قوله أو اسم إشارة قوله: «وحذف ما يعلم»⁽⁷⁾ أراد العلم التفصيلي لا الإجمالي بأن يعلم أن في الكلام حذفًا ولا يعلم عين المحذوف فأنه لا يكفي [يس]⁽⁸⁾ والمراد بالجائز ما ليس بممتنع فيشمل الواجب كمسألة لولا وما بعدها والمراد الجواز ما لم يعارضه معارض فلا يردان خبر ما التعجبية لا يحذف لمنافاة الاختصار لقصد التعجب وخبر ضمير الشأن ونحو ذلك هـ شاطبي⁽⁹⁾ [9]⁽¹⁰⁾، قوله: «من الجزئين»⁽¹¹⁾ أي من المبتدأ والخبر فالمبتدأ ذو الفاعل لا يحذف هو ولا فاعله يس⁽¹²⁾ عن الشاطبي قوله: «ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل... إلخ»⁽¹³⁾ والمسوغ وقوعه في جوانب الاستفهام ب⁽¹⁴⁾ قوله: «ولا يجوز أن يكون... إلخ»⁽¹⁵⁾ إن كان عدم الجواز لأجل حصول مطابقة الجواب للسؤال في أن كلا جملة اسمية 135 وفيه أنها

⁽¹⁾ قوله: «كذا... إذ يستوجب التصدير»، شرح الأشموني، ج 1، ص 293.

⁽²⁾ قوله: «كذلك يجب تقديم الخبر»، المصدر نفسه، ص 293.

⁽³⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽⁴⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح.

⁽⁶⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽⁷⁾ قوله: «وحذف ما لا يعلم»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽⁸⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 93.

⁽⁹⁾ ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ج 2، ص : 4.

⁽¹⁰⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽¹¹⁾ قوله: «من الجزئين»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹²⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 93.

⁽¹³⁾ قوله: «ولو كان...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹⁴⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽¹⁵⁾ قوله: «ولا يجوز أن يكون التقدير...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

على تسليم وجوبها حاصلة مع تقدير عندي مقدما إذ تقديمه لا يخرج الجملة عن الإسمية وإن كان عدم الجواز لأجل تناسب السؤال والجواب في ترتيب أجزاء الجملة فهذا التناسب لا يقتضي الوجوب وعدم جواز العكس وضعفه إلا أن يراد بعدم الجواز [الأولية]⁽¹⁾ وبالضعف خلاف الأولى هـ والأنسب ب⁽²⁾، قوله: «دنف»⁽³⁾ أي [مريض]⁽⁴⁾ مرض نشأ من الحب ز⁽⁵⁾ قوله: «إذا حلا محل مفرد»⁽⁶⁾ كذا ذكر هذا الشرط في الكافية الكبرى وليس بصحيح بدليل قولك نعم لمن قال أزيد قائم يس⁽⁷⁾ عن ابن هشام قوله: «كقوله تعالى: "واللّائي لم يحضن»⁽⁸⁾ فإن قلت هلا جعلت اللّائي عطفًا على اللّائي وما بينهما خبرا عنهما قلت يأباه أمران أحدهما أن الخبر مقرون بإلغاء تنزيلا له منزلة الجواب لا يتقدم على شرطه فكذا ما نزل منزلته الثاني أنّ ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمرو وقد يقال منع هذا فتح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمرو فلا قبح فيه يس⁽⁹⁾ عن ابن هشام قوله: «وبعد لولا»⁽¹⁰⁾ ومثلها لو ما ب⁽¹¹⁾ قوله: «الامتناعية»⁽¹²⁾ خرج التحضيضية فإنها خاصة بالأفعال ومثلها لوما التحضيضية قوله: «وهو كون... إلخ»⁽¹³⁾ بذلك يندفع الإشكال بأنّ الوجوب ينافيه التقييد بالغلبة وجه الاندفاع أنّ الغلبة هنا مضبوطة فيتعين محل الوجوب ولا يبقى فيه جواز حتى ينافيه الوجوب ب⁽¹⁴⁾، قوله: «للعلم [وسد]⁽¹⁾ جوابها... إلخ»⁽²⁾ قد يقال هذا التوجيه

⁽¹⁾ في (ب) [الأولية] وفي (أ) و(ج) [الأولية] وهو الصحيح.

⁽²⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽³⁾ قوله: «دنف»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽⁴⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽⁵⁾ ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص 307.

⁽⁶⁾ قوله: «إذا حلا محل مفرد...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽⁷⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 93.

⁽⁸⁾ قوله: «كقوله تعالى: ... الآية 04 سورة الطلاق»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽⁹⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 94.

⁽¹⁰⁾ قوله: «وبعد لولا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹¹⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽¹²⁾ قوله: «الامتناعية»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹³⁾ قوله: «وهو كون الامتناع...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹⁴⁾ ب: ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

موجود إذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أنه لا يجب حذفه فكأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه ركن الإسناد ب⁽³⁾ قوله: «وسد جوابها مسده»⁽⁴⁾ أي وإن كانت قرينة الحذف لولا لأنها تقيد امتناع الشيء لوجود غيره وسواء كان الجواب مذكورا أم محذوفا نحو ولولا رجال مؤمنون الآية أي [لأذن لكم]⁽⁵⁾ في الفتح وساع ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوّض عنه لأنّ قرينة حذف الجواب جوازا تصيره كالمذكور فسد مسد الخبر المحذوف وجوبا ز⁽⁶⁾ فإن قيل هلا كان لكرمته في لولا وزيد لأكرمته خبرا قلنا [لعدم الرابط فإن قيل فلولا زيد لأكرمته أباه]⁽⁷⁾ قلنا تبين 136 ظ بعدم الرابط بعض الأحيان أنه ليس بخبر فحكمنا بذلك إذا وجد وعلمنا أنه اتفاق ييس⁽⁸⁾، قوله: «يذيب الرعب [منه]⁽⁹⁾... إلخ»⁽¹⁰⁾. مدح به سيفا والغضب السيف القاطع والغمد بكسر المعجمة غلافه ز⁽¹¹⁾ قوله: «إلا كونا مطلقا»⁽¹²⁾ هو مجرد الحصول والوجود والاستقرار ونحوها والمقيد هو الوجود الخاص كقيام وقعود وحداثة عهد سم⁽¹³⁾، قوله: «وإذا أريد السكون... إلخ»⁽¹⁴⁾ مردود بأنه تأويل والأصل عدمه ز⁽¹⁾ قوله: «فمروي بالمعنى»⁽²⁾ رد بأنه

⁽¹⁾ في (أ) [هند] وفي (ب) و(ج) [وسد] وهو الصحيح.

⁽²⁾ قوله: «للعلم وسدّ جوابها مسده»، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽⁴⁾ قوله: «وسد جوابها مسده» سبقت الإشارة إليه.

⁽⁵⁾ سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

⁽⁶⁾ ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 312.

⁽⁷⁾ سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

⁽⁸⁾ ينظر: حاشية ييس على شرح الألفية، ج 1، ص 95.

⁽⁹⁾ سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

⁽¹⁰⁾ قوله: «يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا» هذا البيت لأبي العلاء المعري وهو من

بحر الوافر؛، شرح الأشموني، ج 1، ص 295.

⁽¹¹⁾ ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 313.

⁽¹²⁾ قوله: «لا يكون إلا كونا مطلقا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 302.

⁽¹³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽¹⁴⁾ قوله: «وإذا أريد السكون المقيد...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 302.

بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواية الحديث عرباً أمّا إذا كانوا عرباً وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم ز⁽³⁾ قوله: «ولحنوا المعري»⁽⁴⁾ مردود بورود مثل شعره في الشعر الموثوق به كقول الشاعر:

لولا زهير جفاني كنت منتصرا *** ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا⁽⁵⁾

فو الله لولا الله تخشى عواقبه *** لزحزح من هذا السرير جوانبه⁽⁶⁾

ولولا بنوها حولها لخطبتها *** كخطبة عصفور ولم أتعثم⁽⁷⁾

ز⁽⁸⁾ [قوله: «ولحنوا... إلخ»⁽⁹⁾ التلحين ليس بجيد مع إمكان جعل يمسه بدل اشتغال من الغمد بتقدير أن والأصل أن يمسه فحذفت أن فارتفع الفعل وجعل يمسه جملة معترضة ويحتمل أن الأصل أن يمسه فحذفت أن فارتفع اسمها وأن معمولها في تأويل مصدر مبتدأ والتقدير فلولا إمساك الغمد لسال⁽¹⁰⁾، قوله: «نحو لعمرك»⁽¹¹⁾ والعمر والمعمر قوله: «للعلم به... إلخ»⁽¹²⁾ فإن صراحة لعمرك في القسم وتعيينه له دال على الخبر المحذوف دم⁽¹³⁾ قوله: «نحو عهد الله لأفعلن»⁽¹⁴⁾ [إنما]⁽¹⁵⁾ كان غير نص في القسم لأنه غير ملازم بمعنى ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة

⁽¹⁾ ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص314.

⁽²⁾ قوله: «وأما الحديث فمروي بالمعنى...»، شرح الأشموني، ج1، ص302.

⁽³⁾ ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص315.

⁽⁴⁾ قوله: «ولحنوا المعري»، شرح الأشموني، ج1، ص302.

⁽⁵⁾ هذا البيت لم ينسب لقائل، وهو من بحر البسيط.

⁽⁶⁾ هذا البيت للفريضة بنت همام، وهو من بحر الطويل.

⁽⁷⁾ هذا البيت للزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنه)، وهو من بحر الطويل.

⁽⁸⁾ ينظر: الدرر السنية، ج1، ص213-214-215.

⁽⁹⁾ قوله: «ولحنوا المعري...»، شرح الأشموني، ج1، ص302.

⁽¹⁰⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

⁽¹¹⁾ قوله: «نحو: "لعمرك"»، شرح الأشموني، ج1، ص302.

⁽¹²⁾ قوله: «للعلم به»، شرح الأشموني، ج1، ص302.

⁽¹³⁾ ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص29.

⁽¹⁴⁾ قوله: «نحو: "عهد الله لأفعلن"»، شرح الأشموني، ج1، ص303.

⁽¹⁵⁾ سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

استعماله دم⁽¹⁾ له إذ يستعمل في غيره بنحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه تصريح⁽²⁾ قوله: «وفيه نظر إذ لا يتعين... إلخ»⁽³⁾ يجاب بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال ب⁽⁴⁾ قوله: «هو المحذوف»⁽⁵⁾ ولعلّ الحذف ح غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده ب⁽⁶⁾ وانظر ما المانع من ذلك [قوله: (ما المانع من ذلك) أي من سد الجواب مسد المبتدأ فقد صرح بز⁽⁷⁾ فيما سيأتي أنّ قولهم في ذمتي لأفعلن أن الأصل في ذمتي عهد قال فحذف المبتدأ وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده وهذا تصريح بأنّ الجواب يسد مسد المبتدأ إلا أن يقال المبتدأ في تلك المسألة مؤخر لكونه نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر الظرفي فلم يقع فصل بينه وبين الجواب فسد مسده بغلاف ما نحن فيه فإنّ المبتدأ منفصل عن الجواب بالخبر المذكور فليحرر⁽⁸⁾ قوله: «لمكان لام الابتداء»⁽⁹⁾ فيه أنّه يجوز أن تكون اللام بدخلة على المبتدأ المقدر بينهما وبين عمرك فوجودهما لا ينافي خبرا كما [قالوا]⁽¹⁰⁾ في أم الجليس لعجوز [أن]⁽¹¹⁾ التقدير لهي عجوز ب⁽¹²⁾ وهذا الاحتمال قول ابن عصفور كما في التوضيح ورد عليه بأنّه إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل أو من الأواخر فالحمل على الأواخر أولى وبأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على لآخر تصريح⁽¹³⁾ قوله: «عينت»⁽¹⁴⁾

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص29.

(2) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص227.

(3) قوله: «وفيه نظر»، شرح الأشموني، ج1، ص303.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح بالأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «هو المحذوف»، شرح الأشموني، ج1، ص303.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص310-311.

(8) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(9) قوله: «لمكان لام الابتداء»، شرح الأشموني، ج1، ص303.

(10) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(11) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(13) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص227.

(14) قوله: «عينت»، شرح الأشموني، ج1، ص303.

مفهوم مع يحتمل 137و أنّ المراد ظهورها في المعية وإلا فالظاهر أنّ هذه الواو تحتل غير المعية كما لو قيل كلّ رجل وضيعة مخلوقان أو معلومان ب⁽¹⁾ قوله: «وضيعة»⁽²⁾ حرفته سميت ضيعة لأنها إذا تركها ضاعت أو ضاع هو وتطلق الضيعة على الثوب والعقار والكل صحيح هنا ز⁽³⁾ قوله: «إلا أنّه لا يذكر للعلم به...إلخ»⁽⁴⁾ اعترض بأنّ الخبر المحذوف من نحو متقاربين خبر لمبتدأ من فلا يسد المبتدأ الثاني مسده إذا لمبتدأ لا يسد مسد الخبر وأجيب بأنّ المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر من حيث [هو خبر]⁽⁵⁾ الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإن كان يسد مسده من [حيث]⁽⁶⁾ أنه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كلّ وجه وبهذا سقط ما قيل أنّ الخبر مثني فمحله بعد المعطوف وليس بعده ما يسد مسده فكيف يجب حذفه لأنّ الخبر المثني من حيث هو خبر الأول محله قبل المعطوف سم⁽⁷⁾ قوله: «يشعب»⁽⁸⁾ بفتح العين المهملة أي يفرق سم⁽⁹⁾ قوله: «وزعم الكوفيون...إلخ»⁽¹⁰⁾ رد بأنّه لا يلزم من كون الواو بمعنى مع أنّ تكون بمنزلتها لأنّ مع ظرف فيصح أن تكون خبرا بخلاف الواو ز⁽¹¹⁾ قوله: «وقبل حال لا يصلح»⁽¹²⁾ هذا القيد يشكل على مثال المص الثاني فإنّ الحال فيه تصلح للخبرية ولذا قال الشر إذا جعل...إلخ» وفيه نظر ب⁽¹³⁾ قوله: «عن الذي...إلخ»⁽¹⁾ لجريانها في المعنى على غيره ب⁽²⁾ قوله: «أو

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «وضيعة»، شرح الأشموني، ج 1، ص 303.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 316.

(4) قوله: «إلا أنّه لا يذكر...إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص 303.

(5) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(6) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «تَمَنُّوا لِي الْمَوْتُ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى ... وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ» البيت للفرزدق وهو من بحر

الطويل، شرح الأشموني، ج 1، ص 304.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «وزعم الكوفيون...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 305.

(11) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 316.

(12) قوله: «وقبل حال لا تصلح خبرا»، شرح الأشموني، ج 1، ص 305.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

«أو اسم تفضيل»⁽³⁾ معطوف على (مصدرا)، قوله: «والتقدير إذ كان وإذا كان»⁽⁴⁾ فاذا عند إرادة المضي وإذا عند إرادة الاستقبال قال ض⁽⁵⁾ وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف إذ مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن معنى كان الناقصة إلى معنى التامة والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربتي [زيذا يلبسه]⁽⁶⁾ قائما إذا أردت الحال عن المفعول وضربتي زيذا يلبسني قائما إذا أردت الحال عن الفاعل أولى انتهى قوله: «التي هي خبر»⁽⁷⁾ فيه نظر فإنّ الخبر إنّما هو ظرف الزمان المضاف إلى جملة كان بل الخبر إنّما هو متعلقه على الصحيح قوله: «وسد الحال مسدها»⁽⁸⁾ فيه تسامح فإنّ الحال إنّما قام مقام الظرف لأنّ في الحال معنى الظرفية فالحال قام مقام الظرف القائم مقام الخبر قوله: «لمباينتها المبتدأ»⁽⁹⁾ قاصر عن المثال الثاني إلا بتمام التكليف قوله: «خير اقترابي... إلخ»⁽¹⁰⁾ حليف رضا حال والحليف العاقد 138 ظ باليمين والشاهد في وهو عضبان ع⁽¹¹⁾ قوله: «فلا تسد... إلخ»⁽¹²⁾ أي لأنها من توسع المصدر فمحلها سابق على محل الخبر فلا تكون في موقعه لتسند مسده ب⁽¹³⁾ قوله: «رأي كوفي»⁽¹⁴⁾ واشتهر ده بأنّ الكل متفقون على أنّ معنى ضربتي زيذا قائما ما أضرب أو ما ضربت زيذا إلا قائما وهذا لا

⁽¹⁾ قوله: «عن» «الذي»، شرح الأشموني، ج 1، ص 305.

⁽²⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽³⁾ قوله: «أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور»، شرح الأشموني، ج 1، ص 305.

⁽⁴⁾ قوله: «والتقدير إذ كان أو إذا كان»، شرح الأشموني، ج 1، ص 305.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ج 1، ص 248.

⁽⁶⁾ في (ب) [ضربني زيذا لا يلبسه] وفي (أ) و(ج) [يلبسه] وهو الصحيح.

⁽⁷⁾ قوله: «التي هي الخبر»، شرح الأشموني، ج 1، ص 306.

⁽⁸⁾ قوله: «وسد الحال مسدها»، المصدر نفسه، ص 306.

⁽⁹⁾ قوله: «لمباينتها المبتدأ»، شرح الأشموني، ج 1، ص 306.

⁽¹⁰⁾ قوله: «غير اقترابي من المولى حليف رضا ... وَشَرُّ بُغْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ» هذا البيت لم ينسب

قبائل وهو من بحر البسيط، شرح الأشموني، ج 1، ص 310.

⁽¹¹⁾ ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 1، ص 595.

⁽¹²⁾ قوله: «فلا تسد مسد خبره»، شرح الأشموني، ج 1، ص 311.

⁽¹³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽¹⁴⁾ قوله: «وهو رأي كوفي»، شرح الأشموني، ج 1، ص 311.

يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش لأنّ المصدر المبتدأ أضيف فيهم وعمومه باقٍ بعندهم لعدم تقييده بالحال من تمام الخبر ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام فيكون المعنى كلّ ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وأما عند الكوفيين فالمبتدأ عندهم مقيد بالحال فيكون المعنى ضربي زيدا الختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق المتفق عليه إذ لا يمتنع من حصول الضرب المقيد [بالقعود]⁽¹⁾ في وقت آخر فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المتفق عليه دم⁽²⁾، قوله: «واختاره في التسهيل»⁽³⁾ أي [لعله]⁽⁴⁾ الحذف مع صحة المعنى دم⁽⁵⁾ لكن يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء عمله وقد نص س والأكثر على منعه وفي كلام س في موضع آخر ما يشعر بالجواز ز⁽⁶⁾ قوله: «وقد منع... إلخ»⁽⁷⁾ ولا يمتنع وقوعها جملة اسمية بلا وأو وفاقا للسكائي ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا له أيضا تسهيل⁽⁸⁾ نحو ضربي زيدا الشديد قائما دم⁽⁹⁾ وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو شريك ملتوتا السوق قولان والصحيح المنع للفصل بين المصدر ومعموله بخلاف متقدمها فليس فيه ذاك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربي زيدا فرسا راكبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومعموله سم⁽¹⁰⁾ عن السيوطي قوله: «وأجازه سيبويه»⁽¹¹⁾ منقل دم⁽¹²⁾ المتع أيضا

(1) في (أ) [بالقعود] وفي (ب) و(ج) [بالقعود] وهو الصحيح.

(2) ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص37.

(3) قوله: «واختاره في التسهيل»، شرح الأشموني، ج1، ص311.

(4) في (أ) [لغة] وفي (ب) و(ج) [لعله] والصحيح [لقلّة]؛ تعليق الفرائد.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص32.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص317.

(7) قوله: «وقد صنع العزاء...»، شرح الأشموني، ج1، ص311.

(8) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص283.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص40.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «وأجازه سيبويه»، شرح الأشموني، ج1، ص311.

(12) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص40.

عنه قوله: «ورأى... إلخ»⁽¹⁾ رأى مصدر مضاف إلى فاعله و[المفتي]⁽²⁾ مفعوله وإياك بدل أو بيان ويعطي فيه الشاهد وعليك أي ألزم ز⁽³⁾ زقوله: «وشذ قولهم... إلخ»⁽⁴⁾ من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية الثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحل من الكاف المضاف إليها في حلكم لأنّ الذوات لا توصف بالنفوذ تصريح⁽⁵⁾ قوله: «مسمطا»⁽⁶⁾ بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وآخره طاء مهملة تصريح⁽⁷⁾ قوله: 139 و«أربع»⁽⁸⁾ يزداد موصوفات الأول بعد سيما نحو أكرم العلماء سيما زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا الثاني بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر [نحو]⁽⁹⁾ شكر لك فلك [خبر مبتدأ]⁽¹⁰⁾ حذف وجوبا ليلي الفاعل [و]⁽¹¹⁾ المفعول المصدر القائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي وهذا الدعاء لك دنوشرى⁽¹²⁾ عن ض قوله: «ما أخبر عنه بنعت... إلخ»⁽¹³⁾ إنّما وجب حذفه ليعلم أنّه كان نعتا في الأصل فقطع لقصد إنشاء المدح والذم والترحم كما في النداء ولأنهم أرادوا أن يستصعبوا له الحالة التي كان عليها وهي إيلاؤه

(1) قوله: «وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ ... يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ» هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من بحر الرجز؛، شرح الأشموني، ج1، ص311.

(2) في (ب) و(ج) [الغني] وفي (أ) [المفتي] والصحيح بالفتى؛ الدرر السنية.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص318.

(4) قوله: «وشذ قولهم»، شرح الأشموني، ج1، ص312.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص230.

(6) قوله: «حكّمك مسمطا»، شرح الأشموني، ج1، ص312.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص230.

(8) قوله: «أربع»، شرح الأشموني، ج1، ص312.

(9) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) في (أ) إجر خبر لمبتدأ وفي (ب) و(ج).

(11) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(12) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب الابتداء).

(13) قوله: «ما أخبر عنه نعت»، شرح الأشموني، ج1، ص312.

المنعوت فلو أظهر لم يعلم ذلك لاحتمال إرادة [الإخبار]⁽¹⁾ ز⁽²⁾ قوله: «كما في النداء»⁽³⁾ أي كما أوجبوا حذف الفعل وهو ادعوا في النداء قوله:

«في معرض مدح»⁽⁴⁾ نحو الحمد لله [الحمد]⁽⁵⁾ أو ذم نحو من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو بعبدك المسكين ز⁽⁶⁾ فلو كان النعت لإيضاح وتخصيص وقطع جاز ذكر المبتدأ وحذفه تصريح⁽⁷⁾ قوله: «ما أخبر عنه بخصوص نعم... إلخ»⁽⁸⁾ حذف وجوباً لأنه بعد حذفه صار الكلام لإنشاء مدح عام ليزيد فجرى مجرى الجملة الواحدة دم⁽⁹⁾ قوله: «التقدير في ذمتي عهد»⁽¹⁰⁾ ووجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده ولم يعتبر الصراحة في القسم لأنّ في اعتبارها هنا نظراً كيف والمثال المذكور ليس صريحاً قطعاً ز⁽¹¹⁾ والمعنى في ذمتي متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه هو الذي في ذمته لا نفس العهد والميثاق دنوشري⁽¹²⁾ قوله: «[سمع]»⁽¹³⁾ وطاعة»⁽¹⁴⁾ أصلها أسمع سمعا وأطيع طاعة ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً بالحالة النصب وإجراء للحالة الفرعية مجرى الأصلية ز⁽¹⁵⁾ قوله: «قالت حنان»⁽¹⁾

(1) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص

(3) قوله: «كما في النداء»، شرح الأشموني، ج1، ص312.

(4) قوله: «في معرض مدح»، المصدر نفسه.

(5) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص: 310.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 230.

(8) قوله: «ما أخبر عنه بخصوص "نعم" و"بئس"»، شرح الأشموني، ج1، ص131.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص42.

(10) قوله: «التقدير في ذمتي عهد»، شرح الأشموني، ج1، ص313.

(11) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص310.

(12) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (باب الابتداء).

(13) في (أ) [سمعاً] وفي (ب) و(ج) [سمع] وهو الصحيح.

(14) قوله: «سمع وطاعة»، شرح الأشموني، ج1، ص313.

(15) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص310.

حنان»⁽¹⁾ أي امرئ حنان [أي رحمة]⁽²⁾ وفيه الشاهد ز⁽³⁾ قوله: «مقدر في اللفظ»⁽⁴⁾ والمعنى علامة هذا النوع صحة هـ الاقتصار على واحد من الخبرين أو الإخبار دم⁽⁵⁾ قوله: «كهم سراة»⁽⁶⁾ جمع سري أي شريف على غير قياس لأنّ فعيلًا لا يجمع على فعلمة بل على فعلاء وقال [السهيلي]⁽⁷⁾ أنّه اسم جمع غزي⁽⁸⁾ قوله: «من يك ذابت... إلخ»⁽⁹⁾ البت الكساء الغليظ ومقيظ مصيف بكسر الياء التحتية ومشتي بكسر الفوقية أي فهذا بتي يكفيني لقيظي 140ظ وهو زمان شدة الحر وللصيف والشتاء والمعنى من كان ذا بت فأنا مثله لأنّ هذا البيت بتي فحذف المسبب [وأنا] ⁽¹⁰⁾عكسه السبب ع⁽¹¹⁾ قوله: «ينام»⁽¹²⁾ أي الذئب ز⁽¹³⁾ قوله: «لا يجوز فيه العطف»⁽¹⁴⁾ أي بخلاف دم⁽¹⁵⁾ لكن قال ابن الحاجب هذا في

(1) قوله: « وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفٌ » البيت غير منسوب لقائل وهو

من بحر الطويل؛، شرح الأشموني، ج1، ص313.

(2) في (أ) [أو رحمنًا] وفي (ب) و(ج) [أي رحمة] وهو الصحيح.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص310.

(4) قوله: «مقدر في اللفظ»، شرح الأشموني، ج1، ص314.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص43.

(6) قوله: «كهم سراة»، شرح الأشموني، ج1، ص316.

(7) السهيلي: هو عبد الرحمن بن أحمد الخثمي السهيلي، بحافظ، عالم باللغة والسير، ولد في مالقة سنة (508هـ/1114م)، عمي وعمره 17 سنة، توفي بمراكش سنة (581هـ/1185م)؛ ترجمته في الأعلام للزركلي، ج3، ص313.

(8) ينظر: فتح الرب المالك لابن قاسم الغزي، ج1، ص219.

(9) قوله: « مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي » البيت من ديوان رؤية بن العجاج، وهو من

بحر الرجز؛، شرح الأشموني، ج1، ص316.

(10) في (ب) [وأقام] وفي (أ) و(ج) [أناب] وهو الصحيح.

(11) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج1، ص540.

(12) قوله: « يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي ... بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ » هذا البيت تصفحت روايته والصواب فيه:

« يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي ... بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ » وهو لحמיד بن صور الهلالي، من الطويل؛، شرح الأشموني، ج1، ص318.

(13) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، طج1، ص321.

(14) قوله: «لا يجوز فيه العطف»، شرح الأشموني، ج1، ص319.

(15) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص129.

الخبر المشتق لأنه لما كان المقصود منه المعنى والواو تشعر بالتعدد كجاز ه الإتيان بها ولما كانت الذات واحدة جاز ترك الواو أمّا في الأسماء فالظاهر أنّه لا يجوز العطف نحو زيد أخوك أبو عمرو إذ لا متعدد تكون الواو ه باعتباره بل لا يفهم عندك ذاك إلا العطف على المبتدأ وتقدير خبر الثاني كالأول يس⁽¹⁾ عن ابن هشام قوله: «وتركه»⁽²⁾ أي عند الجمهور وذهب جماعة إلى المنع ه مقدرين لكل خبر مبتدأ غير الأول أي هو الودود هو ذو العرش أو جاعلين الثاني صفة للأول وهو تكلف [لا داعي]⁽³⁾ إليه دم⁽⁴⁾ قوله: «حلو [حامش]⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ زعم أبو الحسن أن الثاني صفة للأول لا [خبر]⁽⁷⁾ وأن المعنى هذا حلو فيه حموضة دم⁽⁸⁾ ووجهه أنّ الصفة توصف إذا نزلت بمنزلة الجامد ورد بأنّ الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف تصريح عن الموضح قوله: «حامض»⁽⁹⁾ [قياس في]⁽¹⁰⁾ حميض جوهري⁽¹¹⁾ ز قوله: «أعسر يسر»⁽¹²⁾ هو من يعمل بكثر يديه ولا يقال أعسر أيسر جوهري⁽¹³⁾ ز قوله: «خلافاً لأبي علي»⁽¹⁴⁾ أي فأثّه أجاز فيه العطف مستدلاً بقوله لقيم بن لقمان من أخته فكان ابن اخت له وأينما وهو سهو إذ يقيم يصح أن يخبر عنه بكل من كونه ابناً وابن اخت بخلاف نحو [الزمان]⁽¹⁵⁾ لا يصح أن

(1) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، طج، 1، ص 97.

(2) قوله: «وتركه»، شرح الأشموني، ج 1، ص 319.

(3) في (ب) [لداعي] وفي (أ) و(ج) لا داعي] وهو الصحيح.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 130.

(5) في (أ) [ماضي] وفي (ب) و(ج) [حامض] وهو الصحيح.

(6) قوله: «حلو حامش»، شرح الأشموني، ج 1، ص 319.

(7) سقط في (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 130.

(9) قوله: «حامض» سبقت الإشارة إليه.

(10) في (ب) و(ج) [قياسه]، وفي (أ) [قياس].

(11) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص 319.

(12) قوله: «اعسر يسر»، شرح الأشموني، ج 1، ص 319.

(13) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص 319.

(14) قوله: «خلافاً لأبي علي»، شرح الأشموني، ج 1، ص 319.

(15) في (أ) و(ج) [الزمان] وفي (ب) [الزمان] وهو الصحيح.

يخبر عنه بكل حلو وحامض ز⁽¹⁾ قوله: «وزاد ولده.. إلخ»⁽²⁾ صرح المص بهذا المزيد في شرح التسهيل فما قاله الشر غير ظاهر وإن كان إنما قصد الزيادة على شرح الكافية لأن كلام المص لا يخص في ذلك يس⁽³⁾ قوله: «نحو بنوك كاتب... إلخ»⁽⁴⁾ قد يقال لا فرق بين هذا المثال والمص إذ [هم]⁽⁵⁾ متعدد كبنوك ويجاب بأن المراد كل من أفرادهم متصف بكونه سرىا وشاعرا فلذا جمعهما بخلاف كل من أفراد بنوك ليس متصفا بكونه كاتباً وصائغاً وفقها فلذا أفرداها ز⁽⁶⁾ قوله: «واعترضه»⁽⁷⁾ في التوضيح قصر صاحب التوضيح الاعتراض على ولد الناظم من الجور لأنه تابع لأبيه كما عرفت قوله: «وأن 141 و يتوسط بينهما مبتدأ»⁽⁸⁾ وأن يتقدما عليه على الأصح فيهما تصريح⁽⁹⁾ عن البديع تنبيه سكت الشر كالمص عن تعدد المبتدأ وهو قسمان أحدهما أن يذكر كل من المبتدآن مجردا عن ضمير مضاف إليه نحو زيد عمرو وهند ضاربتة في داره بمن أجله ويخبر عن المبتدأ الأخير منها ويجعل مع خبره [خبر]⁽¹⁰⁾ الذي يليه ثم يجعل هذا [المبتدأ الملتو مع ما بعده خبرا عن الملتو إلى أن يخبر عن الأول بتاليه ويؤتي بعد خبر المبتدأ الأخير بروابط المبتدآت ومعنى المثال هند ضاربة عمرو في دار عمرو من أجل زيد والثاني أن يكون كل من⁽¹¹⁾ المبتدآت مضافا إلى ضمير يعود للمبتدأ قبله ويكون هذا وخبره في محل خبر ما قبله إلى أن ينتهي إلى المبتدأ الأول نحو (زيد عمه وخاله أبوه) قائم فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في محل خبر الحال وهو وما بعده في محل خبر العم وهو ما بعده في محل خبر زيد ومعنى المثال أبو أخي خال عمر

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص319.

(2) قوله: «وزاد ولده»، شرح الأشموني، ج1، ص319.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص97.

(4) قوله: «نحو بنوك كاتب وصائغ»، شرح الأشموني، ج1، ص319.

(5) في (أ) [هو] وفي (ب) و(ج) [هم] وهو الصحيح.

(6) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص320.

(7) قوله: «واعترضه»، شرح الأشموني، ج1، ص321.

(8) قوله: «وأن يتوسط...»، المصدر نفسه.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص321.

(10) سقط في (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(11) سقط في (أ) ثابت في (ب) و(ج).

زيد قائم غزي⁽¹⁾ قوله: «أما موصول بفعل...إلخ»⁽²⁾ ظاهره أن أل الموصولة لا تدخل الفاء في خبرها وهو قول جمهور البصريين وخالفهم المص في التسهيل فصرح بجوازه ومثله في شرحه بقوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» والجمهور جعلوا الخبر في الآية محذوفاً دم⁽³⁾ أي ممّا يتلى [عليكم]⁽⁴⁾ حكم السارق قوله: «بفعل لا حرف»⁽⁵⁾ شرط معه لو قال كما في التسهيل بفعل صالح للشرطية لكان أولى لأنه يشترط في الفعل أن لا يكون مصدراً بحرف استقبال ولا بقَد ولا بما النافية دم⁽⁶⁾ قوله: «أو بظرف»⁽⁷⁾ شامل للجار والمجرور فإن كانت الصلة غير هذه الثلاثة امتنعت الفاء كالاسمية فلا يجوز نحو الذي أبوه بمحسن فمكرم خلافاً لابن السراج دم⁽⁸⁾ قوله: «وإما موصوف بهما»⁽⁹⁾ أي اسم منكر موصوف بالفعل والظرف المذكورين على التعاقب ولو قال وإما موصوف بأحدهما لكان اظهر قوله: «إلى أحدهما»⁽¹⁰⁾ أي الموصول والموصوف المذكورين قوله: «نحو الذي يأتي...إلخ»⁽¹¹⁾ وقوله:

ما لذى الحازم اللبيب معاراً *** فمصون وماله قد يضيع⁽¹²⁾

دم⁽¹³⁾ قوله: «[ونحو رجل]⁽¹⁴⁾ يسألني...إلخ»⁽¹⁾ ونحو رجل عنده حزم فسعيد دم⁽²⁾ قوله: «وكذا لو عدم الاستقبال»⁽³⁾ أي بأن كان الفعل ماضياً معنى لم تدخل الفاء وبعضهم

(1) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج 1، ص 220.

(2) قوله: «أما موصول...»، شرح الأشموني، ج 1، ص 321.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 139.

(4) سقط في (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(5) قوله: «بفعل لا حرف»، شرح الأشموني، ج 1، ص 321.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 138.

(7) قوله: «أو بظرف»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 141-142.

(9) قوله: «وإما موصوف بهما»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(10) قوله: «إلى أحدهما»، الطمصدر نفسه.

(11) قوله: «نحو الذي يأتي...إلخ»

(12) البيت من الأمثال والحكم وقائله مجهول، وهو من بحر الخفيف؛ شرح التسهيل لابن مالك، ج 1، ص 329.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 139.

(14) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

أجازه تمسكا بقوله تعالى: «وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله» وأول بآئه على معنى [التبيين]⁽⁴⁾ كانه قيل وما [تبيين]⁽⁵⁾ إصابته إياكم دم⁽⁶⁾ قوله: «أو وجد مع الصلة»⁽⁷⁾ أو الصفة حرف شرط أو حرف تنفيس 142 ظ أو قد أو ما النافية قوله: «أزال الفاء»⁽⁸⁾ أي أزال جواز [دخول]⁽⁹⁾ الفاء أو أزال حكم الفاء وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه [هذه]⁽¹⁰⁾ الفاء فأزالتها وإنما المراد أنها دخلت نعلی تركيب كان جواز دخول الفاء ثابتا فيه فأزالت الجواز باقتضاءها المنع لزوال المجوز وهو شبه الشرط من حيث أن كلمة الشرط لازمة التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها دم⁽¹¹⁾ قوله: «جاز بقاء الفاء»⁽¹²⁾ لأنهن لما لم يغيرن معنى الابتداء لم يعتد بهن⁽¹³⁾.

(1) قوله: «ونحو: "رجل يسألني"»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 142.

(3) قوله: «وكذا لو عدم الاستقبال»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(4) في (أ) و(ج) [التبيين] وفي (ب) [التبيين].

(5) في (أ) [تبيين] وفي (ب) و(ج) [تبيين] وهو الصحيح.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص: 154.

(7) قوله: «أو وجد مع الصلة»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(8) قوله: «أزال الفاء»، المصدر نفسه.

(9) في (أ) و(ج) [دخولها] وفي (ب) [دخول] وهو الصحيح.

(10) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص 149.

(12) قوله: «طجاز بقاء الفاء»، شرح الأشموني، ج 1، ص 326.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص 149.

الباب التاسع

كان وأخواتها

كان وأخواتها:

أي تطايرها وفي التصريح بها وعطف أخواتها عليها مع عدم تعيينها إشارة إلى أنها أم الباب فلذا اختصت بأحكام ستذكر [قال ابن باب شاذ كان أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لأنه ينفك شيء عن معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها وأصبح وأمسى أختان لأنهما مصدر المنهار وبات وصار أختان لاعتلال عينهما وزال وانفك وبرح ودام للزوم ما أولها منفردة لأنها لا تتصرف وقال ابن هشام في تذكرته الصواب أن يقال ما قيل دام أخوات لأنهن لا يعملن إلا في النفس وشبهه وليس ودام أختان لعدم تصرفهما وإلا فما غير لازمة في الأربعة إنما يلزم قبلها نفس أو شبهه أهم من أن يكون النفي بما أو غيرها فإن اعتبر أنها قد تنفي بما فلتعد كان وأمسى ونحو ذلك ثم أن ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب⁽¹⁾ قوله: «ترفع كان المبتدأ»⁽²⁾ [اسما]⁽³⁾ أي عند البصريين والفراء لكنه عنده مشبه بفاعل الفعل القاصر وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فأشبهه [ضرف]⁽⁴⁾ دم⁽⁵⁾ واحتج لهم بأن كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لا ينصب فأما أنه ينصب ولا يرفع فلا وباتصال اسم هذه الأفعال إذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء إنما يتصل بعامله ز⁽⁶⁾ قوله: «على رفعه الأول»⁽⁷⁾ بدليل أن الفعل إنما عمد رفعه لما أسند هو إليه وليس الناسخ مسندا إلى هذا المرفوع وجوابه أنه إن لم يكن مسندا إليه لكنه في صورة ما أسند إليه دم⁽⁸⁾ قوله: «باتفاق»⁽⁹⁾ لكنهم اختلفوا في المنصوب فقال الفراء أنه شبيه بالحال

(1) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(2) قوله: «ترفع كان المبتدأ»، شرح الأشموني، ج 1، ص 329.

(3) سقط في (ب) و(ج) ثابت في (أ).

(4) في (ب) [ضرب] وفي (أ) و(ج) [ظرف] وهو الصحيح.

(5) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 169.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، طج 1، ص 323.

(7) قوله: «على رفعه الأول»، شرح الأشموني، ج 1، ص 329.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص

(9) قوله: «باتفاق»، شرح الأشموني، ج 1، ص 339.

وقال البصريون شبيهه بالمفعول وهو الصحيح بلا طراد وروده معرفة وجامدا [اعترض قول البصريين بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة وظرفا ولا جارا ومجرورا واللازم منتف وأجيب بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر إنَّما الخبر متعلقهما المحذوف وهم اسم مفرد دم⁽¹⁾ [و⁽²⁾] وقال بقية الكوفيين حال حقيقة و[يرد]⁽³⁾ بما مر وبأنه بلا يكون فضلة دم⁽⁴⁾ وعلى الحال فأين خبر المرفوع عندهم وهل سدت الحال مسده [يجوز]⁽⁵⁾ بالنقل عنهم قوله: «ويسمى خبرها»⁽⁶⁾ أي حقيقة وتسميته مفعولا مجاز تصريح⁽⁷⁾ قوله: «ككان ظل... إلخ»⁽⁸⁾ شرط بالمبتدأ الذي تدخل عليه هذه الأفعال أن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره كاسم الشرط بالخبر عنه بنعت مقطوع وطوبى للمؤمن وأقل رجل يقول ذلك ومصحوب إذا الفجائية تصريح⁽⁹⁾ والمراد بعدم التصرف هنا لزوم صيغة واحدة لا لزوم وجه من أوجه الإعراب فلا تكرار في الشرط الرابع دم⁽¹⁰⁾ [قوله: «لزوم صيغة... إلخ»]⁽¹¹⁾ أي فلا يثنى ولا يجمع ولا يصغر انتهى إنَّما اشترط ذلك لأنَّ الأصل في إلا من التصرف في المعنى الذي ذكرناه وكذا الأفعال والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا أشبه الحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل ما يشبهه ض⁽¹²⁾ قال دم⁽¹³⁾: «وفيه نظر لما يلزم من أن ما

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص169.

(2) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(3) في (أ) [يراد] وفي (ب) و(ج) [يرد] وهو الصحيح.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص169.

(5) في (أ) [يجوز] وفي (ب) و(ج) [يحرر] والصحيح [يجوز].

(6) قوله: «ويسمى خبرها»، شرح الأشموني، ج1، ص339.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص233.

(8) قوله: «ككان... ظل»، شرح الأشموني، ج1، ص339.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص233.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص162.

(11) قوله: «لزوم صيغة...»، شرح الأشموني، ج1، ص339.

(12) القول ليس موجودا في الكافية لكن نقله الدماميني في تعليق الفرائد، ج3، ص162.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص162.

ومن الموصولتين مثلا لا تدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به انتهى⁽¹⁾ ويستثنى من لازم التصدير 143و/ ضمير الشأن فإنها تدخل عليها كما سيذكره وشرط الخبر أن لا يكون جملة طلبية [ولا إنشائية ليخرج نحو كان عبيد بعته فأنه لا يجوز دم⁽²⁾]⁽³⁾ وندر قولهم: (وكوني بالمكانم ذكريني) تسهيل⁽⁴⁾ وذلك لأن هذه الأفعال في الحقيقة صفات لمصادر أخبارها [قوله: «صفات... إلخ»⁽⁵⁾] فمعنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح⁽⁶⁾ فلو كانت أخبارها [طلبية]⁽⁷⁾ لم تخر هي من أن تكون خبرية أو طلبية فإن كانت خبرية تتناقض الكلام لأنها لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول أحدها فتناقض وأما قولهم علمت أزيد عندك أم لا [فأزيد]⁽⁸⁾ ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام اكتفى بالطلب في الأفعال عن الطلب في الإخبار تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم وإن اختلف الطالبان بأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحالا إذ الطلب في أحدهما طلب في الآخر فيجتمع طالبان على مصدر واحد في حالة واحدة وأما إذا كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لأن ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو أين كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمته على جملة أحدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى في إذن معنى الأخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فإن قيل فيجب أن يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها نحو أيهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لأن كلمة الاستفهام

(1) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(2) انظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص160.

(3) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(4) انظر: شرح بالتسهيل لابن مالك، ج1، ص335.

(5) قوله: «صفات»، شرح الأشموني، ج1، ص333.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(8) في (ب) [زيد] وفي (أ) و(ب) [فأزيد] وهو الصحيح.

تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة أخرى بعدها قال ض: (تنبيهان الأول يجوز تعدد الخبر خلافا لابن درستويه) تسهيل⁽¹⁾ لأنه في الأصل خبر المبتدأ فإذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته أولى دم⁽²⁾ الثاني قد يخبر هنا وفي باب أن بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للإلباس لاتفاق إعرابها ب⁽³⁾ عن السيوطي قوله: «وصار»⁽⁴⁾ شرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما أخبره ماض والصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون وشرط المص لدخول ليس على 144ظ الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم ليس خلق الله أشعر منه وردّه أبو حيان بأن ابن عصفور حكى الاتفاق على الجواز من تقييد سم⁽⁵⁾ عن السيوطي قوله: «ومعناها التحول»⁽⁶⁾ فإن قبل التحول لازم الحدوث الذي يدل عليه غيرها فأى فرق قلت هو فيها مدلول في غيرها لازم المدلول ب⁽⁷⁾ قوله: «وليس»⁽⁸⁾ تختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقوله:

كما قد رأيت وليس باقيا *** من زائر [طرف] الهوى ومزور⁽⁹⁾

وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة حكى س وليس أحد أي هنا واقتران خبرها بواو إن كانت جملة موجبة بإلا كقوله ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين [البصير]⁽¹⁰⁾ اعتبار [بعضهم أوله على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو إنما شبهت الجملة المخبر

(1) شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص338.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج3، ص162.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «وصار... ومعناها التحول...»، شرح الأشموني، ج1، ص339.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «ومعناها التحول» شرح الأشموني، ج1، ص329.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «وليس ومعناها النفي» شرح الأشموني، ج1، ص329.

(9) هذا البيت لجريير وهو من بحر البسيط؛ ديوان جريير، ص857.

(10) في (أ) البصر وفي (ب) و(ج) [البصير].

عنها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله فطلوا ومنهم سابق ومعه له أجازة الأخفش وخالفه سائر البصريين وتأولوا البيت على حذف الخبر أو أن ظل تامة والجملة حال دم⁽¹⁾ [1] ويشاركها في الأول كان بعد نفي كقوله:

إذا لم يكن أحد باقيا *** فإنّ التآسي دواء الأسى⁽³⁾

ولو كان حي في الحياة مخلدا *** خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد⁽⁴⁾

وتشاركها في الثالث بعد نفي كقوله:

ما كان من بشر إلا وميته *** محتومة لكن الآجال تختلف

تسهيل⁽⁵⁾ وشرحه قوله: «شبه نفي... إلخ»⁽⁶⁾ إنّما اشترط تقدم ذلك في الأربعة

المذكورة لتضمنها النفي فاعتبر تقدم النفي عليها لتكون للإثبات المقصود إذ النفي إثبات

ز⁽⁷⁾ قوله: «والمراد به النهي والدعاء»⁽⁸⁾ وإنّما قاما مقام النفي لأنّ المقصود بهما ترك الفعل

وترك الفعل نفي تصريح⁽⁹⁾ قوله: «ليس ينفك... إلخ»⁽¹⁰⁾ ليس مهملة أو اسمها ضمير

الشأن وما بعده خبر ز⁽¹¹⁾ قوله: «وأوصالي»⁽¹²⁾ أي أعضائي جمع وصل ع⁽¹³⁾

قوله: «ولا يحذف النافي... إلخ»⁽¹⁾ نظم الدنوشي شروطه بقوله:

(1) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج3، ص158، والكلام متصرف فيه.

(2) اسقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) هذا البيت لم ينسب لقائل، وهو من بحر المتقارب؛ ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص359.

(4) البيت غير منسوب لأحد وهو من بحر الطويل؛ ينظر: شرح التسهيل، ج1، ص359.

(5) البيت غير منسوب، وهو من بحر البسيط، المرجع نفسه.

(6) قوله: «لشبهنفي»؛ شرح الأشموني، ج1، ص329.

(7) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص325.

(8) قوله: «والمراد به النهي والدعاء»؛ شرح الأشموني، ج1، ص329.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص235.

(10) قوله: «ليس ينفك ذا غنى واعتزاز *** كلّ ذي عفة مقل قنوع» البيت غير منسوب لقائل، وهو من بحر الخفيف؛ شرح

الأشموني، ج1، ص330.

(11) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص326.

(12) قوله: «فقلت: يمين الله أبرح قاعدا *** ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي»، هذا البيت لأمرئ القيس وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص331.

(13) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص585.

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة *** إذا كان لا قبل المضارع في قسم (2)
 قوله: «منتطقا مجيدا» (3) بضم الميم أي صاحب نطاق، يقال جاء فلان منتطقا فرسه
 إذا جانبه ولم يركبه قوله: «ألا يا أسلمى... إلخ» (4) يا حرف نداء أي يا هذا أو حرف تنبيه
 مؤكد لا لا ومي اسم امرأة لا ترخيم مية وعلي للمصاحبة والمنهل السائل بشدة والجرعاء
 رملة مستوية لا تثبت شيئا تصريح (5)، قوله: «بما المصدرية الظرفية» (6) سميت مصدرية
 لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة تصريح (7) فلو كانت
 مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال
 نحو يعجبني ما دمت صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فأحرى بعدم العمل 145 ولا يلزم من
 وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السماوات إذ لا يلزم من وجود
 الشرط وجود المشرط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية تصريح (8) وقضيته أنه لا يلزم من
 وجود النافي مع زال وأخواتها وجود العمل المذكور فليتأمل ثم تأملت فوجدت الحكم كذلك في
 برح وانفك لجواز التمام فيهما كدام دون فتي وزال لعدمه وفي الخاتمة تصريح (9) بذلك وإنما
 شرط في دام تقدم ما المذكورة لأنها أعني دام التوقيت أمر [بمدة] (10) بثبوت خبرها لاسمها
 جامي (11) قوله: «مثل صار... إلخ» (12) في التسهيل والأصح أن لا يلحق بها [أل] (1) ولا فقد

(1) قوله: «ولا يحذف النافي» شرح الأشموني، ج1، ص331.

(2) من أبيات الألفية .

(3) قوله: « وَأَبْرُحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا » البيت لخداش بن زهير من بحر الوافر؛ شرح

الأشموني، ج1، ص332.

(4) قوله: « ألا يا اسلمي يا هند ... » شرح الأشموني، ج1، ص333.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص236.

(6) قوله: «بما المصدرية الظرفية» شرح الأشموني، ج1، ص333.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص237.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص238.

(9) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص240.

(10) في (أ) [دوام] وفي (ب) و(ج) [بمدة].

(11) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي ص : 151.

(12) قوله: (مثل صار) شرح الأشموني ج1، ص : 236.

فقد مطلقاً أي سواء صدر خبرها بكان أو لا وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح انتهى ولا حجة في تغدو خماساً وتروح بطاناً لاحتمال كون المنصوب حالاً لاسيما ولا يوجد إلا نكرة دم⁽²⁾ قوله: «وهي أض... إلخ»⁽³⁾ منع ذلك بعضهم في أض وعاد محتجا بأنهما فعلا تامين قال وإثما المنصوب بعدهما حال دم⁽⁴⁾ قوله: [«بالمحض... إلخ المحض اللبن الخالص»]⁽⁵⁾ والجعد الكريم و[العنطنط]⁽⁶⁾ الطويل والغارب الكاهل قاموس⁽⁷⁾ قوله: «غارب»⁽⁸⁾ أي [دلوا]⁽⁹⁾ عزيمة قاموس⁽¹⁰⁾ قوله: «أرهف شفرته»⁽¹¹⁾ في القاموس رهف السيف كمنع رقه كأرهفه انتهى والشفرة المدية وهي السكين العريض والجمع شفار مثل كلبة وكلاب مصباح⁽¹²⁾ قوله: «قعدت كأنها حربة»⁽¹³⁾ قال ابن الحاجب وهذا لا يطرد وإن أطرد فإنما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه فلا يقال قعد كاتباً بمعنى صار بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة واستحسن ض دم⁽¹⁴⁾ قوله: «ما جاءت حاجتك»⁽¹⁵⁾ ظاهره أنه يقتصر باستعمال (جاء) بمعنى (صار) على هذا التركيب الخاص ولا يتعدى إلى

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر : تعليق الفرائد للداميني ج3 ، ص : 201.

(3) قوله : وهي أض شرح الأشموني ج1، ص : 334.

(4) ينظر : تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 201

(5) قوله: «وَبِالْمَحْضِ حَتَّى أَضْ جَفَدَا عَنطُنْطَا ... إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ» هذا البيت لفرعان بن

الأعراف التميمي وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص334.

(6) في (ب) و(ج) [بالمحض...، والمحض اللبن الخالص، وفي (أ) [بالمحض] وهو الصحيح.

(7) في (ب) [العنطنط] وفي (أ) و(ج) [العنطنط] وهو الصحيح.

(8) ينظر: قاموس المحيط، ج2، ص375.

(9) قوله: «غار بالفحل» شرح الأشموني، ج1، ص334.

(10) في (ب) [لولا] وفي (أ) و(ج) [دلوا] وهو الصحيح.

(11) ينظر: قاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص37.

(12) ينظر : المصباح المنير للفيومي ج1، ص : 242.

(13) قوله : (قعدت كأنها حربة) شرح الأشموني ج1، ص : 334.

(14) ينظر : تعليق الفرائد ج1، ص: 199.

(15) قوله : (ما جاءت) شرح الأشموني ج1، ص: 334.

غيره دم⁽¹⁾ قوله: «أُمت خلاء... إلخ»⁽²⁾ الاستشهاد به إنما هو باعتبار أمت خلاء لا باعتبار امسى أهلها احتملوا إذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا لما مرّ دم⁽³⁾ وأخني عليها بمعنى أهلكها قاموس⁽⁴⁾ قوله: «[فألوت]»⁽⁵⁾ من ألوت في العقاب⁽⁶⁾ أي طارت والصبأ والدبور اسما ريحين متقابلين قاموس⁽⁷⁾ قوله: «بيتها... إلخ»⁽⁸⁾ التيهاء المظلة والقفر الخالية والمطي جمع مطية دابة تمطو في سيرها أي تسرع والقطا جمع قطاة طائر والحزن ما غلظ من أرض قاموس⁽⁹⁾ قوله: «وغير ماض... إلخ»⁽¹⁰⁾ فيه إشارة إلى إن كان للماضي والجمهور 146 ظ على أنّها دلالة لها على استمرار أو انقطاع بل ذلك إلى القرينة ض⁽¹¹⁾ قوله: «منه»⁽¹²⁾ أي من الماضي أي من مادته سم⁽¹³⁾ قوله: «استعمالا»⁽¹⁴⁾ أي جاز استعماله بأن لم يعلم أنّهم منعوا منه وإن لم يستعملوه بالفعل سم⁽¹⁵⁾ قوله: «ودام على الصحيح»⁽¹⁶⁾ لأنّ الغرض ممّا يتصرف منها حاصل بها وبأنها صلة [ما]⁽¹⁾ المصدرية

(1) ينظر : تعليق الفرائد للداميني ج3، ص : 199.

(2) قوله : (أمت خلاء) شرح الأشموني ج1، ص 335.

(3) ينظر : تعليق الفرائد للداميني ج3، ص: 198.

(4) ينظر : القاموس المحيط للفيروزآبادي ج4، ص 356.

(5) قوله : (فألوت) شرح الأشموني ج1 ، ص : 336.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و (ج)

(7) ينظر: قاموس المحيط للفيروز آبادي، ج2، ص26.

(8) قوله: « بَيْتِهَا قَفْرٌ وَالْمَطْيَ كَانَهَا ... قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا » البيت لابن أحمر وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص339.

(9) ينظر: قاموس المحيط للفيروز آبادي، ج4، ص340.

(10) قوله: «وغير ماض وهو المضارع» شرح الأشموني، ج1، ص345.

(11) ينظر: شرح الكافية للرضي ج2، ص : 146

(12) قوله: «منه» شرح الأشموني، ج1، ص345.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «استعمالا» شرح الأشموني، ج1، ص345.

(15) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(16) قوله: «ودام» شرح الأشموني، ج1، ص345.

الظرفية وكلّ فعل وقع صلة لما التزم مضيه وأما يدوم ودم ودائم [ودوام]⁽²⁾ فمن تصريحات التامة لز⁽³⁾ قوله: «وهو زال... إلخ»⁽⁴⁾ كذا دام عند الأقدمين فانهم أثبتوا لها مضارعا فقط⁽⁵⁾ ز⁽⁶⁾ قوله: «الأمر ولا المصدر»⁽⁷⁾ لأنّ من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الأمر ولا مصدر لها لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين تصريح⁽⁸⁾ قوله: «واسم الفاعل... إلخ»⁽⁹⁾ يحتمل أنّ سكوته عن اسم المفعول لأنّه لا يبين إلا من متعدّد وهذه الأفعال ليست من المتعدي ب⁽¹⁰⁾ قوله: «توسط الخبر»⁽¹¹⁾ آخر تقدمه عليها آخر قدمه عليها إلا دام وليس على ما يأتي إلا ما يعرض ما بوجب ذلك أو يمنعه فيجب تقديمه عليها إذا كان مفردا له الصدر نحو أين كنت ويمتنع إن كان مقرونا بألا وكان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدير وكان ممّا لا يفصل بينه وبين الفعل كهل وأسماء الشرط والاستفهام نحو هل كان زيد قائما أو تأخر عن الخبر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه ض⁽¹²⁾ قوله: «لا طيب للعيش هنا... إلخ»⁽¹³⁾ الشاهد في تقديم خبر دام وهو منقصة على اسمها وهو لذاته ويحتمل أن يكون من باب التنازع بأعمال الثاني والإضمار في الأول فيكون الضمير المستتر في دام اسمها وهو مقدم على الخبر ولذاته نائب الفاعل بمنغصة الذي هو خبر دام فلا شاهد فيه

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج)

(2) سقط من (أ) و (ج) ثابت في (ب).

(3) ينظر: هذا القول لابن الحاجب استحسّنه الرضي؛ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص199.

(4) قوله: «وهو زال» شرح الأشموني، ج1، ص338.

(5) سقط من (أ) و(ب) ثابت في (ج).

(6) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 330.

(7) قوله: (الأمر ولا المصدر) شرح الأشموني ج1، ص: 340.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ج1، ص: 246.

(9) قوله: «واسم الفاعل» ، ج1، ص340.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: (توسط الخبر) شرح الأشموني ج1، ص: 340.

(12) ينظر: شرح الكافية للرضي ج2، ص: 146.

(13) قوله: « لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذأته بإذكار الموت والهَرَم » هذا البيت غير منسوب لقائل،

وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص351.

ز (1) قوله: «نحو كان غلام هند بعلها» (2) ليس بصحيح، إذ ليس فيه ما يوجب التوسط إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع فالصواب أن يمثل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لأجل الحرف ولا يتأخر عن الاسم لأجل الضمير دم (3) ويجب بأن المراد بوجوب التوسط امتناع [التأخر] (4) ب (5) قوله: «ومن المانع... إلخ» (6) ومنه من قال ض (7) ويجب تأخير الخبر إذا تأخر عنه مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزية انتهى. قوله: «كان غلام هند مبغضها» (8) اعلم أن المص 147 و قال في التسهيل في باب المبتدأ ما نصه ويجوز في داره زيد إجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند [عند] (9) الأخفش قال دم (10) والمنقول عن البصريين الجواز كالأخفش وكلام المص يوهم خلافه نعم الكوفيون مانعون لكلتا المسألتين ووجه الجواز أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فاذا كان أحدهما مقدرا لتقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا لتقديم معه انتهى وإذا تقرر ذلك فالظاهر أن ما قاله الشر مبني على المنع في هاتين المسألتين ومن العجب أن دم (11) وافق الشر هنا في وجوب تأخير فيما [ذكر مع] (12) ذكره في باب المبتدأ ما حكى عنه سم (13) قوله: «وكل»، «سبقه»، «دام» (14) خطر يترتب عليه

(1) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 330.

(2) قوله: «نحو كان غلام عند بعلها» شرح الأشموني، ج 1، ص 352.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 201.

(4) في (ب) التأخير وهو الأصح وفي (أ) و (ج) [التأخر].

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «ومن المانع خوف اللبس» شرح الأشموني، ج 1، ص 352.

(7) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج 1، ص 259.

(8) قوله: «كان غلام عند مبغضها» شرح الأشموني، ج 1، ص 252.

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و (ج).

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص: 210.

(11) لمصدر نفسه ج 3، ص: 211.

(12) سقط من (أ) ثابت في (ب) و (ج).

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «وكل»، «سبقه»، «دام» شرح الأشموني، ج 1، ص 352.

امتناع كون خبرها اسم استفهام لزوم تأخير ما له الصدر وتقدم معمول [الصلة]⁽¹⁾ ومثل دام في ذلك المنحى بما [لأن]⁽²⁾ لها الصدر فيزدحم اثنان على طلب الصدرية فأيهما أعطيتها مصل الإخلال بالآخر دم⁽³⁾ قوله: «بدليل اختلافهم في ليس»⁽⁴⁾ قد يقال اختلافهم في ليس مع ذكر لا ينافي الاتفاق في دام [لمدرك] يخصها ب⁽⁵⁾ قوله: «مختلف فيه»⁽⁶⁾ لا يلزم من الاختلاف في الجملة الاختلاف فيه هنا ب⁽⁷⁾ قوله: «ما النافية»⁽⁸⁾ كما في ذلك همزة الاستفهام وكذا إن النافية ض⁽⁹⁾ لكن صرح السيوطي بأنها كلا ليس لها الصدر قوله: «لأن نفيها إيجاب»⁽¹⁰⁾ رد بأن ذلك لا يخرجها كما ثبت لها من [التصدير]⁽¹¹⁾ اعتبارا بأصل الوضع تصريح⁽¹²⁾ قوله: «افهم كلامه... إلخ»⁽¹³⁾ افهم أيضا جواز تقديم الخبر على غير النفي إلا لمانع كما مر قوله: «بغير ما منه»⁽¹⁴⁾ إن وتقدم ما فيه قوله: «غالبا»⁽¹⁵⁾ احتراز عن إن في الدار زيدا جالس وعن نحو زيدا لن أضرب ولم أضرب قوله: «لكنه... إلخ»⁽¹⁶⁾

(1) في (أ) [الصفة] وفي (ب) و(ج) [الصلة] وهو الصحيح.

(2) في (أ) [كان] وفي (ب) و(ج) [لأن].

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 1، ص

(4) قوله: «بدليل... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 353.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «مختلف فيه» شرح الأشموني، ج 1، ص 353.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «ما النافية» شرح الأشموني، ج 1، ص 353.

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي ج 2، ص : 185.

(10) قوله: «لأن نفيها إيجاب» شرح الأشموني، ج 1، ص 353.

(11) في (أ) [تصريح] وفي (ب) و(ج) [التصدير].

(12) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ج 1، ص : 236.

(13) قوله: «أفهم كلامه» شرح الأشموني، ج 1، ص 353.

(14) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 2، ص 585.

(15) قوله: «غالبا» شرح الأشموني ج 1، ص : 353.

(16) قوله : (لكنه ...) المصدر نفسه .

استدراك على قوله عند الجميع قوله: «حكي في التسهيل الخلاف عن الفراء»⁽¹⁾ يعني حكي خلاف ما تقدم من جواز قائما لم يزل زيد وعبارته ولا يطلق المنع خلافا للفراء قوله: «ومنع سبق خبر ليس»⁽²⁾ اصطفي اتفقوا على أنه لا يتقدم عليها إذا كانت استثنائية لأنها بمنزلة الإبل يكون في لا يكون في الاستثناء كذلك وإن كانوا لا يختلفون في أن خبرها يتقدم قبل أن يصير استثناءً فالذي كان مختلفا في خبره بذلك أجدر يس⁽³⁾ قوله: «من أن تقديم المعمول... إلخ»⁽⁴⁾ ورد عليه أنه لا يطرد كما في [زيدا لن أضرب]⁽⁵⁾ قاله ب⁽⁶⁾ أن الشر ترك قيда لغلبة هنا اعتمادا على ذكره أنفا وأشار إليه بقوله كما علم 148ظ وإنما امتنع تقدم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ز⁽⁷⁾ قوله: «وأجيب بأن... إلخ»⁽⁸⁾ وبأن يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية [مؤكددة]⁽⁹⁾ أو مستأنفة وبأن يوم في محل رفع على الابتدائية وبني على الفتح لإضافته إلى يأتيهم وليس مصروفا خبره تصريح⁽¹⁰⁾ [قال ض⁽¹¹⁾ ولا مانع أن يقال يوم يأتيهم ظرف لليس فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدالاتها على مطلق الحدث]⁽¹²⁾ قوله: «مع عدم⁽¹³⁾ الاختلاف في فعليتها» مردود بأن الشر نص في بحث علامات الأفعال على الاختلاف في فعليته عسى وصرح به

(1) قوله: « وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظًا مُجِئًا » البيت لخداش بن زهير من بحر الوافر؛ شرح

الأشْمُونِي، ج 1، ص 332.

(2) قوله: « ومنع سبق خبر ليس » شرح الأشْمُونِي ج 1، ص : 354.

(3) ينظر : حاشية يس على شرح الألفية ج 1، ص : 103.

(4) قوله: « من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل » شرح الأشْمُونِي، ج 1، ص 356.

(5) في (أ) [زيد الضارب] وفي (ب) و(ج) [زيد لن أضرب] وهو الأصح.

(6) ينظر : حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشْمُونِي (مخطوط).

(7) ينظر : الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 330.

(8) قوله: «وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف» شرح الأشْمُونِي، ج 1، ص 356.

(9) في (أ) [مذكورة] وفي (ب) و(ج) [مؤكددة] وهو الصحيح.

(10) ينظر : شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 245.

(11) ينظر : شرح الكافية للرضي ج 1، ص : 185.

(12) سقط في (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(13) قوله: «يتوسع فيها» شرح الأشْمُونِي، ج 1، ص 356.

ابن عقيل هنا قوله: «ما برفع»⁽¹⁾ أي مرفوع أو ذي رفع أو على ظاهره ويصدق بنحو كان بمعنى كفل أو غزل لأنه يستغني بفاعله إذ لا يتوقف على المفعول ب⁽²⁾ قوله: «وما سواه ناقص»⁽³⁾ وفي التسهيل وتسمى نواقص لعدم اكتنائها بالمرفوع لا لأنها تدل على زمان دون حوادث فالأصح دلالتها عليها إلا ليس انتهى⁽⁴⁾ [فكان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله نجي أولا بلفظ دال على حصول قائم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام بالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى هنا وهي دلالتها على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم تحصل هاتان الفائدةان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الأفعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون في الصباح ومثله أخواته وما دام الدال على الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا أخواته وليس الدال على الانتقال فدلالته على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصا بالمعنى الذي قالوه قاله ض وهو نص في إن ليس دالة على الحدث دم⁽⁵⁾ [و⁽⁶⁾ وحقق ض⁽⁷⁾ أن ليس دالة على الحدث أيضا وهو لانتقاء قال ز⁽⁸⁾ والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال أن كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث انتهى أنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث فعال التامة عليه في نسبة معناها إلى الفرد ولكن دلالة الحروف

(1) قوله: «ما يرفع يكتفي»، المصدر نفسه.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «وما سواه» «ناقص» شرح الأشموني، ج 1، ص 357.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ج 3، ص: 183.

(5) ينظر: تعليق الفرائد، ج 3، ص 171 (عن الرضي).

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و'ج).

(7) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الاستربادي، ج 2، ص 290.

(8) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص 332.

عليه ويسمى ذلك سلباً لدلالة الحدث نفسه انتهى واستدل **المص** لدالتها عليه بعشرة أمور منها أنها تستعمل أوامر والأمر موضوع الطلب تحصيل الحدث ويستعمل لها اسم فاعل وهو يدل على ذات باعتبار حدث وتقع صلة لحدث مصدري وقد صرح بمصدرها فعمل عملها [قوله بعشرة أمور الخامس أن منها ما شرط النفس فإن قيل ما انفك زيد غنياً فإن لم يدل انفك على الانفكاك لزم أن لا ينصب النفي عليها بل على الخبر هو يكون قولك وما انفك زيد غنياً وما زيد غنياً في الماضي بمعنى واحد هو الواقع خلافه السادس أنها مستوية في إفادة الزمان⁽¹⁾ تمامها في دم⁽²⁾ [وينبغي]⁽³⁾ على الخلاف المذكور كملها في الظرف المجرور ذكره أبو حيان وغيره دم⁽⁴⁾ قوله: «وبمعنى غزل»⁽⁵⁾ حاصل ما ذكره أربعة معانٍ لكان التامة وهي في الأولين قاصرة في الأخيرين متعدية ومصدرهن الكون كمصدر الناقصة عند من أثبتها فمصدرها الكيان كالدراسة دم⁽⁶⁾ قوله: «ذي العائر»⁽⁷⁾ بالعين المهملة القذى تدمع منه العين وقيل هو نفس الرمد وعليه فلأرمد صفة مؤكدة لذي العائر ز⁽⁸⁾ قوله: «برح الخفاء»⁽⁹⁾ أي ذهب أو ظهر في الصحاح برح الخفاء أي ظهور الأمر كأنه ذهب السر وزال فجمع بينهما دم⁽¹⁰⁾ قوله: «للاحتراز عن يزيل»⁽¹¹⁾ حكى الكسائي والفراء وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة 149و وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فكان الأولى أن يقول زال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى (ماز)، ثم هلا ترك الاحتراز كما ترك الاحتراز في بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة

(1) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص172.

(3) في (أ) [وينبغي] وفي (ب) و(ج) [ينبغي] وهو الصحيح.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص174.

(5) قوله: «وبمعنى: غزل»، شرح الأشموني، ج1، ص357.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص176.

(7) قوله: «كلىة ذي العائر الأرمد» هذا بيت عجزه: «وبات وباتت له ليلة» وهو من قصيدة لأمرئ القيس بن عابس بن

المنذر من بحر المتقارب، شرح الأشموني، ج1، ص357.

(8) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص331.

(9) قوله: «برح الخفاء» شرح الأشموني، ج1، ص360.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص180.

(11) قوله: «للاحتراز عن ماضي يزيل» شرح الأشموني، ج1، ص360.

دم⁽¹⁾ قوله: «ولا يلي العامل... إلخ»⁽²⁾ لما فيه من الفصل بينهما وبين أسمها بأجنبي منهما تصريح⁽³⁾ ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك أكلا وبه صرح دم⁽⁴⁾ لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمروا يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا [يختص]⁽⁵⁾ بفعل دون فعل يس⁽⁶⁾ عن المص قوله: «سواء تقدم الخبر على الاسم»⁽⁷⁾ أي وتقديم المعمول على الخبر كما مثل أمّا إذا تقدم الخبر عليه فأنّه يجوز إجماعا نحو كان أكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان [نحو]⁽⁸⁾ وأنفسهم كانوا يظلمون سم⁽⁹⁾ عن السيوطي قوله: «تمسكا بقوله قنافذ... إلخ»⁽¹⁰⁾ وجه التمسك أن إياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا وأجيب بما ذكره الشر وقنافذ بالذال المعجمة خبر لمحذوف أي هم قنافذ وهذا جون من الهدجان بالذال المهملة والجيم وهي مشية الشيخ تصريح⁽¹¹⁾ [قوله: «أو راجعا إلى ما... إلخ»⁽¹²⁾ أي والعائد محذوف أي عودهم به ب⁽¹³⁾ قوله: «فعطية مبتدأ»⁽¹⁴⁾ أي وعود خبره هو إياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين تصريح⁽¹⁵⁾ [قوله: «وهذا

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص157.

(2) قوله: «ولا يلي العامل» شرح الأشموني، ج1، ص360.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص247.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص203.

(5) سقط من (ب) و(ج) موجود في (أ).

(6) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص106.

(7) قوله: «سواء تقدم... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص360.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «تمسكا بقوله: قنافذ... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص360.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص248.

(12) قوله: «أو راجعا... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص362.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(14) قوله: «فعطية مبتدأ» شرح الأشموني، ج1، ص362.

(15) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص248.

التأويل»⁽²⁾ أي الحمل على الضرورة. قوله: «لظهور نصب الخبر»⁽³⁾ أي فلا يمكن دعوى الزيادة في بات وكان ولا إضمار ضمير الشأن وقد يقال لا يتعين الحمل على الضرورة لاحتمال كون كلٍّ من [فؤادي]⁽⁴⁾ وسلمى منادى لكن رده المنكت بقوله لقد هَوَّن السلوان عنها ولو أراد النداء لقال عندك انتهى وفيه أنه ما المانع من الالتفات يس⁽⁵⁾ قوله: «إِنْ حَمَّ»⁽⁶⁾ مبني للمفعول أي قدر ع⁽⁷⁾ قوله: «ومضمر الشأن»⁽⁸⁾ من إضافة الدال إلى المدلول وسياقه صريح في أن كان الشأنية ناقصة وهو المعروف وفي ض⁽⁹⁾ عن بعضهم أنها تامة فاعلها ضمير الشأن أي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والأولى أولى لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل ب⁽¹⁰⁾ قوله: «معرسهم»⁽¹¹⁾ موضع النزول آخر الليل ز⁽¹²⁾ قوله: «بالتاء المثناة من فوق»⁽¹³⁾ قال ز⁽¹⁴⁾ ولم يرو إلا بالتحية انتهى وح [فيقال] إنما يصح ما ذكره الكوفيون لو روي بالتاء ولم يرو بها سلمتا لكن الاسم ضمير الشأن والجملة خبر ب⁽¹⁵⁾ قوله: «وقد عرفت»⁽¹⁶⁾ أي من قوله: «[وهذا]⁽¹⁾ التأويل

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) قوله: «وهذا التأويل متعين في قوله: باتت فؤادي... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 362.

(3) قوله: «لظهور نصب الخبر» شرح الأشموني، ج 1، ص 365.

(4) في (ب) [فؤادي] وفي (أ) و(ج) [فؤادي] وهو الصحيح.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 108.

(6) قوله: «فالعيش إن حَمَّ لي عيش من العجب» هذا عجز بيت غير منسوب لأحد وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 362.

(7) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 2، ص 595.

(8) قوله: «ومضمر الشأن اسما أنو» شرح الأشموني، ج 1، ص 365.

(9) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ج 2، ص 177.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: «فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ» البيت لحُمَيْدِ الأَرْقَط وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 365.

(12) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 334.

(13) قوله: «وبالتاء المثناة... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 368.

(14) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص 334.

(15) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(16) قوله: «وقد عرفت أنه يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره» شرح الأشموني، ج 1، ص 362.

متعين... إلخ» فتقديم المعمول في قول المص ومضمر الشأن ليس الاختصاص ب⁽²⁾ قوله: «وقد تزداد كان... إلخ»⁽³⁾ كما أجريت مجراها في استعمالها زائدة والتعليل بالنسبة إلى عدم زيادتها فلا ينافي أنّ الزيادة كثيرة في نفسها يس⁽⁴⁾ ولا دلالة لها ح على أكثر من الزمان قاله ابن المص ولا مرفوع لها وقيل أنّها رافعة لضمير مصدرها أي الكون دم⁽⁵⁾ قوله: «وجعل منه س قول الفرزدق»⁽⁶⁾ هو مذهب الخليل أيضا قال دم⁽⁷⁾: «ولا مانع من جعل كان في البيت ناقصة والضمير المتصل اسمها ولنا خبرها مقدم ولا غبار عليه انتهى» قوله: «لكونها رافعة»⁽⁸⁾ صريح في أنّ الزائد مجموع كانوا وقال الفارسي الضمير المتصل تأكيد [للمستتر]⁽⁹⁾ في لنا وكان غير عاملة وقال ابن جني الضمير المتصل وقع موقع المنفصل وهو مبتدأ خبره لنا لكن لما اتصلت به كان أعطى اللفظ حقه فاتصل به دم⁽¹⁰⁾ قوله: «[نعم]⁽¹¹⁾ شذت زيادتها... إلخ»⁽¹²⁾ فيه إشارة إلى أن المسألة قياسية وبه صرح دم قوله: «سراة... إلخ»⁽¹³⁾ جمع سري أي سيد وتسامي أصله تتسامى من السمو وهو العلو والمسومة الخيل التي جعل عليها سمة [أي علامة]⁽¹⁴⁾ وتركت في المرعى والعرب الخيل العربية ز⁽¹⁾

⁽¹⁾ في (أ) [وهل] وفي (ب) و(ج) [وهذا] وهو الصحيح.

⁽²⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽³⁾ قوله: «وقد تزداد كان في حشو» شرح الأشموني، ج 1، ص 371.

⁽⁴⁾ ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 108.

⁽⁵⁾ ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 3، ص 171.

⁽⁶⁾ قوله: «وجعل منه... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 373.

⁽⁷⁾ ليس هذا القول للدمايني، ولكن للمرادي في شرح التصريح، ج 1، ص 254.

⁽⁸⁾ قوله: «لكونها رافعة للضمير» شرح الأشموني، ج 1، ص 374.

⁽⁹⁾ في (أ) [المتصل] وفي (ب) و(ج) [للمستتر] وهو الصحيح.

⁽¹⁰⁾ ينظر: تعليق الفرائد للدمايني، ج 1، ص 223.

⁽¹¹⁾ في (أ) [ثم] وفي (ب) و(ج) [نعم] وهو الصحيح.

⁽¹²⁾ قوله: «نعم شذت... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 377.

⁽¹³⁾ قوله: «سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ» هذا البيت لم ينسب لقائل وهو من

بحر الوافر؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 377.

⁽¹⁴⁾ في (أ) [عليها] وفي (ب) و(ج) [علامة] وهو الصحيح.

ز (1) قوله: «أنت تكون... إلخ» (2) الماجد الكريم ونبيل من النبل بالضم وهو الفضل و[الشمل] (3) بإسكان الميم ربح تهب من جهة القطب وبليلي بمعنى مبلولة ز (4) قوله: «لا تزد في غيره» (5) أي لا في أول الكلام ولا في آخره لأن الأول معتنى بشأنه والآخر محط الفائدة وكلاهما ينافي الزيادة ز (6) قوله: «خلافا للفراء... إلخ» (7) قد يؤيده جواز الفاء ظن آخر فإن في إلّا لفاء زيادة ويمكن الفرق بأن ظن لم [تبلغ] (8) من جهة المعنى لأن معناها مراد يحتاج إليه بخلاف كان فانهما لم يرد منها الحدث بل ولا الزمن كما دل عليه كلام ض ب (9) قوله: «أبردها» (10) أي الدنيا ز (11) قوله: «إما وحدها» (12) قد ينافيه الاختصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر ب (13) قوله: «أو مع الاسم» (14) وهو الغالب لأن الفعل ومرفوعه كالشيء يس (15) قوله: «وبعد إن» (16) حقه أن يقول في مقام التنويع إذ لم يسمع من كلام العرب اضرب زيد إن قائما سم (17) عن بعض الحواشي قلت كون أن تنويعية ليس شرطا نعم هو

(1) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 336.

(2) قوله: «أنت تكون ماجد نبيل... إذا تهب شمساً بليل» «هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم، زوجة أبي طالب

عم النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو من بحر الرجز؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 378.

(3) في (ب) و(ج) [شمال] وفي (أ) [الشمل] والصحيح [الشمال].

(4) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 337.

(5) قوله: «لا تزد... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 379.

(6) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 335.

(7) قوله: «خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرا» شرح الأشموني، ج 1، ص 379.

(8) في (أ) [تبلغ] وفي (ب) و(ج) [تُلغ] وهو الصحيح.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(10) قوله: «ما أصبح أبردها» شرح الأشموني، ج 1، ص 379.

(11) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 337.

(12) قوله: «إما وحدها» شرح الأشموني، ج 1، ص 381.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(14) قوله: «أو مع الاسم» شرح الأشموني، ج 1، ص 381.

(15) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص

(16) قوله: «وبعد إن ولو» شرح الأشموني، ج 1، ص 381.

(17) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

الغالب كما في التصريح قال: «ومثال غير التنوينية [انطلق]⁽¹⁾ بحق وإنْ مُستخرجا إحنًا» تصريح⁽²⁾ وقال ابن هشام كان خطر لي اشتراط كون المقام تنويعا ثم تبين لي أنّ ذلك ليس بشرط نقله يس⁽³⁾ قوله: «ولو»⁽⁴⁾ حقه أن يقول التي ما بعدها مندرج فيما قبلها وغاية له في شيء كاتبين بدابة ولو حمارا ولا يجوز 151ظ إلا حشفا ولو تمرا سم⁽⁵⁾ عن بعضهم قوله: «وبعد أن ولو... إلخ»⁽⁶⁾ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بهما [لأنّ إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو إم أدوات الشرط غير الجازمة كما أنّ كان أم بابها]⁽⁷⁾ وهم [يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا]⁽⁸⁾ في غيرها تصريح⁽⁹⁾ قوله: «حديث»⁽¹⁰⁾ بكسر الدال المهملة؛ أي عطفت ورقّت ز⁽¹¹⁾ قوله: «أي إن كان في عمله خير... إلخ»⁽¹²⁾ إنّما يقدر كان التامة ويستغني عن تقدير الخبر لأنّ إضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سنن واحد ولا يختلف العامل سيوطي⁽¹³⁾ عن المص ولأن التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وأيضا فيضعف تقديرها من جهة أنّ الكلام معها يصير كأنه أجنبي عن الأول والمعنى على تعلقه به دم⁽¹⁴⁾ قوله: «أضعفها»⁽¹⁾

(1) في (أ) [انطلق]، وفي (ب) و(ج) [انطلق] وهو الصحيح.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص255.

(3) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص112.

(4) قوله: «ولو» سبقت الإشارة إليه.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) سبقت الإشارة إلى هذا القول.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) في (ب) و(ج) [يتوسعون... ما لم يتسعوا] وفي (أ) [يتوسعون... والصحيح [متوسعون... ما لا يتسعون].

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص254.

(10) قوله: « حَدِّثْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُلُّهَا ... إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا » البيت للناطقة الذبياني من بحر

الكامل؛ شرح الأشموني، ج1، ص384.

(11) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص338.

(12) قوله: «أي: إن كان في عمله خبر فجزأه خير» شرح الأشموني، ج1، ص386.

(13) ينظر : همع الهوامع للسيوطي ج1، ص : 379.

(14) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج3، ص229.

لأنّ فيه حذف كان وخبرها [بعد أن وحذف فعل ناصب]⁽²⁾ بعد فاء الجزائر وكلاهما قليل [غير]⁽³⁾ تصريح⁽⁴⁾ قوله: «أرجحها»⁽⁵⁾ لأنّ فيه إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد تصريح⁽⁶⁾ قوله: «متوسطان»⁽⁷⁾ أي بين القوة والضعف لاشتغال كلّ على الأقوى والأضعف فعني نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا وبه قال الشلوبين [لا شك في جواز رفعهما من جهة الصناعة في الجملة وأما أنّه يحكم بحسنه فلا لأنّه ضعيف من جهة المعنى أن معنى إن كان في عمله خبر معنى غير مقصود لأنّ مراد المتكلم إن كان نفس عمله خبرا لا أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خبر وقد رفع بأنّه على التجريد مثل «لهم فيها دار الخلد»⁽⁸⁾ دم]⁽⁹⁾ وقال ابن عصفور: «رفعهما أحسن» تصريح⁽¹⁰⁾ وجه الأحسنية أنّ الحذف في النصب أكثر منه في الرفع دنوشي⁽¹¹⁾ قوله: «من [لد]⁽¹²⁾ شولا... إلخ»⁽¹³⁾ لد أصله لدن وشولا مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل وقيل جمع شائلة على غير القياس وإتلائها بكسر الهمزة وفتحها وبالمثناة فوق من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها فالكسر على أنّه مصدر أي من لد كانت شولا فما بعده إلى زمن إتلائها والفتح

(1) قوله: «وهذا الرابع أضعفها» شرح الأشموني، ج 1، ص 386.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج 1، ص 255.

(5) قوله: «والأول أرجحها» شرح الأشموني، ج 1، ص 386.

(6) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج 1، ص 255.

(7) قوله: «وما بينهما متوسطان» شرح الأشموني، ج 1، ص 386.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 226-227.

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج 1، ص 255.

(11) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على

(12) في (أ) [لدن] وفي (ب) و(ج) [لد] وهو الصحيح وأصل [لد] [لدن].

(13) قوله: « مِنْ لُدْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا » هذا الشطر غير منسوب لقائل وهو من مشطور الرجز؛ شرح الأشموني، ج 1،

على أنه جمع أي إلى زمن يكون لها أتلاء أي أتباع ز⁽¹⁾ وقله: «قدره س... إلخ»⁽²⁾ إنّما قدره بذلك لأنّ الغالب على لدن أن تضاف إلى المفرد وهو تقدير معين لا تقدير إعراب فسقط رده بأنّه يستلزم حذف الموصول وصلته وبقاء معمولهما بلا ضرورة [وذلك كحذف بعض الاسم وبقاء بعضه ز⁽³⁾][⁽⁴⁾ ومفاده أن تقدير الإعراب من لد كانت فيلزم عليه أن ما فر منه وقع فيه تصريح⁽⁵⁾ قوله: «وبعد أن... إلخ»⁽⁶⁾ لم ينص على الحذف لأنّ التعويض يستلزمه سم⁽⁷⁾ قوله: «ارتكب»⁽⁸⁾ قيل إنّما يقال هذا في الأمور 152 ظ الخارجة عن القياس والظاهر ليس تعويض حرف عن فعل مخالفا للقياس وإذا كانوا يعوضون حرفا عن جملة في نحو يومئذ فهذا أولى سم⁽⁹⁾ قوله: «وجوبا»⁽¹⁰⁾ وأجاز المبرد ظهورها على أنّ ما زائدة لا عوض ولم يبد مستندا دم⁽¹¹⁾ قوله: «كمثل»⁽¹²⁾ الكاف زائدة والفاء في فاقترب كذلك سم⁽¹³⁾ قوله: «والأصل لأن كنت برا»⁽¹⁴⁾ وقدمت اللام وما بعدها على اقترب للاختصاص أي لبرك لا لبر غيرك ز⁽¹⁵⁾ قوله: «فحذفت لام التعليل»⁽¹⁶⁾ أي اختصارا و(كان) كذلك ز⁽¹⁷⁾ وقد

(1) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 339.

(2) قوله: «قدره سيبويه... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 388.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص 339.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج 1، ص 255.

(6) قوله: «وبعد «أن» المصدرية» شرح الأشموني، ج 1، ص 388.

(7) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «ارتكب» شرح الأشموني، ج 1، ص 388.

(9) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «فحذفت... وجوبا» شرح الأشموني، ج 1، ص 389.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 232.

(12) قوله: «كمثل: أما أنت برا فاقترب» شرح الأشموني، ج 1، ص 389.

(13) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «والأصل: لأن كنت برا» شرح الأشموني، ج 1، ص 389.

(15) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص 340.

(16) قوله: «فحذفت... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 389.

(17) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص 340.

يقال أين الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت دنوشي⁽¹⁾ قوله: «ثم حذفتم كان»⁽²⁾ و[حسن]⁽³⁾ حذفها أن لا يقع ما بعدها مبتدأ فكان بمنزلة فعل محذوف لحضور ما يدل عليه فإن قلت فيه حذف الصلة قلت قد تحذف نحو ما أن حرا مكانه أي ما ثبت يس⁽⁴⁾ قوله: «وأدغمت... إلخ»⁽⁵⁾ أي وجوبا دم⁽⁶⁾ قوله: «أبا خراشة... إلخ»⁽⁷⁾ أي يا أبا خراشة لأن كنت ذا نفر فحذت والضبع السنة المجدية شبهها بالوحش المعروف ز⁽⁸⁾ [خراشة بضم الخاء المعجمة وحكي كسرهما وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف تصريح⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ قوله: «حذف كان مع معموليها... إلخ»⁽¹¹⁾ إشارة إلى موضع ثانٍ حذف [فيه]⁽¹²⁾ وجوبا أيضا وهو قليل بالنسبة للأول ب⁽¹³⁾ عن ض قوله: «نافية للخبر»⁽¹⁴⁾ وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله على تقديره فأفعله ولا حاجة إلى هذا التكلف إذ الظاهر أن ما مزيدة لتأكيد أن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر و[لا]⁽¹⁵⁾ ومنفيها هو الشرط فأما أداة شرط مؤكدة نظير فأما ترين والشرط

(1) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح (باب كان وأخواتها).

(2) قوله: «ثم حذفتم كان» شرح الأشموني، ج1، ص389.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص112.

(5) قوله: «وأدغمت فيها النون» شرح الأشموني، ج1، ص389.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص

(7) قوله: «أبا خراشة أما أنت ذا نفر... فإن قومي لم تأكلهم الضبع» هذا البيت للعباس بن مرداس، وهو

من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص389.

(8) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص340.

(9) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص255.

(10) سقط من (أ) و(ج) ثابت في (ب).

(11) قوله: «حذفتم كان... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص391.

(12) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(13) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «ولا، نافية للخبر» شرح الأشموني، ج1، ص391.

(15) في (أ) [لأن] وفي (ب) و(ج) [لا] وهو الصحيح.

المقدر عليه فعليك بالحق دنوشري⁽¹⁾: عن اللقاني قوله: «أمرعت الأرض»⁽²⁾ أي أكلأت والمربع الخصيب قاموس⁽³⁾ قوله: «أو ثلة»⁽⁴⁾ هي الجماعة من الغنم قاموس⁽⁵⁾ [قوله: «لم يتصل به ضمير نصب»⁽⁶⁾ أي لأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول تصريح⁽⁷⁾]⁽⁸⁾ قوله: «تحذف نون»⁽⁹⁾ أي وصلا لا وقفا لأنّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقف عليه بها السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولم يلزم مثله في لم يع لأنّ إعادة الياء تؤدي إلى الفاء الجازم بخلاف لم أكن فإنّ الجازم إنّما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون قطر وشرحه وإنّما حذفت [النون]⁽¹⁰⁾ في مستوفي الشروط لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة دم⁽¹¹⁾ ومن ثم إذا تحركت للساكنين لم تحذف لزوال الشبه يس⁽¹²⁾ [قوله: «ولم يتصل بضمير نصب»⁽¹³⁾ 153 و أي لأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ولا يحذف معها بعض الأصول تصريح⁽¹⁴⁾]⁽¹⁵⁾ قوله: «فإن لم تك... إلخ»⁽¹⁶⁾

(1) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح .

(2) قوله: «أمرعت الأرض لو أنّ مالا *** لو أنّ نوقا لك أو جمالا» البيت غير منسوب لقائل وهو مشطور الرجز؛ شرح الأشموني، ج1، ص391.

(3) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج3، ص329.

(4) قوله: «أو ثلة من غنم إمّالا» شطر من البيت نفسه؛ شرح الأشموني، ج1، ص391.

(5) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج3، ص343.

(6) قوله: «ولم يتصل به... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص392.

(7) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص260.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) قوله: «تحذفنون» شرح الأشموني، ج1، ص393.

(10) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص235.

(12) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص113.

(13) قوله: «لم يتصل به ضمير نصب» شرح الأشموني، ج1، ص392.

(14) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص260.

(15) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(16) قوله: «فإن لم تك المرأة أبدت وسامة... فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم هذا البيت للخنجر بن صخر الأسدي وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص393.

المرأة بكسر الميم ومد الهمزة كأنه نظر إلى وجهه فلم يره حسنا فتسلّى بأنّه يشبه الضعيف أي الأسد والوسامة بفتح الواو الحسن تصريح⁽¹⁾ قوله: «لإمكان... إلخ»⁽²⁾ مبني على مذهبه في تفسير الضرورة وتقدم في الموصول رده قوله: «قوله وقد قرئ شاذاً... إلخ»⁽³⁾ هذه القراءة تريد المص لأنّها كخبر الواحد ب⁽⁴⁾ بقوله: «فلا يقترن خبرها بإلا»⁽⁵⁾ لأنّ الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات وخبراً لمبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز مازال زيد إلا قائماً لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام ض⁽⁶⁾ [قوله: «حراجيح... إلخ»⁽⁷⁾ قائله ذو الرمة والحراجيح جمع حرجوح وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة قاموس⁽⁸⁾ والمراد بالخسف حبسها على غير علف يريد أنّها تتاخّ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى قال المرادي وأو بمعنى إلي أن وسكن الياء ضرورة قال دم⁽⁹⁾ وأحسن منه أن تجعل أو عاطفة وعطفاً على مناخة انتهى⁽¹⁰⁾ [قوله: «فتنفك هنا تامة»⁽¹¹⁾ هذا تأويل ابن خروف وابن عصفور والمص في جماعة خرج البيت على زيادة ألا وهو رأي [أبي الفتح حين]⁽¹²⁾ قال المرادي وهو ضعيف فإنّ إلا لم تثبت زيادتها قالها دم⁽¹³⁾ قلت جوزة الواحد في قوله تعالى: «بما لا يسمع إلا دعاء ونداء وأنشد عليه الفرزدق:

(1) ينظر: شرح بالتصريح على التوضيح، ج1، ص260.
 (2) قوله: «لإمكان أن يقال... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص394.
 (3) قوله: «وقد قرئ شاذاً... إلخ» المصدر نفسه.
 (4) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).
 (5) قوله: «فلا يقترن خبرها... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص394.
 (6) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترباذي، ج2، ص99.
 (7) قوله: «حَرَاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً ... عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا» هذا البيت لذي الرمة وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص395.
 (8) ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص903.
 (9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص214.
 (10) هذا الجزء في (أ) و(ج) مؤخر إلى ما بعد قول الفرزدق.
 (11) قوله: «فتنفك... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص397.
 (12) في (أ) [ابن جني] وفي (ب) و(ج) [أبي الفتح] وكلاهما صحيح (أبو الفتح ابن جني).
 (13) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص213.

هُمُ القوم الحيث حلوا سيوفهم *** وضحوا بلحم من محل ومحرم⁽¹⁾

انتهى قوله: «ومناخة منصوبة على الحال»⁽²⁾ فيه ضعف أمّا على تقدير أن يكون عامل الحال لا ينفك فمن وجهين أحدهما [أن المفرغ فلما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة أيضا كالحال والثاني أن ما قيل إلا لا يعمل]⁽³⁾ عن البصريين فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه وأما على تقدير أن يكون عامل الحال على الخسف فمن ثلاثة أوجه أحدهما أن المفرغ في الإثبات قليل كما مر الثاني أنّ عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه وفيه ضعف والثالث أنّ المستثنى إذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجيزه البصريون ويقال لما عيب على ذي الرمة قال غنما قلت إلا مناخة والال الشخص وإليه ذهب الكسائي دم⁽⁴⁾ عن شرح الحاجبية.

(1) البيت من بحر الطويل.

(2) قوله: «ومناخة منصوبة... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص397.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: تعليق الفرائد، ج3، ص215.

الباب العاشر

الحروف المشبهات بليس (ما-لا-لات-إن)

الحروف المشبهات بليس:

قوله: «وإنما أشبهت... إلخ»⁽¹⁾ أشار به إلى إلحاقها بها بالجامع 154 ظ الذي ذكره فإن قلت [هذا]⁽²⁾ قياس في اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم أنه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع ولو [سلم]⁽³⁾ أنه ممتنع لكنه لا يمتنع مطلقاً بل في المدلولات أمّا في الأحكام كما هنا فلا يمتنع ز عن ابن جماعة قوله: «لمشابهتهما... إلخ»⁽⁴⁾ إنّما يظهر هذا لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها سم⁽⁵⁾ قوله: «أعملت... إلخ»⁽⁶⁾ عند البصريين وعند الكوفيين المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره نصب بنزع الخافض تصريح⁽⁷⁾ قوله: «ما النافية»⁽⁸⁾ وإن دخل عليها همزة الاستفهام سم⁽⁹⁾ قوله: «وهو القياس»⁽¹⁰⁾ لا ينافي ذلك أن أعمالها لغة سم⁽¹¹⁾ قوله: «لعدم اختصاصها»⁽¹²⁾ أي بالأسماء وحق ما لا يختص من الحروف أن لا يعمل قوله: «شروط»⁽¹³⁾ فلا تعمل إلا بها بخلاف ليس فإنّها تعمل دون شرط منها شاطبي⁽¹⁴⁾ [فتأمله]⁽¹⁵⁾ مع أن [أن]⁽¹⁶⁾ لا تلبي ليس كما اعترف به

(1) قوله: «وإنما: شجعت هذه بليس... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) قوله: «لمشابهتهما إياها... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(5) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «إعمال ليس اعملت ما» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 261.

(8) قوله: «ما النافية» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(9) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «وهو القياس» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(11) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) قوله: «لعدم اختصاصها بالأسماء» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(13) قوله: «ولأعمالها عند الحجازيين بين شروط» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(14) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي، ج 2، ص 218.

(15) في (ب) [فتأمل] وفي (أ) و(ج) [فتأمله] وهو الصحيح.

(16) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

بعد ذلك ب⁽¹⁾ فليتأمل قوله: «مع بقاء النفي»⁽²⁾ حقه أن يقول نفي الخبر كما عبر به في التوضيح فإن انتقاض نفي معمول خبرها لا يضر لأنه غير معمولها ب⁽³⁾ قوله: «أي علم»⁽⁴⁾ أي من [نحو]⁽⁵⁾ باب المبتدأ فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم وحق الخبر التأخر ب⁽⁶⁾ قوله: «بني غدانة... إلخ»⁽⁷⁾ الصريف الفضة والخزف الفخار⁽⁸⁾ ز قوله: «بمخرجة علي.. إلخ»⁽⁹⁾ إنما يتمشى على قول الكوفيين أن أن المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود بأنها مبطله لعمل ما عندهم ولو كانت نافية مؤكدة لم تعير كما لا يتغير بتكرير ما إذا قيل [ما]⁽¹⁰⁾ ما زيد قائما وبأن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم تكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المص ويستفاد منه رد الشرط الذي ذكره ابن عقيل لعمل ما وهو عدم تكريرها يس⁽¹¹⁾ قوله: «بإلا»⁽¹²⁾ بإيما ولو انتقض بغير لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو كذا ما زيد غير قائم سم⁽¹³⁾ قوله: «وما محمد إلا رسول»⁽¹⁴⁾ كذا إذا أبدل من الخبر بدل [مصحوب]⁽¹⁵⁾ بإلا نحو ما زيد بشيء إلا

(1) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «مع بقاء النفي... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(3) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «أي: علم» شرح الأشموني، ج 1، ص 397.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «بني غدانة ما إن أنتم ذهب... ولا صريف ولكن أنتم الخزف» هذا البيت غير منسوب وهو من

بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 798.

(8) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للانصاري، ج 1، ص 343.

(9) قوله: «بمخرجة على أن» شرح الأشموني، ج 1، ص 399.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 113.

(12) قوله: «بإلا» شرح الأشموني، ج 1، ص 399.

(13) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) قوله: «وما محمد إلا رسول... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 399.

(15) في (أ) [مضمون] وفي (ب) و(ج) [مصحوب] وهو الصحيح.

شيء لا يعبأ به لاتحاد حكم البديل والمبدل منه سم⁽¹⁾ عن السيوطي قوله: «وما الدهر... إلخ»⁽²⁾ المنجنون الدولاب الذي يسقى عليه ز⁽³⁾ [قوله: «أو مؤول»⁽⁴⁾ أو بآئه من باب ما زيد إلا سيرا والتقدير إلا يدور دوران منجنون تارة بضع وتارة يرفع وإلا يعذب معذبا أي تعذيباً]⁽⁵⁾ ز⁽⁶⁾ قوله: «وقيل غلط... إلخ»⁽⁷⁾ 155و/ أي فيه نظر فإنّ العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله س تصريح⁽⁸⁾ قوله: «وقيل مؤول»⁽⁹⁾ أي بأنّ مثلهم مبتدأ لكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني أو حال والخبر محذوف أي ما في الوجود بشر مثلهم توضيح⁽¹⁰⁾ قال الشر في شرحه وعلى هذا فما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال انتهى وفيه تسليم للحال وقد ردّه في المغني بأنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع قوله: «وفاقا»⁽¹¹⁾ يس⁽¹²⁾ في الأول ورده دم⁽¹³⁾ بأنّ هذا محكي عن الجرمي والذي قاله يس وإذا قلت ما منطلق عبد الله فقد رفعت ولا يجوز أن يكون قولك أنّ عبد الله أخوك لأتّها ليست بفعل فهذا نص صريح في المنع ثم أنّ شبهه بشيء لا خلاف في منعه ثم قال وهذا لا يكاد يعرف فهذا شيء لم يحكه س عن العرب وإنّما قال وزعموا فحكاه عن غيره ثم نفي

(1) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مُنْجَنُونَا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ» هذا البيت ليس منسوباً وهو من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص399.

(3) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للانصاري، ج1، ص344.

(4) قوله: «وقيل غلط: سببه أنه تميمي» شرح الأشموني، ج1، ص402.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص265.

(6) قوله: «وقيل مؤول» شرح الأشموني، ج1، ص402.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص265.

(8) قوله: «وفاقا لسيبويه في الأول» شرح الأشموني، ج1، ص402.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص114.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص246.

(11) قوله: (وفاقا) شرح الأشموني ج1، ص : 402.

(12) ينظر : حاشية يس على شرح الألفية ج1، ص : 114.

(13) ينظر : تعليق الفرائد ج3، ص : 246.

مقارنة عرفانه على حد لم يكد يراها انتهى قوله: «اقتضى إطلاقه منع... إلخ»⁽¹⁾ فيه شيء لأنه أطلق أولا وقال عقبه وسبق حرف جر أو [ظرف]⁽²⁾.... إلخ وظاهره أنه لا فرق بين نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول بقوله: «كما بي... إلخ»⁽³⁾ لا يقدح لأنّ المثال لا يخصص والإطلاق مع التقييد لا يقتضي التمسك بالإطلاق بل يقتضي حمل الإطلاق على ذلك التقييد كما هو القاعدة ب⁽⁴⁾ قلت جرت عادة المص في مصل هذا المقام التخصيص بالمثال وعليه جرى شراح كلامه هنا فلا داعي إلى [التعميم]⁽⁵⁾ وحمل كلامه على مذهب ابن عصفور وقد عرفت أنه مخالف لمذهب الجمهور قوله: «منع العمل... إلخ»⁽⁶⁾ هذا هو المشهور ز⁽⁷⁾ قوله: «وهو اختيار... إلخ»⁽⁸⁾ هو قياس ما ذكره في معمول الخبر وللأول أن يفرق بأنّ الخبر عمدة ومعموله فضلة ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة ز⁽⁹⁾ قوله: «وسبق حرف جر... إلخ»⁽¹⁰⁾ تنبيه على شرط رابع لعمل ما وهو أن لا يتقدم معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا لأنّ هذه الحروف ضعيفة لا تقوى على التصرف معها ومنه يؤخذ منع تقديم معمول الخبر عليه نفيه ومنع تقديم معمول الاسم عليه وإن تردد فيهما الشهاب يس⁽¹¹⁾ قوله: «بأهبة حزم... إلخ»⁽¹²⁾ المراد بالأهبة الاستعداد والحزم وضبط الأمر وإن

(1) قوله: «اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر» شرح الأشموني، ج 1، ص 402.

(2) في (ب) [عطف] وفي (أ) و(ج) [ظرف] وهو الصحيح.

(3) قوله: «كما بي أنت معنيا» شرح الأشموني، ج 1، ص 402.

(4) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) في (أ) [التفسير] وفي (ب) و(ج) [التعميم] وهو الصحيح.

(6) قوله: «منع العمل... إلخ» سبقت الإشارة إليه.

(7) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص 346.

(8) قوله: «وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور» شرح الأشموني، ج 1، ص 402.

(9) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج 1، ص 344.

(10) قوله: «ومن سبق حرف جر» شرح الأشموني، ج 1، ص 402.

(11) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 115.

(12) قوله: «بأهبة حزم لُدْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنَا ... فَمَا كُلُّ جِنَّ مَن تُوَالِي مُوَالِيَا» البيت غير منسوب وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 403.

كنت آمنا عطف على محذوف أي إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا 156 ظ ع⁽¹⁾ قوله: «وما كل... إلخ»⁽²⁾ فيه الشاهد حيث أبطل عمل ما بإيلائها معمول الخبر ليس بظرف ولا مجرور قال ز⁽³⁾ وعليه فل منصوبه وقال ب⁽⁴⁾ كذا روي برفع كل فيكون اسمها والجملة من أنا عارف خبرها والعائد محذوف أي عارفه انتهى قوله: «من بعد [منصوب]»⁽⁵⁾ وكذا من بعد مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جرّه سم⁽⁷⁾ عن الشاطبي قوله: «ولا يجوز نصبه... إلخ»⁽⁸⁾ قال المص وقياس قول يونس أن لا يتمتع نصب المعطوف ببل ولزكن يعني لأن يونس لا يرى أن بقاء النفي شرط في عمل ما ألا تراه أجاز أعمالها مع انتقاض النفس بإلا كما تقدم وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي إلا ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا دم⁽⁹⁾ قوله: «موجب»⁽¹⁰⁾ بفتح الجيم أي مثبت قوله: «جاز الرفع»⁽¹¹⁾ أي اتباعا على المحل قاله الشر في شرح التوضيح وفيه نظر لأن الرفع منسوخ فلا [معنى]⁽¹²⁾ للرفع ولذا قال السيوطي ولا قاعد على إضمار هو ب⁽¹³⁾ قوله: «والنصب»⁽¹⁴⁾ اتباعا على اللفظ قاله الشر في شرح التوضيح⁽¹⁵⁾ قوله: «جر الباء

(1) المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص642.

(2) قوله: «وما كل من وافي مني أنا عارف» هذا عجز بيت لمزاحم بن الحرث العقيلي وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص404.

(3) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص345.

(4) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) في (أ) [معطوف] وفي (ب) و(ج) [منصوب] وهو الصحيح.

(6) قوله: «من بعد خبر منصوب بما» شرح الأشموني، ج1، ص406.

(7) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «ولا يجوز نصبه عطفا» شرح الأشموني، ج1، ص406.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج1، ص252-253.

(10) قوله: «لأنه موجب» شرح الأشموني، ج1، ص406.

(11) قوله: «جاز الفرع والنصب» المصدر نفسه.

(12) في (ب) [محل] وفي (أ) و(ج) [معنى] وهو الصحيح.

(13) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(14) سبقت الإشارة إليه.

(15) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص264.

الخبر»⁽¹⁾ وذلك لدفع الإثبات عند البصريين لأنَّ السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لأنَّ زيدا لقائم فالباء بمنزلة اللام تصريح⁽²⁾ وللمسألة ثلاثة شروط كون الخبر منفيا ومن ثم امتنع ليس زيد إلا بقائم ولذلك امتنع الإبدال على اللفظ في ليس زيد بشيء لا يُغبُّ به وكونه يقبل الإيجاب فيخرج ليس [مثلك]⁽³⁾ أحدا وكونه يستعمل استثناء فيخرج اتوني ليس زيدا ولا يكون زيدا يس⁽⁴⁾ عن ابن هشام تنبيه ورد دخول الباء على اسم ليس زيدا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ (5) بنصب البر وقوله:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنْ أُنْفَتَى ... يَصَابُ بِبَعْضِ الْأَذَى فِي يَدَيْهِ⁽⁶⁾

تصريح⁽⁷⁾ قوله: «بمغن فتिला»⁽⁸⁾ فيه الشاهد والفتيل الخيط الذي في شق النواة ز⁽⁹⁾ قوله: «إذ أجشع... إلخ»⁽¹⁰⁾ إذ ظرفية بمعنى حين أو تعليلية وأجشع أشد حرصا على الأكل ز⁽¹¹⁾ قوله: «بمقعد»⁽¹²⁾ بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال وفتحها فيه الشاهد والمقعد

(1) قوله: «وليس جر الباء الزائدة الخبر كثيرا» شرح الأشموني، ج 1، ص 406.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 272.

(3) في (أ) و(ج) [مثله] وفي (ب) [مثلك] وهو الصحيح.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص 116.

(5) الآية 177 سورة البقرة.

(6) البيت لمحمد بن حازم الباهلي، وهو من بحر المتقارب.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 272.

(8) قوله: «بِمَغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادٍ بْنِ قَارِبٍ» هذا عجز بيت لسواد بن قارب الأزدي، وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 407.

(9) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 345.

(10) قوله: «بَأَعْجَلَهُمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ» هذا عجز بيت للشنفرى وقيل لعمر بن براقة وهو من

الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 409.

(11) ينظر: الدرر السنية، ج 1، ص 346.

(12) قوله: «فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِمُقَدَّدٍ» هذا عجز بيت لدريد بن الصمة وهو من بحر الطويل؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص 411.

الضعيف تصريح⁽¹⁾ قوله: «يقول إذا أقلولي... إلخ»⁽²⁾ هجا به الفرزدق جريرا وكليبا ورهطه ورماهم 157و/ إتيان الأتي واقلو لي ارتفع وأقردت لصقت بالأرض وسكنت ز⁽³⁾ قوله: «فإن نأعنها»⁽⁴⁾ أي أم جندب ولا تلاقها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو التأي وحقه بكسر المهملة بمعنى حيناً والشاهد في المجرب بكسر الراء ز⁽⁵⁾ قوله: «وتبعه على ذلك الزمخشري»⁽⁶⁾ بناء منهما على أن المقتضي نفيه دم⁽⁷⁾ قوله: «بدخول إن»⁽⁸⁾ في التقيد به نظر ففي النكت والأصح كما في شرح الكافية جوازه في ما التيمية وغيرها كالمقترنة [بأن]⁽⁹⁾ والمقدم خبرها بشرط أن لا ينتقض النفي بإلا ب⁽¹⁰⁾ قوله: «لا خير بخير... إلخ»⁽¹¹⁾ منع أبو علي ذلك فجعل الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور قال ز ومع قيام هذا الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال به على المطلوب دم⁽¹²⁾ قوله: «في النكرات... إلخ»⁽¹³⁾ وجه اشتراط تنكير معموليها أنها لنفي الجنس راجحا ونفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكلّ منهما بالنكرات أنسب قال ب⁽¹⁴⁾ ولا رد ما وقع أمثلة س ما زيد ذاهبا

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص273.

(2) قوله: «يقول إذا أقلولي عليها وأفردت *** ألا هل أخو عيش لذيق بدائم» البيت للفرزدق وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص412.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص347.

(4) قوله: «فإن تنأ عنها حقبه لا تلاقها... فإنك ممّا أحدثت بالمجرب» البيت لأمرئ القيس بن حجر الكندي

وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص414.

(5) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص347.

(6) قوله: «وتبعه على ذلك الزمخشري» شرح الأشموني، ج1، ص417.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص270.

(8) قوله: «وألتي بطل عملها بدخول إن» شرح الأشموني، ج1، ص417.

(9) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(10) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «لا خير بخير بعده النار» شرح الأشموني، ج1، ص419.

(12) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص270.

(13) قوله: «في النكرات أعملت كليس لا» شرح الأشموني، ج1، ص419.

(14) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

ولا أخوه قاعدا لأن لا عمل لها بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما تصريح⁽¹⁾ قوله: «أعملت كليس»⁽²⁾ لا فإن قلت لم قدم ما علي لا قلت لأن ما تعمل في المعارف والنكرات فكانت أقعد منها فإن قلت الأصل في كل من الحرفين عدم العمل لعدم اختصاصه وكل ما كان أقل عملا كان أوفق للأصل فكان أحق بالمشابهة وكان أحق بالتقديم سم⁽³⁾ عن بعضهم قوله: «بشرط بقاء النفي والترتيب»⁽⁴⁾ أي وأن لا يفصل بينها وبين مرفوعها ومقتضى كلام التوضيح اغتفار الفصل بمعمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا كما في باب قوله: «تعزّ... إلخ»⁽⁵⁾ أي تصوير في الموضعين بمعنى ليس وقيل لا شاهد في الأول لاحتمال أن يكون على الأرض خبرا وباقي حال والوزر الملجأ والواقى الحافظ ز⁽⁶⁾ قوله: «سواد القلب»⁽⁷⁾ أي [حبته]⁽⁸⁾ قوله: «فأجاز... إلخ»⁽⁹⁾ هو مذهب ابن جني وطائفة ب⁽¹⁰⁾ قوله: «اقتضى كلامه»⁽¹¹⁾ أي بدليل قوله: «الآتي وقد تلى لات... إلخ»⁽¹²⁾ فاقتضى كثرة ما قبله قوله: «بل عملها»⁽¹³⁾ عمل ليس [قليل ي لنقصان مشابقتها لأن ليس لنفي]⁽¹⁴⁾ الحال ولا ليست كذلك فإنها للنفي مطلقا بخلاف ما فإنها أيضا لنفي الحال ولا ليست كذلك

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص267 (منقول بالمعنى).

(2) سبقت الإشارة إليه.

(3) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «بشرط بقاء النفي... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص419.

(5) قوله: «تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا... ولا وزر مما قضى الله واقيا» البيت منسوب وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص419

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص348.

(7) قوله: «وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا... سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا» البيت للناطقة الجعدي وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص420.

(8) في (أ) [حبيبه] وفي (ب) و(ج) [حبته] وهو الصحيح (حبته السوداء).

(9) قوله: «فأجاز في شرح التسهيل» شرح الأشموني، ج1، ص421.

(10) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «اقتضى كلامه مسواة (لا) (ليس)» شرح الأشموني، ج1، ص421.

(12) قوله: «وقد تلى لات» وكلمة (الآتي غير موجودة ربما زيادة من الناسخ) شرح الأشموني، ج1، ص424.

(13) قوله: «فأثبت سيبويه والجمهور عملها» و(بل) غير موجودة ربما زيادة من الناسخ؛ شرح الأشموني، ج1، ص424.

(14) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

فإنّها للنفي مطلقا بخلاف ما فإنّها أيضا لنفي الحال وذكر الناظم أنّ عمل لا أكثر من عمل إن قال أبو حيان والصواب عكسه لأنّ إن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل بل لم يرد منه صريحا 158ظ/ سوى البيت السابق ب⁽¹⁾ قوله: «عن نيرانها»⁽²⁾ أي الحرب ز⁽³⁾ قوله: «وقد تلي لات... إلخ»⁽⁴⁾ انظر التعبير بقدر في لات مع قول التوضيح وعملها إجماع من العرب إلا أن يقال قد للتحقيق بالنسبة لها أو يقال الإجماع على الجواز دون الوجوب فلا ينافي القلة ب⁽⁵⁾ وأول جوابيه إنّما يتمشى على قول من يستعمل المشترك في معنييه قوله: «وقد تلي لات وإن ذا العملا»⁽⁶⁾ يشعر باشتراط تكرير المعمولين فيهما وهو في لات ظاهر وأما في إن فمشكل لأنّ الناظم قال في النعفة أن لا تعمل إلا في معرفة عكس لا [وإنّما]⁽⁷⁾ تعمل المعرفة والنكرة انتهى، وقال ابن خروف في شرح الجمل وإذا كانت إن نفيا عملت عمل ما في لغة أهل الحجاز ولا تعمل إلا فيما تعمل فيه ما انتهى ويشترط في إن بقاء النفي والترتيب صرح به السيوطي ويؤخذ منه امتناع تقديم خبرها على اسمها وكذا معمول الخبر إلا أن يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا سم⁽⁸⁾ قوله: «ونقل منعه عن الأخفش»⁽⁹⁾ فإنّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول الفعل محذوف وهو احد قولي الأخفش وعنه أيضا أنّها تعمل عمل إن فتتصب الاسم وترفع الخبر تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «ومنه جمهور

(1) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا» هذا صدر بيت من شعر الحماسة وهو من بحر الكامل؛ شرح الأشموني، ج 1،

ص 422.

(3) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 348.

(4) أسبقت الإشارة إلى هذا القول.

(5) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «وقد تلي لات... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(7) في (أ) و(ج) [إنّ ما] وفي (ب) [وإنّما] وهو الصحيح.

(8) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «ونقل منعه عن الأخفش» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 261.

البصريين»⁽¹⁾ في المغني ومما يتخرج على الإهمال قول بعضهم أن قائم أصله إن قائم فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت نون إن في نونها وحذفت ألفها في الوصل وسمع إن قائما على الأعمال انتهى قوله: «والصحيح الأعمال فقد سمع... إلخ»⁽²⁾ [والمشاركة إن لما في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهة ليس دم⁽³⁾ قوله: «قراءة سعيد... إلخ»⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾ خرجها بعضهم على أن وإن مخففة من الثقيلة وأنها تنصب الجزئين وجعله أحسن لتوافق القراءتين وهو تخريج على شاذ تصريح⁽⁶⁾ قوله: «والمعنى ليس الأصنام... إلخ»⁽⁷⁾ بين به أن المماثلة المنفية في هذه القراءة المماثلة باعتبار [الإنسانية]⁽⁸⁾ والمماثلة المثبتة في قراءة الجماعة باعتبار العبودية فلا مخالفة بين القراءتين كما توهمه أبو حيان دم⁽⁹⁾ قوله: «إلا على أضعف... إلخ»⁽¹⁰⁾ يدل على أن نقص النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يضر به وجزم ز⁽¹¹⁾ قوله: «وقد عرفت»⁽¹²⁾ أي من الأمثلة قوله: «أنه لا يشترط... إلخ»⁽¹³⁾ خلافا لما يوهمه قوله ذا العملا قوله: «نحو حين وساعة... إلخ»⁽¹⁴⁾ فلم أنه لا يشترط لفظ الحين خلافا للفراء دم⁽¹⁵⁾ قوله: «ندم البغاة... إلخ»⁽¹⁶⁾ تمامه والبغي مرتع مبتغية وخيم والشاهد

(1) قوله: «ومنع جمهور البصريين... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(2) قوله: «والصحيح الأعمال... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(3) ينظر: تعليق الفرائد ج 3، ص : 270.

(4) قوله: «قراءة سعيد بن جبير» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون» شرح الأشموني، ج 1، ص 424.

(8) في (أ) [الاستثنائية] وفي (ب) و(ج) [الإنسانية] وهو الصحيح.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 254.

(10) قوله: «إلا على أضعف المجانين» هذا عجز بيت غير منسوب وهو من بحر المنسرح؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 425.

(11) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج 1، ص 350 (نقله بالمعنى فقط).

(12) قوله: «وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين» شرح الأشموني، ج 1، ص 427.

(13) سبق الإشارة إليه.

(14) قوله: «نحو: حين وساعة» شرح الأشموني، ج 1، ص 427.

(15) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص: 270

(16) قوله: «ندم البغاة ولات ساعة مندم» صدر بيت غير منسوب وهو من بحر الكامل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 427.

في ولات ساعة مندم والجملة حال ووخيم والشاهد في ولات ساعة مندم والجملة حال ووخيم أي وبيء أي كثير المرض ز⁽¹⁾ قوله: «فأجبنا أن يس... إلخ»⁽²⁾ إن تفسيرية واسم ليس محذوف وخبرها حين بقاء أي ليس الحين بقاء الصلح ز⁽³⁾ وفي قوله واسم ليس 159و/ محذوف نظر فإن مرفوع ليس لا يحذف كما في التصريح إلا أن يراد بالحذف الاستتار قوله: «لشبهه بنزال»⁽⁴⁾ أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كامس ونون للضرورة مغني⁽⁵⁾ قوله: «وفيه أيضا أعمال لات... إلخ»⁽⁶⁾ وفيه أيضا الجمع بين معموليها قوله: «في معرفة»⁽⁷⁾ عبارة شرح بالكافية [في معرفة]⁽⁸⁾ ظاهرة فخرج المقدرة فإنها تقع معمولًا للات لأنه قدر الاسم في قراءة الجماعة معرفة قال الناظم لابد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينًا ينصون فيه أي يهربون وليس المراد نفي جنس المناص يس⁽⁹⁾ قوله: «وإنما تعمل في نكرة»⁽¹⁰⁾ أي إنما تعمل في الظاهر إذا كان نكرة قوله: «ولات الحين... إلخ»⁽¹¹⁾ أنظره مع قوله وإنما تعمل في نكرة قاله الشهاب قلت قدمنا قريبًا ما يؤخذ منه الجواب قوله: «قرأ بعضهم»⁽¹²⁾ هو عيسى بن عمر

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص349.

(2) قوله: «فأجبنا أن ليس حين بقاء» هذا عجز بيت لأبي زيد الطائي وهو من بحر الخفيف، شرح الأشموني، ج1، ص428.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري ج1، ص: 349.

(4) قوله: «لشبهه بنزال وزنا» شرح الأشموني، ج1، ص429.

(5) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص255.

(6) قوله: «وفية أيضا أعمال (لات) في معرفة» شرح الأشموني، ج1، ص432.

(7) قوله: (في معرفة ...) شرح الأشموني ج1 ، ص 432.

(8) سبقت الإشارة إلى هذا القول.

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص118.

(11) قوله: «وإنما تعمل في نكرة» شرح الأشموني، ج1، ص432.

(12) قوله: «ولات الحين حين مناص» المصدر نفسه.

13) قوله: (قرأ بعضهم) المصدر نفسه.

تصريح⁽¹⁾ قوله: «برفع حين... إلخ»⁽²⁾ وقرئ بخفضه فزعم الفراء لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة كما أنّ مذ ومنذ كذلك وأنشد طلبوا صلحنا ولات كما في قوله إلا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل مغني⁽³⁾ قوله: «أي كائنا لهم»⁽⁴⁾ ظاهره أنّه جعل كائنا خبر لات ولا يصح لأنّ من شرط عملها كون معموليها اسمي زمان كما تقدم فالصواب أن يقدر ولات حين مناص حيننا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبر قوله: «أصل لات... إلخ»⁽⁵⁾ هذا مذهب الجمهور فهي عندهم كلمتان مغني⁽⁶⁾ قوله: «يتقوى شبهها بالفعل»⁽⁷⁾ أي وهو ليس قال في التصريح وزيادة التاء هنا أحسن من زيادتها في «رتبت» و«شمت» [لأنّ لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء]⁽⁸⁾ ومن ثم لن تتصل بلا المحمولة على أن انتهى قوله: «وقيل للمبالغة... إلخ»⁽⁹⁾ وقيل لتأنيث اللفظ قوله: «وقيل أصلها ليس»⁽¹⁰⁾ أي بكسر الياء كما في المغني فهي على هذا فعل ماضٍ وقيل لات ماضي بليت بمعنى ينقص وهي على هذين كلمة واحدة ويشهد للجمهور أنّ التاء قد تكسر على أصل التقاء حركة الساكنين ولو كانت فعلا لم يكن للكسر وجه مغني⁽¹¹⁾ قوله: «قلبت الياء ألفا»⁽¹²⁾ أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله: «جمعا بين إعلالين»⁽¹³⁾ هما قلب الياء ألفا والسين تاء قوله:

⁽¹⁾ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص269.

⁽²⁾ قوله: «برفع (حين) على أنّه اسمها» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽³⁾ ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص255.

⁽⁴⁾ قوله: «أي كائنا لهم... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽⁵⁾ قوله: «أصل (لات) لا النافية» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽⁶⁾ ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص253.

⁽⁷⁾ قوله: «ليقوى شبهها بالفعل» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽⁸⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽⁹⁾ قوله: «وقيل للمبالغة في النفي» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽¹⁰⁾ قوله: «وقيل: أصل «لات» «ليس» المصدر نفسه، ص245.

⁽¹¹⁾ ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص245.

⁽¹²⁾ قوله: «قلبت الياء ألفا والسين تاء» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽¹³⁾ قوله: «جمعا بين... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص432.

«لم يجيء منه إلا ماءً وشاء»⁽¹⁾ أصلها موه وشوه قلبت الواو ألفا لما مر والهاء همزة قوله:
«في «يطد»»⁽²⁾ من وطد الشيء يطده وطدا وطدة أثبتته وثقله قاموس⁽³⁾ [قوله: «ويتد»⁽⁴⁾ م
وتده يتده وتدا وتدة ثبته كما وتده قاموس⁽⁵⁾][⁽⁶⁾ قوله: «أنّ قلب الياء الساكنة... إلخ»⁽⁷⁾
قدمنا أن الياء مكسورة في الأصل وسكونها عارض عند هذا القائل.

⁽¹⁾قوله: «لم يجيء... إلخ» المصدر نفسه.

⁽²⁾قوله: «في «يطد»» المصدر نفسه.

⁽³⁾ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص308.

⁽⁴⁾قوله: «وستد» شرح الأشموني، ج1، ص432.

⁽⁵⁾ينظر: القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج1، ص306.

⁽⁶⁾سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽⁷⁾قوله: «أنّ قلب الياء... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص432.

الباب الحادي عشر

أفعال المقاربة

باب أفعال المقاربة:

لم يقل كاد وأخواتها كما قال كان وأخواتها لأنّ ذلك يدل على أنّ كاد أم الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف كان فأنّه دل [الدليل]⁽¹⁾ على أنّها أم بابها لأنّ حدث أخواتها داخل تحت حدثها ولها من التصرفات ما ليس لغيرها وفي التذكرة المقاربة مصدر قارب وفاعل هنا المراد به من واحد كسافر وليس المراد به من اثنين كخاصم سم⁽²⁾ قوله: «وضعت للدلالة... إلخ»⁽³⁾ فيه تجوز والحقيقة وضعت لقرب الخبر لأنّ الدلالة عارض للوضع لا موضوع له دنوشري⁽⁴⁾ قوله: «من باب التغليب»⁽⁵⁾ وأما قول التوضيح من باب تسمية الكل باسم الجزء ففيه نظر لأنّ تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركّب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركي باسم بعض منها يسمى تغليباً كالقمرين والعمرين دنوشري⁽⁶⁾ عن اللّقاني وعلى كلّ فوجه اختصاص هذا البعض الذي هو المقاربة حتى سمى الكل باسمه أو غلب على غيره أنّه حالة وسطى بين الترجي والشروع في الفعل سم⁽⁷⁾ قوله: «ككان كاد وعسى»⁽⁸⁾ المراد التنظير في الحكم وأنه واحد لا القياس وقيد الشر بالعمل إشارة إلى أنّها تفارقها في أحكام كما قال في التسهيل ولا يتقدم هنا الخبر وقد يتوسط... إلخ فإن قلت فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندر... إلخ بل له موقع لإطلاق العبارة لفظاً سم⁽⁹⁾ قوله: «لكن ندر «غير»»⁽¹⁰⁾ مضارع هذا لا يقتضي أن كلّ فرد من أفراد الغير ورد بنادراً قاله ب⁽¹¹⁾ واندفع اعتراض ابن عقيل بأنّ الذي ندر مجيئه خبراً

(1) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(2) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(3) قوله: «وضعت للدلالة على قرب الخبر» شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(4) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(5) قوله: «من باب التغليب» شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(6) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(7) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «ككان»... في العمل «كاد وعسى» شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(9) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «لكن ندر «غير»... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(11) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

عن هذين إنّما هو الاسم أمّا الإسمية والماضوية فلم تسمع بالكلبية مع أنّ ظاهر التنظيم يومهم ورودها نادرا انتهى قوله: ««غير» جملة فعل «مضارع»»⁽¹⁾ لو أبقى المتن على ظاهره ولم يقدر جملة لكان أحسن قال ض⁽²⁾ لا يخفى أنّ الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجميلة إلى الأفراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جثة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في خبرها أن يكون فعلا... إلخ قوله: «فأبت... إلخ»⁽³⁾ تمامه وكم كتلتها فارقتها وهي تصفر فأبت أي رجعت وفهم قبيلة ز⁽⁴⁾ قوله: «لا تُكثرت... إلخ»⁽⁵⁾ صدره أكَثَرَتْ في العذل [اللوم]⁽⁶⁾ ملجأ دائما قوله: «وقد جعلت... إلخ»⁽⁷⁾ القلوص الشابة من النوق ومن متعلقه بقريب أي طفتت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم لما فيها من الإعياء والشاهد في مرتعها 161 ظ قريب قوله: «فجعل الرجل... إلخ»⁽⁸⁾ الشاهد في أرسل وكأنه بناه على جعل إذا ظرفا له أمّا إذا جعلت شرطية فخير جعل الجملة الشرطية فلا شاهد فيه ز⁽⁹⁾ قوله: «وكونه»⁽¹⁰⁾ بدون أن... إلخ صريح في أنّ المقرون بأنّ خبر فموضعه نصب وهو مذهب الجمهور فإن قلت كيف جاز اقتران الخبر هنا بأنّ مع أنّه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر قلت اعتذر بعضهم بأنّه من باب زيد عدل وبعضهم بأنّه على تقدير مضاف أمّا في الاسم أي عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر أي عسى زيد صاحب أن يخرج وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر

(1) قوله: ««غير» جملة فعل «مضارع»» شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(2) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستريادي، ج 4، ص 222.

(3) قوله: «فأبت إلى فهم وما كدت أنبا» هذا صدر بيت لتأبط شراً، من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 433.

(4) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 352.

(5) قوله: «لا تكثرنّ إني عسيت صائما» هذا عجز بيت لم ينسب لأحد وهو من مشطور الرجز؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 434.

(6) سقط من (أ) و(ب) ثابت في (ج).

(7) قوله: «وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي زِيَادٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْغَعَهَا قَرِيبُ» البيت من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، وهو من بحر الوافر؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 436.

(8) قوله: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا» شرح الأشموني، ج 1، ص 437.

(9) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج 1، ص 353.

(10) قوله: «وكونه» شرح الأشموني، ج 1، ص 437.

المضاف الذي قدره يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر قلت: [قدما]⁽¹⁾ في بحث الكلمة عن السيد ما يتعين مراجعته فتنبه وذهب س إلى أن المقرون بأن مفعول به على إسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب أو يتضمن الفعل معنى قارب والكوفيون يرون أن الفعل [قاصر بمنزلة قرب]⁽²⁾ وأن الفعل بدل اشتمال من فاعله ورد بأنه يكون ح البديل لازما كما لزم وصف مجرور ب⁽³⁾ إذا كان ظاهرا قاله دم⁽⁴⁾ ففي المقرون بأن ثلاثة مذهب قوله: «نزر»⁽⁵⁾ أي لأن عسى من أفعال الترجي [والمترجي]⁽⁶⁾ وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال وكان القياس وجوب الاقتران بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشعر تصريح⁽⁷⁾ قوله: «فاقترانه بأن بعدها قليل»⁽⁸⁾ إنما غلب في أفعال المقاربة أعني كاد ومرادفاته تجريد الخبر لكونها من شدة القرب الذي فيهما كأنها للشروع وإذا كانت مع «أن» فهو [مبتدأ]⁽⁹⁾ بتقدير حرف الجر أي كاد وكرب من أن يقوم وأوشك من أن يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا هنا حذفه لكثرة الاستعمال وإن إما منصوبة أو مجرورة وإذا حذفت إن من إخبار هذه الأفعال الثلاثة فأما أن تقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي وإما أن تحذف رأسا بلا تقدير ض⁽¹⁰⁾ قوله: «كادت النفس... إلخ»⁽¹¹⁾ تمامه [إذ]⁽¹²⁾ غدا حشو ربطة وبرود وتفيض من فاض الميت بالفاء والضاد المعجمة والمشالة إذا قضى والريطة بفتح الراء والسكون المثناة التحتية وبالطاء

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) ينظر: حاشية أبي القاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص297.

(5) قوله: «بعد عسى نزر» شرح الأشموني، ج1، ص437.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص282.

(8) قوله: «فاقترانه بأن... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص438.

(9) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(10) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترباذي، ج4، ص221.

(11) قوله: «كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيطَ عَلَيْهِ» هذا صدر بيت غير منسوب لقائل، وهو من بحر الخفيف؛ شرح الأشموني، ج1، ص439.

(12) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

المهملة [الملاة]⁽¹⁾ إذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد والمراد بها الكفن تصريح⁽²⁾ قوله: «فلم أر مثلها... إلخ»⁽³⁾ خباسة [واجد بضم الخاء المعجمة مفعول أول لأر ومثلها مفعول ثانٍ لخ ومعنى خباسة]⁽⁴⁾ المغنم ونهنت زجرت وما مصدرية 162 ظ والتقدير بعد قربي من الفعل ز⁽⁵⁾ في شواهد إعراب الفعل قوله: «ولعسى حري»⁽⁶⁾ بفتح الحاء والراء وضبطه دم⁽⁷⁾ بكسر الراء قال اللقاني وكلام الرضي يؤذن بأن حري بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت انتهى قوله: «وألزموا اخلوق أن مثل [حري]⁽⁸⁾»⁽⁹⁾ ووجهه ما قال ض⁽¹⁰⁾ وأصلهما حري بأن يفعل واخلوق بأن يقوم فحذف حرف الجر انتهى وعبر هنا باللزم بخلاف ما تقدم في عسى مع اشتراك الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل لكون عسى شهيرة في الرجاء فأغنى شهرتها عن اللزوم ب⁽¹¹⁾ قوله: «وبعد أوشك... إلخ»⁽¹²⁾ أي يشكل كون أوشك مشاركة لكاد في الدلالة على القرب والتعدية في الأصل بحرف الجر مع اختصاصهما عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما إذ هي موضوعة للإسراع [المفضي]⁽¹³⁾ للقرب ض⁽¹⁴⁾ قوله: «يوشك من... إلخ»⁽¹⁾ المنية الموت والغرات بكسر

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص285.

(3) قوله: «فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٌ ... فَتَهْنَهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ» البيت لعامر بن جوين الطائي وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص441.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) ينظر: الدرر السنية للأنصاري ج1، ص: 353.

(6) قوله: «وكعسى» «حري» شرح الأشموني، ج1، ص442.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص: 297.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) قوله: «وألزموا اخلوق... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص442.

(10) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترباذي، ج4، ص219.

(11) ينظر: حاشية أبي القاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(12) قوله: «وبعد أوشك انتقا «أن» نزارا» شرح الأشموني، ج1، ص442.

(13) في (أ) [المقتضى] وفي (ب) و(ج) [المفضي] وهو الصحيح.

(14) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأسترباذي، ج4، ص221.

الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة تصريح⁽²⁾ قوله: «ومثل كاد في الأصح مربا»⁽³⁾ أي في أنها المقاربة وأن الأكثر تجرّده من إن وأشار بقوله في الأصح هلخلاف ابن الحاجب إذا قال في مقدمته كرب من أفعال الشروع يس⁽⁴⁾ قوله: «قد برت... إلخ»⁽⁵⁾ برت بضم الباء الموحدة أي هلك والبيهس بفتح الموحدة والهاء وبياء بينهما اسم رجل مثبور من الثبور وهو الهلاك ز⁽⁶⁾ قوله: «سقاها... إلخ»⁽⁷⁾ أي هالعروق والسحل بفتح السين المهملة وسكون الجيم الدلو المشغول بالماء وتقطعا أصله تتقصعا والأحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش [تصريح⁽⁸⁾ قوله: «كرب القلب... إلخ»⁽⁹⁾ الجوى شدة الوجد والوشاة جمع واشٍ من وشى به إذا نم عليه]⁽¹⁰⁾ تصريح⁽¹¹⁾ قوله: «لما بينهما... إلخ»⁽¹²⁾ قال دم⁽¹³⁾ وإنما لزم كون الخبر فيما هو للشروع مضارعا مجرّدا عن أن ولم يجعل اسما ولا ماضيا مضارعا مقترنا بأن لأنّ المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشغلا به

(1) قوله: «يُؤْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا» هذا البيت لأمية بن أبي الصلت من

المنسرح؛ شرح الأشموني، ج1، ص444.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص284.

(3) قوله: «ومثل كاد... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص445.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج1، ص120.

(5) قوله: «قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسَا مَتَّبُورَا» هذا البيت للعجاج وهو من بحر الرجز؛ شرح

الأشموني، ج1، ص445.

(6) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص355.

(7) قوله: «سَقَاها دُؤُوءُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا» هذا البيت لأبي زيد الأسلمي، وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص446.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص261.

(9) قوله: «كرب القلب من جواه يذوب *** حين قال الوشاة هند غضوب» هذا البيت قاله رجل من طيء وهو من بحر

الخفيف؛ شرح الأشموني، ج1، ص447.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص285.

(12) قوله: «لما بينهما من المنافاة» شرح الأشموني، ج1، ص447.

(13) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج3، ص288.

دون الماضي فلما قصد في هذه الأفعال حدوث مصدر خبها وكون فاعلها مشتغلا به وجب أن لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بأن انتهى قوله: «وطبق بالباء»⁽¹⁾ أي المكسورة سيوطي⁽²⁾ قوله: «وعلق»⁽³⁾ بكسر اللام دم⁽⁴⁾ قوله: «هَبَّ»⁽⁵⁾ على صيغة شذ وهي غريبة كقوله:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى *** فلج كأي كنت باللوم أغربه

دم⁽⁶⁾ قوله: «وأولى»⁽⁷⁾ هي أغربها كقوله: «فعادى بين هادتين منها*** وأولى أن يزيد على الثلاث 136ظ/ والذي ينبغي التعويل عليه أنها بمنزلة قارب وكذا فسرهما الأصمعي وأنشد عليه هذا البيت كما في الصحاح والكلام إنما هو في الأفعال التي قيل أنها ناسخة وإلا فهلا عد قارب وقرب دم⁽⁸⁾ قوله: «أن يكون رافعا لضمير الاسم»⁽⁹⁾ وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «وأسقينه... إلخ»⁽¹¹⁾ أي ربع مية والملاعب جمع ملعب موضع اللعب وما موصول اسمي أو حرفي ع⁽¹²⁾ وأبته من بث الحديث أذاعه ونشره مصباح⁽¹³⁾ قوله: «السكر»⁽¹⁴⁾ بفتح السين وكسر

(1) قوله: «وطبق بالباء أيضا» شرح الأشموني، ج 1، ص 447.

(2) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ج 1، ص 469.

(3) قوله: «وعلق» شرح الأشموني، ج 1، ص 447.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 281.

(5) قوله: «هَبَّ» شرح الأشموني، ج 1، ص 449.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 282.

(7) قوله: «وأولى» موجود في المصدر ولكن في "تعليق الفرائد، ج 3، ص 283".

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 283.

(9) قوله: «أن يكون... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 449.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 280.

(11) قوله: «وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ ... تَكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ» هذا البيت لذي الرمة وهو من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 449.

(12) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 2، ص 687.

(13) ينظر: المصباح المنير للفيومي، ج 1، ص 36 مادة (ب.ث.ث).

(14) قوله: «ففضت قيام الشارب السكر» البيت لأبي حية من البسيط؛ شرح الأشموني، ج 1، ص 450.

الكاف صفة بمعنى السكران ع⁽¹⁾ قوله: «بدلان... إلخ»⁽²⁾ أي بدل اشتغال لا فاعلان بيكليمني وجعل ثوبي يثقلني فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم غالبا وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي كاد وجعل وتقدم أن ذلك شرط بتصريح⁽³⁾ قوله: «أن يرفع السببي»⁽⁴⁾ وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها تصريح⁽⁵⁾ قوله: «دفير زياد»⁽⁶⁾ وهو موضع بين الشام والعراق تصريح⁽⁷⁾ قوله: «روى بنصب جهده»⁽⁸⁾ أي على المفعولية بيبليغ قوله: «ورفعه»⁽⁹⁾ على الفاعلية به وفيه الشاهد فأثبه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عيسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «خبر كان»⁽¹¹⁾ صوابه يكون قوله: «خلاف الأنيس»⁽¹²⁾ أي بعد المؤانس ووحوشا حال أي متوحشة يقال بلد وحش أي قفر ويبابا أي خرابا ز⁽¹³⁾ ويجوز أن يكون ووحوشا خبر التعود بمعنى تصير قوله: «وتعدوا... إلخ»⁽¹⁴⁾ أي تجاوز وغازرة بالغين والضاد مجتمعتين اسم جارية والعوادي

(1) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص685.

(2) قوله: «وثوب بدلان» شرح الأشموني، ج1، ص452.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص280.

(4) قوله: «أن يرفع... إلخ» شرح الأشموني، ج1، ص452.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص281.

(6) قوله: «إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ» هذا عجز بيت للفرزدق، من بحر الطويل، شرح الأشموني، ج1،

ص452.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص281.

(8) قوله: «روى ينصب «جهده» شرح الأشموني، ج1، ص452.

(9) قوله: «ورفعه» المصدر نفسه.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص281.

(11) قوله: «والجملة بعده خبر كان» شرح الأشموني، ج1، ص454.

(12) قوله: «خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا» هذا عجز بيت لأبي سهل الهذلي وهو من بحر المتقارب، شرح الأشموني، ج1،

ص454.

(13) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء الأنصاري، ج1، ص357.

(14) قوله: «وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي» هذا عجز بيت لكثير بن عبد الرحمن من بحر الوافر، شرح الأشموني، ج1،

ص455.

بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعد وتصريح⁽¹⁾ قوله: «أموت أسي... إلخ»⁽²⁾ الأسي بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر إنَّ تصريح⁽³⁾ [قوله: «أثبت جماعة... إلخ»⁽⁴⁾ ووافقهم الناظم في الأول توضيح⁽⁵⁾][⁽⁶⁾قوله: «والصواب... إلخ»⁽⁷⁾ كذا في التوضيح قال الحفيد حكى ولد المص يعيني ابن هشام عنه أنه رجع بعد ذلك شاع في النسخ لكن على تقدير صحة أن الصواب⁽⁸⁾ كما قال ابن مالك لا دليل في البيت لأنه لم ينصب وإذا لم ينصب يجوز أن يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باقٍ انتهى قوله:

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص289.

(2) قوله: «أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي ... يَقِينَا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ» البيت لكثير بن عبد الرحمن من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص456.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص288.

(4) قوله: «أثبتت جماعة» شرح الأشموني ج1، ص : 456.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ج1، ص : 289.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) قوله: «والصواب أن الذي في البيت الأول «كابد»» شرح الأشموني، ج1، ص459.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

«ديوان كثير»⁽¹⁾ 164ظ وقائل البيت المذكور كبير [بالباء]⁽²⁾ الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن تصريح⁽³⁾ قوله: «وأن كاربا في البيت الثاني... إلخ»⁽⁴⁾ في الصحاح وأصله كارب يومه أي قريب يوم وفاته تصريح⁽⁵⁾ قوله: «حكي الأخفش... إلخ»⁽⁶⁾ فقد استعملوا مضارعا لطفق وجعل أيضا فهذا وارد على قول المص لا غير تنبيه: «استعمل مصدر لاثنين حكي الأخفش طفوقا عن من قال طفق بالفتح وطفقا بفتحين كمن قال طفق بالكسر هو قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة توضيح⁽⁷⁾ قوله: «[بعد]⁽⁸⁾ عسى واخلوق وأوشك... إلخ»⁽⁹⁾ أمّا غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل قوله: «قد يرد غني»⁽¹⁰⁾ عبارة التسهيل وتسند أوشك وعسى واخلوق لأن يفعل فتغني عن الخبر قال دم⁽¹¹⁾ وظاهره هذا أنها في هذه الحالة فعل ناقص سد أن وصلتها مسد [خبر]⁽¹²⁾ جزئها وظاهر كلام الجماعة أنها فعل تام ولا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبر والمص خالفهم قائلًا عندي أنها ناقصة دائما وأما في عسى زيد أن يقوم فظاهر وأما في عسى أن [يقوم]⁽¹³⁾ زيدا فقد سدت أن وصلتها عن الجزئين كما في «أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا»⁽¹⁴⁾ إذ لم يقل أحد خرجت في ذلك عن أصلها انتهى قال سم وهنا أمور أحدها إنما قال وظاهر هذا إشارة إلى إمكان حمله على التمام بأن يكون المراد أنّ فائدة الكلام التي كانت تحصل بالجزئين حصلت بهذا فهو مغنٍ

(1) قوله: «في شرح ديوان كثير» شرح الأشموني، ج 1، ص 459.

(2) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 289.

(4) قوله: «وأن... اسم فاعل» شرح الأشموني، ج 1، ص 459.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 289.

(6) قوله: «حكي الأخفش طفق يطفق... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 459.

(7) في (أ) و(ج) [بعد] وهو الصحيح وفي (ب) [قيد].

(8) شرح التصريح على التوضيح ج 1 ص : 289.

(9) قوله: «بعد عسى... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 459.

(10) قوله: «قد يرد غني بأن يفعل» المصدر نفسه.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 3، ص 301.

(12) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(13) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(14) الآية 04 سورة العنكبوت.

عن الخبر باعتبار حصول الفائدة به وعدم توقفها على شيء آخر الثاني [على]⁽¹⁾ ما اختاره المص يكون أن يفعل سادا عن الجزئين فهلا قال غني بأن يفعل عن ثانٍ وأول كما عبّر بذلك في شرح الكافية وقد يجاب بأنه ترك التعرض للأول لوضوح أمره لأنّ أن والفعل حلت محله فسدها مسده في غاية الوضوح الثالث على كلام المص أيضا يكون أن والفعل في محل رفع ونصب باعتبار قيامها مقام المرفوع والمنصوب وإثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين لا مانع منه انتهى قوله: «وتسمى ح تامة»⁽²⁾ أي ومعناها قرب قوله: «وتجوز وجه آخر»⁽³⁾ قد يرد أن تجوز هذين الوجهين يوجب التباس اسم عسى بفاعل الفعل [تقدما]⁽⁴⁾ وقد منعوا تقديم خبر المبتدأ إذا كان فعلا خوفا من الالتباس وقد يجاب بأنه لا محذور هنا لأنّ الجملة فعلية بكل حال لأنّها مبتدأة بفعل أبدا وهو عسى ولا كذلك هناك فليتأمل فإنّ هذا الجواب قد يدفعه تجوز [تقدير]⁽⁵⁾ ذلك أي الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر كما ذكره الأشموني في شرح التوضيح سم⁽⁶⁾ قوله: «وهو أن يكون الاسم 165 و الظاهر مرفوعا بعسى... إلخ»⁽⁷⁾ هل يجوز هذا الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى وأوشك يقوم زيد ب⁽⁸⁾ قوله: «إذا اسم قبلها... إلخ»⁽⁹⁾ قال الشر في شرح التوضيح وحكم تقديم الاسم الظاهر تقديرا حكم تقدمه تحقيقا فإنّ قلت عسى أن يقوم زيد جاز لك أن تجعل زيدا مبتدأ مؤخرا فيجوز في عسى الوجهان المذكوران أي رفعها المضمر وتجريدها منه فتقول على الأول [منهما]⁽¹⁰⁾ عسيا أن يقوما الزيدان وجاز أن تجعله فاعلا فيجوز الوجهان السابقان فيما إذا كان بعد أن يفعل اسم ظاهر انتهى وبشكل على قوله جاز لك أن تجعل زيدا مبتدأ مؤخرا أنّه

(1) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(2) قوله: «وتسمى حينئذ تامة» شرح الأشموني، ج 1، ص 460.

(3) قوله: «وتجوز وجه آخر» المصدر نفسه، ص 460.

(4) في (ب) [تقدما] وفي (ج) [قدر ما] وفي (أ) [بعدها] والصحيح في (ب).

(5) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(6) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) قوله: «وهو أن يكون... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 460.

(8) ينظر: حاشية أبي القاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(9) قوله: «إذا اسم قبلها قد ذكرنا» شرح الأشموني، ج 1، ص 460.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرزوا منه كما تقدم في المبتدأ سم⁽¹⁾ قوله: «حملا على «لعل»»⁽²⁾ أي في نصب الاسم ورفع الخبر دم⁽³⁾ قلت والجامع كون كل من عسى ولعل للترجي قوله: «وهذا ما اختاره الناظم»⁽⁴⁾ يرده أمران أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت في المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا وأما قوله: «يا ابن الزبير طال ما عصيكا»⁽⁵⁾ فالكاف بدل من التأبد لا تصريفا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظنه المص والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها *** تشكي فأتي نحوها فأزورها⁽⁶⁾

دم⁽⁷⁾ قوله: «ولو كان الضمير المشار إليه... إلخ»⁽⁸⁾ لهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى إذ مد عاهما أن الإعراب قلب المعنى بحاله دم⁽⁹⁾ [قوله: «وفيه نظر»⁽¹⁰⁾ أي لوجهين قدمنا بيانهما قريبا قوله: «علم»⁽¹¹⁾ من تقديم الفتح على الكسر أو من خارج دم⁽¹²⁾] ⁽¹³⁾ قوله: «بل حكم كاد... إلخ»⁽¹⁴⁾ قال دم⁽¹⁵⁾ وهو الحق قوله: «ونفس البكاء منتف»⁽¹⁶⁾ أي لأن قريك من الفعل لا يكون إلا من انتقاء الفعل منك إذ لو حصل الفعل

(1) ينظر: حاشية ابن القاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «حملا على... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 460.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 302.

(4) قوله: «وهذا ما اختاره... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 462.

(5) هذا صدر بيت لعبد الله بن الزبير والصحيح (عصيتكا)، من مشطور الرجز.

(6) البيت لصخر بن جعد الخضري، وهو من بحر الرجز؛ ينظر: كتاب شرح شواهد المغني للجلال السيوطي، ج 1، ص 447.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 305.

(8) قوله: «ولو كان الضمير... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 462.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 304.

(10) قوله: «وفيه نظر» شرح الأشموني، ج 1، ص 465.

(11) قوله: «علم» المصدر نفسه.

(12) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 298.

(13) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(14) قوله: «بل حكم «كاد» حكم سائر الأفعال» شرح الأشموني، ج 1، ص 465.

(15) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج 3، ص 309.

(16) قوله: «ونفس البكاء... إلخ» شرح الأشموني، ج 1، ص 465.

منك لكنت داخلا فيه لا قريبا منه دم⁽¹⁾ قوله: «إذا غير النأي... إلخ»⁽²⁾ النأي البعد ورسيس الهوا أول مسه ففي المختار رس العجب ورسيسها واحد وهو أول مسها انتهى قوله: «والتقدير فذبحوها... إلخ»⁽³⁾ فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتقائه وانتقاء القرب منه ولا تناقض بين انتقاء الشيء في وثبوته في وقت آخر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج3، ص309-310.

⁽²⁾ قوله: «إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ ... رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُخُ» البيت لذي الرمة، من بحر

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص466.

⁽³⁾ قوله: «والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء» شرح الأشموني، ج1، ص468.

⁽⁴⁾ ينظر: حاشية أبي القاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

الباب الثاني عشر

إنَّ وأخواتها

باب إن وأخواتها:

قوله: «فتنصب المبتدأ»⁽¹⁾ أي اتفقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويستثنى من واجب التصدير ضمير الشأن تصريح⁽²⁾ تنبيه ذهب المص في التسهيل إلى جواز حذف الاسم المفهوم معناه وعبارته ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقما يكون المحذوف 166 وإلا ضمير شأن وعليه يحمل «أن من أشد الناس عذابا يوم بالقيامة المصورون» لا على زيادة من خلافا للكسائي انتهى وقيل الحذف يختص بالشعر وقيل جائز في الكلام إلا أن كان ضمير شأن فلا يحسن حذفه إلا في الضرورة دم⁽³⁾ قوله: «وترفع خبره»⁽⁴⁾ أي عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا ومذهب الكوفيين أنه مرفوع بالمبتدأ وحجتهم أنه لا يجوز أن قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها [قوله: «إذا علم الخبر جاز حذفه»⁽⁵⁾ نحو قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴿٦﴾] أي لهم عذاب شديد دم⁽⁷⁾ وينبغي على هذا الخلاف خلاف في جواز [العطف]⁽⁸⁾ بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي تصريح⁽⁹⁾ تنبيه إذا علم الخبر [جاز]⁽¹⁰⁾ حذفه مطلقا [خلافا]⁽¹¹⁾ لمن اشترط تكثير الاسم وقد سد مسده وأو المصاحبة نحو أن كل ثوب وثمانه والحال نحو أن ضربني زيدا قائما هو التزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد تسهيل⁽¹²⁾ مع زيادة أيضا والشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت أشعر

(1) قوله: «فتنصب المبتدأ اسما لها» شرح الأشموني، ج 1، ص 468.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 293.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص 24.

(4) قوله: «وترفع الخبر خبرا لها» شرح الأشموني، ج 1، ص 468.

(5) قوله: «إذا علم الخبر جاز حذفه» المصدر نفسه.

(6) الآية 41 سورة فصلت.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص 25.

(8) في (ب) [العض] وفي (أ) و(ج) [العطف] وهو الصحيح.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 293.

(10) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(11) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(12) ينظر: شرح بالتسهيل لأن مالك، ج 2، ص 53.

كنصرت أنصر والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل قال ابن أم قاسم وإنما التزم الحذف لأنّ الاستفهام يسد مسد الخبر وجملتها الاستفهام في موضع نصب لعلمي واستشكله الرضي بأنّ محل خبر شعري الذي هو الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر موضعها رفع وشبهه في الإيضاح إلى س قال وتحقيقه أنّ شعري وبمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى ضمير قال دم⁽¹⁾ الذي ينبغي على تقدير أن يكون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الأصل ليت شعوري جواب هل قام زيد والجملة يراد بها لفظها أي جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فالمعنى ليست معلومي قيام زيد أو عدم قيامه لأنّ أحد هذين الأمرين هو جواب الاستفهام وإلا فلم لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم [ظاهراً]⁽²⁾ انتهى وقدمنا في علامات الفعل عن شواهد العيني أن أصل بيت شعري ليتي أشعر فأشعر هبر ليت وناب شعر الذي هو المصدر عنه ونابت الياء في شعري عن اسم ليت قوله: «وحكى قوم منهم ابن سيده... إلخ»⁽³⁾ فبعضهم أثبت ذلك لغة الجمهور 167و/ على المنع وأولوا ما ورد من ذلك قاله ب⁽⁴⁾ وسيأتي بيانه قوله: «تنصب بها الجزئين»⁽⁵⁾ وخصه الفراء بليت كما في التسهيل⁽⁶⁾ قوله: «إذا اسودّ... إلخ»⁽⁷⁾ جنح الليل بضم الجيم وكسرهما طائفة منه والخطأ جمع أكثر للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وأسدا بإسكان السين شمني⁽⁸⁾ قوله:

(1) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج4، ص27.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) قوله: «وحكى قوم... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:468.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «العرب تنصب بها الجزئين معا»، شرح الأشموني، ج1، ص:468.

(6) ينظر: شرح بالتسهيل لابن مالك، ج2، ص:05.

(7) قوله: «إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَتُكُنَّ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا» هذا البيت لعمر بن أبي

ربيعة، من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:468.

(8) ينظر: حاشية الشمني ج1، ص : 78.

«كان اذنيه... إلخ»⁽¹⁾ التشوف التطلع والتطاول والعامل في إذا معنى [التشبيه]⁽²⁾ الذي كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادير ريشه وهي عشرة في كل جناح شمعي⁽³⁾ قوله: «وفيه نظر»⁽⁴⁾ أي لأن ما استشهدوا به مؤول على أن أسدا في البيت الأول أو الحال أي تلقاهم أسدا أو خبر لتكون مضمرة أي يكونون أسدا وقوله [رواجعا]⁽⁵⁾ حال من ضمير مستكن في فعل محذوف تقديره أقبلت أو خبر لتكون محذوفة أي تكون رواحبا قاله دم⁽⁶⁾ وقوله قادمة وما عطف عليه مفعول لفعل محذوف تقديره يحكيان مغني⁽⁷⁾ قوله: «نظرا إلى كونها فرع المكسورة»⁽⁸⁾ قضية هذا أن لا تعد كان لأن أصل كان زيدا أسدان زيد كأسد وأجاب المص بأن أصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق دم⁽⁹⁾ قوله: «في لزوم المبتدأ والخبر»⁽¹⁰⁾ خرج باللزوم ألا وأما الاستفتاحيتان لأنهما يدخلان على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى فلا يلزمان الدخول على المبتدأ والخبر دم⁽¹¹⁾ قوله: «والاستغناء»⁽¹²⁾ بهما أي عند دخول هذه الحروف عليها بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج [معهما]⁽¹³⁾ إلى شيء آخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية وإلا الفجائية فانهما وإن أشبهها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا إلى جواب وإذا إلى كلام سابق دم⁽¹⁴⁾ قوله: «تنبيهها على

(1) قوله: «كَانَ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفًا» هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العماني، من بحر

الرجز؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 471.

(2) في (ب) [التثنية] وفي (أ) و(ج) [التشبيه] وهو الصحيح.

(3) ينظر: حاشية الشمي ج 1، ص : 78.

(4) قوله: «وفيه نظر» شرح الأشموني ج 1، ص : 471.

(5) في (ب) [رواجعا] وفي (أ) و(ج) [رواحبا] والصحيح [رواجعا].

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 19.

(7) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص: 285.

(8) قوله: «نظرا إلى كونها... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 471.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 78-79.

(10) قوله: «في لزوم... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 16.

(12) قوله: «والاستغناء بهما... اله»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(13) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(14) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 16.

الفرعية... إلخ»⁽¹⁾ قد يقال ولم يحتج إلى ذلك فيما المحمولة على ليس لأنّ فرعيتها تامة الثبوت لعدم اتفاق العرب على أعمالها وببطلان أعمالها عند النقض بإلا وتقديم الخبر أو وجود أن قاله ب⁽²⁾ قوله: «ولأنّ معانيها في الإخبار»⁽³⁾ [قد يقال]⁽⁴⁾ وكان وأخواتها كذلك قاله ب⁽⁵⁾ قلت هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في كان أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه في أنّ قوله: «معنى إنّ وأنّ التوكيد»⁽⁶⁾ اعلم أنّهم يقولون إنّ التوكيد ويطلقون فيشمل توكيد الإيجاب والسلب وذهب بعضهم إلى أنّها لتوكيد الإيجاب فحسب ويشهد لهم قولهم في لا العاملة عمل إنّ ما عملت عملها [لأنّ]⁽⁷⁾ إنّ التوكيد الإثبات 168ظ/ ولا لتوكيد النفي والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره فعملوا عليها لا عملا للنقيض على نقيضه إلا أنّ هذا معترض بأنّ أنّ لتوكيد النفي أيضا كما في قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا»⁽⁸⁾ إلا أن يحمل قولهم أنّها لتوكيد الإثبات على معنى أنّه حيث كان في خبرها نفي توكيد القضية بعها معدولة المحمول فلا إشكال إلا أنّ هذا بعدا من اصطلاح النحاة حفيد⁽⁹⁾ قوله: «ولكن الاستدراك والتوكيد»⁽¹⁰⁾ أي أنّها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمرو قائم وذلك إذا كان بين الرجلين تلبس أو تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد نحو لو جاءني أكرمه لكنه واحد وهو الاستدراك وفسر بأنّ تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا

(1) قوله: «تتبيها... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «ولأنّ معانيها... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «معنى إنّ...»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(7) في (أ) [لأنّ] وفي (ب) و(ج) [لا في] والأصح [لأنّ].

(8) الآية 44، سورة تونس.

(9) ينظر: حاشية الحفيد على التوضيح، ج 1، ص: 176 (من أول التاب إلى باب التمييز).

(10) قوله: «ولكن للاستدراك... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هذا أبيض لكنه أسود قبل أو خلاف نحو ما زيد قائماً لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك مغني⁽¹⁾ قوله: «وقال الفراء أصله (لكن أن)»⁽²⁾ أي بفتح أن ب⁽³⁾ عن السيوطي قوله: «فطرحتم الهمزة... إلخ»⁽⁴⁾ وعدم اقتباس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لملاقاة الساكن إنما هو في التركيب بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله شمني⁽⁵⁾ قوله: «ومعنى ليت التمني»⁽⁶⁾ قال دك⁽⁷⁾ وهو طلب حصول شيء مستحيل أو ممكن غير متوقع على سبيل المحبة قوله: «ولعل للترجي»⁽⁸⁾ وهو الطمع في حصول أمر محجوب [ممكن]⁽⁹⁾ الوقوع دم⁽¹⁰⁾ قوله: «والإشفاق»⁽¹¹⁾ وهو توقع أمر ممكن مخوف دم⁽¹²⁾ قوله: «فالتعليل... إلخ»⁽¹³⁾ وأجاب الأكثرون بأنها في الآيتين المذكورتين للترجي دم⁽¹⁴⁾ قوله: «وتختص لعل بالممكن»⁽¹⁵⁾ وقول فرعون: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ»⁽¹⁶⁾ إنما قاله جهلاً أو [مخرقة]⁽¹⁷⁾ وإفكا مغني⁽¹⁸⁾ قوله: «وفيهما عشر لغات مشهورة»⁽¹⁹⁾ وهي

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص: 27.

(2) قوله: «وقال الفراء... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «فطرحتم الهمزة للتخفيف»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 472.

(5) ينظر: حاشية الشمني ج 1، ص: 79.

(6) قوله: «ومعنى ليت... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 15.

(8) قوله: «ولعل... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(9) في (ب) [على] وفي (أ) و(ج) [ممكن] وهو الصحيح.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 15.

(11) قوله: «والإشفاق في المكروه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(12) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 15.

(13) قوله: «فالتعليل نحو "لعله يتذكر" [طه: 44]»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(14) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 16.

(15) قوله: «وتختص... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(16) الآية 37، سورة غافر.

(17) في (ب) [مخرقة] وفي (أ) و(ج) [مخرقة] وهو الصحيح.

(18) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص: 287.

(19) قوله: «وفيهما... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

لعلّ وعل ولعن وعن ولأن وأن ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولغن بالمعجمة ولعت تسهيل⁽¹⁾ وزاد بعضهم لغتين رعل وغن بالمعجمة واختلف في الغين 169و/ المعجمة في تلك اللغات الثلاث فقل بدل من المهملة وقيل لا وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين شمني⁽²⁾ قوله: «وكأن»⁽³⁾ للتشبيه سواء كان خبرها حامدا أو مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه أن [كان]⁽⁴⁾ الخبر جامدا وللشك إن كان مشتقا نحو كأنك قائم لأنّ الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه [إنفسه]⁽⁵⁾ وتندفع هذه الشبهة بأنّ المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر إلا أنّه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر فلهذا تقول كأني أمشي وكأنك تمشي والأصل كأنك رجل يمشي وكأني رجل يمشي كذا قدره الرضي وزعم الكوفيون أنّها تأتي للتحقيق وأنشدوا على الأول: فأصبح بطن مكة مقشعرا *** كأنّ الأرض ليس بها هشام⁽⁶⁾ إذ لا يكون تشبيها لأنّه ليس في الأرض حقيقة وإنّما المعنى أنّ بطن مكة اقشعر لأنّ الأرض ليس بها هشام وجاء معنى التعليل من جهة أنّ الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر وأجيب بأمور أحدها أنّ المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى أنّه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لأنّه لها كالغيث والثاني أنّه يحتمل أن هشاما قد خلفه من يسد مسده فكأنه لم يمت والثالث أنّ الكاف للتعليل وأنّ للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة دم⁽⁷⁾ وجعلوا في الثاني (كأنك بالشتاء مقبل) و(كأنك بالفرج آتٍ)⁽⁸⁾ دم و(كأني بك تنحط)

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك.

(2) ينظر: حاشية الشمني ج 1، ص: 79.

(3) قوله: «وكأنّ للتشبيه»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(4) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(5) في (أ) [إنفسه] وفي (ب) و(ج) [إنفسه] وهو الصحيح.

(6) هذا البيت للحارث بين خالد المخزومي، من بحر الطويل.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 11-12.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 12-13.

و(كأنك بالدنيا لم تكن) و(بالآخرة لم تزل)⁽¹⁾ والصحيح أنها في ذلك كله للتشبيه وخرج ذلك على وجوه دم⁽²⁾ وقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الأول حذف مضاف أي كأنك زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأنني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والياء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل (كأنك)⁽³⁾ بالشمس وقد طلعت) بالواو ورواية بعضهم [ولم تكن]⁽⁴⁾ ولم تزل 170 بالواو وهذه الحال متممة بمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: «فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُغْرِضِينَ»⁽⁵⁾ وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي⁽⁶⁾ [الأصل]⁽⁷⁾ كأنني أبصرك تتحط وكأنني أبصر الدنيا لم تكن [شم]⁽⁸⁾ حذف الفعل وزيدت الباء كذا في المغني وقال الرضي الأولى أن لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كأنك بالدنيا أي تشاهدها [من قوله تعالى: «فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ»⁽⁹⁾ والجملة بعد المجرور بالباء حال أي كأنك تبصر بالدنيا]⁽¹⁰⁾ وتشاهدها غير كائنة ألا ترى إلى قولهم كأنني بالليل وقد أقبل وكأنني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل إذا كانت أخبارا لهذه الحروف قوله: «وراع ذا

(1) من كلام (عمر بن عبد العزيز - رحمه الله-).

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:14.

(3) في (ب) [كان] وفي (أ) و(ج) [كأنك] وهو الصحيح.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) الآية 49، سورة المدثر.

(6) المطرزي: هو أبو الفتح برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي الخوارزمي (538-610هـ-1143-1213م) عالم من علماء الأدب والنحو في عصره، وسمي نسبة إلى من يطرز الثياب ويرقعها، اهتم بدراسة الفقه والنحو واللغة، من مؤلفاته: (المصباح في علم النحو، الإيضاح في شرح مقامات الحريري، المغرب في ترتيب المعرب...)، ترجمته في الأعلام للزركلي، ج7، ص:348.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) الآية 11، سورة القصص.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

الترتيب»⁽¹⁾ أي المعلوم من التمثيل السابق قال دم⁽²⁾ لضعف هذه العوامل بالحرفية قوله: «إلا في الذي... إلخ»⁽³⁾ إن قلت حيث توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها إذا كان ظرفاً أو مجروراً قال في التوضيح ولا يتقدم خبرهن مطلقاً قلت لأنّ لها الصدر قال الحاجبية لها أي لهذه الحروف صدر الكلام انتهى قالوا ليعلم من أول الأمر أنّه أي قسم من أقسام الكلام إذ كلّ منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي ثم قال في الحاجبية سوى أنّ أي المفتوحة فهي بعكسها أي [ليس]⁽⁴⁾ فإنّ قلت فح لم [لم]⁽⁵⁾ تجز تقديم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة فإنّها فرعها وقد لا ينافي كون المفتوحة للتأكيد أنّها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التأكيد لأنّ كون الشيء بمعنى شيء لا يلزم أن يباريه في كلّ ما يفيد فاندفع ما وقع هنا [لأبي حيان]⁽⁶⁾ فإن قلت فلم امتنع تقديم خبر ما على اسمها وإن كان ظرفاً أو مجروراً كما تقدم قلت بوجه بأنّ هذه أقوى لأنّها تشبه الفعل لفظاً ومعنى لأنّها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى قاله ب⁽⁷⁾ أمّا كونها مشابهاً للأفعال لفظاً فلأنّ منها الثلاثي والرباعي هو الخماسي وكلها مبنية على الفتح كالفعل وأما معنى فلأنّها بمعنى أكدت وتمنيت وترجيت وهكذا قوله: «غير البذيء»⁽⁸⁾ أي الوقح وأصله الهمز لأنّه من بدأ الرجل بذاءة إذا سفه وعلى هذا فالناظم حذف همزة البذيء على غير قياس وأبدلها ياء ثم حذفها لالتقاء الساكنين ويجوز على الشهير في لغة العرب جعل البذي من معتل اللام بالواو يقال بذوت على القوم فالبذيء أصله بذيو قلبت 171 ظ الواو ياء غزي⁽⁹⁾

(1) قوله: «وراع ذا الترتيب»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 15.

(3) قوله: «إلا في الموضع الذي يكون الخبر فيه ظرفاً... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(4) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) في (أ) [لما في حياة] وفي (ب) و(ج) [لأبي حيان] وهو الصحيح.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «غير البذيء»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 474.

(9) ينظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي، ج 1، ص: 259.

قوله: «ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم... إلخ»⁽¹⁾ في بعض الحواشي واختلفوا في المتعلق هنا ف قيل يقدر بعد الاسم لأنه الأصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الإظهار سم⁽²⁾ قوله: «فلا يجوز تقديمه»⁽³⁾ أي على الاسم ويجوز تقديمه على الخبر كما سيأتي في قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها من معمولها مطلقا وتقديمه على الخبر ليس فيه فصل لها عن معمولها مطلقا في الجملة ب⁽⁴⁾ قوله: «ومنع بعضهم»⁽⁵⁾ الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه في ما وهذا أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا هنا وامتناعه هناك قاله ب⁽⁶⁾ قلت وهذا الوجه حسن لكن ذكر [الشيخ]⁽⁷⁾ يس⁽⁸⁾ أنّ الأصح المنع لأنّ تقديم المعمول مؤذن بجواز تقديم العامل [والعامل]⁽⁹⁾ هنا لا يتقدم انتهى وفيه نظر لأنّ ما ذكره أغلبي كما قدمناه لا كلي على أنّه ادعى الاتفاق على الجواز في ما مع أنّه يريد عليه عين ما ذكره هنا فما كان جوابه فهو جوابنا قوله: «فلا تلحني... إلخ»⁽¹⁰⁾ من لحاه إذا لامه وبابه فتح [وأخاك]⁽¹¹⁾ اسم أن ومصاب خبرها وبحبها متعلق بمصاب وفيه الشاهد [وبلبله أي وسأوسه مبتدأ وجم خبره أي عظيم]⁽¹²⁾ ع⁽¹³⁾ قوله: «في محل جواز تقديم الخبر... إلخ»⁽¹⁴⁾ الجواز يطلق بمعنى عدم

(1) قوله: «ويجب أن يقدر... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 474.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(3) قوله: «فلا يجوز تقديمه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 474.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «ومنع بعضهم... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 474.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 129.

(9) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(10) قوله: «فلا تلحني فيها فإنّ بحبها *** أخاك مصاب القلب جم بلبله» البيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛ شرح

الأشموني، ج1، ص: 475.

(11) في (أ) [وأخال] وفي (ب) و(ج) [وأخاك] وهو الصحيح.

(12) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(13) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص: 773.

(14) قوله: «في محل... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 475.

[الامتناع]⁽¹⁾ فيشمل الواجب كما قال دم⁽²⁾ فلا حاجة للتقييد قوله: «وليت في الدار صاحبها»⁽³⁾ أي فيجب التقديم في ذلك وقد يمتنع التقديم كما في أنّ صاحب الدار فيها قاله ب⁽⁴⁾ قلت امتناع التقديم فيما ذكره مذهب الكوفيين وأجازة البصريون كما قدمنا في كان فالأولى التمثيل بنحو أنّ زيدا لفي الدار بشرط كون اللام داخلة على الخبر [قوله: «وهمز إنّ افتح»⁽⁵⁾ الوجه أن جواز الفتح دون وجوبه وينبغي إدخاله أمّا في هذا فالمعنى افتح وجوبا أن وجب السد وجوازا وينبغي جاز ولم يجب وح فقوله وفي سوى ذلك اكسر أي وجوبا وأمّا فيما يأتي فالمعنى افتح وجوبا إن وجب السد وفي سوى ذلك بأن امتنع السد أو جاز ولم يجب اكسر وجوبا أو جوازا انتهى]⁽⁶⁾ ب⁽⁷⁾ قوله: «في محل فاعل نحو أو لم يكفهم... إلخ»⁽⁸⁾ ونحو اجلس ما إنّ زيدا قائم لأنّ ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل والتقدير [ما ثبت]⁽⁹⁾ أن زيدا قائم أي ما ثبت قيامه ونحو «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا»⁽¹⁰⁾ والتقدير ولو ثبت أنّهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم هذا والتقدير مذهب الكوفيين واختاره المحققون وأكثر البصريين على أنّ المرفوع بعد لو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا قال ابن عصفور لأخبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه دم⁽¹¹⁾ قوله: «أو مفعول»⁽¹²⁾ يشمل المفعول به كما مثل والمفعول به نحو جنّتك أني أحبك والمفعول معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدث 172 ووقع مستنى نحو يعجبني امورك إلا أنك تشتم الناس ولا يقع مفعولا فيه ولا مفعولا

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:22.

(3) قوله: «وليت في الدار... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:475.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(5) قوله: «وهمز... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:475.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(8) قوله: «في محل فاعل نحو: «أولم يكفهم أنا أنزلناه» الآية 51»، شرح الأشموني، ج1، ص:475-476.

(9) سقط من (ج) ثابت في (أ) و(ب).

(10) الآية 05، سورة الحجرات.

(11) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:37.

(12) قوله: «أو مفعول غير محكي بالقول»، شرح الأشموني، ج1، ص:476.

مطلقا ولا حالا ولا تمييزا دم⁽¹⁾ قوله: «نحو وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً»⁽²⁾ أي رؤيتك الأرض خاشعة من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند س وإن لم يعتمد الظرف على شيء نحو من آياته أنك ترى الأرض تصريح⁽³⁾ قوله: «ولا صادق عليه»⁽⁴⁾ أي على اسم المعنى قوله: «خبرها»⁽⁵⁾ أي خبر إن قوله: «نحو اعتقادي أنك فاضل»⁽⁶⁾ فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحت لسد المصدر مسدها وسد معموليها والتقدير اعتقادي فضلك أي معتقدي ذلك ولم يجز كسرهما على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط تصريح⁽⁷⁾ قوله: «بخلاف قولي أنك فاضل»⁽⁸⁾ فيجب كسرهما لأنها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره أما إذا أريد أن جملة أن منصوبة بقول كانت من تنمة المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لأن القول لا يخبر عنه بالفضل تصريح⁽⁹⁾ قوله: «واعتماد [زيد]⁽¹⁰⁾ إنه حق»⁽¹¹⁾ فيجب كسرهما أيضا لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع أن ومعموليها خبرا عن المبتدأ لأن اسم [إن]⁽¹²⁾ رابط بينهما ولا يصح فتحها لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما لا

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:38.

(2) قوله: «نحو: ومن آياته... الآية 39، سورة فصلت»، شرح الأشموني، ج1، ص:476.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:303.

(4) قوله: «ولا صادق... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:476.

(5) قوله: «خبرها» سبق الإشارة إليه.

(6) قوله: «نحو: اعتقادي» المصدر نفسه.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:303.

(8) قوله: «بخلاف قولي... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:476.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:304.

(10) في (ب) [زائد] وفي (أ) و(ج) [زيد] وهو الصحيح.

(11) قوله: «واعتماد... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:476.

(12) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو أن يقع خبراً عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي أنه لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى تصريح⁽¹⁾ قوله: «أو الإضافة»⁽²⁾ لعل الوجه أن المجرور بالإضافة إن كان ذلك المضاف ممّا لا يضاف إلا لمفرد تعين الفتح أو لجملة تعين الكسر أو لكليهما جاز الوجهان ثم رأيت الحفيد ذكر مثل ذلك ب⁽³⁾ قوله: «والواقعة بعد حيث»⁽⁴⁾ قال بعضهم قد أولع عوام الفقهاء وغيرهم بالفتح بعد حيث ولعنهم أبو حيان وغيره تمسكاً بأنها لا تضاف إلا إلى الجملة 173 ظ وعلى لزوم الفتح اقتصر ابن الحاجب وغيره والأوجه جواز الوجهين الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى على أن الكسائي جوّز إضافتها إليه ومن ثم قال المرادي فيتخرج الفتح على مذهب الكسائي وعلى ذلك ينبغي جواز الوجهين أيضاً في أن الواقعة بعد إذ ويؤيد جوازهما في إذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة قال ز⁽⁵⁾ قال دم⁽⁶⁾ ويجوز الفتح بعد حيث وإن قلنا أنها مضافة إلى الجملة بناء على أن ومعموليهما بتأويل مصدر واقع في موضع مبتدأ [الجملة]⁽⁷⁾ وخبره محذوف وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل انتهى قلت وهذا أحسن بسلامته من التكلف والتخريج على النادر قوله: «والواقعة خبراً عن اسم ذات... إلخ»⁽⁸⁾ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع أن قاله في التصريح وخرج باسم [الذات]⁽⁹⁾ اسم المعنى وتقدم ما فيه قوله: «والواقعة بعد إن»⁽¹⁰⁾ أي

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 304.

(2) قوله: «أو الإضافة... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «والواقعة بعد حيث»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(5) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج1، ص: 364.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 35.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) قوله: «والواقعة خبراً... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(9) في (ب) [الذوات] وفي (أ) و(ج) [الذات] وهو الصحيح.

(10) قوله: «والواقعة بعد إذ... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

وما أشبهها من الظروف الماضية نحو جئتكَ يوم أنَّ عبد الله سافر فلو قلت أجيئك يوم أنَّ زيدا قائم لم يجز لأنَّ هذا يعتبر بإذالاستقبالية ولا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية والصواب يوم [يقدم]⁽¹⁾ زيد كذا قال دم⁽²⁾ قلت وفي جعل مثبه إذ كاد في وجوب كسر أن بعده نظر ظاهرا لأنَّ إذ تلتزم الإضافة إلى الجملة فيجب الكسر وما أشبهها لا يلزم إضافته إليها فمن أين وجب الكسر قوله: «إذ التقدير ما ثبت... إلخ»⁽³⁾ أي فليست إن في التقدير أول الجملة بل مؤولة مع معموليها بمصدر هو فاعل فعل محذوف والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي الظرفي قوله: «أو حُكيتُ بالقول»⁽⁴⁾ قال ابن هشام يعني أو كانت حكاية لقول في حالة مصاحبتها للقول وأرى أنَّ الأصل أو حكى [بالقول]⁽⁵⁾ فحذف الجار الأول فارتفع الضمير واتصل بالفعل لأنَّ أن يحكى بها قول قول مسموع لا أنَّها هي محكية بكلام آخر انتهى نقله يس⁽⁶⁾ قوله: «وجب الفتح»⁽⁷⁾ عبارة المرادي واحترز أيضا من القول [المضمن]⁽⁸⁾ بمعنى الظن فأنَّه يجوز بعده الفتح والكسر كقوله: «أقول إنك بالحياة ممتع»⁽⁹⁾ فمن فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى به لأنَّ الحكاية بالقول مع استفتاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة انتهى ويجب فتحها إن وقعت 174 و بعد قول للتعليل نحو أخصك بالقول [مع استيفاء شروطه]⁽¹⁰⁾ أنك ذكي أي لأنك ذكي ز⁽¹¹⁾ قوله: «أو حلت محل حال... إلخ»⁽¹²⁾ إنما لم يجز الفتح مع أنَّ الحال يكون [مصدرا]⁽¹⁾ كما يكون جملة لأنَّ المصدر

(1) في (أ) [يقوم] وفي (ب) و(ج) [يقدم].

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 13

(3) قوله: «إذ التقدير... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(4) قوله: «أو حُكيت... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(5) في (أ) [بها القول] وفي (ب) و(ج) [بالقول] والصحيح [حكى بها القول].

(6) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 135.

(7) قوله: «... وجب الفتح»، شرح الأشموني، ج1، ص: 476.

(8) في (ب) و(ج) [المضمّر] وفي (أ) [المضمن] وهو الصحيح.

(9) قوله: «أقول إنك بالحياة ممتع» هذا صدر بين للفردق وهو من بحر الكامل، ج1، ص: 476.

(10) سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

(11) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأنصاري، ج1، ص: 364.

(12) قوله: (أو حلت) شرح الأشموني ج1، ص: 476.

إنّما يكون حالا إذا كان صريحا لا مؤولا ذكره الرضي ز⁽²⁾ لأنّ المؤول بمعرفة وشرط الحال التكرير وهذا لا احتياج مع الواو لأنّ الحال المفردة لا تقع بعد الواو قاله سم⁽³⁾ وقوله: «لأنّ المؤول بمعرفة... إلخ»⁽⁴⁾ أورد الدنوشي⁽⁵⁾ على هذا الإطلاق نحو بلغني أنّ رجلا منطلق فأنته مؤول بنكرة قطعاً ولم يجب عنه قلت يمكن الجواب بأنّ معنى قوله يؤول بمعرفة يحكم له بحكم المعرفة أي أنّه في حكم المعرفة من حيث لا يوصف ولا يوصف به فأشبهه الضمير وممن صرح بأنّ المؤول يشبه الضمير فيما ذكر شيخنا العارف بالله تعالى الشيخ أحمد البنا في كتابه الاتفاق قال شيخ الإسلام وكحلولها محل الحال حلولها محل الصفة نحو مررت برجل إنّه فاضل ولا بد فيهما أن تكون [أن]⁽⁶⁾ أول الجملة ليخرج من الأول نحو أقبل زيد وعندي أنّه فاضل ومن الثاني نحو مررت برجل عندي أنّه فاضل فلا نكران انتهى قوله: «علّقاً باللام»⁽⁷⁾ أخرج المعلق بغير اللام من المعلقات الآتية قوله: «ألم تر أنّي... إلخ»⁽⁸⁾ ليلة ظرف لتسري وسناهما ضوءهما والشاهد في أنّي حيث كسرت لمجيء اللام في الخبر وهو (النسري) ز⁽⁹⁾ قوله: «بعد إذا فجاءه»⁽¹⁰⁾ من إضافة الدال إلى المدلول قال في التصريح الفجاءة بضم الفاء والمد الهجوم والبعثة والغرض من الإتيان على أنّ ما بعدها يحصل بعد وجودها ما قبلها على سبيل المفاجأة انتهى قوله: «وكننت أرى... إلخ»⁽¹¹⁾ أرى

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: الدرر السنية على شرح الخلاصة للأصاري، ج1، ص: 364.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(4) قوله: «لأنّ المؤول... إلخ» ليس هذا في شرح الأشموني.

(5) ينظر: آراء الدنوشي في حاشية يس على التصريح (باب إن وأخواتها).

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) قوله: «علّقاً باللام»، شرح الأشموني، ج1، ص: 478.

(8) قوله: «ألم تر أنّي وابن أسود ليلة *** لنسري إلى نارين يعلو سناهما» البيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 478.

(9) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج1، ص: 365.

(10) قوله: «وبعد (إذا) فجاءة... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 479.

(11) قوله: «وكننت أرى زيدا كما قيل سيّدا... إذا إنّه عبْدُ القَفَا واللّهَازِمُ» البيت غير منسوب لقائل معين وهو

من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 479.

بضم الهمزة على المشهور بمعنى أظن ومفعوله الأول زيد أو الثاني سيدا وما مصدرية أي كقول الناس فيه وعبد [القفا]⁽¹⁾... اله كناية عن الخسة واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت [الأذن]⁽²⁾ أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهزمظهر له عبوديته ولؤمه وخسته وخصهما بالذكر لأنّ القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز ز⁽³⁾ قوله: «وعلى هذا فلا تقدير... إلخ»⁽⁴⁾ مذهب الناظم أن إذا حرف فكلامه واضح على مذهبه إذ لا تأتي الخبرية عليه ب⁽⁵⁾ قوله: «يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم»⁽⁶⁾ أوجبه البصريون وإنّما أجاز الفتح الكوفيون والكسر أرجح لأنّه متفق عليه وأنّه إذا لم يجب فلا أقل من رجعانه ولأنّه [لا يجوز لحذف]⁽⁷⁾ حر الجر يس⁽⁸⁾ قوله: «لم يجعلها جوابا للقسم»⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ قال الشيخ خالد وإذاها تمتع أن تكون جوابا للقسم⁽¹¹⁾ كان الفعل إخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا انتهى وكونه ليس قسما واضح في مثل هذا البيت إذ 175و/ المتكلم بهذا [الفعل]⁽¹²⁾ ليس مقسما بل طالبا من غيره أن يقسم وأمّا في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن يكون قسما ولا يضر عدم الجواب لأنّ الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وإن لم يكن جوابا اصطلاحاً سم⁽¹³⁾ قوله: «مع تلو فا الجزاء»⁽¹⁴⁾ قال دم⁽¹⁾ وينبغي أن يكون ما يشبه الجواب

⁽¹⁾ في (أ) [القفا] وفي (ب) و(ج) [القفا] وهو الصحيح.

⁽²⁾ في (أ) [الحلقوم] وفي (ب) و(ج) [الأذن] وهو الصحيح.

⁽³⁾ ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص: 366.

⁽⁴⁾ قوله: «وعلى هذا... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 480.

⁽⁵⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

⁽⁶⁾ قوله: «يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 482.

⁽⁷⁾ في (أ) [لا يخرج مخرج] وفي (ج) [لا يخرج حذف] وفي (ب) [لا يجوز لحذف] وهو الصحيح.

⁽⁸⁾ ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص:

⁽⁹⁾ سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ)

⁽¹⁰⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽¹¹⁾ سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

⁽¹²⁾ سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

⁽¹³⁾ ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

⁽¹⁴⁾ قوله: «مع تلو... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

مساويا له في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد وفائه نحو «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» (2) قرئ بفتح الهمزة وكسرهما فمن فتحها فإن صلتها خبر لمحذوف والجملة خبر إن ومن كسرهما فالكلام تام لا حذف فيه وعليهما فما موصولة وعائدها محذوف ومن شيء حال أي واعلموا أنما غنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله خمسه أو فله خمسه قوله: «خير القول» (3) فخير مبتدأ وهو قول لإضافته للقول لأن اسم التفضيل بعض ما يضاف إليه قوله: «أني أحمد» (4) خبرها قول لأن الحمد لفظي قوله: «فالفتح على معنى خبر القول... إلخ» (5) فالقول مصدر وليس بمعنى المقول هو التقدير خير الأقوال حمد الله ولم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر والمعنى وقوع الحمد مني خير أقوالي بأي عبارة كان دم (6) قوله: «والكسر على الإخبار بالجملة» (7) أي والقول بمعنى المقول أي خير مقولاتي هذا القول وهو أني أحمد الله ولم يجمع مع أنه بمعنى المفعول مراعاة لأصل المصدر فالمعنى خير [مقولاتي] (8) أني أحمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص وهي هذه العبارة [المعينة] (9) وعلى هذا فالجملة خبر لا مفعول خلافا لأبي علي دم (10) قوله: «نحو عملي أني أحمد الله... إلخ» (11) لأنه علي الفتح يكون العمل هو الحمد [وهو صحيح لأن الحمد] (12) أي الثناء عمل وإن كسرت يكون العمل جملة أني أحمد الله وهو لا يصح لأنه ليس بعملية وفيه أنهم قد يعيدونه عملا لسانيا ويجاب

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:40.

(2) الآية 41، سورة الأنفال.

(3) قوله: «نحو خبر القول أني أحمد»، شرح الأشموني، ج1، ص:483.

(4) قوله: «أن... إلخ» سبقت الإشارة إليه.

(5) قوله: «فالفتح... إلخ» المصدر نفسه.

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:39.

(7) قوله: «والكسر... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:483.

(8) في (أ) [مقالاتي] وفي (ب) و(ج) [مقولاتي] وهو الصحيح.

(9) في (أ) [المعينة] وفي (ب) و(ج) [المعينة] والصحيح [المعينة].

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:39.

(11) قوله: «نحو عملي... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:483.

(12) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

أنّ ذلك بالمعنى المصدري لكن في حواشي الحفيد ما نصه ليس المراد من القول أن يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد أعم من ذلك فكلما دل على القول هنا قول ويشهد لما قلناه أنك لو قلت [عملي]⁽¹⁾ إني أحمد الله جاز فيه الوجهان الكسر على معنى عملي بلساني هذا اللفظ والفتح على أنّ المراد عملي بأي شيء كان من الأعمال أحمد الله انتهى وقد يقال إنّما يكون هذا اللفظ عملاً إذا أريد بالعمل المعمول إذ اللفظ ليس نفس العمل بل إيجاد هذا اللفظ قاله ب⁽²⁾ قال الشيخ يس⁽³⁾ «مانع من التأويل المذكور [وأنّ]⁽⁴⁾ التقدير إيجاد هذا اللفظ» قوله: «إني مؤمن»⁽⁵⁾ ولا يصح الفتح لأنّ الإيمان ليس قولاً صريحاً قوله: «وقولي إنّ زيدا يحمد الله... إلخ»⁽⁶⁾ ولا يصح الفتح لأنّ [حمد]⁽⁷⁾ زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه تصريح⁽⁸⁾ قوله: «صالح 176و للعطف عليه»⁽⁹⁾ أخرج نحو أنّ لي مالا وأنّ عمرو فاضل فإنّ مالا مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال أنّ لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر (إنّ) تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «بافتح عطف على إن لا تجوع»⁽¹¹⁾ من عطف المفرد على مثله والتقدير أنّ لك عدم الجوع وعدم الظمّ قوله: «نحو عرفتأمورك حتى... إلخ»⁽¹²⁾ مثال للعاطفة والجارة معا لأنّها إن جعلت عاطفة نصب ما بعدها أو حرف جرّ جرّ ما بعدها ز⁽¹³⁾ قوله: «وتكسر إن كانت إما [استفتاحية]⁽¹⁴⁾»⁽¹⁾ فتكون حرفاً واحداً

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 141.

(4) في (أ) [إذ] وفي (ب) و(ج) [أنّ] وهو الصحيح.

(5) قوله: «نحو قولي: إني مؤمن»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(6) قوله: «وقولي إنّ زيدا... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 307.

(9) قوله: «مفرد صالح... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 308.

(11) قوله: «بافتح عطف... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(12) قوله: «عرفت أمورك... إلخ» المصدر نفسه.

(13) ينظر: الدرر السنية للأصاري، ج 1، ص: 368.

(14) في (أ) [استفهامية] وفي (ب) و(ج) [استفتاحية] وهو الصحيح.

كما في التصريح وأجاز المص الفتح على أنّ المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنّه قال: «أمّا معلوم أنك ذاهب» قال دم⁽²⁾ وفيه بعد لاستلزامه جواز الفتح بعد (ألا) الاستفتاحية وإن ذكره بعضهم، قوله: «وتفتح إن كانت بمعنى حقا»⁽³⁾ تبلغ فيه المص حيث جعل إما كلمة واحدة بمعنى حقا وهو مصدر وقع ضرفا مخبرا [به]⁽⁴⁾ عن المصدر الذي تأول به أن وجزأها وقال جماعة إمّا كلمتان فالهمزة للاستفهام وما اسم لمعنى شيء وذلك الشيء حق والمعنى أحقا قال في المغني وهذا هو الصواب [وموضع]⁽⁵⁾ ما نصب على الظرفية وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره دم⁽⁶⁾ قوله: «أحقا»⁽⁷⁾ تمامه فنيّتا ونيتهم فريق وحقا نصب على الظرفية وقيل على المصدرية أحق حقا والجيرة بكسر الجيم جمع جار واستقلوا أي مضوا مرتحلين وأراد بالنية الجهة التي يقصدها المسافر ومعنى فريق متفرقة ز⁽⁸⁾ قوله: «لا جرم»⁽⁹⁾ أصله من الجرم بمعنى الكسب تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «وعند الفراء على أن لا جرم... إلخ»⁽¹¹⁾ كذا في التوضيح ونقل ابن مالك عن الفراء أن لا جرم بمنزلة حقا تصريح⁽¹²⁾ قوله: «والكسر على ما حكاه... إلخ»⁽¹³⁾ فلا نافية للجنس وجرم اسمها والمعنى لابد من الإتيان وقوله: «لآتينك» جواب قسم محذوف ولا جرم قائمة مقامه ومنزل منزلته دنوشر⁽¹⁴⁾ قوله: «تصحب الخبر...»

(1) قوله: «وتكسر إن كانت إما استفتاحية»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 41.

(3) قوله: «وتفتح إن كانت... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 41.

(7) قوله: «أحقا أنّ جبريتنا استقلوا» هذا صدر بيت للعبيدي وهو من بحر الوافر؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 483.

(8) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج 1، ص: 486.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 310.

(10) قوله: «وعند افراء... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 486.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 310.

(12) قوله: «والكسر... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 486.

(13) ينظر: آراء الدنوشري في حاشية يس على التصريح (مخطوط).

(14) قوله: «ويعد ذات الكسر تصحب الخبر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 486.

إلخ»⁽¹⁾ أي وإن تقدم معموله عليه نحو: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ»⁽²⁾و «إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ»⁽³⁾ خلافا لابن الناظم واعتذر عنه الحفيد لأنَّ الفاصل فيما اعترض به عليه ظرف يتسامح فيه وهو تابع لأبيه في شرح التسهيل حيث قال لا يتقدم المفعول على عامله المقرون باللام يس⁽⁴⁾قوله: «كرهوا الجمع... إلخ» قال الحفيد وإنَّما لم ترحلق اللام في قولهم لهنك قائم يفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة إن لأنَّ صورة إن قد زالت فكأنهما شيء واحد للتأكيد انتهى قوله: «بين حرفين»⁽⁵⁾ لمعنى واحد قد يقال كونهما لمعنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكروه إلا أن يقال مدار اللفظي على تكرار اللفظ بعينه أو مرادفه وتمنع المرادفة هنا ب⁽⁶⁾ قوله: 177و: «فرحلقوا اللام إلى الخبر»⁽⁷⁾ ولم يعكسوا فيقدموا الام ويؤخروا إن لأنها عامل وحق العامل التقدم لاسيما وهو عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع تأخره دم⁽⁸⁾ قوله: «لا تصحب غير خبر إن»⁽⁹⁾ إنَّما لم تدخل اللام في غير خبر إن لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تدخل في الخبر التمني ولعلَّ الترجي وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن تصير الجملة في تأويل المفرد انتهى يس⁽¹⁰⁾ قوله: «بفتح الهمزة»⁽¹¹⁾ يشكل على ما قدمه من أن إن تكسر إذا وقعت موقع الحال وإن لم تقترن بالواو ومثل: لغير المقترنة بهذه الآية إلا أن يقال أن الواقعة موقع الحال تكسر غالبا أو يقال القراءة محمولة على الشذوذ ب⁽¹²⁾

(1) الآية 08، سورة الطارق.

(2) الآية 11، ص:ورة العاديات.

(3) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص:143.

(4) قوله: «كرهوا الجمع بين الحرفين»، شرح الأشموني، ج1، ص:486.

(5) قوله: «الجمع بين حرفين»، شرح الأشموني، ج1، ص:486.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) قوله: «فرحلقوا... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:486.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج4، ص:

(9) قوله: لا تصحب... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:486.

(10) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص:146.

(11) قوله: «بفتح... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:486.

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

قوله: «أم الحليس... إلخ»⁽¹⁾ الشاهد في العجوز وهو مؤول على قراءة اللام أو دخولها على مبتدأ محذوف والشهرية العجوز الغانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف في [يعظم]⁽²⁾ الرقبة أي بلحم عظمها وإلا فبدلية ز⁽³⁾ قوله: «وما زلت... إلخ»⁽⁴⁾ اسم زال التاء وحبرها لكالهائم واللام زائدة والهائم من هام على وجه يهيم هيمًا وهيمانًا أي ذهب من العشق أو غيره والمقصى المبعد وبكل مراد بفتح الميم أي بكل مذهب وهو في الأصل مراد الربع وهو المكان الذي يذهب فيه ز⁽⁵⁾ قوله: «أمسى أبان... إلخ»⁽⁶⁾ أبان علم وفي صرفه خلاف فمن صرفه رأي أنَّ وزنه فعال ومن منع الصرف رأي أنَّ وزنه أفعل منقول من أبان ماضي يبين وهو المختار والأعلاج جمع عالج بكسر الأول وهو الرجل من كفار العجم وسودان جمع أسود شموني⁽⁷⁾ قوله: «ولا يلي ذي اللام»⁽⁸⁾ أي من الأخبار قوله: «ما قد نفيا»⁽⁹⁾ لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «ذي إشارة واللام نصب... إلخ»⁽¹¹⁾ الأنسب أن يقال ذي في محل على المفعولية واللام عطف بيان أو صفة ب⁽¹²⁾ قوله: «واعلم أنَّ تسليمًا... إلخ»⁽¹⁾ شاذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي

(1) قوله: «أم الحليس لعجوز شهرية *** ترضى من اللحم بعظم الرقبة» هذا البيت لعنترة بن عروس وهو من بحر

الرجز؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 488.

(2) في (أ) [يعض] وفي (ب) و(ج) [عظم] وهو الصحيح.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 374.

(4) قوله: «وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها *** لكالهائم المقصى بكل مراد» هذا البيت غير منسوب وهو من بحر

البسيط؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 491.

(5) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج1، ص: 373-374.

(6) قوله: «أمسى أبان ذليلاً بعد عزته *** وما أبان لمن أعلاج سودان» البيت مجهول قائله، وهو من بحر البسيط؛ شرح

الأشموني، ج1، ص: 491.

(7) ينظر: حاشية الشموني ج1، ص: 80.

(8) قوله: «ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 492.

(9) قوله: «ما قد... إلخ» سبقت الإشارة إليه.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 312.

(11) قوله: «ذي إشارة... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 492.

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

وتعليق الفعل [عن]⁽²⁾ العمل حيث كسرت أن وكان القياس أن [لا]⁽³⁾ يعلق لأنّ الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك أنّه شبه لا يغير فأدخل عليها اللام والمعنى أنّ التسليم [على الناس]⁽⁴⁾ وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول للاء سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وآخر وسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين تصريح⁽⁵⁾ قوله: «ماضي كرضيا»⁽⁶⁾ لأنّها في الأصل للاسم فدخلت على المضارع هلشبهه به دون الماضي لعدم الشبه به فإن قرن بقدر قربته من الحال فأشبهه المضارع 178 و فجاز أن تلحقه أو كان جامدا [كنعم]⁽⁷⁾ لأنّه للإنشاء المستلزم للحضور فيحصل بذلك شبه المضارع نقله ب⁽⁸⁾ عن المص وهو صريح في أنّ نعم وبئس من أفعال الإنشاء فيرد قول ابن هشام ينبغي أن تمنع المسألة من جهة أن الإنشاء لا يقع خبرا لهذه الأدوات لا يقولون إن [عدي]⁽⁹⁾ بعتك بقصد الإنشاء انتهى لكن استدلت بعضهم لكون جملة نعم وبئس خبريتين بوقوعهما خبرا لأنّ في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ» ، «إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»⁽¹⁰⁾ ولعلّ ذلك بناءً على ما تضمناه من الخبر وفي رعوس الأفراح أنّه يجوز جعل خبر إن إنشاءً إن كان طلبا ولفظه خبر لكثرة وقوعه في أدعية النبي - صلى الله عليه وسلم - [كقوله]: «اللهم إني أسألك رحمة من عندك، اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمأثم دم⁽¹¹⁾»⁽¹⁾ ولا يجوز مثل إني بعتك والفرق إنّ الطلبي لتأخر متعلقه يؤكد كما تؤكد

(1) قوله: «وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَا ... لَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ» هذا البيت لأبي حزام العكلي، وهو من بحر الوافر؛

شرح الأشموني، ج1، ص: 492.

(2) في (ب) [على] وفي (أ) و(ج) [عن] وهو الصحيح.

(3) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(4) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 312.

(6) قوله: «من الأفعال ماضي كرضيا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 493.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(9) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(10) الآية 58، سورة النساء، والآية 15، سورة المجادلة.

(11) ليس هذا في تعليق الفرائد، ج4، ص: 20-21.

النسبة الخبرية يس⁽²⁾ قوله: «على الماضي»⁽³⁾ إذا طان غير متصرف شامل لليس والمصرح به عدم جواز دخول اللام عليها كراهة اجتماع لامين قال الشاطبي ولعله لم يحترز منه إشكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن غازي بل [اندرج]⁽⁴⁾ في قوله ما قد نفيا يس⁽⁵⁾ قوله: «خلافًا لصاحب الترشيح»⁽⁶⁾ بالراء وهو خطّاب الماردي حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى أنّ هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير أنّ زيدا والله لقد قام تصريح⁽⁷⁾ قوله: «فإن قدرت اللام للقسم... إلخ»⁽⁸⁾ أي كما هو مذهب الجمهور قوله: «وتصحب الواسط»⁽⁹⁾ قد يشمل الواسط بين الخبر المتقدم والاسم المتأخر وفيه خلاف قال السيوطي وإن تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو إنّ عندي لفي الدار زيدا انتهى سم⁽¹⁰⁾ قوله: «معمول الخبر»⁽¹¹⁾ يشمل المفعول به وصرح بالمص بجواز دخولها عليه ويشمل المصدر والمفعول له قال أبو حيان: «وينبغي أن يتوقف فيهما ولا يتقدم إلا بسماع» سم⁽¹²⁾ قوله: «فإن لم يكن الخبر صالحا لم يجز... إلخ»⁽¹³⁾ خلافًا للأخفش والفاء وحجتهما أنّ المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا وأما المعمول فاسم قال الموضح [فالقول]⁽¹⁴⁾ عندي قول الأخفش والفاء بدليل إجازة البصريين زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان

(1) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(2) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 144.

(3) قوله: «جواز دخول اللام على الماضي»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 493.

(4) في (ب) [رجح] وفي (أ) و(ج) [اندرج] وهو الصحيح.

(5) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 144.

(6) قوله: «خلافًا... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 493.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 312.

(8) قوله: «وتصحب هذه اللام... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 494.

(9) سبقت الإشارة إلى هذا القول.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «معمول الخبر»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 494.

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) قوله: «فإن لم يكن... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 494.

(14) في (أ) [والقوي] وفي (ب) و(ج) [فالقول] وهو الصحيح

فعلا فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم العامل لأنّ المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خص به دون المعمول فكذا هنا تصريح⁽¹⁾ قوله: «أن لا يكون ذلك المعمول حالا»⁽²⁾ لأنّ الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف 179ظ يكون خبرا وهو ظرف والفرق بينه وبين المفعول أنّ المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ تصريح⁽³⁾ وقضية هذا الفرق أنّ التمييز كحال بناءً على الأصح عند المص من جواز تقدمه على عامله إذا كان فعلا متصرفا لأنّه لا تجوز نيابته عن الفاعل ب⁽⁴⁾ قوله: «فلا يجوز أن زيدا ضاربا لعمر»⁽⁵⁾ أي لأنّ المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كانت داخلة على الخبر بخلافه مع تأخره ب⁽⁶⁾ قوله: «تقدم معموله... إلخ»⁽⁷⁾ وكذا تقدم معمول الاسم نحو إنّ في الدار لساكنا زيد ب⁽⁸⁾ عن السيوطي قوله: «إذا دخلت اللام على الفعل أو على الاسم... إلخ»⁽⁹⁾ وصحح المص وأبو حيان دخولها على المعمول المتوسط إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا أو إن دخلت في الخبر أيضا نقله سم⁽¹⁰⁾ عن السيوطي عبارة الحفيد وأما إنّ زيدا لفي الدار لقائم فأجاز ذلك المبرد على أن تكون اللام توكيدا ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح لأنّ الحرف إذا أكد فإنما يعاد مع ما دخل عليه [أو]⁽¹¹⁾ مع ضميره انتهى ويشهد للجواز بقوله:

إِنِّي لِعِنْدَ أَدَى الْمَوْلَى لَدُو حَقَّق... وَإِنَّ حَلْمِي إِذَا أُوذِيتْ مَعْتَاد

- (1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:314.
(2) قوله: «أن لا يكون... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:494.
(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:313.
(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).
(5) قوله: «فلا يجوز... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:494.
(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).
(7) قوله: «تقدم... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:494.
(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).
(9) قوله: «إذا دخلت... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:494.
(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن النازم (مخطوط).
(11) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

يس⁽¹⁾ قوله: «ما الزائدة»⁽²⁾ خرجت الموصولة والمصدرية فلا يكفان نحو إنَّما عنك حسن وإنَّما فعلت حسن ز⁽³⁾ قوله: «قالت إلا... إلخ»⁽⁴⁾ ضمير قالت لامرأة يقال لها زرقاء اليمامة قيل كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنَّها كانت لها قطاة ثم مرَّ بها سرب من القطا فقالت:

"ليت الحمام ليهِ إلى حمامتيه *** ونصفه قديه ثم الحمام ميه"

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ستة وستون قطاة ونصفها ثلاثة وثلاثون فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كانت مائة تصريح⁽⁵⁾ وإلى بمعنى مع وأو بمعنى الواو وفقدى بمعنى فحسب وهو مبني على السكون لكنه كسر للضرورة وهو مبتدأ خبره محذوف أي فحسبي ذلك ز⁽⁶⁾ قوله: «ومذهب س المنع لما سبق... إلخ»⁽⁷⁾ قد يقول المص ومن وافقه يكفي في صحة الأعمال الاختصاص الأصلي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر اعتبروا فيها الأصل ويؤيد ذلك ما يأتي في قوله وخففت أن فقل العمل وعللوا ذلك بزوال الاختصاص كما سيأتي ب⁽⁸⁾ وقد يفرق بأن المخففة لا تدخل على فعل غير ناسخ عند البصريين والناسخ داخل على المبتدأ والخبر فكان الاختصاص باقيا يس⁽⁹⁾ قوله: «قاليا لكم»⁽¹⁰⁾ القلا البغض 180ظ/ قوله: «ولكن ما يقضي فسوف يكون... إلخ»⁽¹¹⁾ الوجه أنَّ ما

(1) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 145.

(2) قوله: «ووصل ما» الزائد»، شرح الأشموني، ج1، ص: 494.

(3) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 375.

(4) قوله: «قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ» البيت للناطقة الذبياني، من بحر البسيط؛ شرح

الأشموني، ج1، ص: 494.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 318.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 376.

(7) قوله: «ومذهب سيبويه... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 496.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(9) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 147.

(10) قوله: «وفوالله ما فارقتكم قاليا لكم *** ولكنما يقضي فسوف يكون» هذا البيت سبق الاستشهاد به في باب (المبتدأ

والخبر)؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 496.

(11) قوله: «ولكن... إلخ» سبقت الإشارة إليه.

هذه موصولة لا كافة ب⁽¹⁾ قوله: «أعد نظرا... إلخ»⁽²⁾ غرض هذا الشاعر هجا عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء وأضا يستعمل لازما كما في البيت شمني⁽³⁾ قوله: «بخلاف ليت فإنها... إلخ»⁽⁴⁾ قال أبو حيان ذكر [طاهر]⁽⁵⁾ القزويني ليتما يليه الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين لكن الأخفش على سعة حفظه قال أنه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد سم⁽⁶⁾ قوله: «وجائز رفعك معطوفا [على منصوب إن]⁽⁷⁾... إلخ»⁽⁸⁾ في التسهيل والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء انتهى ولم يذكر البديل والقياس أنه كسائر التوابع فيجوز نحو أن الزيد قد استحسنتها شمائلها بالرفع قاله الرضي وحكى ابن عصفور أنه لا يجوز عند المحققين من أهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع إلا النصب فقط إلا أن يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه دم⁽⁹⁾ قوله: «لم ينجب»⁽¹⁰⁾ بضم الياء من أنجب الرجل إذا [ولد]⁽¹¹⁾ ولدا نجيبا ولا يقال للمرأة التي تلده إلا منجبة ومنجوبة فقوله نجبية إما على حذف الزوائد ولكون الأصل النجبية أبنائهما ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر ز⁽¹²⁾ قوله: «وليس معطوفا... إلخ»⁽¹³⁾ في التصريح وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «أَعَدُّ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا» البيت للفرزدق من بحر الطويل؛ شرح

الأشموني، ج1، ص: 497.

(3) ينظر: حاشية الشمي ج1 ص : 80.

(4) قوله: «بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء»، شرح الأشموني، ج1، ص: 499.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(7) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(8) قوله: «وجائز بالإجماع- رفعك معطوفا على منصوب إن»، شرح الأشموني، ج1، ص: 499.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 90.

(10) قوله: «فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ» هذا البيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛

شرح الأشموني، ج1، ص: 499.

(11) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(12) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 378.

(13) قوله: «وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم»، شرح الأشموني، ج1، ص: 500.

لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل انتهى ونسبه يس⁽¹⁾ للكوفيين وقيل إنَّ العطف على موضع إنَّ مع اسمها دم⁽²⁾ قوله: «على محل ما قبلها»⁽³⁾ فيه [تسامح]⁽⁴⁾ فإنَّ ما قبلها لا محل له لكونه جملة ابتدائية أي مستأنفة فلو قال على الجملة الابتدائية قبلها لكان أولى قوله: «تعين النصب»⁽⁵⁾ أي فيمتنع الرفع لئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه إن كان من عطف الجمل ولئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف على المعطوف عليه إن كان من العطف على الضمير تصريح⁽⁶⁾ قوله: «وأجاز الكسائي الرفع... إلخ»⁽⁷⁾ محل الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو أنك وزيد ذاهبان وأما نحو أن زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق تصريح⁽⁸⁾ عن الموضح قوله: «مطلقا»⁽⁹⁾ أي سواء أظهر إعراب المعطوف عليه أو خفي قوله: «وقيار»⁽¹⁰⁾ بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس تصريح⁽¹¹⁾ قوله: «ويتعين الأول في قوله وقيار... إلخ»⁽¹²⁾ في التعيين بحث لجواز أن [تقدم]⁽¹³⁾ اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو غريب كما قاله ب⁽¹⁴⁾ أو زائدة كما في

(1) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 148 (منقول بالمعنى).

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج 4، ص: 88.

(3) قوله: «على محل... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 500.

(4) في (ب) و (ج) [تسمح] وفي (أ) [تسامح] وهو الصحيح.

(5) قوله: «تعين الوجه... أن النصب... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 501.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 321.

(7) قوله: «وأجاز الكسائي الرفع مطلقا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 501.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 325.

(9) قوله: «مطلقا» سبق الإشارة إليه.

(10) قوله: «فَائِي وَقَبَارُ بِهَا لَغَرِيبٌ» هذا عجز بيت لضابئ بن الحارث البرجمي، من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 501.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 322.

(12) قوله: «ويتعين... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 504.

(13) في (ب) [تقدر] وفي (أ) و (ج) [تقدم] وهو الصحيح.

(14) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

التوضيح قوله: «في التسامي 181 ظ خؤولة»⁽¹⁾ التسامي العلو والعراقة في النسب والخؤولة بضم الخاء إمّا بمعنى المصدر كالعمومة أو جمع خال كالعمومة جمع عم ع⁽²⁾ قوله: «وأن المفتوحة»⁽³⁾ على الصحيح ذكر الخلاف في أن المفتوحة دون المكسورة ولكن يقتضي فرقا بينهما وبينهما وذلك لأنّهما وإن كانا عاملين لا يغيران معنى الكلام من [أسلوب إلى أسلوب]⁽⁴⁾ بل يقومان ما دخلا عليه من غير تغيير فأشبهها الحروف الزائدة للتأكيد فكان حكم الابتداء باق لم يزل بخلافها فإنّها وإن كانت مؤكدة لكنها تغير معنى الكلام بنقله من كونه جملة إلى كونه مفردا فلا يراعي محل اسمها لأنّها لما غيرت اللفظ والمعنى لم يبق حكم الاتداء فلم يشبه محل اسمها الحروف الزائدة للتأكيد فكذلك خالف فيها مقابل الأصح والفرق إذا قلنا أن هذا العطف من عطف الجمل أنّها مع معموليها بمنزلة مفرد فلا يعطف عليها الجملة لأنّ الجملة لا تعطف على المفرد قاله ب⁽⁵⁾ ولم يعين المخالف قال الرضي والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال س فقالوا لا يجوز العطف على محل اسم أنّها المفتوحة مطلقا إذ لم يبق معها للابتداء بل هي م ما في خبرها في تأويل مفرد فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وقال الشلوبين مذهب الأكثرين المنع وهو الصحيح دم⁽⁶⁾ قوله: «إذا كان موضعها... إلخ»⁽⁷⁾ هذا القيد نقله دم⁽⁸⁾ عن المص قال وهو اختيار ابن الحاجب قوله: «بأن تقدمها علم... إلخ»⁽⁹⁾ لأنّها ح بمنزلة المكسورة قال ابن الحاجب والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على [اسمها]⁽¹⁰⁾ بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو أن

(1) قوله: «وَمَا قَصَرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُؤْلَةً... وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ الْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ وَهُوَ مِنْ بَحْرِ

الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 504.

(2) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص: 779.

(3) قوله: «و(أَنَّ) المفتوحة على الصحيح»، شرح الأشموني، ج1، ص: 505.

(4) في (أ) [من أصول إلى أصول] وفي (ب) و(ج) [من أسلوب إلى أسلوب] وهو الصحيح.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 88.

(7) قوله: «إذا كان موضعها موضع الجملة»، شرح الأشموني، ج1، ص: 505.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 89.

(9) قوله: «بأن تقدمها علم أو معناه»، شرح الأشموني، ج1، ص: 505.

(10) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

تكون في حكم المكسورة كقولك علمت أن زيدا قائم وعمرو لأنّ كلمة إنّ وأنّ كانت مفتوحة لفظاً لوقوعها موقع المفعول لكنها مكسورة حكماً لأنّها مع معموليها قائمة مقام مفعولي علمت وهما جملة أحدهما مسند إليه والآخر مسند وإن كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجر العطف على اسمها بالرفع نحو أعجبتني أنّ زيدا قائم وعمرو فلا يجوز إلا النصب لأنّها ليست في حكم المكسورة لأنّها موضع مفرد من كلّ وجه قال الرضي⁽¹⁾ وفيه نظر لأنّا بعد تسليم أنّ المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين نقول أنّ ذينك الاسمين [بتقدير]⁽²⁾ [علمت زيدا قائماً وعلمت زيدا قائماً]⁽³⁾ بتقدير علمت قيام زيد وكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن [كونها بتقدير]⁽⁴⁾ المفرد إذا ذاك الاسمان بتقدير المفرد هذا مع أنّ الحق أن أن وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من أول الأمر بتقدير اسم 182 ومفرد أعني المصدر الذي ذاك الاسمان مؤولان به ولذا قال بعض النحاة أنّ المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع انتهى قوله: «لزوال معنى الابتداء معها»⁽⁵⁾ أي لأنّ هذه الثلاثة تغير معنى الجملة [فلو جاز الرفع للزم عطف الخبر على الإنشاء بخلاف أن وإن لعدم تغييرها معنى الجملة]⁽⁶⁾ قال دم وهو مشكل على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء انتهى ثم إنّ لزوم ما ذكر إنّما يأتي إذا كان العطف [من عطف الجمل أمّا إذا كان من العطف على]⁽⁷⁾ على الضمير فلا كان ينبغي أن يجوز مطلقاً قال في التصريح ولم يحضر في جواب شاف قوله: «وخففت إنّ... إلخ»⁽⁸⁾ ولتخفيفها شرطان أحدهما أن لا يكون اسمها ضميراً نحو إنك لفاضل والثاني أن لا يكون الخبر غير صالح لدخول اللام نحو إنّ زيدا قام ويستثنى من ذلك أن يكون منفياً فإنه وإن كان لا تدخل عليه

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج 4، ص: 35.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) أقوله: «لزوال... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(6) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) أقوله: «وخففت (إنّ) المكسورة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

اللام ولكن لا يتوهم معه أنَّ أن نافية يس عن ابن هشام قوله: «فقل العمل»⁽¹⁾ أي أن وليها اسم فإنَّ وليها فعل وجب إهمالها ولا يجوز ادعاء الأعمال بإضمار ضمير الشأن ز وإنَّما قل العمل هنا وبطل فيما إذا كفت على مذهب س مع أنَّ العلة في الموضعين زوال الاختصاص لأنَّ الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي وهو ما بخلاف هنا فأثَّه بواسطة إسقاط بعضها ب⁽²⁾ قوله: «[نحو وإنَّ كلَّ لما جميع لدينا محضرون»⁽³⁾ فكلَّ مبتدأ واللام لام ابتداء وما مزيدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعتة وجمع على المعنى هتصريح⁽⁴⁾ ويجوز أن يعرب جميع مبتدأ ثانياً ومحضرون خبره وهو وخبره خبر كلَّ سم⁽⁵⁾ قوله: «[نحو وإنَّ كلاًَّ لَمَّا لَيُؤْفِقِيْنَهُمْ»⁽⁷⁾ فإنَّ مخففة من الثقيلة وكلا اسمهما واللام في لما للابتداء وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وأن كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وأن كلا لخلق موفي عمله تصريح⁽⁸⁾ وفي قوله: «سدت... إلخ»⁽⁹⁾ شيء لأنَّها صفة لا سادة سد الصفة قوله: «وتلزم اللام»⁽¹⁰⁾ لا يقال الحكم بال لزوم ينافيه قوله وربما استغنى عنها لأننا نقول ذلك [مقيد]⁽¹¹⁾ لهذا فالمعنى وتلزم اللام إن لم يبد المراد سم⁽¹²⁾ قوله: «لعدم اللبس»⁽¹³⁾ فإنَّ لزوم على الأعمال ليس لزمت أيضاً قال دم⁽¹⁴⁾ وتلزم في

(1) قوله: «فقل العمل»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «نحو: الآية 32—سورة يس»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 326.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) قوله: «نحو: الآية 111—سورة هود»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 326.

(9) قوله: «سَدَّت... إلخ» ليس هذا في شرح الأشموني.

(10) قوله: «وتلزم اللام إذا ما تهمل»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(11) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) قوله: «... لعدم اللبس»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 505.

(14) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج 4، ص: 60.

نحو إنَّ هذا الذاهب وإن اعتقدت في أنَّ الأعمال لعدم ظهور الإعراب الرفع للبس انتهى قوله: «وذهب الفارسي إلى أنَّها غيرها... إلخ»⁽¹⁾ احتج بدخولها على الماضي المتصرف نحو إنَّ زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المتأخر عن ناصبه في نحو «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ»⁽²⁾ دم⁽³⁾ قوله: «فعلى الأول يجب كسر [إنَّ]⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ لأنَّ لام الابتداء تعلق العامل عن العمل قوله: «وربما استغنى عنها... إلخ»⁽⁶⁾ قد يشكل التعبير برِّبما المقتضية 183و/ لعدم الجزم بالاستغناء مع التقييد بالشرط المذكور لأنَّ حاصل ذلك أنَّه مع القرينة يستغني تارة ولا يستغني أخرى مع أنَّه مع القرينة يستغني ولا بد ويجاب بأنَّه ليس المراد بالاستغناء الحكم بعدم الاحتياج إلى اللام حتى يجزم بالاستغناء ولا بد بل المراد به بترك اللام وإذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكرها فيصدق أنَّه مع القرينة قد يستغني أي تترك اللام وقد لا يستغني أي تذكر اللام سم⁽⁷⁾ قوله: «إنَّ الحق لا يخفى... إلخ»⁽⁸⁾ يبعد أن يراد بأنَّ في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر إذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالإثبات قاله ب⁽⁹⁾ قوله: «أنا ابن أبة [الضيم]⁽¹⁰⁾... إلخ»⁽¹¹⁾ الأبة جمع آب من أبي إذا امتنع والضمير الظلم ومالك الأول اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت والقرينة المجوزة لحذف اللام أن القصد

(1) قوله: «وذهب الفارسي... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 506.

(2) الآية 102، سورة الأعراف.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج4، ص: 62.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) قوله: «فعلى الأول... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 506.

(6) قوله: «وربما... إلخ» المصدر نفسه.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «إنَّ الحق لا يخفى على ذي بصيرة» هذا صدر بيت غير منسوب من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 506.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(10) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(11) قوله: «أنا ابنُ أبة الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ * * * وَإِنَّ مَالَكُ كَانَ كِرَامَ الْمَعَادِنِ» البيت للحكم بن حكيم (الطرماح)، من

بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 508.

الإثبات لا النفي لأنَّ القصد المفاخرة ز⁽¹⁾ قوله: «غالبا»⁽²⁾ ينبغي تعلقه بالنفي ليكون حاصل المفهوم أنَّ اتصال الناسخ بها لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولا يلزم أن يكون الاتصال غالبا ولو جعل متعلقا بالنفي كان المفهوم أن اتصال الناسخ بها غالبي مع أنَّ الشر وغيره إنَّما ذكروا الكثرة ب⁽³⁾ قوله: «موصلا»⁽⁴⁾ اسم مفعول من أوصل الرباعي بمعنى اتصل غزي⁽⁵⁾ قوله: «وإن كان ناسخا... إلخ»⁽⁶⁾ شرط الناسخ كونه غير نافٍ فخرج ليس وغير منفي فخرج زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج ما دام إن كان الفعل ناسخا دخلت اللام على الخبر الذي كان خبرا في الأصل وإن كان غير [ناسخ]⁽⁷⁾ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا، ظاهرا أو مضمرا منفصلا فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا تصريح⁽⁸⁾ قوله: «كونه ماضيا»⁽⁹⁾ ظاهر كلام الشر أنَّ الناسخ بنوعيه يصح القياس عليه وبه صرح في التصريح بل ادعى الاتفاق عليه لكن صرح المص في شرح التسهيل بأنَّ المضارع الناسخ يحفظ ولا يقاس عليه قال دم⁽¹⁰⁾ وهذا عجب من المص جعل مثل أن قتلت لمسلما مقيسا مع عدم وروده في القرآن ومثل أن أظن زيدا لقائما غير مقيس مع وقوعه في القرآن انتهى⁽¹¹⁾ قوله: «شلت... إلخ»⁽¹²⁾ تمامه حلت عليك عقوبة المتعمد شلت بفتح الشين المعجمة وهو أفصح من ضمها أخبار ومعناه الدعاء

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 380.

(2) قوله: «غالبا بأن ذي المخففة... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص: 509.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «موصلا بها كثيرا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 509.

(5) ينظر: فتح الرب المالك للغزي، ج1، ص: 279.

(6) قوله: «وإن كان ناسخا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 509.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 327.

(9) قوله: «وأكثر منه كونه ماضيا»، شرح الأشموني، ج1، ص: 509.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 64-65 (منقول بالمعنى).

(11) هذا الجزء مؤخر إلى ما بعد الجزء (5).

(12) قوله: « شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا » هذا صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو زوج الزبير بن العوام وهو من

بحر الكامل؛ شرح الأشموني، ج1، ص: 509.

وحلت وجبت⁽¹⁾ قوله: «خلافا للأخفش والكوفيين»⁽²⁾ يوهم أَنَّ الكوفيين يجيزون 184ظ/ تخفيف إن المكسورة ويحملون ما [ورد]⁽³⁾ من ذلك على أن إِنَّ فيه نافية واللام إيجابية بمنزلة إلا تصريح عن المغني قوله: «فاسمها استكنّ»⁽⁴⁾ فيه إشارة إلى وجوب كونه ضميرا إذ غيره لا يوصف بالاستكان وإن كان المراد به الحذف سواء كان للشأن أم لا عند الناظم وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن وإلى وجوب [الإعمال]⁽⁵⁾ تصريح⁽⁶⁾ قوله: «فلو أنك... إلخ»⁽⁷⁾ الخطاب فيه للمؤنث ومع هذا قال صديق على التأويل أنت إنسان صديق از شبه فعلا بمعنى فاعل مفعيل بمعنى مفعول ع⁽⁸⁾ قوله: «بأنك ربيع... إلخ»⁽⁹⁾ الغيث المطر والمربع بفتح أوله الكثير والشمال بكسر المثلثة الغياث وهو خبر تكون ز⁽¹⁰⁾ قوله: «فضرورة»⁽¹¹⁾ أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا تصريح⁽¹²⁾ قوله: «والخبر اجعل جملة»⁽¹³⁾ أي لاشتمالها على المسند والمسند اله محافظة على الأصل حيث لم يذكر الاسم تصريح⁽¹⁴⁾ قوله: «وبطل إعمالها»⁽¹⁵⁾ أي

(1) هذا الجزء مقدم على الجزء (3).

(2) قوله: «خلافا... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 511.

(3) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(4) قوله: «(قاسمها)... (استكنّ)»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 511.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 330.

(7) قوله: «فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي ... طَلَقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ» البيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 511.

(8) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج 2، ص: 775.

(9) قوله: «بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا» البيت لعمره بنت العجلان من بحر المتقارب؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 513.

(10) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج 1، ص: 382.

(11) قوله: «فضرورة»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

(12) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 330 (منقول بالمعنى).

(13) قوله: «والخبر اجعل جملة من بعد (أن)»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

(14) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 331.

(15) قوله: «وبطل عملها»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

باعتبار الغالب كما يعمل ممّا سبق قوله: «صدر الجملة الواقعة خبر إنّ... إلخ»⁽¹⁾ ظاهر اللفظ عن اسم يكن راجع للخبر وفسر ذلك وإن كان ظاهر الخبر اصطلاحاً هو الجملة كما تقدم لأنّه في الحقيقة الفعل ب⁽²⁾ قوله: «ولم يكن دعا»⁽³⁾ أي إذا دعا أي مقصوداً به الدعاء ب⁽⁴⁾ قوله: «فالأحسن الفصل... إلخ»⁽⁵⁾ عبّر في التوضيح بالوجوب وإنّما احتيج إلى الفصل المذكور للتمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت لا تقع بعدها الإسمية ولا الفعلية الشرطية نحو: (أن إذا سمعتم)⁽⁶⁾ (وأن لو استقاموا)⁽⁷⁾ ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم تحتج إلى فاصل وإن كانت الجملة غير ذلك احتيج إلى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضي⁽⁸⁾ أو بحرف نفي علمت أن لم تقم ولن تقوم وما قام وما يقوم لأنّ أن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها انتهى قوله: «بقد أو نفي... إلخ»⁽⁹⁾ الحاصل أنّ الفعل إمّا مثبت أو منفي وكلّ منهما إمّا ماضٍ أو مضارع فالمثبت إن كان هماًضياً ففاصله قد وإن كان مضارعاً ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فإنّها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع تصريح⁽¹⁰⁾ قوله: «أو نفي بلا»⁽¹¹⁾ إن قلت لا فائدة للفصل بها لوقوعها بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي⁽¹²⁾ قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لأنّها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا تدخلها 185 ظ أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق

(1) قوله: «صدر الجماعة... إلخ» المصدر نفسه.

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «ولم يكن... دعا»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «فالأحسن حينئذ الفصل»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

(6) الآية 140، سورة النساء.

(7) الآية 16، سورة الجن.

(8) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج 4، ص: 369.

(9) قوله: «بقد... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 515.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 331.

(11) قوله: «أو نفي ب(لا)»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 518.

(12) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج 4، ص: 227.

وقوعها بعد المخففة فإن كانت بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما إلا في هذا الموضع انتهى وينتج ذلك أنها لم تميز شيئاً لأنها بعد فعل العلم لا تحتاج للتمييز لأن المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المخففة والمصدرية بعده مع لا ب⁽¹⁾ قوله: «بلا ولن أو لم»⁽²⁾ أي فقط تصريح⁽³⁾ قال أبو حيان ولم يحفظ في ما ولا في لما فينبغي أن لا يقدم على الجواز حتى يسمع ب⁽⁴⁾ قوله: «أن يؤملون»⁽⁵⁾ أي إنهم يؤملون ز⁽⁶⁾ قوله: «إني زعيم... إلخ»⁽⁷⁾ والرزاح بالراء المضمومة ثم الزاي الهزال والمنون الموت والشاهد في تهبطين أي أنك تهبطين والطلاق بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها شجرة مخصوصة ز⁽⁸⁾ قوله: «والخامسة أن غضب الله عليها»⁽⁹⁾ أي في قراءة من خفف إن وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح تصريح⁽¹⁰⁾ وقوله في غير السبع صوابه في السبع بغير غير لأن نافعاً من السبعة يقرأ كذلك قوله: «فنوي منصوبها»⁽¹¹⁾ أوجب لها اسمها منوياً وثابتاً فعلم أنها واجبة الأعمال مثل إن يس⁽¹²⁾ قوله: «وهو ضمير الشأن»⁽¹³⁾ كثيراً عبارة التسهيل فتعمل في اسم كاسم أن المفتوحة انتهى

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «بلا- ولن- أو لم... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 518.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 331.

(4) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(5) قوله: «عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ» البيت غير منسوب وهو من بحر الخفيف؛ شرح

الأشموني، ج 1، ص: 519.

(6) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج 1، ص: 384.

(7) قوله: «إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْدٍ ... قَهْ إِنَّ أَمْنَتِي مِنَ الرِّزَاحِ» البيت للقاسم بن معز وقد أنشده الفراء وهو من بحر الكامل؛

شرح الأشموني، ج 1، ص: 520.

(8) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج 1، ص: 384.

(9) قوله: «الآية (9) سورة النور»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 521.

(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 331.

(11) قوله: «فنوي منصوبها»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 522.

(12) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 153.

(13) قوله: «وهو ضمير... إلخ»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 522.

ومذهب المص في أنَّ المفتوحة أنَّ اسمها المضمّر لا يجب كونه ضمير الشأن فما ذكره الشر مخالف لمختار المص ب⁽¹⁾ قوله: «وَصَدْرٌ ... إلخ»⁽²⁾ أي ورب صدر وثدياه أي ثديا صاحبه كحقيين في الاستدارة واسم كان ضمير الشأن أو ضمير عائد على الصدر ز⁽³⁾ ويجوز أن يكون ثدياه اسم كان على لغة من ألزم المثني الألف وحقان خبرها قوله: «ويوما توافينا... إلخ»⁽⁴⁾ توافينا من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخطاب لامرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد المهملة [أي حسن]⁽⁵⁾ من القسم وهو الحسن وتعطوا أي تتناول لكنه ضمن معنى الميل فعدي بالي والوارق بمعنى المورق والسلم بفتحيتين جمع سلمة وهي شجرة من العضاة ع⁽⁶⁾ قوله: «على رواية من رفع»⁽⁷⁾ قضيته أنَّ الاسم في الثاني ضمير شأن مع أنَّ ظبية مفرد موصوف بما بعده فيشكل أنَّ ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد ويجب بأنَّ (ظبية) مبتدأ و(تعطوا) خبره ففي الرضي⁽⁸⁾ يجوز أن يكون (ظبية تعطوا) اسمية وأن يكون (تعطوا) صفة ظبية واسم كان محذوف 186ظ/ أي كأنها ظبية انتهى لكن قوله الآتي وأن يكون مفردا كما في الثاني يأبى هذا الجواب قاله ب⁽⁹⁾ قوله: «وعلى رواية النصب»⁽¹⁰⁾ هما من الثاني فالبيت الأول ثبت فيه الاسم والخبر وأما الثاني فقال في التوضيح⁽¹¹⁾ والنصب على حذف الخبر أي كان مكانها ظبية انتهى فهو من عكس التشبيه

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: « وَصَدْرٌ مُشْرِقٍ النَّحْرِ ... كَأَنَّ ثُدْيَاهُ حُقَانٍ » البيت غير منسوب وهو من بحر الهزج؛ شرح الأشموني، ج1، ص:522.

(3) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأصاري، ج1، ص:386.

(4) قوله: « وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بَوَجْهِ مُقَسِّمٍ ... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ » البيت لباعث بن صريم، من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج1، ص:523.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص:767.

(7) قوله: «على رواية... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:525.

(8) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب، ج4، ص:369.

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(10) قوله: «وعلى رواية... إلخ»، شرح الأشموني، ج1، ص:525.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:334.

للمبالغة ولا مانع أن يقدر هذه المرأة كما قاله ب⁽¹⁾ قوله: «فصلت بلم... إلخ»⁽²⁾ ظاهره مطلقا ولقائل أن يقول قياس التفضيل في أن يختص الفصل هنا بغير الجامد والدعاء ليحصل الفرق بين كأن المخففة من الثقيلة والمركبة من كاف الجر وأن الناصبة للمضارع ب⁽³⁾ عن الحفيد قوله: «لا يهولنك... إلخ»⁽⁴⁾ الهول الفزع ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها المحذور من الحذر ما يخاف منه وألم من الإلمام وهو النزول تصريح⁽⁵⁾.

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «فصلت بقد أو لم»، شرح الأشموني، ج 1، ص: 525.

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب *** فمحذورها كأن قد ألما» البيت غير منسوب وهو من بحر الخفيف؛ شرح الأشموني، ج 1، ص: 525.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 335.

الباب الثالث عشر

لا التي تنفي الجنس

لا التي لنفي الجنس:

أي لنفي الخبر عن جسم الاسم قاله سم⁽¹⁾ والمراد نفيه على سبيل التنصيص لأن [لا]⁽²⁾ العاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس لكن على سبيل الظهور ولا تختص بنفي الوحدة خلافاً لمن توهم ذلك كما بينه في المغني⁽³⁾ هـ وسينبه عليه الشر قوله: «إذا قصد بلا... إلخ»⁽⁴⁾ كان الحاصل أنهم [وضعوا لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظه لا مضمونه معنى من البيانية فلزم من ذلك أنهم]⁽⁵⁾ إذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم ب⁽⁶⁾ قوله: «الاستغراق»⁽⁷⁾ أي استغراق الجنس والمراد جنس الاسم مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً وفي التلخيص واستغراق المفرد اشتمل من استغراق المثني والمجموع بمعنى أنه يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل فأثبه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان انتهى فقول المص لا التي لنفي الجنس ظاهر بالنسبة للمفرد ولعل مراده التي لنفي الجنس نصاً في الجملة سم⁽⁸⁾ قوله: «إلا بالأسماء النكرات»⁽⁹⁾ أي لأنها التي تدخلها من البيانية ب⁽¹⁰⁾ قوله: «عمل فيما يليها»⁽¹¹⁾ أي لأن ما اختص بقبيل عمل فيه قوله: «فإن لا لتوكيد... إلخ»⁽¹²⁾ أي والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره حفيد وكان الأولى أن يقول للنفي المؤكد وكأنه ارتكب ما ذكر لمقابلة قوله وأن لتأكيد الإثبات ولو عبر بما قلته في الأول وفي

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(3) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج 1، ص: 245.

(4) قوله: «إذا قصد بلا نفي الجنس»، شرح الأشموني، ج 2، ص: 03.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) قوله: «لأن قصد الاستغراق... إلخ»، شرح الأشموني، ج 2، ص: 03.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «إلا بالأسماء... إلخ»، شرح الأشموني، ج 2، ص: 3.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: «عمل فيما... إلخ»، شرح الأشموني، ج 2، ص: 03.

(12) قوله: «فإن لا لتوكيد النفي» المصدر نفسه، ص: 05.

الثاني بالإثبات المؤكد حصلت المقابلة ز قوله: «وأن لتوكيد الإثبات»⁽¹⁾ نقلنا في أن عن الحفيد كلاما 187ظ تتعين مراجعته ويتحصل منه أنها لتوكيد النفي أيضا قوله: «حملت عليها في العمل»⁽²⁾ ولذا انحطت [درجتها]⁽³⁾ عن أن في أمور منها أن اسم لا لا يكون إلا مظهرا واسم أن يكون مظهرا ومضمرا وأن اسم لا لا يكون إلا نكرة واسم أن يكون معرفة ونكرة ومنها أن لا لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في أن ومنها أن اسم وبنائه واسم أن لا خلاف في إعرابه تصريح⁽⁴⁾ قوله: «شروط إعمال... إلخ»⁽⁵⁾ لإخفاء أن المراد بالإعمال ما يشمل النصب كما في المضاف والتشبيه به وح فعه من الشروط كون النفي للجنس نصا صريحا في أن لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو نصب ب⁽⁶⁾ وأشار به إلى رد ما قيل أن كونها لنفي الجنس نصا مخصوص بما إذا بني اسمها قوله: «سبعة»⁽⁷⁾ الثلاثة الأول فهمت من الترجمة وتنكير الاسم والخبر فهم من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك... الخ ب⁽⁸⁾ قوله: «وأن يكون نفي نصا»⁽⁹⁾ قد يقال كون النفي نصا فرع العمل المذكور فكيف يجعل شرطاً له قوله: «وأن لا يدخل عليها جار»⁽¹⁰⁾ مستفاد مما استقر أن عملها لمشابهتها أن وبتوسطها يبطل الشبه لأن أن لها الصدر ض⁽¹¹⁾ ولأن الجار إنما يتعلق بالأسماء فاذا دخل على لا لم يكن [متعلقا]⁽¹²⁾ بلا بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار [لا]⁽¹³⁾ لها فلا عمل لها ح ب⁽¹⁾ قوله:

(1) قوله: «و(أن) لتوكيد الإثبات» المصدر نفسه.

(2) قوله: «حملت عليها... إلخ» المصدر نفسه.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 336.

(5) قوله: «شروط إعمال (لا)»، شرح الأشموني، ج2، ص: 05.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) ينظر: «سبعة»، شرح الأشموني، ج2، ص: 05.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(9) قوله: «وأن يكون... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 05.

(10) قوله: «وأن لا يدخل... إلخ» المصدر نفسه.

(11) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج2، ص: 160.

(12) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج2، ص: 160.

(13) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

«وشدّ إعمال الزائدة»⁽²⁾ أي لأنها غير مختصة وشرط العملها لاختصاص تصريح⁽³⁾ قوله: «لا ذنوب لها»⁽⁴⁾ لا زائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وإنما عملت مع الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها من لو لأنّ لو شرطها ممتنع والفرص أنّه منفي بلم وامتناع النفي إثبات فدل على إثبات الذنوب لعطفان لا نفيها عنها وإذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لأنّ جواب لو إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفيًا بعد دخول [لو]⁽⁵⁾ تصريح⁽⁶⁾ قوله: «لا على سبيل التنصيص»⁽⁷⁾ أي بل على سبيل الظهور اعلم أنّ النكرة بعد لا للاستغراق أبداً ضرورة أنّها نكرة في سياق النفي لكن تارة يراد باستغراق لفرادها مطلقاً وهو المراد بنفي الجنس وتارة يراد استغراق أفرادها بشرط باتصافها بالوحدة وهو المراد بنفي الوحدة حتى أنّ المراد في قولك لا رجل قائماً إذا كانت لنفي الوحدة 188 وفي كلّ [فرد انفرد عن بقية الأفراد لا مطلقاً وفي قولك لا رجلان قائمين إذا كانت لنفي الوحدة]⁽⁸⁾ نفي كلّ رجلين منفردين عن غيرهما لا مطلقاً سم⁽⁹⁾ قوله: «جنّت بلا زاد... إلخ»⁽¹⁰⁾ وعن الكوفيين أن لا هنا اسم بمعنى غير وأن الخافض دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة ويعنون بذلك أنّها معترضة بين شيئين متطالبين وإن لم يصح بالمعنى هابسقاطها تصريح⁽¹¹⁾ قوله: «وشدّ جنّت بلا شيء بالفتح»⁽¹²⁾ أي على الإعمال والتركيب ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(2) قوله: «وشدّ إعمال... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 05.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 338.

(4) قوله: «لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها *** إذن للام ذوو أحسبها عمرا» البيت للفرزدق، وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 05.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 338.

(7) قوله: «لا على سبيل... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

(8) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «جنّت... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

(11) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 338.

(12) قوله: «وشدّ... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

ولا وما معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد ولا خبر لـ لا لأنها صارت
 فضلة تصريح⁽¹⁾ قوله: «وإن كان الاسم أو منفصلاً أهملت»⁽²⁾ أي خلافاً للكوفيين في
 الأولى وللرمانى في الثانية وإنما أهملت في الأولى لأنها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع
 دخولها على المعرفة إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتقائها وفي الثانية لأنه
 قد ضعف أمر لا بالفصل وهي عامل ضعيف لأنها تعمل بمشابهة أن التي تعمل بمشابهة
 الفعل لا بالأصالة دم⁽³⁾ قوله: «ووجب تكرارها»⁽⁴⁾ أي خلافاً للمبرد وابن كيسان تسهيل⁽⁵⁾
 أما وجوب التكرار مع الفصل فلأنه جعل تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات
 لأن نفس الجنس [وهو تكرار النفي في الحقيقة]⁽⁶⁾ قاله دم⁽⁷⁾ وهو يدل على أن إلغائها لا
 يخرجها فاتها من نفيها الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة انتهى قوله: «وأما نحو
 قضية ولا أبا حسن لها»⁽⁸⁾ أي ممّا يوهم أن لا عملت في معرفة قوله: «فمؤول»⁽⁹⁾ أي بنكرة
 قال المص قدر قوم العلم المعامل معاملة النكرة مضافاً إليه مثل وقدر آخرون بلا مسمى
 بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم قال والصحيح أنه لا يقدر بتقدير واحد بل
 بما يليق فيقدر بلا مسمى هذا الاسم أو بلا واحد من مسمياته ويقدر لا قريشي بلا بطن من
 بطون قريش ولا أبا حسن ولا كسرى ولا قيصر بلا مثل دم⁽¹⁰⁾ قوله: «وعدم التكرار في
 قوله... إلخ»⁽¹¹⁾ في التوضيح وإنما لم تتكرر في قولهم لا ذولك أن تفعل لتأوله بلا ينبغي
 لك انتهى وفي شرحه ولا إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه في معنى النكرة ونولك

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 338-339.

(2) قوله: «وإن كان الاسم... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 112.

(4) قوله: «ووجب تكرارها»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص: 53.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 112.

(8) قوله: «وأما نحو... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 07.

(9) قوله: «فمؤول... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 11.

(10) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 116.

(11) قوله: «وعدم التكرار... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 11.

بفتح النون وسكون الواو من التتويل والنوال وهو العطية مبتدأ وأن تفعل لسد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي والظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل 189ظ قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله انتهى فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا إذا دخلت على معرفة انتهى قوله: «أشاء ما شئت... إلخ»⁽¹⁾ أشاء مضارع وما شئت بكسر التاء مفعوله وحتى بمعنى إلى وأراك منصوب بأن المقدرة واسمه مستتر وشأني خبره أي باغضا ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة ولا نافية وأنت مبتدأ وشائية من المشيئة خبره ومن شابتا متعلق به تصريح⁽²⁾ قوله: «وهو ما بعده»⁽³⁾ شيء من تمام معناه غير مانع لشمول المنعوت إذا لعت متم قوله: «فانصب بها مضافا»⁽⁴⁾ وإنما لم يبين كالمفرد لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بني ظريف في لا رجل ظريف كما يأتي لأن الصفة مع موصوفها واحد في المعنى ب⁽⁵⁾ تنبيه اختلف في الاسم الواقع بعد لا في أبالك ولا غلامي لك فمذهب هشام وابن كيسان أنه غير مضاف وإنما عومل معاملة المضاف في حذف التتوين والنون واختاره المص وابن الحاجب وذهب الخليلوس والمهور إلى أنه مضاف حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ليصيرها المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا وإنما لم يكسر الخاء في لا أخالي لأنها غير مباشرة للياء دم⁽⁶⁾ وقدما في الأسماء الستة كلاما يتعلق بذلك قوله: «فقال الشلوبين [لا خلاف... إلخ]»⁽⁷⁾ ينبغي أن يكون نفي الخلاف خاصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة

(1) قوله: «أشاء ما شئت حتى لا أزال لما... لا أنت شائية من شأننا شاني البيت غير منسوب وهو من بحر البسيط؛

شرح الأشموني، ج2، ص: 111.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 339.

(3) قوله: «وهو ما بعده شيء من تمام معناه»، شرح الأشموني، ج2، ص: 12.

(4) قوله: «فانصب بها مضافا»، شرح الأشموني، ج2، ص: 12.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 107.

(7) قوله: «فقال الشلوبين... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص: 12.

وذلك لأنّ الكوفيين يقولون⁽¹⁾ في أن التي لا محمولة عليها أنّها لا عمل لها في الخبر مطلقا فما ظنك بهذه دم⁽²⁾ قوله: «فمذهب الأخفش أنّها أيضا هي الرافعة له»⁽³⁾ أي لأنّ ما استحققت به العمل باقي التركيب لا يبطله دم⁽⁴⁾ قوله: «أنّه لا يجوز تقديم خبرها... إلخ»⁽⁵⁾ أي ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وأما معمول خبرها إذا كان ظرفا فلا يتقدم على اسمها المبني لمنعه التركيب ولا المنصوب لأنّ شرط العمل الاتصال وهل يتقدم على الخبر فقط يس⁽⁶⁾ قوله: «وهذه الفتحة فتحة بناء... إلخ»⁽⁷⁾ لو كان اسم لا مبنيا على الفتح قبل دخولها نحو لا خمسة عشر عندنا فهل يقدر له فتح جديد كما في نظيره من النداء حيث قدر انضمام المبني قبل النداء فيه نظر سم⁽⁸⁾ قوله: «لتضمنه حرف الجر»⁽⁹⁾ كلام الشر في الترجمة ككلام التسهيل⁽¹⁰⁾ صريح أنّ التضمن لا يختص بالمبني... انتهى

لا يختص بالمبني وعليه فإنما أعرب المضاف وشبهه لأنّ الإضافة عارضت الشبه وما أشبهها ملحق بها سم⁽¹¹⁾ قال يس⁽¹²⁾ وأما استشكال هذا القول باشتراط أن يكون التضمن بأصل الوضع فمردود بما أشار إليه ابن الناظم في باب المبنيات انتهى وأما الفرق بين هذا التضمن وتضمن الظرف في فقد قدمناه في ذلك في الباب قال ب⁽¹³⁾ وتعليل الشر يوجب أنّه لا فائدة في الحكم بالتركيب الذي ذكره المتن وظاهر المتن أنّ علة البناء التركيب

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:126.

(3) قوله: «فمذهب... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص:12.

(4) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:117.

(5) قوله: «لا يجوز... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص:12.

(6) ينظر: حاشية يس على شرح الألفية، ج2، ص:158.

(7) قوله: «وهذه الفتحة... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص:12.

(8) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(9) قوله: «لتضمنه... إلخ»، شرح الأشموني، ج2، ص:12.

(10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص:54.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(12) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص:155.

(13) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

كما [هو]⁽¹⁾ أحد القولين انتهى قلت فيه تسليم أنّ التركيب يقتضي البناء وقد نقل يس⁽²⁾ عن ابن هشام ما نصه الذي تحصل لي أنّ التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك لأنّ حقيقة جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن أين يقتضي هذا البناء [إنّما يقتضي التخفيف فيصبح أن تجعل علة في كون البناء]⁽³⁾ على الفتح دون غير لا علة في أصل البناء ألا ترى أنّ بناء الاسم دائماً أو غالباً لشبه [الحرف]⁽⁴⁾ ولا تركيب في الحرف فمن أين يقتضي التركيب في البناء فهو بأن يضاد البناء أحق منه بأن يقتضيه انتهى قوله: «وعلى الفتح لخفته»⁽⁵⁾ أي ولأنه إعراب المعرب من هذا النوع ولهذا بني جمع المؤنث على الكسر كما يأتي ب⁽⁶⁾ قوله: «فبينان على ما ينصبان به»⁽⁷⁾ قد يستشكل بأنهم جعلوا مجيء الذين واللتين على صورة المثني معارضا لشبه الحرف ولهذا أعربا فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف فيعرب كما هناك [ويجاب الشبه هناك]⁽⁸⁾ وهو الافتقار إلى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المبني فأضعفت سبب البناء ورد على التثنية فأضعفها لذلك ويرد على الأول إعراب دان وتان مع تضمنه معنى الحرف وعلى الثاني إعراب المضاف هنا مع ورود سبب البناء على الإضافة ويفرق بأنّ الإضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل بل قيل يجمع الفعل سم⁽⁹⁾ قوله: «تَعَزَّ... إلخ»⁽¹⁰⁾ تمامه (لوراد المنون تتابع) قوله:

(1) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(2) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج 1، ص: 160.

(3) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(4) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(5) قوله: «وعلى الفتح لخفته» شرح الأشموني، ج 2، ص: 12.

(6) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(7) قوله: «فبينان... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 12.

(8) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(9) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(10) قوله: «تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتَعَا» هذا صدر بيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج 2،

«عنتهم شؤون»⁽¹⁾ أي أهتمهم خطوب ز⁽²⁾ قوله: «وذهب المبرد إلى أنّهما معربان»⁽³⁾ قال لأنّهما في حكم المعطوف والمعطوف عليه [والمعطوف عليه]⁽⁴⁾ مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بأنّ المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله أن يقول أردت به عطف الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب النداء نحو لي ثلاثة وثلاثين ولا شك أن المثني والمجموع 191 ظ مثل هذا المنسوق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وقيل إنّما قال ذلك لأنّه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني أو يجمع والجواب أنّه لم يقدّم دليل قاطع على أن لا مركب ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب [ولو سلمناه]⁽⁵⁾ فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضرموت دم⁽⁶⁾ عن الرضي قوله: «وقد روي بالوجهين... إلخ»⁽⁷⁾ وإذا ثبت هذا عن العرب علم ضعف قول من عين الكسر أو الفتح ولذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا دم⁽⁸⁾ قوله: «لا سابغات... إلخ»⁽⁹⁾ جمع سابغة وهي الدرع الواسعة والجاؤا بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ممدودا كتيبة يعلوها سوادها لكثرة الدروع والباسلة من البسالة وهي الشجاعة ع⁽¹⁰⁾ قوله: «لا أم لي... إلخ»⁽¹¹⁾ صدره هذا العمر كم الصغار بعينه والصغار بفتح الصاد الهوان ز⁽¹⁾

(1) قوله: «يُخْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ... بَاءٌ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ» البيت غير منسوب وهو من بحر الخفيف؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 14.

(2) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 380.

(3) قوله: «وذهب المبرد... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 15.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 101.

(7) قوله: «وقد روي... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 15.

(8) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:

(9) قوله: «لَا سَابِغَاتٌ وَلَا جَاوَاءٌ بِاسِلَةً تَقِي *** الْمُنُونُ لَدَى اسْتِنْفَاءِ أَجَالٍ» البيت غير منسوب وهو من بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 16.

(10) ينظر: المقاصد النحوية للعيني، ج2، ص:

(11) قوله: «لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ» هذا عجز بيت غير منسوب من بحر الكامل؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 17.

ز (1) قوله: «لا نسب... إلخ» (2) تمامه الفتق على الراقق (3) ز قوله: «أو مركبا كالأول» (4) فعند س يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لأنّ مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بأنّه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل واحد منهما خبر أي لا حولهموجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام [جملتين] (5) وعلى مذهب غير س القائل بأنّ لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر فيجوز [أيضا] (6) أن يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين إلا أنّهما متماثلان فيجوز أن يعمل في اسم واحد كما في أن زيدا وأن عمرو قائمان ويجوز أيضا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله تصريح (7) قوله: «العطف على محل» (8) لا مع اسمها ثم إن قدرت لا الثانية زائدة أو ملغاة لتكررها فعند س يجوز أن يقدر لهما خبر واحد لكونه خبرا لمبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وإن قدرت الثانية عاملة عمل ليس لزم تقدير خبر لها على خيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولاستحالة هنا لأنّ لا التبرية خبرها مرفوع ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب دم (9) [قوله: «فلا لغو... إلخ» (10) اللغو الباطل والتأثير من أثمته إذا قلت له أثمت

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 392.

(2) قوله: «لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ» هذا صدر بيت اختلف في روايته وقد نسب لأنس بن العباس بن مرداس وهو من بحر

السريع؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 19.

(3) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 391.

(4) قوله: «أو مركبا» سبق الإشارة إليه.

(5) في (أ) [موجودتين] وفي (ب) و(ج) [جملتين] وهو الصحيح.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 347.

(8) قوله: «العطف على محل «إلا» مع اسمها» شرح الأشموني، ج2، ص: 20.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج4، ص: 118.

(10) قوله: «فلا لغو ولا تأثيم فيها *** وما فاهوا به أبدا مقيم» البيت من قصيدة لأمية بن أبي الصلت من بحر الوافر؛

شرح الأشموني، ج2، ص: 22.

وفاهوا 192 وتلفوا به بمن طلب شهوة حاصل مقيم على التأييد تصريح⁽¹⁾ قوله: «و ح تكون لا الثانية زائدة... إلخ»⁽³⁾ قضية كون العطف على محل لا مع اسمها أن لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في حيزها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي إلا أن يكون في الكلام [تسمح]⁽⁴⁾ والمراد العطف على الاسم باعتبار محله مع لا ب⁽⁵⁾ قوله: «فإنّ محلها رفع... إلخ»⁽⁶⁾ هذا لا يختص بالاسم المبني بل المعرب كالمضاف وشبهه كذلك سم⁽⁷⁾ قوله: «وأما النصب... إلخ»⁽⁸⁾ هو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة ككتوين المنادى توضيح⁽⁹⁾ قوله: «فبالعطف على اسم لا... إلخ»⁽¹⁰⁾ أي على لفظه لأنّه لما أطرّد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية وعند الناظم العطف على محل الاسم وأما الخبر فعند س لا يجوز أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأنّ خبر لا حول مرفوع بالمبتدأ عنده وخبر لا قوة مرفوع بلا لأنّ الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وأنه لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على جباله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأنّ العامل عندهم لا [كذا]⁽¹¹⁾ وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر تصريح⁽¹²⁾ وفي قوله: «لأنّ نصبه... إلخ»⁽¹³⁾ مع تصريحه بأنّها زائدة تدافع فتأمل قوله: «بل يتعين إمّا رفعه»⁽¹⁴⁾ ثم إن قدرت لا

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 346-347.

(2) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(3) قوله: «وحيث إنّ تكون... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 20.

(4) في (أ) [تسمح] وهو الصحيح وفي (ب) و(ج) [تسمح].

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(6) قوله: «فإنّ محلها... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 20.

(7) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(8) قوله: «وأما النصب... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 20.

(9) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 348.

(10) قوله: «فبالعطف... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 20.

(11) سقط من (ب) و(ج) ثابت في (أ).

(12) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص: 349.

(13) قوله: «لأنّ نصبه... إلخ» شرح الأشموني، ج 2، ص: 20.

(14) قوله: «بل يتعين... إلخ» المصدر نفسه.

الثانية تكرارا للأولى وما بعدها معطوف فلنا خبر عن الاسمين وإن قدرت الأولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا [منصوبا]⁽¹⁾ والثاني توارد عاملين على معمول واحد مغني⁽²⁾ قوله: «وأما بناؤه على الفتح»⁽³⁾ أي والكلام جملتان قوله: «؟ ومفردا... إلخ»⁽⁴⁾ لا يخفى أنّ المفرد هنا في مقابلة المضاف ومضارعه وأن المبني هنا يشمل المثني وجمعي المذكر والمؤنث فيجوز في صفتها إذا كانت مفردة البناء بأنّ تبني صفة الأولين على الياء والثالث على الكسران بني هو عليه وذكر الفتح نظرا للمفرد في باب الإعراب لا فخراج هذه ثم لا يبعد بناء صفة جمع المذكر على الفتح إذا كانت جمع مكسر وإن كان هو مبني على الياء نحو لابنين ظرفا سم⁽⁵⁾ قوله: «للمبني»⁽⁶⁾ الأصل أن يقول المفرد فعبر 193و/ عنه بلازمه يس⁽⁷⁾ عن ابن هشام قوله: «فافتح»⁽⁸⁾ هل يقول عند الفتح أنّ مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو أن كلّ واحد في محل نصب والذي يظهر الثاني تنبيهه فارتقت الصفة هنا صفة المنادي [المبني]⁽⁹⁾ حيث لم تبني كالمنادي بأنّ الصفة هنا هي المنفية في المعنى إذ المنفي في لا رجل ظريف هو الظرافة بخلاف صفة المنادي ليست المنادي من حيث المعنى سم⁽¹⁰⁾ قوله: «على نية تركيب الصفة... إلخ»⁽¹¹⁾ أي حاجة إلى ذلك مع ما مثني عليه الشر فيما تقدم من أنّ بناء الاسم لتضمنه معنى من لا للتركيب وما المانع على هذا من أنّ تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم إن كان

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 241.

(3) قوله: «وأما بناؤه... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 22.

(4) قوله: «ومفردا نعتا... إلخ» المصدر نفسه، ص: 24.

(5) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(6) قوله: «للمبني... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 24.

(7) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 163.

(8) قوله: «فافتح» شرح الأشموني، ج2، ص: 24.

(9) في (أ) [المبني] وهو الصحيح وفي (ب) و(ج) [المثني].

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(11) قوله: «على نية... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 24.

تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبر الشر فيما تقدم [في]⁽¹⁾ بناء الاسم تركيبية مع لا كما هو ظاهر المتن ليسلم من مخالفة ظاهر المتن مع إجراء الصفة والموصوف في علة بنائهما على متن واحد وأما ما قيل أنّ التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لأنّه كالإعراب إنّما يثبت بعد تركيب الاسم تركيباً يتحقق معه العامل فهلا أبدلوا قبل جمع فمدفوع بأنّهم لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات قاله ب⁽²⁾ قوله: «نحو لا رجل ظريف فيها»⁽³⁾ ومنه لا ماء بارد عندنا لأنّه يوصف بالاسم إذا وصف والقول بأنّه تأكيد خطأ توضيح⁽⁴⁾ أي لأنّ الماء الثاني لما وصف خرج عن كونه مرادفا فلا يصح كونه تأكيدا ولا بدلا لعدم مساواته للأول تصريح⁽⁵⁾ قوله: «مراعاة لمحل»⁽⁶⁾ اسم لا وقيل باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الإعرابية كما في النداء دم⁽⁷⁾ قوله: «وغير المفرد... إلخ»⁽⁸⁾ وقال ابن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير ولعله قاسمها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق أن يفرق بأنّ يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته لا دم⁽⁹⁾ عن ض قوله: «لتعذر موجب البناء»⁽¹⁰⁾ غير واضح بالنسبة لقوله وغير ما يلي لأنّ الفصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع للبناء المجرور الذي منه الطول لأنّه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب والواضح تعليله بتعذر البناء لوجود الفاصل⁽¹¹⁾ قوله: «وقد تناوله»⁽¹⁾

(1) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(2) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(3) قوله: «نحو: لا رجل ظريف... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص:24.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:350.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:351.

(6) قوله: «مراعاة... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص:24.

(7) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:122.

(8) قوله: «وغير المفرد» شرح الأشموني، ج2، ص:24.

(9) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص:122 (عن الرضي).

(10) قوله: «لتعذر موجب البناء... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص:24.

(11) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

قوله وغير المفرد بأن يراد غير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أن الضمير في قوله وانصبه أو الرفع 194 أو أقصد بالنسبة [للشافعي]⁽²⁾ عائد للمنعوت وليس ذلك هو المراد ب⁽³⁾ قوله: «فشاد»⁽⁴⁾ وخرج على أن التركيب حصل أو لا ثم حذفت لا وليس ذلك ببعد فقد قالوا لا عليك وأصله لا بأس عليك فكما حذف الخبر الثاني من جزئي المركب وكذلك يحذف الجزء الأول ولك أن تقول ليس حذف الحرف بالسهل بخلاف حذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف يس⁽⁵⁾ قوله: «حكم البذل... إلخ»⁽⁶⁾ شامل [البذل]⁽⁷⁾ البعض والاشتمال وإن كان لابد فيهما من ضمير ولا لا تعمل في معرفة لأنه لا يجب أن تضاف إلى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده وأيضا فغاية ما يلزم عند الإضافة تعيين رفعه لأنه بدل غير صالح لعمل الاسم وبقي عطف البيان والتوكيد قال ظ⁽⁸⁾ وأما عطف البيان فهو البذل كما يجيء وأما التوكيد فإن كان لفظيا فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب وأما التأكيد المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا لأن [المنكر]⁽⁹⁾ لا يؤكد ذلك التأكيد انتهى وانظر حكمه على القول بجوازه إذا أفاد كما مشى عليه المص ويتجه تعيين الرفع لأنه معرفة ب⁽¹⁰⁾ قوله: «حكم النعت المفصول»⁽¹¹⁾ أي فيمتنع البناء قال أبو حيان ولا يجوز أن يجعل المبدل منه والبذل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لأنه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر انتهى وجوز الأندلسي البناء

(1) قوله: «وقد يتناوله... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 24.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(4) قوله: «بالفتح، فشاد... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 26.

(5) ينظر: شرح يس على شرح الألفية، ج1، ص: 169.

(6) قوله: «حكم البذل الصالح لعمل (لا)» شرح الأشموني، ج2، ص: 36.

(7) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(8) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج1، ص: 361.

(9) في (أ) [المذكر] وفي (ب) و(ج) [المنكر] وهو الصحيح.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: «حكم النعت... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 26.

إن كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال ض⁽¹⁾ وقوله [أقرب]⁽²⁾ وإذا لم يفصل عن [المنفي]⁽³⁾ المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل [يربو]⁽⁴⁾ يربو عليه من حيث كونه المقصود انتهى قوله: «لا أحد رجلا»⁽⁵⁾ وامرأة عطف على محل أحد قوله: «ولا أحد رجل... إلخ»⁽⁶⁾ أي على محل لا أحد [قوله: «لا أحد زيد... إلخ»⁽⁷⁾ أي على محل لا أحد»⁽⁸⁾ قوله: «واعط... إلخ»⁽⁹⁾ يمكن إطلاق لا فتشمل العاملة عمل ليس ب⁽¹⁰⁾ قوله: «التوبيخ»⁽¹¹⁾ أي على الفعل الماضي والإنكار على الحال قوله: «ألا طعان... إلخ»⁽¹²⁾ أي عندكم إلا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أي لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير ز⁽¹³⁾ قوله: «ألا ارعواء... إلخ»⁽¹⁴⁾ أي إلا انكفاف على القبيح ز⁽¹⁵⁾ قوله: «ألا اضطبار... إلخ»⁽¹⁶⁾ تمامه إذا لاقى الذي لاقاه أمثالي أي من الموت ولسلمى متعلق بخر

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج2، ص: 117.

(2) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(3) في (ب) [المنفي] وفي (أ) و(ج) [المنفي] وهو الصحيح.

(4) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(5) قوله: «لا أحد رجلا وامرأة فيها» شرح الأشموني، ج2، ص: 26.

(6) قوله: «ولا أحد رجل... إلخ» المصدر نفسه.

(7) قوله: «لا أحد زيد... إلخ» المصدر نفسه.

(8) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(9) قوله: «واعط... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 26.

(10) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني (مخطوط).

(11) قوله: «معها التوبيخ والإنكار» شرح الأشموني، ج2، ص: 26.

(12) قوله: «ألا طعان ألا فرسان عادية... إلخ» البيت لحسان بن ثابت من بحر البسيط؛ شرح

الأشموني، ج2، ص: 26.

(13) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 395.

(14) قوله: «ألا ارعواء لمن ولت شبيبته... وأذنت بمشيب بعده هزم» البيت غير منسوب وهو من بحر البسيط؛ شرح

الأشموني، ج2، ص: 28.

(15) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 395.

(16) قوله: «ألا اضطبار لسلمى أم لها جلد... إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي» البيت لقيس بن الملوح وهو من

بحر البسيط؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 29.

لا المحذوف أي كائن وإذا ظرفية ز⁽¹⁾ قوله: «فيرأب»⁽²⁾ بالنصب جواب التمني أي يصلح وأثأت [أخربت]⁽³⁾ وقد استعار للفعلات بدا تشبيها بمن يكتسب أشياء بيده ز⁽⁴⁾، قلت: «ففي الغفلات استعارة مكنية تقريرها 195 ظ ظاهر وإثبات اليد تخيلية» قوله: «وخالفهما المازني والمبرد»⁽⁵⁾ أي فجعلها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت ووجه الدلالة منه أن مستطاع إمّا خبر لا لا وإمّا صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها [لا لمحل اسمها]⁽⁶⁾ فقط وإلا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع مستطاع فاللزم أحد الأمرين إمّا ثبوت الخبر أو مراعاة محلها [مع اسمها]⁽⁷⁾ وأي ما كان فهو المدعي تصريح⁽⁸⁾ قوله: «ورجوعه فاعلا»⁽⁹⁾ على حذف مضاف أي نائب فاعل قوله: «والجملة صفة ثانية»⁽¹⁰⁾ يشكل عليه ما صرح به ض⁽¹¹⁾ في باب النداء أنّ الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وح فلو كان عمرو من الموصوف بالجملة وجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازته المص من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه سم⁽¹²⁾ قوله: «ألا رجلا»⁽¹³⁾ منصوب بمقدار أي ألا ترون لي رجلا أو بما يفسره [جزاه]⁽¹⁴⁾ الله ويروى رجل بالجر بتقدير ألا من رجلٍ ورجلٍ بالرفع بالابتداء

(1) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 935.

(2) قوله: «فيرأب ما أثأت يد الغفلات» هذا عجز بيت غير منسوب وهو من بحر الطويل؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 30.

(3) في (ب) [أخربت] وفي (ج) [تفرقت] وفي (أ) [أخربت] والصحيح [أخربت].

(4) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص: 396.

(5) قوله: «وخالفهما المازني... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 33.

(6) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(7) سقط من (ب) ثابت في (أ) و(ج).

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 355.

(9) قوله: «ورجوعه فاعلا... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 33.

(10) قوله: «والجملة... إلخ» المصدر نفسه.

(11) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج2، ص: 238 [باب النداء].

(12) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(13) قوله: «ألا رجلا جزاه الله خيرا *** يدل على محصلة تبيت» البيت غير منسوب، وهو من بحر الوافر؛ شرح

الأشموني، ج2، ص: 33.

(14) في (ب) [خير أن] وفي (أ) و(ج) [جزاه] وهو الصحيح.

لتخصسه بالاستفهام ز⁽¹⁾ قوله: «يدل على محصلة»⁽²⁾ هي المرأة التي تحصل تراب المعدن ز⁽³⁾ قوله: «إسقاط الخبر»⁽⁴⁾ ومنه الخبر في لا إله إلا الله والله بدل واجب الرفع لأنه غير صالح لعمل لا والمبدل الضمير المستتر [في الخبر]⁽⁵⁾ المقدر وقيل اسم لا باعتبار عمل الابتداء أي باعتبار محل الاسم قبل دخول لا والأول أولى لأن فيه إبدالاً من الأقرب بخلاف الثاني فإن الإبدال فيه من الأبعد ولأنه لا داعي إلى الاتباع باعتبار المحل مع إمكان الاتباع باعتبار اللفظ فإن قيل: «كيف يصح هذا والبديل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة إلى المبدل منه سلبية» فالجواب أنه إنما وقعت النسبة إلى البديل بعد النقض بإلا فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات دم⁽⁶⁾ قوله: «جوازاً عند الحجازيين»⁽⁷⁾ قال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو لا إله إلا الله أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري: «هكذا قالوا» والصواب أنه كلام تام ولا حذف وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرًا وإله خبراً مقدماً وعلى هذا تجري نظائره بنحو لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي ورجحه الموضح بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه 196ظ/ وذلك على قول الجمهور ومن الإخبار بالمعرفة عن النكرة وعن العام بالخاص وذلك على قول ما يجعل المرفوع خبراً تصريح⁽⁸⁾ وقول الزمخشري وركب أي الخبر مع لا كأنه لا عمل للا على هذا لأن المبتدأ المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر

(1) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج2، ص: 397.

(2) قوله: «يدل على... إلخ» سبقت الإشارة إليه.

(3) ينظر: الدرر السنية للأنصاري، ج2، ص: 397.

(4) قوله: «وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر» شرح الأشموني، ج2، ص: 36.

(5) سقط من (أ) ثابت في (ب) و(ج).

(6) ينظر: تعليق الفرائد للدمامي، ج4، ص: 124-125.

(7) قوله: «جوازاً... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 36.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 356-357.

نصب المحل لزم أن لا ترفع المبتدأ وتتصب الخبر وهو غير معهود فيها سم⁽¹⁾ قوله: «فلا فوق»⁽²⁾ أي لهم قوله: «قالوا لا ضير»⁽³⁾ أي علينا قوله: «ورد جازرهم... إلخ»⁽⁴⁾ ركب فيه صدر بيت على عجز آخر وليس البيت لحاتم بل هو لرجل من بني النبيت اجتمع هو وحاتم والنابعة عند ماوية هخاطبين لها قدمت حاتما عليهما فتزوجته فقال الرجل:

هَلَّا سَأَلْتَ النَّبِيتَيْنِ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبْتَ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا *** وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ⁽⁵⁾

الجازر الذي ينحر الإبل والحرف الناقلة المهزولة ومصرمة صفتها، يقال ناقاة مصرية إذا قطع أخلافها ليبس الإحليل ولا يخرج اللبن ليكون أقوى لها والأصلا جمع صلا وهو ما حول الذنب وتلميح أي شيء من ملح أي شحم سمي الشحم ملحا تشبيها له به واللاقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشيد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وإنما يلقي إذا لم يكن ثم در والولدان جميع وليد من صبي وعبد ومصبوح من صبحته [بالتخفيف]⁽⁶⁾ إذا سقيته الصَّبُوح وهو الشراب بالغداة ز⁽⁷⁾ قوله: «ندر في هذا الباب حذف الاسم... إلخ»⁽⁸⁾ وجوز بعضهم في قول القائل:

فخَيْرُ نَحْنِ عِنْدَ الْبَاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ: يَا لَا

(1) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم (مخطوط).

(2) قوله: «... فلا فوت» من الآية (51) سورة سبأ؛ شرح الأشموني، ج2، ص:36.

(3) قوله: «قالوا لا ضير... إلخ» من الآية (50) سورة الشعراء؛ شرح الأشموني، ج2، ص:36.

(4) قوله: «وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ» هذا البيت لرجل من التبت وهو من بحر

البسيط؛ شرح الأشموني، ج2، ص:36.

(5) هذه الأبيات لرجل من النسيت بن قاصد وقد سبقت الإشارة إلى أحدها.

(6) في (أ) و(ج) [بالتحنيين] وفي (ب) [بالتخفيف] وهو الصحيح.

(7) ينظر: الدرر السنية لأبي زكرياء للأنصاري، ج1، ص:398.

(8) قوله: «ندر في هذا... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص:38.

أن يكون (يالالا) (يا قوم لا فراق) فحذف المنادى وجزا (لا) لأنّ كلّ واحد منهما يثبت له جواز الحذف فلا ضرر إذا جمع جائز إلى جائز دم⁽¹⁾ قوله: «إذا اتصل بلا خبر أو حال... إلخ»⁽²⁾ قيد ذلك في التسهيل بالمفرد احترازاً من الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيه التكرار دم⁽³⁾ قوله: «وجب تكرارها»⁽⁴⁾ أي ليتأتى التنويع الذي قصد بها.

(1) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 100.

(2) قوله: «إذا اتصل... إلخ» شرح الأشموني، ج2، ص: 39.

(3) ينظر: تعليق الفرائد للداميني، ج4، ص: 100.

(4) قوله: «وجب تكرارها» شرح الأشموني، ج2، ص: 39.

فهرس الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأمثال والأقوال
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
فَبَذَلِكْ فَلْيَفْرَحُوا	58	يونس	76-22
«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ»	189	البقرة	46
«وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ»	67	يوسف	49
«صَلَّاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً»	157	البقرة	52
«هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ»	68	الحجر	55
«فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ»	198	البقرة	61
« فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ »	54	البقرة	122-71-64
«أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْبَغُونَ»	50	المائدة	86
«ذَوَاتَا أَفْنَانٍ»	48	الرحمن	89
«ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ»	04	الملك	93
«إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ»	18	المطففين	101
«مَا لَمْ تَمْشَوْهُنَّ أَوْ تَقْرُضُوا»	234	البقرة	113
«وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ»	251	البقرة	121
«لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا»	01	البينة	122
«وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ»	80	طه	126
«إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى»	171	النساء	171-21
«ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ»	102	الأنعام	165-22
«عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»	68	البقرة	165
«ذَلِكَ نَنْتَلُوهُ»	58	آل عمران	168
«إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ»	62	آل عمران	168
«أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ»	04	الأحقاف	169
«إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ»	10	الأحزاب	172
«هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ»	11	الأحزاب	177

179	النحل	17	«أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»
180	الرعد	43	«وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»
181	النساء	03	«فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ»
181	آل عمران	35	«رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي»
187	البقرة	85	«ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ»
187	طه	17	«وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ»
189	البقرة	08	«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا»
189	لقمان	06	«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ»
190	النساء	72	«وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ»
191	العاديات	06	«فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ»
196	القصص	62	«أَيَنْ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»
201	التوبة	69	«وَحُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا»
213	الأنفال	64	«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ»
214	فاطر	03	«هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ»
217	مريم	46	«أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي»
222	الحاقة	02-01	«الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»
293	البقرة	177	لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ
310	العنكبوت	01	«أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا»
315	فصلت	41	«إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ»
318	يونس	44	«إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا»
319	غافر	37	«لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ»
321	المدثر	49	«فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُغْرِضِينَ»
321	القصص	11	«فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ»
324	الحجرات	05	«وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا»
329	الأنفال	41	«وَوَاعَلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ»

335	النساء	58	«إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ»
335	المجادلة	15	«إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»
343	الأعراف	102	«وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ»
245	النور	09	«وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا»

—

- فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
35	«لتأخذوا مصاقيكم»
80	«من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه...»
190	«ولا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...»
321	«إن يكنه فلن تسلط عليه»

- فهرس الأماكن والبلدان

اسم المكان أو البلد	الصفحة
أشمون	06
الأزهر الشريف	11
بعلبك	79
عرفات	61-60-51-50
القاهرة	12-11
قناطر السباع	06
مصر	12-06
نجد	105-104

- فهرس الأعلام:

العلم	الصفحات
ابن الأنباري	220-76
ابن الحاجب	25-72-123-125-141-168-188-233-244-257-268-306-326-341-346-356
ابن السّراج	21-219-232-259
ابن الضائع	147-158
ابن العطار	65
ابن الناظم	07-25-27-32-68-128-148-224-333-356-357-364-366
ابن جني	25-65-95-278-295-331-332-335-336-337-341-345-348-355
ابن خروف	227-296-336-359
ابن درستويه	265-275-276-278-281-285-289-291-292-310-311-312-315-317-331-332-335-336-337-341-345-348-355
ابن سيده	316
ابن طلحة	34-98
ابن عصفور	120-185-251-265-281-291-321-324-339
ابن عقيل	07-15-25-74-111-223-273-289-302
ابن غازي	36
ابن فلاح	117
ابن قاسم) (العبادي)	35-36-42-108-124-125-126-127-138-143-152-172-179-181-183-207-213-222-223-225-229-242-252-258-259-265-271
ابن قاسم الغزي	26-41-57-58-85-86-148-167-175-202-207-256-259-322-345
ابن مالك (المصنف)	21-34-36-46-48-49-51-52-55-60-65-60-91-94-96-105-114

117-111-96-94-79-73-66-61-55-50	ابن هشام
-176-96-6-35	أبو البقاء
12-11	أبو السعود بن أبي النور
119-105-97-90-72-66-65-61-56-49-34	أبو حيان
95	أبو علي الفارسي
335-228-94-28	أبو عمرو بن العلاء
357-116-115-23	الأخفش
333-223-197-126-88-47-29	الأزهري
-311-65-46-33-31-29-27-23-22-19-18-06	الأشموني
204-60-25	البيضاوي
220-51	ثعلب
339-290-95-93	الجرمي
258-113-87-74-67-43	الجوهري
207-105-56	حسن الحلبي
90-44	الخليل
-94-92-88-85-78-64-61-53-52-51-46-42-35-34-21 116-115-110-109-103-98-97-96-95	الدمامي (دم)
-101-100-92-88-84-79-75-74-73-71-70-63-61-44-39 117-112-104	الدنوشري
312-229-75	الراغب الأصفهاني
92-57-51-50-48	الرابعي
118-107-105-94-83-68-56-50-48-47-43-39	رضي الدين الأستراباذي (ض)
244-65	الزجاجي

42-43-50-51-65-67-68-71-84-86-87-89-96-101-102- 113-110-109-106-104	زكريا الأنصاري (ز)
50-56-73-294-367	الزمخشري
42-56-90-228	السعد التافازاني
44-93-256	السهيلي
21-38-46-56-66-68-72-84-89-90-95-107-108-114	سيبويه (س)
37-42	السيد الشريف
337	السيوطي
07-21-51-55-61-68-69-82-117-120-154-162-175-186- 191-216-241-247-288-292-335	الشاطبي
12	الشمرلسي (الشبراملسي)
45-90-61-334-338-	الشمي
26-32-33-34-35-53-61-62-64-73-76-81-153-154	الشنواني
298	الشهاب الفاسي
07	الطنطاوي
103	الطبيي
07	عبد الراجي
81-84-85-88-114	العز بن جماعة
91	العصام
46-54-90-95-100-105-107-114	العيني (ع)
26-82-87-92-97-105	الفاكهي
14-61-93-334	الفراء
105	قطرب
61	القليوبي
212	الكافيي

340-326-93-76-56	الكسائي
305-131-117-70-12	اللقاني
366-216-129-116-115-97-92	المازني
359-356-355-337-316-292-282-208-143-126-68	المبرّد
111-104-61-07	المرادي
321	المطرزي
42	المكودي
389-146-67	ناظر الجيش
-84-83-82-79-74-73-68-65-60-58-57-55-54-41-32 113-111-110-109-102-96-89-87-86	يس الحمصي
305-228-102-77	يونس

- فهرس الأشعار والأرجاز:

الصفحة	القائل	بحر	القافية
48	الأسقاطي	الرجز	أمثل
54	رؤية	الكامل	السيوفا
54	رؤية	الرجز	الشهودا
60	عنتره	الكامل	توهم
70	زهير بن أبي سلمى	الطويل	الذعر
87	أبو النجم العجلي	الخفيف	غايثاها
88	رؤية	الرجز	فمه
90	غير منسوب	الوافر	الحنينا
100	أبو قيس بن أبي رفاعه	البسيط	الشيب
103	غير منسوب	الطويل	المعصد
106	أحمد بن ثور الهلالي	الطويل	تغيب
107	رؤية	الخفيف	طبيانا
107	غير منسوب	الرجز	العينان

112	امرؤ القيس	الطويل	عال
114	غير منسوب	الطويل	أولفا
119	ابن ميادة	الطويل	كاهله
121	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	الطويل	يمانيا
121	قيس بن زهير	الوافر	بني زياد
122	أبو عمرو بن العلاء	البسيط	لم تدع
132	هشام المري	الطويل	مفزعا
138	الفرزدق	البسيط	الدهارير
139	الفرزدق	الطويل	مثلي
139	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بعدي
139	متمم بن نويرة	الطويل	مطيعا
141	أبو تمام	المتقارب	يقينا
141	أبو تمام	الطويل	يستطاع
141	أبو الأسود الدؤلي	البسيط	بلبانها
142	غير منسوب	البسيط	مبتدرا
142	غير منسوب	الطويل	الإحن
144	غير منسوب	الطويل	والد
144	ابن لقيط	الرجز	نبها
146	رؤية	الوافر	الكرام ليسي
154	أوس بن الصامت	البسيط	السماء
155	جنوب بنت العجلان	الرجز	الذيب
155	البيت لأعرابي	الطويل	ولا دير
155	حسان بن ثابت	الطويل	أبي عمرو
157	أبو ذؤيب الهذلي	المتقارب	العصي
158	عبيد بن حصين	البسيط	أود

158	رؤية	الرجز	فديد
159	النابعة الذبياني	الكامل	فجار
171	النابعة الذبياني	البسيط	الزاوي
171	ذو الرمة	البسيط	هينوم
172	غير منسوب	الطويل	زاد
174	مجنو ليلي	الطويل	موطن
176	غير منسوب	البسيط	ولا يذر
176	الممزق العبدى	الطويل	وغرام
177	غير منسوب	الوافر	اصميدا
177	الأخل	الكامل	الأغلا
177	الأخل	الرجز	صميم
178	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	القبل
178	كثير بن عبد الرحمن	الطويل	صقالها
178	مجنون ليلي	الطويل	من قبل
178	الأشهب بن رميلة	الكامل	خالد
178	رؤية بن العجاج	الرجز	ملحاحا
180	مجنون بن عامر	الطويل	أطير
180	امرؤ القيس	الطويل	الخالي
180	الفرزدق	الطويل	يصطحبان
182	عبيد بن الأبرص	الخفيف	احتيال
182	غير منسوب	الطويل	ساعيا
183	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العقال
184	غير منسوب	المنسرح	مسلمة
184	الطائي	الطويل	الفرائض
185	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	طويت

185	رؤية بن العجاج	الرجز	سائق
186	سحيم بن وثيل الرباحي	الوافر	خبريني
186	لبيد بن ربيعة	الطويل	باطل
187	زيد بن ربيعة الحميري	الطويل	طليق
191	الفرزدق	البسيط	الجدل
192	غير منسوب	الرجز	ذات سعة
195	أمية بن أبي الصلت	المتقارب	قد قدر
197	غير منسوب	البسيط	بلا كدر
197	غير منسوب	البسيط	يساما
198	سعد بن ناشب	الطويل	طالبا
199	عنتر بن شداد	الطويل	بائع
199	غير منسوب	الطويل	علقم
200	أبو دعل الجمعي	البسيط	سعوا
210	غير منسوب	الكامل	الأوبر
210	الفرزدق	الكامل	الأشيار
214	ذو الرمة	الطويل	البلاقع
215	غير منسوب	البسيط	قطنا
217	أبو نواس	المديد	الحزن
218	ذو الرمة	الطويل	فيغرق
230	غير منسوب	البسيط	للظعن
237	الفرزدق	الكامل	عشاري
240	الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	المعول
243	غير منسوب	الكامل	الأخوالا
249	أبو العلاء المعري	الوافر	لسالا
250	غير منسوب	البسيط	جنحوا

250	قريعة بنت همام	الطويل	جوانبه
250	الزبير بن العوام	الطويل	أتلعثم
252	الفرزدق	الطويل	يلتقيان
252	غير منسوب	البسيط	غضبان
255	رؤية بن العجاج	الرجز	ذاكا
255	غير منسوب	الطويل	عارف
256	رؤية	الرجز	حشتي
257	حميد بن صور الهلالي	الطويل	نائم- هاجع
260	غير منسوب	الخفيف	يضيع
265	جرير	البسيط	مزوز
266	غير منسوب	المتقارب	الأسى
266	غير منسوب	الطويل	الخد
266	غير منسوب	البسيط	تختلف
267	خداش بن زهير	الوافر	مجيدا
268	فرعان بن الأعراف	الطويل	غاربه
269	ابن أحمر	الطويل	بيوضها
270	النابعة الذبياني	البسيط	على لبد
271	غير منسوب	البسيط	الهرم
273	خداش بن زهير	الوافر	مجيدا
273	غير منسوب	البسيط	العجب
275	حميد الأرقط	البسيط	المساكين
275	غير منسوب	الوافر	العراب
275	فاطمة بنت أسد بن هاشم	الرجز	بليل
276	النابعة الذبياني	الكامل	مظوما
276	غير منسوب	مشطور الرجز	إتلائها

280	العباس بن مرداس	البسيط	الضيع
280	غير منسوب	مشطور الرجز	جمالا
281	الخنجر بن صخر الأسدي	الطويل	ضغم
281	الفرزدق	الطويل	محرم
281	ذو الرمة	الطويل	قفرا
287	غير منسوب	البسيط	الخزف
287	غير منسوب	الطويل	معذبا
287	غير منسوب	الطويل	مواليا
289	مزاحم بن الحرث	الطويل	عارف
291	ابن حازم الباهلي	المتقارب	يديه
291	سواد بن قارب الأزدي	الطويل	قارب
295	الشنفرى أو عمرو بن براقة	الطويل	أعجل
295	دريد بن الصمة	الطويل	فعدد
295	الفرزدق	الطويل	بدائم
296	امرؤ القيس	الطويل	بالمجرب
296	غير منسوب	الطويل	واقيا
296	الجعدي	الطويل	متراجيا
298	غير منسوب	المنسرح	المجانين
298	أبو زيد الطائي	الخفيف	بقاء
299	غير منسوب	مشطور الرجز	صائما
299	ديوان أبي تمام	الوافر	قريب
300	غير منسوب	الخفيف	عليه
301	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أفعله
301	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يوافقها
302	رؤية بن العجاج	الرجز	صبورا

304	رجل من طيء	الخفيف	غضوب
304	غير منسوب	الطويل	أغريه
306	ذو الرمة	الطويل	ملاعيه
306	أبو حية	البسيط	السكر
307	الفرزدق	الطويل	زياد
307	أبو سهل الهذلي	المتقارب	بيايا
309	كثير بن عبد الرحمن	الوافر	العوادي
309	كثير بن عبد الرحمن	الطويل	كائد
309	صخرين جعد الخضري	الرجز	فأزورها
310	ذو الرمة	الطويل	يبرح
310	عمرو بن أبي ربيعة	الطويل	أسد
311	ابن ذؤيب العماني	الرجز	محرفا
311	غير منسوب	الطويل	بلا بله
312	الفرزدق	الكامل	متسع
312	غير منسوب	الطويل	سناهما
312	غير منسوب	الطويل	اللهازم
314	العبدى	الوافر	استقلوا
314	عنترة بن عروس	الرجز	الرقبة
314	غير منسوب	البسيط	مراد
315	غير منسوب	البسيط	سودان
316	غير منسوب	البسيط	معتاد
316	زرقاء اليمامة	البسيط	الحمام ميه
318	النابعة الذبياني	البسيط	نصفه فقد
321	الفرزدق	الطويل	المقيدا
321	غير منسوب	الطويل	والأب

329	ضابي بن الحارث	الطويل	لغريب
330	غير منسوب	الطويل	والخال
330	غير منسوب	الطويل	بصيرة
335	الطرماح	الطويل	المعادن
335	عاتكة زوج الزبير بن العوام	الكامل	بمسلم
337	غير منسوب	الطويل	صديق
339	عمرة بنت العجلان	المتقارب	الشمالا
339	غير منسوب	الخفيف	سؤل
342	القاسم بن معز	الكامل	الرزاح
342	غير منسوب	الhezج	حقان
342	باعث بن الصريم	الطويل	السلم
348	غير منسوب	الخفيف	قد ألما
348	الفرزدق	البسيط	عمرا
350	غير منسوب	البسيط	شأني
350	غير منسوب	الطويل	صنعا
351	غير منسوب	الخفيف	شؤون
351	غير منسوب	البسيط	آجال
351	عباس بن مرداس	السريع	لا خلة
352	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مقيم
352	حسان بن ثابت	البسيط	التنانير
354	قيس بن الملوّح	البسيط	أمثالي
354	غير منسوب	الطويل	الغفلات
355	غير منسوب	الوافر	تبيت
356	لرجل من النسيب بن قاصد	البسيط	مصبوح
356	زهير بن مسعود الضمي	الوافر	ياللا

- فهرس المصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع المطبوعة :

- القرآن الكريم

- البداية والنهاية، إسماعيل عماد الدين ابن كثير، دار ابن كثير - بيروت - (د ط)، (د ت).

- البدر الطالع بمن بعد القرن السابع، الشوكاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط¹، 1418هـ - 1998م.

- إنشاء العمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، تح: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - (د ط)، 1392هـ.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة - ط¹، 1406هـ. 1986م.

- بدائع الزهور في وقائع الدهور، أحمد بن إياس الحنفي، تح: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1404هـ - 1984م.

- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر - 1384هـ، 1964م، (ل ط). (د ت).

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نجم الدين محمد الغزي، تح: الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط¹، 1406هـ - 1986م.

- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، أحمد بن عمر الأسقاطي، تح: محمد أمين الشنقيطي، كنوز إشبيلية. الرياض، ط¹، 1420هـ - 2008م.

- أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم لمحمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي - بيروت - (د ط) - (د ت).

- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط⁵، 2002 م.

- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت - (د ط)

- الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، الخطيب للقزويني، دار الكتب العلمية - بيروت - (د ط) - (د ت).

- أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة - ط₁، 1413هـ - 1991م.
- أمل الآمل، محمد بن الحسن حر العاملي، مكتبة الأندلس، بغداد، د ط، 1966.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: بركات يوسف هبود، دار الفكر - بيروت - (د ط)، (د ت).
- بحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر - بيروت - (د ط) - 1420هـ - 2000م.
- تاريخ آداب اللغة العربيّة، جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، (د ط)، 2013م.
- تاريخ الأدب العربي بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار المعارف. القاهرة. ط₃، 1983م.
- تاريخ حكماء الإسلام، أبو الحسن علي بن زيد البيهقي، مطبعة الترقى، ط₁، 1946م.
- تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط₁، 1422هـ - 2001م.
- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تح: محب الدين العمروي، دار الفكر، (د ط)، 1415هـ - 1995م.
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط₂ - 1994م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجياني، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - (د ط)، 1387هـ - 1967م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدماميني، تح: محمد بن عبد الرحمن المفدى، مكتبة الملك فهد - الرياض - ط₃، 1426هـ، 2005م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام. مصر، ط₁، 1428هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، بدر الدين المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي، ط¹، 1428هـ، 2008م.
- جامع الشروح والحواشي، عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي أبوظبي، (د ط)، (د ت).
- جمع الجوامع (الجامع الكبير)، جلال الدين السيوطي، دار الأزهر الشريف، مصر، ط²، 1426هـ - 2005م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط¹، (1417هـ - 1997م).
- حاشية يس على ألفية بن مالك، المطبعة المولوية - فاس - (د ط) - 1321هـ.
- حاشية يس على شرح قطر الندى (مجيب الندا شرح قطر الندى)، العلامة عبد الله بنأحمد الفاكهي، تح: قاسم محمد آغا النوري، نور العلم للنشر - اسطنبول - ط¹، 1441هـ - 2019م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الكتب العربية - مصر - ط¹، 1387هـ - 1967م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة - ط⁴، 1418هـ - 1997م.
- الدرر السنية على شرح الألفية (الخلاصة)، أبوزكريا الأنصاري، تح: أحمد بن صالح الحسين، دار ابن حزم - بيروت - ط¹، 1432هـ - 2011م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد. (د ط)، 1349هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، دار القلم، دمشق، (د ط)، دت
- دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية - بيروت - (د ط)، 1975م.

- ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية - بيروت - ط₁ 1407 هـ - 1987 م.
- ذيل (طبقات الحفاظ للذهبي)، جلال الدين السيوطي، تح: زكرياء عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - (د ط)، (د ت).
- روضات الجنات، محمد باقرين زين العابدين، دار الكتب الإسلامية، طهران. (د ط)، 1382 هـ - 1962 م.
- رياض العلماء وحياض الفضلاء، عبد الله أفندي الأصبهاني، منشورات مكتبة آية الله العظمى - إيران. (د ط)، (د ت).
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل المرادي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - (د ط)، (د ت).
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تح: محمد بن عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - ط₁ 1418 هـ. 1998 م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، السعودية، (د ط)، (د ت).
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ابن سالم مخلوف، دار الكتب العلمية - بيروت - ط₁ 1464 هـ - 2003 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة - ط₂₀ 1400 هـ - 1980 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة - (د ط)، 1983 م.
- شرح الألفية، بدر الدين جمال بن مالك (ابن الناظم)، تح: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط₁ 1420 هـ - 2000 م.
- شرح ألفية ابن مالك (المقاصد الشافية) للشاطبي، مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، أم القرى - ط₁ 1428 هـ - 2007 م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر - الرباط - ط₁، 1410 هـ - 1990 م.

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة 905هـ على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف هشام الأنصاري، تر: محمد باسل عيون السود، ج1، ص:193.
- شرح الحماسة لأبي تمام، الخطيب التبريزي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1، 1421هـ، 2000م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، 2007م.
- شرح الكافية، رضي الدين الأسترابادي، تح: مجموعة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت - (د ط)، 1395هـ - 1975م.
- شيوخ الأزهر، أشرف فوزي، هبة النيل للنشر - مصر - (د ط)، 1997م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار الجيل - بيروت - ط1، 1412هـ - 1992م.
- طبقات الشافعية، جمال الدين الأسنوي دار إحياء التراث الإسلامي - بغداد - (د ط)، 1390هـ.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1، 1403هـ - 1983م.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الحيرتي، تح: شموئيلموريه، معهد الدراسات - القدس - 2013م (د ط).
- غيث النفع في القراءات السبع، علي بن سالم المالكي، تح: عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1، 1425هـ - 2004م.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، محمد بن قاسم الغزي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ط1، 1401هـ - 1991م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر، تح: إحسان عباس، دار الصادر، بيروت - ط1، 1973م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د ط)، 1999هـ.
- كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان الزياتي، كتب التراث، (د ط)، (د ت).
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، تح: خليل منصور، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1، 1418هـ - 1997هـ.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين السيوطي، دار صادر - بيروت - (د ط)
- اللوحة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين الخطيب، تح: محمد زينهم، الدار الثقافية للنشر، (د ط)، (د ت).
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين الفاكهي، تح: موسى عمر البدارين، الدار العثمانية، عمان، ط1، 1429هـ، 2008هـ.
- المطرب من أشعار أهل المغرب، ابن دحية الكلبي، تح: إبراهيم الأبياري، دار العلم - بيروت - (د ط)، 1374هـ - 1955هـ.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط1 (1414هـ - 1993هـ)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: مازن المبارك - دار الفكر - دمشق، ط6، 1985هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، دار القلم، لبنان، ط1، 1416هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين بن موسى العيني، تح: مجموعة من العلماء، دار السلام - القاهرة - ط1، 2010هـ.
- المقدمة، ابن خلدون، تح: الدرويش، دار يعرب، ط1، 1425هـ، 2004هـ.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، جمال الدين أبو محسن الأتابكي، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية للكتاب، (د ط)، 1984هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الأتابكي، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1995هـ.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت - (د ط)، (د ت).
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن عبد الله العيدروس، تح: أحمد حالو وآخرون، دار صادر - بيروت - ط¹، 2001م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د ط)، 1951م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر - (د ط)، (د ت).
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د ط)، 2000م.
- الوسيط في تاريخ النحو، عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع - الرياض - ط¹، (د ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت - (د ط)، 1972م.
- المعاجم:
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تح: مكتبة تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للنشر، ط⁸، 1426هـ - 2005م.
- مختار الصحاح، أبوبكر الرازي، مكتبة لبنان، (د ط)، 1376هـ - 1957م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط¹، 2010م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن علي الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت - (د ط)، (د ت).

- الرسائل والأطروحات:

- حاشية الحفيد على أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق ودراسة، إعداد الطالب: محمد فال زيدان، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1997م.

- المصادر والمراجع المخطوطة:

- حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، لأحمد بن قاسم العبادي، نسخة مخطوطة مصورة بالمكتبة الأزهرية برقم (343) 2262.
- حاشية ابن القاسم على شرح ابن الناظم، نسخة مصورة من مكتب الملك فهد بالرياض برقم: (346).
- حاشية الشنواني: الدرر البهية في شرح الأزهرية، لأبي بكر الشنواني، نسخة مصورة بجامعة الملك سعود برقم (7355).
- حاشية يس على التصريح مخطوطة ، محفوظة بجامعة الملك سعود ، برقم : 5068

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- إهداء	
- شكر وتقدير	
- ملخص البحث بالعربية	
- ملخص البحث باللغة الإنجليزية	
- مقدمة	أ - ج
القسم الأول: قسم الدراسة	
الفصل الأول: الأشموني وكتابه (منهج السالك)	06
المبحث الأول: التعريف بالأشموني	06
المبحث الثاني: التعريف بكتابه (منهج السالك)	07
المبحث الثالث: عناية العلماء به	09-08
الفصل الثاني: التعريف بالشيخ الأسقاطي	10
المبحث الأول: اسمه ونسبه	11
المبحث الثاني: مولده ونشاته وطلبه للعلم	11
المبحث الثالث: شيوخه	13-11
المبحث الرابع: تلاميذه	14-13
المبحث الخامس: مكانته العلمية	15-14
المبحث السادس: مؤلفاته	15
المبحث السابع: وفاته	16
الفصل الثالث: التعريف بكتاب (تنوير الحالك)	17
المبحث الأول: توثيق الكتاب ونسبته إلى المؤلف	18
المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب	20-19
المبحث الثالث: شواهد الكتاب	23-21
المبحث الرابع: مصادر الكتاب	26-24

26	المبحث الخامس: تقويم الكتاب
26	- قيمته العلمية
31-27	- وصف النسخ المعتمدة
32	- رموز الكتاب
	القسم الثاني: تحقيق النص
58-32	الباب الأول: الكلام وما يتألف منه
125-59	الباب الثاني: المعرب والمبني
152-126	الباب الثالث: النكرة والمعرفة
165-153	الباب الرابع: العلم
174-166	الباب الخامس: اسم الإشارة
201-175	الباب السادس: الموصول
209-202	الباب السابع: المعروف بأداة التعريف
261-210	الباب الثامن: الابتداء
287-262	الباب التاسع: كان وأخواتها
300-288	الباب العاشر: الحروف المشبهات بليس (ما-لا-لات-إن)
309-301	الباب الحادي عشر: أفعال المقاربة
350-310	الباب الثاني عشر: إن وأخواتها
368-351	الباب الثالث عشر: لا التي تنفي الجنس
	- فهرس الفهارس
374-372	- فهرس الآيات القرآنية
375	- فهرس الأحاديث النبوية
376	- فهرس الأماكن والبلدان
380-377	- فهرس الأعلام
387-380	فهرس الأشعار
395 - 388	- فهرس المصادر والمراجع

398-396

- فهرس الموضوعات